دكتور محمد علي القوزي

في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر

دار النهضة العربية

في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر

دكتور محمد علي القوزي

قسم التاريخ ـ كلية الآداب

جامعة بيروت العربية

دار النهضة العربية

Direct 270403

رقم الكتاب : 19140
اسم الكتاب : في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر
المؤلف : د. محمد علي القوزي
الموضوع : تاريخ
رقم الطبعة : الاولى
سنة الطبع : 1426 هـ ـــ 2006 م.
القياس : 17 × 24
عدد الصفحات : 379

منشورات : دار النهضة العربية
بيروت – لبنان

الزيدانية – بناية كريدية – الطابق الثاني
تلفون : 736093 / 743167 / 743166 1 961 +
فاكس : 736071 / 735295 1 961 +
ص.ب 0749 – 11 رياض الصلح
بيروت 072060 11 – لبنان
بريد الكتروني : e-mail:darnahda@cyberia.net.lb

جميع حقوق الطبع محفوظة

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نشر أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها الا بإذن كتابي.

الاهــداء

إلى رفيقي الدرب ..

ولدي

أحمد و خالد

افريقيا: القارة المضطربة

مقدمة

توصف الكتابات التاريخية الحديثة والمعاصرة المنشورة باللغة العربية والمتعلقة بتاريخ افريقيا السوداء وأعني بها المنطقة التي تقع في وسط القارة وجنوبها بالنادرة، ذلك أن اهتمام معظم المؤرخين العرب إنصب على تاريخ مصر والسودان وشمال القارة. فجاء انتاجهم غزيراً ودقيقاً حول هذه المنطقة، في حين كانت ندرة الكتابات حول وسط القارة وجنوبها تلقي ستاراً من الضباب جعل من دارسي تاريخ هذه المنطقة يعانون الكثير للوصول إلى شيء من المعرفة عنها.

لذلك كان هذا الكتاب محاولة مني لإلقاء بعض الضوء على هذه المنطقة التي تشبعت بأحداث لم يخل الاستعمار من دور مهم في اختلاقها. سواء من عمليات استعمارية مباشرة بدأت في القرن السادس عشر وصولاً إلى الاستعمار المقنع الذي ما زالت بسببه تعاني القارة الافريقية الكثير من عدم قدرتها على استغلال مواردها بالطريقة الفضلى.

وقد تعرضت في فصول هذا الكتاب إلى دور الدول الاستعمارية وشركاتها التجارية، وجحافل بعثات التبشير التي غزتها بإسم الدين خافية وراءها رغبتها باستثمار الخيرات الاقتصادية للقارة.

عرضت في الفصل الأول لعملية الاغتصاب الاوروبي للقارة بدأ من حركة الكشف وعلاقة الاوروبيين بالقارة وصولاً إلى عملية الاستعمار وخصائصه ونصيب كل دولة استعمارية اوروبية في عملية تقسيم القارة ثم انتقلت للكلام عن أساليب المستعمرين ودورهم في سلب الاقتصاد.

وفي الفصل الثاني تكلمت عن تطور الاستعمار في شرق ووسط القارة وبالتالي قسمت هذا الفصل إلى قسمين بحثت في القسم الأول التطورات الاستعمارية في شرق افريقيا بمراحله الثلاث التي تنقلت بين الاستغلال الاقتصادي والوصاية وصولاً إلى مرحلة الحرية والاستقلال.

أما القسم الثاني فقد جرى البحث فيه حول التطورات الاستعمارية في وسط افريقيا وتعرض لحالات التمرد في المستعمرات وكفاح الافارقة والمشاكل التي واجهت القارة بعد الاستقلال.

وعرضت في الفصل الثالث للتطورات الاستعمارية في بعض دول وسط وجنوب افريقيا مبيناً دور الرحالة والجمعيات والشركات الاستعمارية ودور مؤتمر برلين في تقسيم القارة بين الدول الاستعمارية كما تعرضت لدراسة وضع انجلترا في جنوب افريقيا ووسطها.

وجاء الفصل الرابع بعنوان سياسة بريطانيا وفرنسا في شرق افريقيا حيث قسم الفصل إلى قسمين القسم الأول يتعلق بالسياسة البريطانية في شرق افريقيا وخاصة في كينيا واوغندا وزنجبار في حين تكلم القسم الثاني في السياسة الفرنسية في شرق افريقيا وخاصة في مدغشقر وجزر القمر والصومال الفرنسي. ورأيت أن اقدم في هذا الفصل دراسة حول التنافس البريطاني الفرنسي خاصة في زنجبار، ومحاولة توحيد المستعمرات الفرنسية في شرق القارة.

أما الفصل الخامس فقد بحث في تاريخ افريقيا في القرن العشرين وخاصة خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تقع بين الحربين العالميتين وصولاً إلى انتقال القارة بعد نهاية الحرب العالمية إلى مرحلة الاستقلال.

وقد رأيت أن القيام بدراسة مقارنة لدولتين افريقيتين كانت لهما صفة شبه استقلالية من شأنه أن يزيد معرفتنا بالوضع السياسي في القارة، لهذا أفردت الفصل السادس للكلام عن ليبيريا واثيوبيا خلال الفترة من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٣٦.

أما الفصل السابع فقد جاء الكلام فيه عن كيفية قيام منظمة الوحدة الافريقية وطريق تحقيقها من خلال المؤتمرات الممهدة لقيامها، والعقبات التي اعترضتها، كما عرضت أيضاً لبعض مشكلات افريقيا المعاصرة سواء في الكونغو أو في سيراليون واثيوبيا وارتيريا.

تلك هي حالة القارة السوداء التي تملك من الامكانيات الغنية ما قد يجعلها من دول عالم الشمال ولكن وضعها جنوبي البحر المتوسط جعلها مصدراً مهماً للخامات التي تصدر إلى دول الشمال وسوقاً جيدة لمنتوجاته.

والتساؤل يبقى هل تستطيع هذه القارة أن تزيل اثار الاستعمار وتسير في ركب العالم المتحضر، أم تبقى جامدة تتخبط في نزاعاتها المحلية متردية في عالم الفقر والجهل، وهو ما لا ينتظره الكثير من الافارقة الذين يرغبون بالانتقال بالقارة إلى المستوى اللائق بها.

الفصل الأول

الاغتصاب الأوروبي للقارة الافريقية

١- حركة الكشف عن داخل القارة الافريقية.
٢- علاقات الأوروبيين بالقارة الافريقية.
٣- الاستعمار الأوروبي لافريقيا في القرن التاسع عشر.
٤- التنافس الاستعماري في غرب افريقيا.
٥- خصائص الاستعمار.
٦- نصيب كل دولة أوروبية من عملية تقسيم القارة.
٧- التطورات التي طرأت على خريطة القارة.
٨- الدور الاستعماري في القارة.
٩- أساليب السيطرة الأوروبية ومؤسساتها.
١٠- الاقتصاد الاستعماري.

حركة الكشف عن داخل القارة الأفريقية:

بقيت القارة فترة طويلة من الزمن مطروقة السواحل لكن الاتصال بداخل القارة كان قليلاً، وهكذا بقى قلب القارة مجهولاً للأوروبيين حتى بدأت الحركة الاستكشافية الكبرى في العصر الحديث.

ولم يكن الأوربيون هم أول من حاول التوغل في القارة الأفريقية، فلا شك في أن هناك جهوداً سابقة لهم حاولت التوغل في القارة، ونجحت في الوصول إلى مسافات كبيرة داخلها، وفي مقدمة الذين قاموا بمحاولات مبكرة في هذا المجال المصريون القدماء الذين كانت لهم علاقات مع بلاد النوبة، فأقاموا الحصون والمعاقل لحماية الطرق المؤدية إلى هذه المناطق.

كذلك نشير إلى جهود العرب الذين وفدوا من زمن بعيد إلى شرق القارة، وكانت لهم علاقات تجارية مع الأفريقيين وكونوا إمارات عربية، وكان العرب قد استقروا في شمال القارة ومن شمال أفريقيا استطاعوا أن يمدوا نفوذهم وتوغلوا لداخل القارة.

وقد كانت الحركة الاستكشافية التي بدأها البرتغاليون في القرن الخامس عشر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والتي اشتدت بعد ذلك قد وصلت إلى ذروتها في القرن التاسع عشر، بداية لحملة استعمارية عنيفة شنتها أوربا على القارة الافريقية.

علاقات الأوروبيين بالقارة الأفريقية:

وتطورت علاقات الأوربيين بالقارة الأفريقية فتشبثوا بالتوغل فيها وبسط سلطانهم على سكانها، واتجهت جهودهم إلى استغلال الأرض ذاتها وما في باطنها ومن عليها من سكان، وكانت الصناعة الأوربية الناهضة حديثاً في حاجة إلى مواد خام زراعية ومعدنية، كما كانت بحاجة إلى أسواق لتصريف المنتجات، ووجد الأوربيون في القارة المكتشفة حديثاً حلاً لكثير من مشكلاتهم.

وكاد تضارب المصالح الاستعمارية أن يؤدي إلى الإصطدام بين الدول الأوروبية المتنافسة، ولولا أنها تداركت الأمر فعقدت المؤتمرات لتنظيم عملية الإستعمار وفي مقدمة هذه المؤتمرات مؤتمر برلين (١٨٨٤ / ١٨٨٥م) الذي سعى لعقده (بسمارك) زعيم ألمانيا حيث اتجهت الدول لحل مشكلات الحدود وغيرها من المشكلات التي ترتبت على نشاطها الإستعماري في القارة.

وقد اختلفت أساليب ونظم الحكم التي أتبعتها الدول الأوربية في مستعمراتها الأفريقية، فمثلاً جنحت فرنسا إلى (الحكم المباشر) بينما إستنسبت إنجلترا نظام (الحكم غير المباشر) لتستطيع أن تستفيد من المؤسسات الوطنية الموجودة.

على أن الدول الإستعمارية لم تتبع في كل المناطق التي امتد إليها نفوذها أسلوباً واحداً، بل تطورت حسب الظروف التي كانت تطرأ حسب تطور حركة الوعي القومي والمقاومة الوطنية عند الأفريقيين. فقد واجه الأوربيون حركات وطنية عنيفة وقفت في وجه تغلغلهم الإستعماري.

ورغم أن الدول الإستعمارية تذرعت بالدوافع الإنسانية، وبواجبها في الأخذ بيد الأفريقيين حتى يصلوا إلى المرحلة التي تؤهلهم لحكم أنفسهم فإن ما قامت به معظم الدول في هذه المجالات كان ضئيلاً لا يتناسب بحال ما مع ما استنزفته هذه الدول من خيرات القارة، وقد ترك أمر الخدمات لجهود الجمعيات التبشيرية، كما أن الجزء الأكبر من هذه الخدمات وجه في كثير من الأحيان لخدمة المصالح الإستعمارية، كمد السكك الحديدية لمناطق الأستثمار الأوربية دون مناطق التجمعات السكنية الأفريقية، وأدى هذا لنشأة (التفرقة العنصرية) التي عانت منها مناطق كثيرة من القارة الأفريقية.

وبعد أن قدم الافارقة الكثير من التضحيات بعد الحربين العالميتين كان طبيعياً أن تتطلع الدول الأفريقية إلى أن تحصل على حريتها بعد كل هذه التضحيات، وبعد أن اعترف ميثاق الأمم المتحدة بحق الشعوب في أن تتمتع بحريتها، وبعد أن وصل الوعي القومي في الدول الأفريقية لدرجة أنه أصبح من

العسير على الدول الاستعمارية أن تبقى قبضتها كما هي. وقابلت بعض الدول الأوروبية الإستعمارية امتداد حركة المقاومة الأفريقية بمحاولة عنيدة للتصدي لتيار التحرر الأفريقي لكن كان هذا التيار جارفاً، وكانت مساندات الدول الأفريقية التي سبق أن نالت استقلالها للدول التي لا تزال ترزح تحت نير الإستعمار مثمرة.

ففي ٦ مارس سنة (١٩٥٧م) حطم شعب (غانا) القيود التي كانت تحد من حريته، وفي عام (١٩٥٨م) قامت جمهورية (غينيا) المستقلة، وكان عام (١٩٦٠م) (عام أفريقيا) بحق، فقد شهد هذا العام تحرر عدد كبير من شعوب ودول القارة، وانضمت لعضوية الأمم المتحدة في هذا العام ثلاثة عشر دولة أفريقية جديدة مستقلة هي: الكمرون، وملاجاشي، والصومال، والكنغو (ليوبولدفيل)، وداهومى، وفولتا العليا، وساحل العاج، والكنغو (برازافيل)، وجابون، وأفريقيا الوسطى، وتشاد، والنيجر، وتوجو.

الاستعمار الأوروبي لإفريقيا في القرن التاسع عشر:

الدوافع التي دفعت الأوروبيين للإستعمار:

لقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى القيام بعمليات الاستعمار لإفريقيا أهمها:

أ- الدافع الديني:

لقد انتهى الصراع بين المسلمين والمسيحيين في شبه جزيرة أيبيريا سنة ١٤٩٢م. وبعد الإنتصار المسيحي اتجهت القوات الإسبانية والبرتغالية إلى ساحل الإفريقي المقابل، وحملت البرتغال لواء حركة دينية سميت بحركة الاسترداد المسيحي، أي ارجاع إفريقيا إلى مسيحيتها بهدف تطويق الدول الإسلامية والاتصال بمملكة الحبشة لتحقيق هذا التطويق والقضاء على مصدر قوة الدول الإسلامية الذي يتمثل في تجارة الشرق وفي السيطرة على مصادرها.

ب- الدافع الإقتصادي:

في الوقت الذي كانت فيه بعض الدول الأوروبية تتحد وتتكون، كانت الثورة الصناعية تسير بخطى سريعة مما جعل الحاجة إلى المستعمرات أمرا ضروريا لأن التصنيع في الدول الكبرى وخاصة بريطانيا وألمانيا قد واجهته عدة صعوبات منها:

١- حاجتها إلى المواد الخام.

٢- تركيز الصناعات في المدن مما أدى إلى هجرة الفلاحين وحدوث نقص في المواد الغذائية.

٣- أدى استعمال الآلات الحديثة انتاج كبير أكثر من حاجة الدول المنتجة فكان لا بد من وجود أسواق محتكرة وعملاء تجاريين في الخارج لبيع المنتوجات.

وجدت الدول الأوروبية حل هذه الصعوبات في إفريقيا وآسيا حيث تتوافر المواد الخام. كما توجد أسواق لاستهلاك الفائض من الانتاج.

ج- الدافع الاستراتيجي:

وهو ناتج عن التنافس بين الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا في مستعمرات الأراضي الجديدة، كل ذلك جعل بعض المناطق والمراكز في إفريقيا هامة من الناحية الاستراتيجية. وأن الطرق البحرية عبر إفريقيا أصبحت مطروقة ومعلومة لدى الأوروبيين الذين أصبحت لهم مستعمرات وتجارة في الهند وشرق آسيا فلكي تستمر تجارتهم إلى تلك الأرجاء كان عليهم السيطرة على الطرق التي تؤدي إلى هذه المناطق مثل طريق البحر الأحمر وطريق غرب إفريقيا وجنوب إفريقيا.

د- الدافع الإنساني:

اعتقد بعض الأوروبيين أن من واجبهم أن يأخذوا بأيدي الافريقيين والآسيويين المتخلفين وأن يغيروا نظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هـ- أوضاع الدول الأوروبية نفسها:

بعض الدول الأوروبية كانت لها دوافع تدفعها إلى عملية الإستعمار، ونذكر فرنسا باعتبارها أول دول أوروبية تقيم مستعمرة في إفريقيا في العصر الحديث، فحالة التخلف والظروف الاقتصادية والمعيشية المتردية فيها جعلت الحكومة تفكر في تحويل أنظار الشعب الفرنسي إلى عمل خارجي.

و- حل مسألة الإنفجار السكاني:

كانت مسألة الزيادة السكانية من المسائل التي شغلت أذهان الأوروبيين خاصة الفرنسيين والألمان وبدأوا يفكرون في إيجاد حل لها، وتحدث المفكرون عن نوعين من المستعمرات، مستعمرات سكنية بغرض الإقامة الدائمة، ومستعمرات استغلالية بغرض الحصول منها على المواد الخام.

المراحل التي مر بها الاستعمار في إفريقيا:

يمكن تقسيم الاستعمار الغربي لإفريقيا بمرحلتين رئيسيتين أولاهما تغطي القرنين السادس عشر والسابع عشر، تركز فيها الاستعمار الاستيطاني المرتبط بالكشوف الجغرافية. أما الثانية فهي تمتد من نهاية القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر وهو استعمار استغلالي ارتبط إلى حد كبير بالثورة الصناعية في أوروبا.

أما عن طابع الاستعمار في المرحلة الأولى فكان يقوم على قهر الشعوب واخضاعها وذلك عن طريق السيطرة العسكرية المباشرة. أما في المرحلة الثانية فقد اختلف طابع الاستعمار من منطقة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لأنه كان يهدف إلى استغلال موارد الشعوب ولذلك ليس في مصلحته اتباع أسلوب القهر والتسلط، وعلى سبيل المثال فإن الاستعمار في شرق إفريقيا في الفترة الثانية يمكن تقسيمه إلى ثلاث فترات:

الفترة الأولى من ١٨٨٦ – ١٩١٤:

وهي ما تسمى بمرحلة الحماية، وأهم سماتها أن المنطقة هي جزء من الصراع العالمي للدول الاستعمارية وفوز القوى والتباهي بتكوين الامبراطوريات حسب مقررات مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥م.

الفترة الثانية من ١٩١٨ –١٩٣٩:

وهي الفترة التي لجأت فيها الدول إلى إقامة أنواع مختلفة من الإدارة بغرض الاستفادة من خيرات إفريقيا وسميت هذه الفترة بمرحلة الانتداب أو الوصاية وقد طبقت كل دولة مستعمرة أسلوب الحكم الذي تراه مناسبا لمناطق نفوذها فبينما طبقت بريطانيا سياسة الحكم غير المباشر في شرق إفريقيا ووسطها والسودان نجد أن فرنسا طبقت سياسة الحكم المباشر في السنغال وموريتانيا والجزائر.

الفترة الثالثة من ١٩٤٥ – ١٩٦٢:

وهي مرحلة النضال من أجل الحرية والاستقلال، وفي هذه المرحلة تبلورت الشخصية الافريقية وظهرت قبل دعوات الوحدة الافريقية للتحرر من الاستعمار.

التنافس الاستعماري في غرب إفريقيا:

ومنه:

أ- التنافس بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا في غرب إفريقيا:

بدا تحديد مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية أمرا غير سهل حيث كانت تختلط المنشآت الفرنسية بالبريطانية ولم يكن واضحاً وضع اليد كأساس لادعاء الحق. فعملت فرنسا بحماس على توسيع ميدان نشاطها في السودان الغربي لتقطع على منافستها خط الوصول إلى الداخل معتمدة على منشآتها القديمة من قلاع وحصون لاستعمالها كنقطة إرتكاز للحملات، وتمكنت من توحيد السنغال وداهومى

وساحل العاج في سرعة رغم مقاومة الملوك السود، كما فتحت طريقا نحو مصب نهر النيجر واحتلت تمبكتو وواصلت زحفها لتشاد وأعالي النيجر فترتب على ذلك أن حوصرت الممتلكات البريطانية في غامبيا وسيراليون وساحل العاج وكذلك في توجو الألمانية، ولكن بريطانيا تمكنت من إيقاف الزحف الفرنسي وأعلنت حمايتها على لاغوس وانتهى الخلاف بيّن الدولتين في منطقة النيجر ونيجيريا بتوقيع اتفاق سنة ١٨٩٠م الذي بين الحدود لكل دولة، وآلت نيجريا برمتها للبريطانيين. وأقامت فيها حكما يحتفظ فيه الأهالي بوضعهم القبلي ويحتكمون إلى تقاليدهم وأعرافهم الإفريقية تحت إشراف البريطانيين. وقد أفاد هذا النظام في صرف الأهالي عن مقاومة الحكم البريطاني، أما فرنسا التي كانت لها حرية التصرف في منطقة تشاد اضطرت إلى تجميع كل ممتلكاتها في إفريقيا الشمالية والسودان والكنغو تحت إدارة واحدة وسميت بإفريقيا الاستوائية الفرنسية.

كما اصطدمت بريطانيا بألمانيا في غرب إفريقيا، فقد أيد بسمارك نشاط التجار الألمان في ساحل إفريقيا الغربي وساحل غانا بصفة خاصة واستطاعوا عقد اتفاقيات مع الزعماء المحليين وأعلن عن قيام محمية توجو الألمانية، ثم اتجهو نحو الكاميرون وأصبحت هذه المناطق مناطق نفوذ ألمانية.

أثار التحرك الألماني مخاوف البريطانيين والفرنسيين على السواء. وتم تسوية الموقف بين كل منهما على حدة، وأهم هذه التسويات الإتفاق بين ألمانيا وفرنسا، وذلك عندما وافقت ألمانيا لفرنسا بإطلاق يدها في منطقة مراكش مقابل اعتراف فرنسا بأحقية ألمانيا في توجو والكاميرون.

التنافس الأوروبي في شرق إفريقيا:

كانت أهم سمات شرق إفريقيا بعد إنحسار النفوذ البرتغالي هو قيام إمبراطورية عمان العربية في شرق إفريقيا التي شملت أرجاء واسعة من الساحل الإفريقي ما بين زنجبار وممبسا. ولم يكن هناك أدنى تخوف من تدخل أوروبي، فقد

كان الأوروبيون من فرنسيين وبرتغاليين مشغولين في عمليات تجارة الرقيق، وبريطانيا غير راغبة في التوسع الإقليمي الخارجي، غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلاً، حيث أن أوروبا بدأت في التدخل في إفريقيا وقد اتخذت ذريعة لها في محاربة تجارة الرقيق. وحيث أن سلطنة عمان كانت تعتمد على هذه التجارة فقد وقعت بريطانيا مع السلطان سيد سعيد العديد من الاتفاقيات بشأن إلغاء هذه التجارة ووافق السلطان على تعيين مندوب بريطاني في زنجبار لمراقبة السفن، وكانت هذه أول شوكة في جسم سلطنة عمان حيث ظل المندوب البريطاني يكرر لسيد سعيد الشكاوى من غارات العرب على الإفريقيين. وأما الشوكة الثانية فكانت المبشرين والرحالة وهم الذين كتبوا تقارير بشعة عن غارات العرب على الإفريقيين وما ألحقوه من خراب ودمار وهلع في إفريقيا. وهبَّ الأوروبي يطالب بإلغاء تجارة الرقيق والضرب على أيدي من يمارسونها من العرب وظل سيد سعيد يدرا الخطر دبلوماسيا وسياسيا إلى أن مات في سنة ١٨٥٦م.

وقد أدى الصراع بين ولديه حول السلطة إلى ازدياد التدخل الأوروبي، وقد انتهى ذلك الصراع باقتسام السلطنة إلى جزئين: أحدهما مقره عمان والآخر في زنجبار. وإزاء التنافس الفرنسي والألماني في شرق أفريقيا طلب السلطان برقش التأييد من بريطانيا التي لم تتردد في تأييده شريطة أن يستجيب لكل مطالبها وتعيين جون كيرك مندوبا ساميا لديه للإشراف على تنفيذ السياسة البريطانية، وقد أصبح لجون كيرك نفوذا قويا حيث هدد السلطان مرة بمحاصرة جزيرته بالأسطول البريطاني إذا لم يصدر بيانا بتحريم تجارة الرق في كل ممتلكاته، وتحت هذا الضغط أصدر السلطان بيانا سنة ١٨٧٣م، وكانت هذه بداية النهاية لنفوذ برقش في زنجبار حيث أنه فقد تأييد التجار العرب والمسلمين وما يدفعونه له من مكوس وضرائب وزكاة.

وشهـدت الفترة التي تدهـور فيها نفوذ برقش حقبة نشطة في النشاط الأوروبي إذ أن ممثليها صـاروا يعقدون الاتفاقـات والتحالفـات مع الزعماء الإفريقيين في حين كان السلطان في زنجبار يشهد مصرع دولته.

أما المانيا فقد كانت من أنشط الدول إذ أنها لم تعترف بأي سيادة لسلطان زنجبار إلا على جزيرته، واعتبرت أن كل الاراضي الخارجة عنها مستباحة. وإزاء هذا الموقف المتوتر رأى السلطان أن يستفيد من صداقته القديمة لبريطانيا بترتيب زيارة له لبريطانيا عاد بعدها ورضى بقبول الحماية البريطانية لأنها المخرج الوحيد له للمحافظة على بقية املاكه في الجزر التي حوله، ولكن الحوادث بدأت تتداخل ووصلت إلى نهايتها المحتومة وهي تقسيم شرق إفريقيا. بين بريطانيا وألمانيا خاصة وأن أوروبا أصبحت مقتنعة بضرورة إنهاء الوجود العربي في شرق إفريقيا.

الخلاف مع ألمانيا وايطاليا ومحاولات إبعادهما عن النيل:

رغم أن بريطانيا كان لها نفوذ في زنجبار إلا أنها بعد هزيمة غوردون في السودان الشرقي وفقدها معظم جنودها وكذلك تدخل ألمانيا في الكاميرون والتوجو لم تكن راغبة في التورط أكثر.

ومعروف أن ألمانيا وافقت لشركة كارل بيترز التحدث باسم الحكومة الألمانية وسميت الشركة هذه شركة شرق إفريقيا الألمانية، التي استطاعت أن تحصل على اتفاقات مع زعماء القبائل الذين كانوا موالين لحاكم زنجبار. وفي أثناء انعقاد مؤتمر برلين اعلنت المانيا حمايتها للشركة ومنحتها حق إقامة مستعمرة وإدارة ألمانية في شرق إفريقيا، وأيدت قرارها بإرسال أسطول حربي إلى ساحل زنجبار.

وحيث أن بريطانيا لم يكن في وسعها مجابهة التهديد الألماني خرقت اتفاقها مع السلطان في زنجبار ونصحته بأن يوافق للألمان بالتنازل عن الأراضي التي تقع خلفه في كينيا وما جاورها. وهكذا ظهرت إلى الوجود شركة إفريقيا الشرقية الألمانية. وانتهت المفاوضات بين المانيا وبريطانيا بتوقيع اتفاقية جزيرة (هيجولاند Hugo Land) في بحر الشمال تنازلت فيها بريطانيا عن هذه الجزيرة لألمانيا في

مقابل اعتراف ألمانيا بفرض حمايتها على اوغندا وكينيا وممتلكات حاكم زنجبار في الجزر التابعة لها. وجزيرة هيجولاند ذات موقع استراتيجي لألمانيا حيث أنها تسيطر على مياه بحر الشمال عند مدخل قناة (كيل Keel) التي بدأت المانيا في حفرها منذ عام ١٨٨٧م وبذلك يتمكن الأسطول الالماني من الملاحة بين بحري البلطيق والشمال في مياه إقليمية ألمانية.

ولكي تتم بريطانيا إحكام قبضتها على وادي النيل حاولت ابعاد ايطاليا عن النيل الأزرق وروافده، خاصة بعد تدخل القوات الايطالية حتى كسلا، ولإبعاد مخاوف بريطانيا دارت مفاوضات بين الدولتين وافقت فيها بريطانيا على احتلال ايطاليا لأريتريا ووجودها في كسلا مؤقتا ريثما ينتهي موضوع استرجاع السودان لمصر، وفي هذه الحالة يمكن أن تعوض بمصوع، وبذلك تم لبريطانيا تنحية ايطاليا عن رافد نهر العطبرة مثلما أبعدت المانيا عن أوغندا وتم تسوية الخلاف بين الدولتين على مناطق شرق إفريقيا كلها باتفاقية سنة ١٨٩٠م.

أما جنوب إفريقيا فقد كانت منطقة هامة بالنسبة لبريطانية خاصة بعد خوضها معارك ضد البوير، تلك المعارك التي انتهت بالاعتراف بإستقلال جمهوريات البوير في مقابل سيطرة البريطانيين على مدينة الرأس Cape. ونتيجة للتحرك الألماني الذي تم في جنوب إفريقيا فقد قامت بريطانيا بالتحرك من الكاب حتى بتسوانالاند، واعترفت بالنشاط الاستعماري الذي قام به رودس سيسل واعلان الحماية على منطقة نفوذه في كمبرلى. كما اعتبرت المنطقة ما بين بتشوانالاند والزمبيزي منطقة نفوذ بريطانية، وسمحت لرودس بالقيام بمهمة الحكومة البريطانية في تلك المناطق. وفي الفترة ما بين أعوام ١٨٨٩ – ١٨٩٠م تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها على معظم جنوب إفريقيا من الكاب حتى روديسيا الشمالية ونياسالاند، وبذلك تحققت خطة بريطانيا وهي الربط بين محوري القاهرة – الكاب تلك السياسة التي نجح سالسبرى فيها وعلى ضوئها تم تقسيم إفريقيا.

خصائص الاستعمار في مراحله الثلاث:

المرحلة الأولى:

تميزت المرحلة الأولى بعد عام ١٨٩٠م بعمل الدول الأوروبية على بسط سلطان الحكومة في كل الدويلات التي خضعت لها سواء كانت مستعمرات أو دول تحت الحماية أو دل تحت الوصاية، وقد استعملت غاية الشدة في اضعاف الثورات المحلية الرافضة للوجود الاستعماري، وصرفت الدول الاستعمارية على عملياتها العسكرية وفرض سلطانها مبالغ طائلة، ويسمى بعض المؤرخين هذه الحقبة من الاستعمار عصر التهدئة الذي سبق عصر القانون والنظام، وقد تمثلت هذه الإعانات أو الصرف في تموين الجيوش وأنشاط الطرق والسكك الحديدية لضمان ربط المستعمرات بالساحل مثل خط سكك حديد السودان – مصر الذي مده كتشنر سنة ١٨٩٨م. لنقل جيوشه، وكذلك خط سكك حديد غينيا – أوغندا الذي مده ماكدونالد لتوصيل جيوشه سنة ١٨٩٢ – ١٨٩٤م.

المرحلة الثانية:

بعد أن نجحت الحكومات الاستعمارية في فرض سيطرتها على المستعمرات وإنهاء المقاومة الإفريقية، أصبح المظهر العسكري غير لائق وبدأ المظهر المدني يحل محله تدريجيا فكانت الإدارة المدنية هي القاعدة وتكونت الأنظمة الإدارية تحت أمرة حكام وأمناء مركزيين ومفتشي أقاليم وموظفين، واختير هؤلاء على أسس مهنية وخبرات ولم يعودوا يختارون من ضباط الجيش أو التجار أو الصيادين، وشرعت الحكومات في تقديم الخدمات في مجال الطب والصحة والتعليم، وقد تعاونت مع هيئات التبشير المسيحي في مجال التعليم إذ أن جميع الدول الاستعمارية كانت متفقة على أساسيات بالنسبة للتعليم وهي وضع قواعد لنشر المسيحية وإزالة العروبة والإسلام في إفريقيا، وكانت هذه السياسات ترسم على أعلى المستويات وتتابع بواسطة المديرين ومفتشي المراكز وأوضح ما تكون هذه

السياسات في شرق إفريقيا والصومال والسودان الشرقي وليبيا لأنها المداخل إلى بقية أجزاء إفريقيا.

المرحلة الثالثة:

تميزت هذه الفترة بسعي الدول الأوروبية إلى إجراءات تنمية اقتصادية وذلك بخلق مشاريع إنتاجية تعود مشروع سكك الحديد لشرق إفريقيا الألمانية ومشاريع سكك حديد غرب إفريقيا لربط الداخل بالسواحل.

وفي جنوب إفريقيا كانت صناعة التعدين هي الأساس للإستقرار الأوروبي وجذبا الرأس المال الخاص، فلقد كان اكتشاف مناجم الذهب والماس في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي هو السبب في قيام مجتمعات حضرية وصناعية في جنوب إفريقيا.

وقد أعطت هذه الثورة المحلية إفريقيا الجنوبية اقتصادا مختلفا تماما عن الاقتصاد الإفريقي حيث أن اتحاد جنوب إفريقيا في منتصف الثلاثينات أصبح مشاركا في التجارة الدولية، وارتفع دخل الفرد فيه من ٣ ثلاث جنيهات إلى ٢٢ جنيه إذا ما قورن بدخل الفرد في تنجانيقا وشرق إفريقيا ١,٥ جنيه، وأيضاً لعبت منطقة روديسيا والكنغو درواً هاماً في التجارة الدولية حتى ما بعد الأربعينات حيث بينت الحرب العالمية الثانية.

الأساليب التي اتبعها الاستعمار في إدارة المستعمرات في إفريقيا:

١- إن ما ذكر عن الاستعمار البرتغالي ينطبق أيضاً على الاستعمار الاسباني والهولندي، يؤخذ على الاستعمار الهولندي أنه اعتمد كثيرا في بادئ الأمر على الشركة الهولندية الملكية التي استعملت القوة في كثير من الأحيان لتحقيق سياستها الرامية إلى اخضاع الإفريقيين وأخذهم قسرا للعمل في المزارع أو التعدين، بل أن السياسة التي سارت عليها هولندا وورثها الانجليز في جنوب إفريقيا خلقت ما يعرف بسياسة التمييز العنصري فيما

بعد، حيث أن النظم التي وضعت لإدارة هذه المناطق لم يكن فيها للسكان الوطنيين أي نصيب في تسيير شؤون الحكم، وليس لهم حق ابداء الرأي في الشؤون المتصلة بهم أو في تقرير مصيرهم، وأصبح الأمر كله في يد البيض من البوير (المزارعون الهولنديون) والانجليز، مما جعل المواطنين الإفريقيين غرباء في بلادهم!!.

٢- أما الكنغو البلجيكي قد اتخذ أسلوبا فريدا في إدارة مستعمراته وهو نوع متقدم من أنواع السيطرة الخفية حيث وضع نظام إداري يحقق خضوع الدولة إلى سياسة وحكم ملكي ذو صبغة عسكرية، فقد وضعت السلطة في يد حاكم عام يساعده عدد من الموظفين، وأطلق على إسم الدولة الإفريقية "دولة الكنغو الحرة"، وكانت في واقع الأمر لا تخطو خطوة إلا بإمر الملك ليوبولد ملك بلجيكا. وعندما قام مؤتمر برلين كان أول أمر قام به هو اعتراف دول أوروبا بهذه الدولة الإفريقية شكلا ولكنها كات تابعة فعلا لبلجيكا.

٣- أما فرنسا، وبعد قيم ظاهرة الدعوات التحررية للإستعمار وخشية افتضاح سياسة فرنسا هذه لجأت فرنسا إلى خلق سياسة الاندماج والمساواة وهي نفس النظرية البرتغالية وهي أن سكان المستعمرات الإفريقية الذين يتكلمون الفرنسية ويعتنقون المسيحية على المذهب الكاثوليكي هم مواطنون فرنسيون لهم نفس الحقوق والواجبات التي هي على المواطن الفرنسي في فرنسا، وقد خضع نظام فرنسا وسياستها هذه إلى عدة مؤتمرات فانتهت هذه المؤتمرات إلى قيم مؤتمر برازافيل ١٩٤٤م الذي بموجبه أصدرت فرنسا عدة دساتير فرنسية للدول الاستعمارية لتطوير علاقاتها مع فرنسا وأهم دستور يحتم هذه العلاقات هو دستور الجمهورية الرابعة سنة ١٩٦٤م الذي أشار إلى خلق رابطة الدول الناطقة بالفرنسية.

٤- أما نظام الحكم غير المباشر الذي ابتدعه البريطانيون لإدارة مستعمراتهم، فهو نظام جاء بعد أن قهر البريطانيون كل المقاومة الوطنية في كثير من

البلدان التي استعمروها كالهند، ونيجيريا وأوغندا ومصر واعتمدوا في تجربتهم هذه على الزعماء المحليين الذين كانت سلطتهم سلطة اسمية.

وقد اتخذت الإدارة البريطانية هذا النمط من الحكم لعدة أسباب:

أولاً: لأنه لم يكن يوجد بديل عملي لإدارة مناطق متخلفة كهذه نظرا للنقص الكبير في عدد الإداريين العاملين هناك.

ثانياً: أن المجتمعات القبلية والمحلية قد اعتادت بفطرتها على هذا النظام لأنه يتمشى مع العرف والتقاليد.

ثالثاً: أن زعماء العشائر كانت لهم كلمة نافذة وإن أي محاولة للتقليل من شأنهم قد تؤدي إلى عداوتهم.

رابعاً: إن الحكومة نفسها في بداية الحكم لم تكن مستعدة لتطبيق أي نمط من الإدارة فقد كانت مهمتها فرض النظام والطاعة وإعادة هيبة الحكومة.

نصيب كل دولة أوروبية من عملية تقسيم القارة الأفريقية:

إذا حاولنا أن نلقى نظرة إجمالية على القارة الأفريقية لمعرفة المناطق التي آلت لكل دولة إستعمارية – فإننا نجد:

أ– في شمال القارة:

فازت فرنسا بنصيب الأسد في الجزائر، وتونس، ومراكش.

وتم لفرنسا بسط نفوذها على (الجزائر) في عام (١٨٢٧م)، لم تلبث فرنسا في عام (١٨٨١م) أن قامت بمغامرة حربية أخرى استهدفت في هذه المرة بسط النفوذ الفرنسي على (تونس)، أما بسط النفوذ الفرنسي على مراكش فقد تم في عام (١٩١٢م) بعد أن تخلصت فرنسا من معارضة أغلب الدول الأوربية لهذ الإتجاه.

وقد شاركت أسبانيا فرنسا النفوذ في مراكش.وجرى تخطيط الحدود بين مناطق النفوذ الفرنسي والأسباني في المعاهدة التي عقدت بين الدولتين في عام (١٩١٢م) وبموجبها أيضاً خططت حدود منطقة (طنجة) الدولية.

أما (إيطاليا) وهي من الدول التي كانت تنظر لشمال أفريقيا بالذات على أنه المجال الطبيعي لنشاطها الإستعماري – فقد غزت (ليبيا) في عام (١٩١٢م) – هذا بينما كانت أنظار الإنجليز متجهة إلى (مصر) منذ أن حاول (بونابرت) أن يتخذها كوسيلة لضرب مصالح البريطانيين في الشرق، فاحتلوها في عام (١٨٨٢م) خاصة بعد أن ضاعفت قناة السويس التي أفتتحت للملاحة في عام (١٨٦٩) من هذه الأهمية الاستراتيجية لمصر.

ب– في غرب القارة:

كان للفرنسيين أيضاً النصيب الأكبر من إستعمار هذا الجزء من أفريقيا، فقد أتاح لهم اتجاه نشاط الانجليز إلى شرق القارة وجنوبها الفرصة لتثبيت أقدامهم في عدة مناطق.

وقد استطاعت فرنسا أن تثبت أقدامها في نقاط ساحلية في (السنغال) وغينيا (الفرنسية)، و (ساحل العاج)، و (داهومي) وأن تتخذ من هذه النقط وسيلة للتوغل للداخل، فمد الفرنسيون نفوذهم صوب الشرق وسيطروا على (النيجر) و (تشاد) وكونوا ما عرف باسم (أفريقيا الغربية الفرنسية) وهكذا أمكنهم ربط مستعمراتهم في شمال القارة بمستعمراتهم في غربها، وقد قدرت المساحة التي وضعت فرنسا يدها عليها في غرب القارة بسدس المساحة الإجمالية للقارة، وحاولوا بعد أن حققوا هذه الهدف أن يمدوا نفوذهم إلى وادي النيل وشرق القارة – لكن إنجلترا حالت دون تحقيق هذا الحلم الفرنسي.

وكان للتجار الفرنسيين أيضاً نشاطهم في منطقة (جابون) والمناطق القريبة من مصب نهر الكنغو، وقد اعترف مؤتمر برلين (١٨٨٤ – ١٨٨٥م) بالنفوذ الفرنسي في شمال الكنغو وعلى الضفة اليمنى للنهر فيما عرف بإسم (الكنغو الفرنسي) وهكذا أصبحت لفرنسا إمبراطورية تمتد من الجزائر شمالاً إلى ساحل الكنغو جنوباً ومن (دكار) غرباً إلى حدود سودان وادي النيل شرقاً.

على أن إنجلترا لم تترك المجال حراً للفرنسيين في غرب أفريقيا، واستندت إلى أن بعض البحارة البريطانيين كانوا قد وصلوا إلى (غينيا) و (سيراليون)، وكانت هناك شركات تجارية بريطانية تزاول نشاطها في هذه المناطق، وأخذت إنجلترا تقوى نفوذها في هذه المناطق.

كما كان للإنجليز أيضاً نشاطهم في (ساحل الذهب) وفي ساحل (نيجيريا) في خليج غينيا، ولما أخذت الدول الأوربية الأخرى (فرنسا، المانيا) تقوى نفوذها في غرب القارة، اتجه الإنجليز أيضاً إلى تقوية نفوذهم في هذه المناطق عن طريق توجيه شركاتهم التجارية إلى العمل فيها.

وأدت محاولات الإنجليز لمد نفوذهم في هذه الجهات إلى الإصطدام بالممالك والقبائل الأفريقية وقد استطاعت إنجلترا أن تقضي على المقاومة الوطنية، كما استطاعت أن تتفق مع الدول الأوربية الأخرى على حدود نفوذها في هذه الجهات.

أما الألمان فقد تركز نشاطهم في منطقتي (توجو) و (الكمرون)، وكان التجار الألمان قد سبقوا حكومتهم إلى هذه الجهات، ثم لم يلبثوا أن ضغطوا عليها، وقد استطاعت ألمانيا في (١٩١١م) أن تنزع من فرنسا منطقتي (الكمرون) و (توجو) بل وأن توسع نفوذها في الكمرون في مقابل ترك يد فرنسا حرة في (مراكش).

ج- في جنوب القارة ووسطها:

استقر الهولنديون في أقصى جنوب القارة منذ القرن السابع عشر وصاروا يمارسون الزراعة في المناطق الصالحة لذلك والواقعة إلى الشمال من منطقة (الكيب) وعرف هؤلاء الزراع بإسم (البوير).

على أن الإنجليز لم يلبثوا أن أدركوا أهمية هذه المناطق فوضعوا أيديهم عليها في مستهل القرن التاسع عشر، ثم مدوا نفوذهم إلى (ناتال)، ولم يكتف الإنجليز بذلك لكنهم تعقبوا البوير الذين زحفوا شمالا ليتخلصوا من النفوذ البريطاني

في (الكيب) وكونوا (دولة الأورنج الحرة) و (جمهورية الترنسفال)، وانتهى الصراع بين القوتين بهزيمة البوير وقيام اتحاد جنوب أفريقيا من (الكيب، ناتال، الأورنج، الترنسفال).

واستطاع البريطانيون بفضل جهود الإستعماريين من أمثال (سيسل رودس) أن يمدوا نفوذهم من هذه الجهات شمالاً إلى (روديسيا)، و (نياسالاند).

على أن البرتغاليين كانوا قد انتهزوا فرصة دخولهم ميدان الكشف الجغرافي، في أفريقيا قبل غيرهم من الدول الأوربية فوضعوا أيديهم على المناطق الساحلية في (موزمبيق) في جنوب شرق القارة، (أنجولا) في جنوبها الغربي – وأخذوا يتوغلون من مناطق نفوذهم الساحلية هذه إلى الداخل – لكن الإنجليز حالوا دون تحقيق أطماع البرتغال في الربط بين مناطق نفوذهم في شرق القارة وغربها.

وكذلك كان للملك (ليوبولد الثاني) ملك بلجيكا نفوذ في هذه الجهات، وقد اعترف له مؤتمر برلين بالنفوذ في الكونغو فأعلن قيام (دولة الكنغو الحرة)، ومد الملك البلجيكي بعد ذلك نفوذه شرقاً إلى إقليم (كاتانجا) الغني بثروته المعدنية، وفي مارس (١٩٠٨م) أصبحت الكنغو مستعمرة بلجيكية.

د- في شرق القارة:

أدرك المستعمرون الأوربيون أهمية الساحل الأفريقي الشرقي والأقاليم الواقعة ولذلك شهدت هذه المناطق صراعاً عنيفاً بين الدول الاستعمارية على النفوذ فيها، وكان الصراع شديداً بين الإنجليز والألمان على المناطق الخاضعة لنفوذ (زنجبار) واستطاعت الدولتان أن تصلا إلى اتفاق في عام (١٨٨٦م) إقتسمت بموجبه أملاك السلطان وكان هذا بداية قيام ما عرف باسم (أفريقيا الشرقية الألمانية) و (أفريقيا الشرقية البريطانية).

واستطاعت بريطانيا بعد ذلك أن توطد نفوذها فيما عرف باسم (كينيا)، وأن تمد نفوذها إلى منابع النيل ففرضت حمايتها على (أوغنده) في عام (١٨٩٤م).

على أن انجلترا كانت قد وضعت أيديها على (زيلع، وبربرة) التي عرفت باسم (الصومال البريطاني) – كما مدت انجلترا نفوذها إلى السودان في حملات استرداد بعد الثورة المهدية وذلك بموجب اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا في عام (١٨٩٩م).

وهكذا تحقق حلم (سيسل رودس) في إمبراطورية بريطانية تمتد من جنوب القارة إلى شمالها من (الكيب – إلى القاهرة).

واتخذت إيطاليا من (عصب) نقطة ارتكاز لبسط نفوذها على مساحة واسعة من هذا الساحل، وحين أجبرت مصر على إخلاء (مصوع) في عام (١٨٨٥م) أسرعت إيطاليا لمد نفوذها إليه، وهكذا نشأت مستعمرة (إرتريا) الإيطالية، وحاول الإيطاليون أن يتوسعوا من هذه الجهات على حساب الحبشة لكن هزيمة الأحباش لهم في موقعة عدوة عام (١٨٩٦م) وضعت حداً لأطماعهم.

وكان للإيطاليين نشاطهم الاستعماري فاستطاعوا أن يجبروا سلطان زنجبار على توقيع اتفاقيات تخضع بلاده للنفوذ الايطالي، وتمكنت إيطاليا بذلك وبموافقة انجلترا أن يكون لها النفوذ فيما عرف باسم (الصومال الإيطالي).

وكان للفرنسيين نشاطهم في أملاك سلطان زنجبار، لكن لم تمكنهم إنجلترا وألمانيا من أن يثبتوا أقدامهم في هذه الجهات، لكنهم إستطاعوا أن يمدوا نفوذهم إلى جزيرة (مدغشقر) في شرق القارة، كما إستولوا على ميناء جيبوتي في عام (١٨٨٨م)، وبذا وضعوا أيديهم على ما عرف باسم (الصومال الفرنسي).

التطورات التي طرأت على خريطة القارة (من ١٨٨٥م إلى ١٩٦٠م):

١- ما طرأ على خريطة القارة في الفترة بين (١٨٨٥م – ١٨٩٥م):

يعتبر مؤتمر برلين والذي انعقد في الفترة من (١٥ نوفمبر ١٨٨٤م) إلى (٢٦ فبراير ١٨٨٥م) نقطة تحول خطيرة فيما يتعلق بالتكالب الإستعماري الأوربي على القارة الأفريقية. إذا ألقينا نظرة على خريطة القارة الأفريقية قبيل مؤتمر برلين

وفي الفترة التي تلت هذا المؤتمر مباشرة – يمكن أن ندرك كيف كان هذا المؤتمر نقطة إنطلاق للدول الإستعمارية الأوربية لتنهش في جسم القارة الأفريقية.

ويلاحظ على خريطة أفريقيا في عام (١٨٨٥م) بعد مؤتمر برلين ما يلي:

١- أقر المؤتمر قيام (دولة الكنغو الحرة) وعلى رأسها إدارة هيئة الكنغو الأعلى التي يرأسها الملك ليوبولد، وهكذا قامت في قلب القارة الأفريقية أول مستعمرة داخلية.

٢- أقتصر نشاط البرتغاليين أول الأمر على الجزر القريبة من ساحل القارة الغربي وعلى بعض الحصون الساحلية، ثم تركز نشاطهم في موزمبيق، وأنجولا، وغينيا (البرتغالية)، وقد ظلت البرتغال محتفظة بمستعمراتها هذه وحاولت بعد مؤتمر برلين أن تحقق أطماعها في ضم الأقاليم التي تفصل بين مستعمرتيها (أنجولا) و (موزمبيق) لكن إصطدمت أطماعها بالأطماع البريطانية التي كان يسعى لتحقيقها (سيسيل رودس)، فاضطرت البرتغال إلى أن تخضع للأمر واعترفت البرتغال بمطالب إنجلترا.

٣- بدأت أسبانيا نشاطها في القارة الأفريقية مبكرة لكنها إنشغلت عن أفريقيا بالعالم الجديد، ولذا فقد كانت مناطق النفوذ الأسبانية في القارة محدودة ومن أهمها جزر كناريا على ساحل المحيط الأطلنطي، ومنطقة ريودى أورو، وجزيرة في خليج غانا، وغينيا الأسبانية. وقد حاولت أسبانيا بعد مؤتمر برلين أن تتوسع في الداخل، لكن إمكانياتها لم تمكنها بإستثناء شمال أفريقيا حيث كانت أسبانيا قد تبثت أقدامها في (مليلة، وسبته) واستطاعت أسبانيا أخيراً في عام (١٩١٢م) أن تتفق مع فرنسا على أن تبسط نفوذها على المنطقة الساحلية في المغرب التي عرفت باسم (الريف الأسباني).

٤- أما ألمانيا فقد إستطاعت أن تبسط نفوذها على مناطق شاسعة بشرق أفريقيا (أفريقيا الشرقية الألمانية)، وغربها (توجو والكمرون)، وجنوبها الغربي (أفريقية الجنوبية الغربية).

٥- وبتشجيع بريطانيا بدأت إيطاليا تقوى سلطتها في ميناءى (مصوع) و (عصب) منتهزة فرصة الاضطرابات التي سادت السودان عقب قيام الثورة المهدية وضغط انجلترا على مصر لإخلاء السودان، وكان لبعض رجال التبشير والشركات الإيطالية نشاط في هذه المناطق من الساحل الأفريقي، ومن النقط الساحلية حيث حاولت ايطاليا توسيع نفوذها للداخل.

٦- أما فرنسا فقد احتلت الجزائر في عام (١٨٣٠م) وتونس في عام (١٨٨١م). وكانت فرنسا أكثر الدول نشاطاً في غرب القارة، فمنذ وقت مبكر اتخذت لها مراكز تجارية وارتبطت بالزعماء الوطنيين في مناطق (السنغال) وغيرها من النقط على ساحل القارة الغربي، وقد تأثر مركز الفرنسيين في هذه المناطق كما نعلم بنزاعهم مع الإنجليز وحصار الأسطول الإنجليزي لهذه المراكز أثناء الحروب النابليونية، لكن فرنسا استعادت نفوذها في هذه المراكز بعد مؤتمر فيينا عام (١٨١٥م)، وأخذت تتوسع منها للداخل إلى حوض النيجر.

وعقب مؤتمر برلين أسرعت فرنسا بتدعيم نفوذها على الأجزاء التي كانت تحتلها من غرب القارة والتوغل منها للداخل، كما أخذ الفرنسيون ينطلقون أيضاً للداخل من النقط الساحلية التي يحتلونها في خليج غينيا (ساحل العاج، وداهومى).

كذلك كان للفرنسيين نشاطهم في المنطقة الساحلية من مصب الكنغو، وكان بعض المستكشفين الفرنسيين يعملون لكشف أحواض ومجاري الأنهار في هذه المنطقة – ومنذ عام (١٨٨٠م) أخذت فرنسا توسع نفوذها في (جابون)، وجنوباً في إتجاه (مصب الكنغو).

٧- أما بريطانيا فقد كان لها نشاطها في جنوب القارة حيث استولت في (١٨٠٦م) على مستعمرة الكيب من الهولنديين (البوير)، وفي (١٨٤٣م) مدت إنجلترا نفوذها إلى (ناتال)، ومنذ وفد (سيسل رودس) أخذ يدفع بعجلة الإستعمار البريطاني من جنوب القارة ووسطها صوب الشمال فاصطدم

بالبوير الذين كانوا قد هاجروا إلى الشمال وكونوا جمهوريتي جنوب أفريقيا (الترنسفال) و (أورنج الحرة)، كما اصطدم بالممالك الأفريقية القائمة، وانتهى الصراع ببسط النفوذ البريطاني على هذه المناطق كلها من جنوب القارة.

ومنذ بداية القرن التاسع عشر إتجهت أنظار إنجلترا لمصر فاشتركت في طرد فرنسا منها (١٨٠١م)، وحققت إنجلترا أطماعها في مصر باحتلالها في عام (١٨٨٢م)، وقد أجبرت مصر على إخلاء (سواحل الصومال) في عام (١٨٨٥م)، واقتسمت الدول الإستعمارية هذه الأجزاء، واهتمت إنجلترا بأن تضع أيديها على المناطق الساحلية الهامة في هذه الجهات (بربره، زيلع، بلهار)، فبمجرد إخلائها عينت أحد رجالها في عدن لإدارة هذه المناطق.

وكان لإنجلترا نفوذ خاص لدى سلطان زنجبار (السلطان برغش)، وقد عقدت معه معاهدة في عام (١٨٧٣م) – على أن التنافس بين ألمانيا وإنجلترا على النفوذ في هذه المنطقة من الساحل الأفريقي الشرقي انتهى باتفاق الدولتين في (١٨٨٦م) على اقتسام أملاك السلطان، وعقدت اتفاقات أخرى بينهما بعد ذلك سويت بموجبها المشكلات المعلقة، وكان هذا تمهيداً لبسط النفوذ البريطاني على ما عرف باسم (شرق أفريقيا البريطانية)، وكذا على منابع النيل الإستوائية و (أوغنده) بالذات وقد كانت أنظار الإنجليز تتجه إليها منذ أن أرسلت حملة (ستانلى) في عام (١٨٨٦م) لسحب (أمين باشا) الحاكم المصري لمديرية خط الإستواء من هذه الجهات.

تأثرت القارة الأفريقية بالأحداث السياسية والعلاقات بين الدول الأوروبية ذاتها، وهكذا قدر للقارة الأفريقية أن تسير في فلك السياسة الأوربية، وقد عانت الكثير بالطبع من هذه التبعية.

وحين نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م) كانت كل القارة الأفريقية باستثناء (أثيوبيا، وليبيريا) تتقاسمها الدول الأوروبية، ولما نشبت هذه الحرب وانقسم العالم إلى معسكرين، معسكر يضم (ألمانيا، النمسا، وتركيا) – ومعسكر

الحلفاء وهو يضم (إنجلترا، وفرنسا، وروسيا) – كانت القارة الأفريقية مسرحاً لمعارك طاحنة بين الفريقين المتنازعين.

وبعد هزيمة ألمانيا في هذه الحرب وعقد الهدنة عقد مؤتمر فرساى في (١٨ يناير ١٩١٩م) الذي تمثلت فيه جميع الدول التي كانت قد أعلنت الحرب في وجه ألمانيا.

ومن أهم ما تضمنته معاهدة فرساى ميثاق عصبة الأمم، وواجهت العصبة مشكلة الأقطار التي كانت خاضعة لألمانيا وتركيا، وقد ابتدع ميثاق العصبة نظاماً أطلق عليه (نظام الإنتداب) يقضي بأن "الأقطار التي سلخت من ألمانيا وتركيا، والتي لا تستطيع شعوبها حكم نفسها بنفسها يجب أن توضع تحت إدارة بعض الدول العريقة في مضمار الحضارة" والحقيقة أن دول الحلفاء إتخذت من هذا النظام ستاراً تخفي وراءه مطامعها الإستعمارية القديمة.

فأنتدبت بريطانيا لإدارة مستعمرة (تنجانيقا) ما عدا (راندا أرندى) حيث أنتدبت بلجيكا لإدارتها.

واقتسمت بريطانيا، وفرنسا الإنتداب على (توجولاند) و (الكَمرون). وقد ضمت بريطانيا القسم الذي خصها من توجولاند إلى (ساحل الذهب) ومن الكمرون إلى (نيجيريا)، وضمت فرنسا القسم الذي خصها من (توجولاند) إلى (داهومى) وأصبح الجزء الفرنسي من الكمرون جزءاً من (أفريقيا الإستوائية الفرنسية).

كما أنتدب إتحاد جنوب أفريقيا لإدارة مستعمرة (أفريقية الغربية الجنوبية الألمانية).

وهكذا بنهاية الحرب العالمية الأولى صفيت المستعمرات الألمانية في أفريقيا واقتسمتها القوى الأوربية الأخرى، وكانت مراقبة عصبة الأمم لإدارة الإنتداب محدودة المدى إلى حد كبير – فكانت مقصورة على تلقى تقارير سنوية من الدول المنتدبة عن الأقطار التي وضعت تحت إنتدابها، وعلى تقديم العصبة بعض الملاحظات لتلك الدول.

وتركزت جهود الدول الإستعمارية بعد ذلك في استغلال مستعمراتها، فتضاعف نشاطها في البحث عن المعادن في باطن الأرض واستغلالها، ومدت الخطوط الحديدية والتلغرافية والتليفونية لخدمة هذا الإستغلال الإقتصادي.

وقد شهدت هذه الفترة غزو إيطاليا للحبشة، فقد كانت إيطاليا غير راضية عن نصيبها من أسلاب الحرب العالمية الأولى، إذ كانت تطمع في جزء على الأقل من المستعمرات الألمانية، فانتهز موسوليني فرصة اشتباك (١٩٣٤م) بين كتيبة من الصومال الإيطالي والقوات الحبشية وقتل فيه بعض الجنود الإيطاليين فأعد العدة لغزو الحبشة، إذ رأى في ذلك فرصة لغسل عار الهزيمة التي منيت بها القوات الإيطالية في معركة (عدوة) عام (١٨٩٦م) – وفي أكتوبر سنة (١٩٣٥م) زحف الجيش الإيطالي على الحبشة وتباطأت عصبة الأمم في التدخل لحسم النزاع، كما ترددت الدول الكبرى (انجلترا، وفرنسا) في تقديم العون للحبشة، واستطاعت القوات الإيطالية أن توقع الهزيمة بالجيش الحبشي، وفر الإمبراطور (هيلاسلاسى) إلى انجلترا في مايو (١٩٣٦م) ونودى بعما نوئيل الثالث ملك إيطاليا أمبراطوراً، وفي يونيه من نفس السنة أعلنت إيطاليا ضم الحبشة إلى الصومال الإيطالي وقيام ما أسمته (أفريقية الشرقية الإيطالية).

على أن قيام الحرب العالمية الثانية وإعلان موسوليني الحرب على فرنسا وإنجلترا في ١٠ يونيه عام (١٩٤٠م) ظناً منه أن نهاية الحرب قريبة وأن ذلك سيعني مشاركته في إقتسام أسلاب الحرب – أدى إلى اصطدام القوات الإيطالية والإنجليزية في أفريقية.

فقد حاولت إيطاليا الزحف إلى وادي النيل من ليبيا، ففي سبتمبر عام (١٩٤٠) عبرت حملة كبيرة من ٣٠٠ ألف جندي بقيادة جرازياني حدود مصر وإتجهت صوب وادي النيل، لكن قائد القوات البريطانية استطاع أن يوقف زحف الايطاليين بل واستطاع أن يتعقبهم في تقهقرهم في ليبيا ذاتها.

كذلك شنت إيطاليا من مستعمراتها في شرق أفريقيا هجوماً على البريطانيين في السودان وكينيا والصومال البريطاني، لكن الإنجليز استطاعوا أن يوقفوا هجوم الإيطاليين وأن يطاردوهم، فأقصوهم عن (إرتريا) ودخلت الجيوش الإنجليزية (أديس أبابا) عام (١٩٤٠م) وعاد هيلاسلاسي إلى عرش بلاده من منفاه في إنجلترا، وما جاء نوفمبر (١٩٤١م) حتى كانت فلول الجيش الإيطالي في أفريقيا قد استسلمت.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية خسرت إيطاليا مستعمراتها الأفريقية السابقة في ليبيا وإرتريا والصومال.

وأعلنت ليبيا دولة مستقلة في أول يناير عام (١٩٥٢م) بينما ضمت إرتريا إلى الحبشة في عام (١٩٥٢) ووضعت الصومال تحت (وصاية إيطاليا) نيابة عن الأمم المتحدة على أن تمنح استقلالها في عام (١٩٦٠).

امتازت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بظهور (الوعي القومي) في الدول الأفريقية بدرجة أصبح معها متعذراً على الدول الأوروبية أن تستمر قبضتها على فريستها التي وضعت أيديها عليها في أفريقيا والتي ظلت تستثمرها سنوات طويلة.

وقد كان من نتائج هذا الاستغلال الأوروبي للقارة وشعوبها، الفقر والجوع والمرض والأمية التي تعاني منها الشعوب الأفريقية، إذ أن الطريقة التي اتبعها الأوروبيون في استغلالهم للاقتصاد الأفريقي جعلت هذه البلاد الافريقية تزداد فقراً وبؤساً يوماً بعد يوم، فالدول الأوروبية تتحكم في الأسعار بحيث أن أثمان السلع التي تبيعها هي للأفريقيين تزداد إرتفاعاً يوماً بعد يوم، بينما أثمان المواد الخام التي تصدرها البلاد الافريقية لا تلبث أن تزداد إنخفاضاً عاماً بعد عام.

على أن هناك عوامل عدة أذكت الشعور القومي لدى الأفريقيين وجعلتهم مستعدين للتضحية بكل شيء في سبيل الإطاحة بالأجنبي الغريب الذي استنزف بلدهم فترة طويلة – ونذكر من هذه العوامل:

١- ماعاناه الأفريقيون نتيجة السياسة الإستغلالية الفاشية التي اتبعتها الشركات والإدارات الأوروبية المختلفة التي تركت لها مهمة إدارة وإستغلال المستعمرات.

٢- رغم الرسالة التي ذكرت البعثات التبشيرية أنها جاءت لتحقيقها في ميادين التعليم، والعلاج وغيرها، فقد انحرفت هذه البعثات عن أهدافها وأصبحت تساند الاستعمار، وجعلت الافريقيون ينظرون إليها بالريبة ويعتبرونها وسيلة من وسائل الإستعمار.

٣- داس الإستعمار على الكثير من التقاليد والمعتقدات الأفريقية، وكان هذا من العوامل التي أثارت الافريقيين ضد الدخلاء الأجانب.

٤- عمد الإستعماريون إلى القضاء على (التراث الحضاري) الأفريقي ومميزاته الاجتماعية، وبدأ الحديث عن الحضارات الأفريقية التي يعتبر بعضها من أعرق (الحضارات الإنسانية).

٥- وصول بعض الافريقيين إلى مستوى ثقافي فتح عيونهم، وتقدموا الصفوف في بلادهم لإعادة الحقوق الطبيعية لأبناء جلدتهم.

٦- الاحتكاك الثقافي والحضاري بين الأفريقيين وغيرهم أدى إلى تفتح العيون لحقيقة الأوضاع في بلادهم.

٧- انتشار الحركات القومية في أوروبا وانتقال هذه الافكار إلى القارات الأخرى – أدى إلى تطلع الشعوب الافريقية إلى أن تنال ما ناله غيرها من الشعوب من حقوق.

٨- المؤتمرات والإجتماعات الدولية التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية أظهرت للدول الأفريقية الآسيوية وحدة الأهداف والمصالح وأهمية إتحاد الآراء.

وقد عقدت بعد الحرب العالمية الثانية عدة مؤتمرات أفريقية وآسيوية كانت قوية الأثر في مساندتها لحركات الكفاح الوطني ضد الإستعمار، نذكر منها:

مؤتمر نيودلهى في عام (١٩٤٩م) وقد أسفر عن إنشاء جبهة آسيوية داخل إطار هيئة الأمم المتحدة لمساندة القضايا الأفريقية والآسيوية ضد الإستعمار، ولم يكن في أفريقيا في هذا العام (١٩٤٩م) سوى أربع دول مستقلة (مصر، ليبيريا، إثيوبيا، جنوب أفريقيا).

مؤتمر باندونج الذي عقد في باندونج بإندونيسيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أبريل (١٩٥٥م)، وقد اشترك فيه ممثلون للدول الأفريقية الآتية: إثيوبيا، وساحل الذهب(غانا)، وليبيريا، والسودان، وليبيا ونجح في ربط الدول المشتركة فيه بمبادىء واحدة (الحياد الايجابي، والتعايش السلمي).

المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية الآسيوية الذي عقد بالقاهرة في عام (١٩٥١م) وواجه المشكلات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها البلاد التي رزئت بالاستعمار وأقترح حلولا لهذه المشكلات.

بعد ذلك تعددت المؤتمرات الأفريقية سواء التي كانت تمثل شعوب القارة كمؤتمر الشعوب الأفريقية الأول في (أكرا) في عام (١٩٥٨م)، والثاني في تونس في عام (١٩٦٠م)، والثالث في القاهرة في عام (١٩٦١م)، أو التي عقدها أقطاب افريقيا ورؤساء حكوماتها مثل (مؤتمر القمة الأفريقي الأول) في (أديس أبابا) (١٩٦٣م)، والثاني في عام (١٩٦٤م)، والثالث في (أكرا) في عام (١٩٦٥م).

وقد أسفر (مؤتمر القمة الافريقي الأول) في أديس أبابا في عام (١٩٦٣م) عن الإتفاق على ميثاق (منظمة الدول الافريقية)، وتقرر إنشاء سكرتارية دائمة لها، وتقرر فيما بعد في (مؤتمر القمة الافريقي الثاني) بالقاهرة أن تكون (أديس أبابا) مقراً دائماً لسكرتارية المنظمة.

وساندت هذه المؤتمرات الشعبية والحكومية حركات النضال ضد الإستعمار في البلاد الأفريقية، وكذلك واجهت هذه المؤتمرات المشكلات المترسبة من عهود الأستعمار الطويلة والتي تواجهها الدول الأفريقية الحديثة التحرر.

تميزت هذه الفترة من تاريخ القارة ببلوغ الشعور القومي عند الأفريقيين أقصى درجات القوة وظهور الحركات التي تنادي بتضامن الأفريقيين واستطاع الافريقييون بكفاحهم أن يكسروا الأغلال التي كبلهم بها الإستعمار ففي عام (١٩٥٩م) كان عدد الدول الأفريقية المستقلة عشر دول هي (الجمهورية العربية المتحدة، وإثيوبيا، وليبيريا، وجنوب أفريقيا، وليبيا، والسودان، وتونس، والمغرب، وغانا، وغينيا).

وكان عام (١٩٦٠م) عام أفريقيا بحق، فقد تحررت فيه سبعة عشر دولة افريقية هي: تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، والصومال(صوماليا)، وأفريقيا الوسطى، والكمرون، ونيجيريا، وداهومى، وتوجو، وفولتا العليا، وساحل العاج، والسنغال، والكنغو (كينشاسا)، والكنغو(برازافيل)، وجابون ومالاجاشي.

ولم يستطع الاستعمار أن يستمر في فرض سيطرته، فلم تلبث القوى الاستعمارية أن أجبرت على التسليم لتيار القوى الوطنية.

وتواجه الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها – عدة مشكلات – نتيجة لتخلفها عن ركب الحضارة والتقدم بسبب المدة الطويلة التي رزحت فيها تحت نير الإستعمار ونتيجة لما تتعرض له من ضغوط ومحاولات من الدول الإستعمارية السابقة وغيرها من الدول التي تحاول أن تفرض من جديد نفوذها السياسي والإقتصادي وتستغل كافة إمكانياتها.

لا شك أن القارة الأفريقية بمواردها وإمكانياتها الإقتصادية كانت ولا تزال تسيل لعاب المستعمرين الذين لا يتصورون أن يفلت منهم هذا الكنز الثمين وهم مازالوا ينظرون للأفريقي على أنه في مستوى أقل من أن تترك له خيرات هذا الكنز لينعم بها، يكفى أن نشير إلى محاولات الإستعمار في الكنغو، وفي نيجيريا، بالإضافة إلى نشاط الدول الإستعمارية الاقتصادي في دول هذه القارة كلها.

ولعله من المفيد إعادة ذكر المناطق التي جرى توزيعها بعد مؤتمر برلين على الدول الأوروبية وذلك لاظهار الصورة الواضحة لمناطق النفوذ الاستعماري والتي تمت على الشكل التالي:

١- المناطق التي اغتصبتها أسبانيا[١]:

سيطرت أسبانيا على أجزاء من الساحل الأفريقي المواجهة للبلاد التي احتلتها في الجانب الثاني من المحيط الأطلسي" ففي عام ١٤٧٦م استولت على جزر الكنارى لاستعمالها محطات لسفنها التي تعبر المحيط. كما احتلت مليلة وسوسة وصفاقس والجزائر ووهران ثم جلت عنها في نهاية القرن الثامن عشر وبقيت محتفظة بسبتة ومليلة. كما استولت أسبانيا على مقاطعة أفنى في الساحل الأفريقي المقابل لجزر كنارى، ثم توسعت جنوباً فاستولت على منطقة ريودورو الصحراوية الساحلية.

٢- المناطق التي اغتصبتها فرنسا:

اقتصر نشاط الفرنسيين على أجزاء من غرب أفريقية كمجرى نهر السنغال ومجرى النيجر، وكان السبب في ذلك انشغالهم بالبلاد التي احتلوها في العالم الجديد (كندا وجزر البحر الكاريبي) وتطلعهم إلى المنطقة الشمالية من أفريقية. وكانت أول حملة عسكرية قام بها الفرنسيون في الشمال الأفريقي هي حملة نابليون عام ١٧٩٨م، على مصر، إذ إنهم اضطروا إلى الرحيل عنها تحت ضغط المقاومة.

وبعد حوالي ثلاثين سنة شن الفرنسيون حربا على الجزائر لاحتلالها عام ١٨٣٠م، وأجبروا سلطانها (الداى) على التوقيع على شروطهم. قام سكان الجزائر ونظموا حركة ترأسها الأمير عبد القادر. واستطاع الفرنسيون وبعد قتال سبع سنوات من السيطرة على كل التراب الجزائري، ثم اتجهت أنظارهم إلى المغرب فكان النصر للفرنسيين وتوقيع معاهدة طنجة (١٨٤٤م) ثم معاهدة الحماية (١٩١١م)".

---

(١) د. جمال عبد الهادي مسعود: أفريقيا يراد لها أن تموت جوعاً، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – ج.م.ع. المنصورة، ط ٣، ١٩٩١، ص ص ٧٢ – ٩٩.

وتنافست فرنسا وانجلترا وإيطاليا للاستيلاء على تونس حتى انعقد مؤتمر برلين ١٨٨٥ الذي خول فرنسا احتلال تونس ووافقت عليه كل الدول لقاء ترك انجلترا تحتل قبرص ومصر، وترك إيطاليا تحتل طرابلس.

أما في أفريقية الغربية فحتى عام ١٨٨٠م لم تسيطر فرنسا سوى على مخرج نهر السنغال، ولم تتوغل إلى الداخل أكثر من بضعة كيلومترات. وكذلك بالنسبة لجابون حيث كانت نقاط الساحل عبارة عن مراكز لتجميع الرقيق وشحنهم بالبواخر. سيطرت على ساحل الكمرون ونقاط من ساحل العاج.

ولما بدأت فرنسا بعد هذا التاريخ وبعد عقد مؤتمر برلين في التوسع نحو الداخل جابهت مقاومة عنيفة من الأفريقيين وخاصة مناطق غرب أفريقية التي كان يسيطر عليها رؤساء مسلمون أمثال (أحمدو شيخو). وعلى الرغم من ذلك استطاعت فرنسا بسط نفوذها بالقوة على أجزاء واسعة من غرب أفريقية في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وكذلك على جزء من حوض الكونغو (جمهورية الكونغو برازافيل) وتوسعت نحو الداخل وسيطرت على ما يعرف الآن باسم جمهورية أفريقيا الوسطى عام ١٨٨٩م حيث ربطت هذا الإقليم بأقليم غرب أفريقية التي سيطرت عليها وكان آخرها إقليم النيجر عام ١٩١١م وفي نفس الوقت اتجهت فرنسا نحو شرق القارة، فاحتلت جزيرة مدغشقر عام ١٨٨٦م وقبلها إقليم جيبوتي (الصومال الفرنسي).

٣- المناطق التي اغتصبتها بريطانيا:

كانت بريطانيا كفرنسا طامعة في الحصول على أكبر مساحة من أفريقية وفعلاً تم لهما ذلك لقدرتهما الحربية وخاصة البحرية. فلم يحل القرن (التاسع عشر الميلادي) حتى كانت بريطانيا قد نجحت في احتلال الجنوب الأفريقي وشرقه حتى البحر المتوسط عبر مصر والسودان. كما أن بريطانيا لم تدع فرنسا تمتلك لوحدها جميع المناطق الساحلية في غرب أفريقية، وهي مناطق مهمة بالنسبة لتجارة

الرقيق، ولم تقبل فرنسا ذلك من انجلترا بسهولة بل بموجب شروط منها انسحاب انجلترا من مصر، فأصبح لانجلترا مناطق نفوذ تمتد من سيراليون حتى الكاميرون.

تبدأ قصة الاحتلال البريطاني لجنوب أفريقية في الوقت الذي نزل فيه الانجليز أقصى جنوب القارة واحتلوا إقليم الكاب الذي كان تحت سيطرة البوير (سلالة الهولنديين). واضطر البوير للزحف إلى الداخل فاصطدموا مع قبائل المنطقة من البانتو، ثم تقدموا وأسسوا دولة البوير، وجمهورية الأورنج الحرة، وفي عام ١٨٥٣م اتحدت جمهورية الأورنج والترنسفال مكونتان جمهورية جنوب أفريقية.

وبعد أن اكتشف الذهب في الترنسفال ١٨٨٦م تحرك رئيس جمهورية الترنسفال ورئيس وزراء مستعمرة الكاب (رأس الرجاء الصالح) سيسيل رودس؛ أراد الأول توحيد جنوبي أفريقية تحت زعامة البوير للسيطرة والاحتفاظ بهذه الثروة، بينما أراد الثاني اتحادا فيدرالياً مستقلاً ولكنه مرتبط مع بريطانيا. بدأ الصراع بين الطرفين على أرض أفريقية ومكن رودس بريطانيا من السيطرة على كلمة متصلة بعد فشله في ضم إقليم البوير. وامتد نفوذه إلى روديسيا الشمالية عام ١٨٩١م وقد تغلغل الانجليز في أقاليم البوير للبحث عن المعادن وعملت بريطانيا جديا في احتلال المنطقة وشنت حربا ضد البوير وبقيت مستمرة حتى سيطر البريطانيون على جمهوريتي البوير والأورنج عام ١٩٠٢م فأصبحت جميع مناطق جنوب أفريقية تحت السيطرة البريطانية وباسم اتحاد جنوب أفريقية المتكون من الكاب وناتال والأورنج والترنسفال.

"احتلت بريطانيا الساحل الصومالي عام ١٨٨٤م، وأعلنته مستعمرة بريطانية عام ١٨٩٥م وكانت في عام ١٨٩٤م، قد أعلنت الحماية على أوغندة، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى واندحار ألمانيا أصبحت بريطانيا مسيطرة على تنجانيقا لإدارة شؤونها من قبل عصبة الأمم، فأصبحت بريطانيا بذلك تسيطر على القسم الشرقي للقارة".

"أما في غرب أفريقيا فقد بدأ التدخل البريطاني بالسيطرة على مواقع ساحلية لأغراض تجارية، جاء بعدها التغلغل نحو الداخل وإعلان النفوذ ١٩١٤م مستعمرة نيجيريا، وقبلها في عام ١٨٧٤م أعلنت بريطانيا حمايتها على ساحل الذهب، وتغلغلت نحو الداخل حتى شملت عام ١٩٠١م جميع أراضي غانا الحالية، وبعد خروج ألمانيا خاسرة من الحرب العالمية الثانية ضمت بريطانيا القسم الغربي من مستعمرة توجو إلى غانا".

وكانت بريطانيا قد أعلنت استعمارها لسيراليون وبسطت نفوذها على الداخل. كما سيطرت عام ١٨٤٣م على إقليم غامبيا وأعلنتها مستعمرة تابعة للتاج ١٨٨٨م.

٤- المناطق التي اغتصبتها ألمانيا:

"بدأ النفوذ الألماني في أفريقية مبكراً كانجلترا وفرنسا والبرتغال. ولكنه كان نفوذا محدودا لانشغال ألمانيا بوحدتها، ترسيخ هذه الوحدة سيطرت المانيا على جنوب غرب أفريقية وعلى الكميرون وتوجو في غرب أفريقية، وعلى تنجانيقا في شرق أفريقية".

"وما أن حل عام ١٩١٩م حتى تفسخت ممتلكات ألمانيا نتيجة لاندحارها في الحرب العالمية الأولى وعقد معاهدة فرساي التي تنازلت ألمانيا فيها عن مستعمراتها وتقاسمتها كل من فرنسا وبريطانيا التي أخذت الكميرون الغربي الذي ضمته إلى نيجيريا وتوجو الغربي الذي ضمته إلى غانا، كما سيطرت على تنجانيقا في شرق أفريقية. وأخذت فرنسا الباقي من الكميرون وتوجو. كما تنازلت بريطانيا على أجزاء من غرب تنجانيقا وهي رواندا وبوروندى ومنحتها إلى بلجيكا. أما إقليم جنوب غرب أفريقبية (ناميبيا) فانتدبت بريطانية بموجب المعاهدة البريطانية لحكمه، ثم آل هذا الانتداب إلى حكومة جنوب أفريقية العنصرية التي بقيت متمسكة به على الرغم من إلغائه عدة مرات من قبل هيئة الأمم المتحدة".

٥- المناطق التي اغتصبتها إيطاليا:

"تأخر دخول إيطاليا إلى أفريقية بسبب ضعفها والانقسامات الداخلية فيها. وبعد تحقيق الوحدة الايطالية اتجهت أنظارها إلى الشمال الأفريقي، ولكن نفوذ فرنسا القوى منعها من ذلك. لذلك نراها تتجه إلى الحبشة التي لا تزال حرة لم يدخلها النفوذ الغربي، فاستولت على ميناء مصوع عام ١٢٨٥هـ (١٨٨٥م)، ثم استولت على منطقة الصومال (الصومال الإيطالي سابقا). وبعد مساعدة إيطاليا ملك الحبشة (منليك الثاني) في استلام الحكم، اعترفت الحبشة بسيطرة إيطاليا على كل إقاليم أرتيريا، ولكن إيطاليا لم تكتف بإقليم أرتيريا بل أرادت السيطرة على الحبشة كلها، وذلك في موقعه عدوة ولكن الأحباش منعوهم من ذلك وطردوهم من أراضيهم وأراضي أرتيريا".

"وبعد هزيمة إيطاليا في الحبشة أرادت أن تستعيد كرامتها فساعدتها في ذلك الدول الأوروبية (فرنسا وانجلترا) حيث هاجمت ليبيا عام ١٩١١م".

"وفي عام ١٩٣٥م عندما تولى موسوليني حكم إيطاليا عمل على زيادة النفوذ الإيطالي في أفريقية التي لم يبق فيها جزءاً خالياً من السيطرة الأوروبية سوى الحبشة، فعاد إليها بقوة السلاح وأخضعها لسيطرة إيطاليا ثانية".

"وفي عام ١٩٤٠م دخلت إيطاليا الحرب العالمية الثانية منحازة إلى ألمانيا فهاجم الحلفاء ممتلكاتها في شرق أفريقيا وشمالها، وكان نتيجة ذلك أن دخل إقليم أرتيريا المسلم مع الحبشة في اتحاد قررته هيئة الأمم المتحدة ووضع الصومال تحت الوصاية الدولية لمدة عشر سنوات استقل في نهايتها عام ١٩٦٠م وفي عام ١٩٥٢م أقرت هيئة الأمم المتحدة منح الاستقلال لليبيا بأقاليمها الثلاثة برقة وطرابلس وفزان حيث كان الإقليمان الأولان برقة وطرابلس تحت وصاية إنجلترا والأخير فزان تحت وصاية فرنسا".

٦- المناطق التي اغتصبتها بلجيكا:

"وقد احتلت بلجيكا المنطقة التي سماها مؤتمر برلين الكونغو الحرة في أفريقيا، وقد أنشأ الملك ليوبولد الثاني جمعية تسمى الجمعية الأفريقية الدولية عام ١٨٧٦م. كما نشأت الرابطة الدولية للكونغو لاستغلال ثروات الإقليم".

الدور الاستعماري في افريقيا:

اعترف الكثير من الأوربيين في مقالاتهم وكتبهم بأنهم ظلموا القارة وأهلها، حطموها وجزؤوها، ولو أنهم تركوها على ما كانت عليه قبل دخولهم لطورها أهلها على أسس غير الأسس التي جاء بها المغتصب الذي دخلها مدعياً التعمير (استعمار) وخرج منها تاركاً وراءه التخريب والتدمير. وفيما يلي بعض المصائب التي حلت بافريقيا في عهد الاستعمار:

أولاً: التجزئة:

"منذ ٤٣ عاماً جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة عن أفريقية الغربية عام ١٩٦٢م ما يلي:

"لا توجد مناطق أخرى في العالم بهذا العدد الكبير من الدويلات الصغيرة، صغيرة من حيث الإنتاج ومن حيث السكان. إن المنطقة الوحيدة التي تشبهها هي أمريكا الوسطى"، "لقد قامت الدول الاستعمارية بتمزيق أفريقية كتأمين لها في المستقبل...". وعند بدء القرن العشرين كانت الحكومات الأوربية تدعى السيادة على الوحدات السياسية البالغ عددها أربعين وحدة في تلك الفترة.

"لقد عملت بريطانيا لوحدها على تجزئة ما استولت عليه من أرض أفريقية إلى أربعة عشر جزءا وكذلك فعلت فرنسا بأن قسمت مناطق نفوذها إلى أكثر من ذلك".

"لم تكن عملية التجزئة في صالح الشعوب الأفريقية وكلها عقبات في طريق الوحدة الأفريقية".

ثانياً: الجهاز الحكومي:

"بقيت أفريقية يحكمها الأفريقيون دون غيرهم قرون عديدة حتى جاء الاحتلال وبدأ التقسيم وقضى على الحكومات التي كان لها قواعدها وقوانينها الخاصة، لقد جاء الحكم الأوروبي فغير الأساليب المعروفة تغييراً جذرياً، وفرض أسلوباً جديداً من الحياة لم يألفه ويتفهمه الإنسان الأفريقي، ولم يعد للأفريقي حق النقاش والإقناع، وحل نظام العقوبات الأوروبي محل الأعراف التقليدية الأفريقية التي كان يعرفها الأهالي.

لقد جاءت طريقة الحكم ووضع القوانين بطريقة عفوية، فلم يكن للأوربيين دراية ومعرفة بالأقاليم وسكانها، فهم لا يعرفون حدود انتشار القبائل والممالك لكي يضعوا لكل منها أنظمة وقوانين تتمشى مع ما ألفوه من قبل، وكانت النتيجة أن أصبحت قبيلتين أو شعبين يخضعان لإدارة واحدة، ما تقبله قبيلة ترفضه الأخرى. ونجد أحياناً أن الشعب الواحد أو القبيلة الواحدة أصبحت بعد التقسيم مقسمة بين إقليمين، لكل إقليم إدارته الخاصة، فأصبح كل جزء من القبيلة خاضع لأسلوب في الحكم واللغة يختلف عن الجزء الآخر.

كانت القوانين والتشريعات تصدر من هيئات لا تمثل مصلحة الشعب الأفريقي، بل أصحاب المصالح والشركات الأجنبية.

"أما المجالس التنفيذية أو السلطة المنفذة للقوانين، فكانت بيد حاكم عام يساعده موظفون كبار كلهم من الأوربيين. وكان حكام المقاطعات الفرنسية يمنحون سلطة إعلان حالة الطوارئ وهي السلطة التي لا يمارسها في فرنسا إلا البرلمان أو رئيس الجمهورية".

"ولما أرادت بريطانيا إشراك الأفريقيين في الحكم جاءوا بزعماء موالين لهم، لذلك لم يتعاون معهم الشعب، إذ أن كثيراً من الأمور التي تحلو للزعماء لا تقبلها الشعوب، وهذا ما حصل أيضاً في المستعمرات الفرنسية وغيرها".

ثالثاً: الزراعة وملكية الأرض:

"تميزت الزراعة قبل الاستعمار بكونها زراعة محاصيل غذائية تقدم للسكان ما يجعلهم أصحاء قادرين على العمل يزداد عددهم يوما بعد يوم. وكانت الأرض ملكاً للقبيلة يعيشون كأسرة واحدة يعمل جميع أعضائها لتقديم الغذاء إلى كل فرد فيها.

جاء المستعمر واستولى على الأرض بالقوة، ثم سن قانون حيازة الأرض وحرية بيعها وشرائها. وبهذا القانون تمكن الأوروبيون والشركات الاحتكارية من شراء الأراضي من الأفريقيين وهم مرغمون بعد أن تتراكم عليهم الديون وليس لديهم من نقود لتسديدها. وبعد أن أصبحت الملكية للأفراد جاءت الشركات واحتكرت شراء السلع الزراعية فاضطر الفلاح الأفريقي أن يزرع ما تشتريه الشركة المحتكرة كلها من المحاصيل النقدية. أثرت هذه السياسة على قلة توافر الغذاء للسكان فانتشرت المجاعة وازداد المرض وكثر موت الأطفال وبالتالي أخذ عدد السكان في التناقص. وكانت سياسة المحصول الواحد يزاولها الاحتلال في أفريقية بشدة، حيث تخصص مناطق واسعة وأحياناً إقليم برمته لإنتاج محصول أو محصولين. فاختصت غانا بزراعة الكاكاو، وغامبيا بزراعة الفول السوداني، وأوغندة بالقطن، وكينيا بالبن، ونيجيريا بزيت النخيل وهكذا تسببت هذه السياسة في إنهاك الأرض فأصبحت بعد ذلك غير قادرة على الإنتاج.

كما أن سياسة انتشار زراعة المحاصيل النقدية قضى على مساحات واسعة من الغابات وأخشابها الثمينة. كما حصل في جنوب غانا ونيجيريا حيث امتد الخراب إلى حدود السفانا. فأصبحت الرياح الصحراوية الجافة تجد لها منفذا في إقليم الكاكاو في الجنوب وتؤثر على إنتاجه. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد على محصول نقدى واحد يضر بالاقتصاد الوطني إذ يؤدي إلى تعرضه بصورة كبيرة لتقلبات الأسعار في السوق العالمية.

رابعاً: التعليم:

تبين الأرقام التي نشرت عام ١٩٥٥م بأن نسبة الأمية كانت تتراوح بين ٩٥% و ٩٩% بين الأفريقيين البالغين في كل من الصومال البريطاني، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية والصومال الفرنسي وأفريقية الغربية الفرنسية. وتتراوح هذه النسبة بين ٩٠% و ٩٥% في غامبيا ونياسالاند وسيراليون وزنجبار. وتجدها بين ٨٥% و ٩٠% في نيجيريا، وفي سوازى لاند بين ٨٠%، و ٨٥%، وفي كينيا وبتسوانا لاند وروديسيا الشمالية من ٧٥% إلى ٨٠% وهكذا بالنسبة لباقي البلدان.

فمثلاً نجد أنه في موزمبيق تلك المستعمرة البرتغالية التي بلغ عدد سكانها عام ١٩٥٤م ستة ملايين لم يكن يوجد فيها سوى خمسة آلاف تلميذ ابتدائي و ٧٣ تلميذ ثانوي و ٤٢ في صفوف التدريب الصناعي وحتى في غانا الأكثر تقدما فقد اقتصر التعليم على المرحلة الابتدائية ٢% من الجيل الحالي.

وكان التعليم المهني الصناعي والزراعي قاصراً على البيض فقط، خاصة في روديسيا وفي اتحاد جنوب أفريقيا، فصدرت القوانين التي تمنع الأفريقي من تعلم مهنة ومزاولتها، كي لا ينافس غيره من البيض.

خامساً: الصحة:

أجمع الباحثون بأن سوء التغذية العامل الفعال في انتشار الأمراض بين المواطنين الأفريقيين. وهو وحده الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال. فهناك ٧٠% مثلاً من أطفال المدارس الأفريقية في إحدى المناطق بجنوب أفريقية يعانون من سوء التغذية. والأم الأفريقية تستمر في إرضاع الطفل لأنها لا تجد غذاء مناسباً آخر له، بل إن نسبة الذين يتناولون ثلاث وجبات يومياً لم تتجاوز ٠,٦% من السكان.

كيف لا يحدث هذا وقد أجبر الفلاح الأفريقي على ترك أرضه الجيدة، فالغذاء الذي كان يوفره لنفسه وأطفاله وأسرته قبل دخول المغتصب الأوروبي أصبح نادراً، والغذاء الناقص إذن هو السبب في انتشار الأمراض وارتفاع عدد الوفيات.

وتذكر التقارير أن الأطفال في كينيا لا يصل منهم إلى سن الخامسة سوى ٦١% ولا يصل إلى سن السادسة سوى ٥٦% وهذه النسب متشابهة في جميع المناطق الافريقية التي احتلها الأوربيون.

ورغم مرور ٧٥ سنة على احتلال بريطانيا لنيجيريا لم يشيد سوى مستشفى واحد للحميات في بلد يصاب فيه من ٦٠ إلى ٨٠% من السكان بالملاريا والحميات المتوطنة. وهناك طبيب واحد لكل ٦٠,٠٠٠ مواطن أفريقي، مع العلم بأنه يوجد طبيب لكل أقل من ألف من السكان في بريطانيا، وواحد لكل ٧٤٠ في الولايات المتحدة الأمريكية.

سادساً: التجارة:

كانت التجارة قبل دخول المغتصب الأوروبي حرة نشطة بين ممالك أفريقية وشعوبها من جهة وبينها وبين آسيا العربية وجنوب شرقي آسيا من جهة أخرى، استخدم الأفريقيون الطرق الصحراوية والطرق البحرية لمبادلة الحديد والذهب ومنتجات الغابة بالأسلحة والمنسوجات من الهند والجزيرة العربية. وكانت الطرق والمسالك الداخلية معروفة لدى التجار العرب في الصحارى وفي الجبال.

وبدخول المغتصب الأوروبي للقارة هبط ذلك النشاط التجاري الداخلي والخارجي ثم توقف تماما وعندما سيطر المغتصب على القارة كلها واقتسم الغنائم وأصبحت أفريقية مقسمة زال كل أثر للتجارة الداخلية وتركز النشاط على التجارة الخارجية، ونقل ثروات القارة، لذلك بنى السكك الحديدية وعبدَّ بعض الطرق التي تربط مناطق الإنتاج بموانى التصدير.

وبعد الاستقلال ورغم تكون الدول الحديثة فقد بقيت السياسة الاقتصادية والتجارة التي رسمها الاحتلال قائمة، وبقيت صادرات الدول الأفريقية الحديثة تتكون من المنتجات الزراعية التي يعتبر أغلبها موادا أولية للصناعة. كما بقيت هذه الدول الحديثة تصدر معظم المعادن على شكل خامات دون تصنيعها. ولم يكن في

هذه الدول الفقيرة في قدراتها أن تقوم بتصنيع منتجاتها، لذلك نجدها بحاجة إلى موارد لتبدأ في عملية البناء الاقتصادي.

سابعاً: حالة النقل والمواصلات:

لم يتم انجاز الطرق والسكك الحديدية لمصلحة الإنسان الأفريقي، بل بنيت لاستيطان الرجل الأبيض – وهكذا كان الغرض مثلاً من بناء سكة حديد ممباسا – نيروبي. ولم تبن لنقل الغذاء والحضارة للإنسان الإفريقي، بل بنيت لنهب مصادر الثروة المعدنية والنباتية للقارة، وهذا ينطبق على معظم الخطوط الحديدية في وسط وغرب وجنوب القارة. فالخط الذي أنشئ ليربط المحيط الهندي بالأطلسي، والذي يبلغ طوله ٤٧١٢كم والذي يخترق مناطق عديدة من وسط القارة لم ينشأ لمصلحة الإنسان الأفريقي؛ بل لينقل الثروات المعدنية، خاصة النحاس إلى الموانئ ومنها إلى مصانع أوروبا.

وحتى بعد ترك (المغتصب) أفريقية نجد أن تلك الخطوط بقيت عاجزة عن تحقيق أهداف الأفريقيين في تبادل ثقافاتهم وسلعهم التجارية، فهي إما أن تمر في مناطق غير صالحة للاستيطان والاستغلال الزراعي، أو أنها تبدأ من الداخل وتنتهي في الساحل فلا تربط مناطقها الداخلية بعضها بالبعض الآخر، وبالإضافة لكل هذا فهي مختلفة المقاييس من بلد إلى آخر، فمثلاً المستعمرات البريطانية لها مقياس يختلف عن مقياس الخطوط الحديدية في المستعمرات الفرنسية.

وكذلك بالنسبة لطرق السيارات، فمعظمها بنى ليربط مناطق المهاجرين البيض بالساحل، وكذلك لنقل المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية التي تملكها الشركات الأجنبية، من الداخل إلى الموانئ.

ثامناً: تجارة الرقيق:

اغتصب المحتل الأوروبي كل شيء في أفريقية، حتى الإنسان، إذ لجأ المحتل منذ البداية إلى تجارة سهلة ومربحة ولكنها تجارة دنيئة هي ما يطلق عليه تجارة العبيد، التي بدأها الأمير البرتغالي هنرى الملاح عام ١٤٤٢م عندما أحضر

معه بعض رجال من الأفارقة ليعلمهم الدين، ولكنه باعهم وعاد إلى أفريقية يطلب المزيد. فنشأت الحصون البرتغالية لتكون مخزنا لتجميع الأفارقة وشحنهم رقيقا إلى أوروبا وأمريكا، ومنذ هذا التاريخ توسعت هذه التجارة، ففي عام ١٦٨٠م وفي الأعوام التي تلتها صدر التجار الإنجليز ١٥,٠٠٠ أفريقي سنويا. بلغ عدد مراكز التجميع الإنجليزية لوحدها على الساحل الأفريقي الغربي ٤٠ مركزاً.

وقد بدأ وصول أول شحنة من العبيد الأفريقيين من غانا إلى هايتي في عام ١٥١٠م ووصلت أول شحنة منهم إلى كوبا عام ١٥٢١م وتوالى وصول الشحنات حتى كان عدد العبيد في المستعمرات الأسبانية في الأرض الجديدة، قد جاوز الأربعين ألفا. واستورد البرتغاليون لأنفسهم في البرازيل آلافا أخرى، من ساحل غانا وساحل أنجولا، ونقل البرتغاليون من أفريقية الغربية في عام ١٥٣٠م حتى عام ١٦٠٠م إلى أمريكا ما يزيد عن ٩٠٠ ألف عبد وكانت غانا وساحل الذهب والكونغو وأنجولا وموزمبيق هي أهم مصادرها.

ودعم البرتغاليون سلطتهم في الكونغو، وتدفق الرقيق الأثيوبي والصومالي والسوداني على أسواق الرقيق. وكانت زنجبار هي السوق الأساسية لتجارة الرقيق في شرق أفريقية.

تاسعاً: نماذج من معاملة الرجل الأوروبي لأبناء أفريقية:

كانت أسباب الثورة التي أشتعلت على أرض أفريقيا كثيرة، ومن أهمها سلب الحريات بطريقة وحشية وقاسية، فقد سلب الأوربي من المواطن الأفريقي حريته في أرضه وفي تنقله وحتى في طراز حياته الذي ورثه عن آبائه وأجداده، لقد أجبره بقوانينه الصارمة على ترك الأرض الجيدة، وأجبره أن يزرعها بمحصول هو بعينه، وأجبره أن يعمل بأجر لا يسد فيه حتى احتياجاته الضرورية من الغذاء والكساء.

ولم يكن الألمان والفرنسيون والبرتغال أقل وحشية من الإنجليز والبلجيك. وكانت حصيلة إرهاب ألمانيا في تنجانيقا ١٢٠,٠٠٠ رجل وامرأة كما قتل الفرنسيون عشرات الآلاف من مواطني جزيرة مدغشقر.

أما نظام العمل الإجباري (السخرة) فكان معروفا ومعمولا به إلى عهد قريب. فكانت سلطات الاحتلال تجبر الفلاحين على ترك مزارعهم لمدة معينة ليعملوا في المصانع والمناجم وتمهيد الطرق وبناء السكك الحديدية بعيدين عن أسرهم وأطفالهم.

أساليب السيطرة الأوروبية ومؤسساتها[١]:

إن نقص عدد الموظفين والحاجة إلى خفض التكلفة إلى أدنى حد لها، أدى إلى مشكلة أخرى أكثر أهمية فرضت على جميع الحكومات الاستعمارية في القرن العشرين انتهاج نظام إدارة متشابهة. وقد تمثلت هذه المشكلة في فشل السياسة الإدماجية أو سياسة الإدارة المباشرة التي كانت شائعة إبان القرن التاسع عشر. فسواء بالنسبة للفرنسيين في المقاطعات الأربع بالسنغال أو بالنسبة للبريطانيين في مستعمرات التاج في سييراليون وساحل الذهب (غانا الآن) ولاغوس (حيث تقع الآن نيجيريا) فشل الإدماج بحلول نهاية القرن التاسع عشر في المستعمرات الفرنسية والبريطانية على حد سواء بخيبة أمل كبيرة لتوقعات الأفارقة المستغربين. وهكذا نلحظ أن نهاية القرن التاسع عشر لم تشهد في المستعمرات البريطانية بغرب افريقيا مجرد إقصاء منتظم للأفارقة المثقفين الذين شغلوا مناصب هامة خلال العقود السابقة فقط بل شهدت نفس الفترة تقلصاً في إمكان اكتساب الأفارقة للجنسية الفرنسية في السنغال وغيرها.

الحكم الاستعماري وبنيته:

كان الرئيس المحلي يعتبر أهم العناصر الافريقية وأكثرها تعرضاً للمناقشة في النظام بأكمله. ففي واقع الأمر كانت كل قوة استعمارية في افريقيا السوداء تعتمد على الرئيس، الذي كان يتولى السلطة تقليدياً أو بموجب تفويض، على أساس أنه العنصر الأساسي للبناء الإداري.

(١) بيتس؛ ر.ف: أساليب السيطرة الأوروبية؛ تاريخ افريقيا العام، مرجع سابق، ص ص ٣١٩ – ٣٣٧.

وبالرغم من أن ما من مراقب أو معلق واحد قد خالجه الشك في أن نشاط الرؤساء كان جزءاً لا يتجزأ من النظام الاستعماري في جميع أنحاء القارة، إلا أنه دارت مناقشات أكاديمية واسعة النطاق حول الأوجه التي كانت مختلف القوى الاستعمارية تستخدم فيها هؤلاء الرؤساء. وبالتالي فإن الأساس الذي كان يجب أن يقوم عليه نظام الإدارة غير المباشرة هو التعاون، وليس التبعية، مع المقيم البريطاني، الذي يعمل أساساً بصفة استشارية وليس بصفة تنفيذية.

وخلال فترة ما بين الحربين أصبح الرئيس في جميع أنحاء افريقيا جنوبي الصحراء وكيلاً إدارياً وليس "سلطة أهلية"، علاوة على أن مهامه وسلطاته التقليدية قد ضعفت أو تقلصت. ومن السهل تفسير هذا التحول في المواقع حتى في المناطق الخاضعة للحكم غير المباشر. فقد كان واضحاً تماماً أن المهام التقليدية قد اتسع حجمها بفعل الاحتياجات الجديدة، مثل تحصيل الضرائب وإجراء عمليات التعداد السكاني أو حشد المجندين للعمل والخدمة العسكرية. وحينما كان الاوروبيون يشعرون بعدم الرضى عن شاغلي مناصب السلطة التقليدية، كانوا يبادرون إلى استبدالهم بآخرين من قدامى المحاربين أو ضباط الصف أو الكتبة الذين كانوا يعينون لتولي مناصب الرؤساء.

غير أن ذلك لم يكن مقصد المسؤولين الإداريين الاستعماريين الأوروبيين بالفعل. فحتى حينما ركزوا على "الزعامة الأهلية" فإنهم فعلوا ذلك اعتقاداً منهم بأن ضمان رفاهية السكان الأفارقة وتنظيمها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن يتم إلا على أيديهم هم. كان النظام الاستعماري قائماً كنظام متسلط، ولم يكن هناك أي تفكير جدي في تخويل السلطة السياسية إلى الأفارقة الذين يفترض أنها تقوم بخدمتهم.

وفي الحالات التي تم فيها انشاء مؤسسات برلمانية تستهدف إيجاد حكومة مسؤولة بقدر ما، في إطار استعماري، فقد جرى ذلك مع التمسك بضمان وجود أغلبية بيضاء فمثلاً في جنوب افريقيا، لم يكن للافريقي أي دور في التنظيمات

البرلمانية التي أقيمت هناك. إن قانون تمثيل الأهالي المحليين الصادر في ١٩٣٦ أقصى عملياً الأفارقة عن القوائم الانتخابية الخاصة بالمنطقة التي كانت تسمى مستعمرة الكاب (الرأس)، وقصر دورهم السياسي في جميع أنحاء الاتحاد على انتخاب عدد محدود من البيض يتولون تمثيل "مصالح الأهالي المحليين". وكان الواقع السائد يتمثل في أن أقلية من السكان كانت في الحقيقة هي الأغلبية السياسية، وبالتالي فلم يكن هناك أدنى تشابه مع الحكم الديمقراطي وفق النموذج الأوروبي.

الاقتصاد الاستعماري[١]:

أولاً: الغزو وعلاقات الإنتاج الجديدة (١٨٨٠ – ١٩٠٠):

وكان أول مظهر مادي شهده الافريقيون للاقتصاد الجديد هو بناء الطرق والسكك الحديدية والخطوط البرقية. وكانت خطوط النقل والمواصلات مقدمة للغزو كما كانت ضرورية من ناحية التجهيزات في المناطق المحتلة حتى يمكن أن تستخدم هذه كنقاط انطلاق للقيام بالمزيد من الاعتداءات. وكان الحكام الأفريقيون يعارضون أحياناً قيام الأوروبين بإنشاء البنى الأساسية للنقل والمواصلات. وكانوا يوعزون إلى أتباعهم بإنزال أعمدة البرق وتفكيك قضبان السكك الحديدة، كما حدث في النيجر عندما بدأ الوجود العسكري الفرنسي في الظهور خلال الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر. إلا أنه لم يكن هناك مع ذلك إلاّ قدر محدود من الطرق أو السكك الحديدية التي كانت لها أهمية عسكرية فقط، وكانت السكك الحديدية التي سهلت الغزو هي نفسها التي استُخدمت لاستغلال الفول السوداني وجمع القطن وما إلى ذلك.

وكانت مناطق اقتناء العبيد الممتدة من السنغال إلى سيراليون ومن ساحل الذهب إلى نيجيريا ومن نهر الكونغو إلى أنغولا هي الأشرطة الساحلية التي نجح

(١) رودني؛ و: الاقتصاد الاستعماري، تاريخ افريقيا العام مرجع سابق، ص ص ٣٣٩ – ٣٥٥.

المستعمرون الأوروبيون في الاستيلاء عليها أولاً. وقد ظهرت ملامح الاقتصاد الاستعماري في هذه المناطق حتى من قبل أن يظهر فيها الحكم الاستعماري الرسمي بسبب ما بذل من محاولات افريقية وأوروبية على السواء لتشجيع تصدير السلع التي أصبحت بديلاً مشروعاً عن الرقيق.

وعلى الجانب الشرقي من القارة لم تكن تجارة المحيط الهندي متجهة نحو البلدان الأوروبية وحدها، كما أن تجارة شرق افريقيا مع الأقاليم النائية لم تكن خاضعة لسيطرة الأوروبيين أو الأفرو – أوروبيين. وكان على المستعمرين أن يحلوا محل التجار العرب والسواحليين والهنود. وقد أثبتت التجارب في شرق افريقيا صحة القول بأن النشاط الاستعماري تركّز أولاً حول أجزاء القارة التي كانت تشارك من قبل في المبادلات ما بين القارات. وكانت أكثر المناطق الساحلية أهمية بالنسبة لبريطانيا وألمانيا هي تلك التي يطالب بها سلطان زنجبار (تانزانيا حالياً) الذي كان في طليعة الوكلاء الذين يوردون العاج والعبيد والتوابل للأوروبيين والعرب والهنود والأمريكيين. وانطلاقاً من المدن السواحلية الواقعة على الساحل اقتفى المستوطنون الأوروبيون أثر العرب وسلكوا دروب القوافل في المنطقة الواقعة فيما بين البحيرات. وفي أواسط الثمانينات من القرن التاسع عشر كان التكالب الاستعماري قد بدأ بالفعل على بحيرة فيكتوريا التي سرعان ما أُقيمت حول شواطئها المشروعات الاستعمارية التي جاءت لتزيد من معدل النشاط الاقتصادي الافريقي الذي كان مرتفعاً بالفعل. وعندما أتم البريطانيون إنشاء خطهم الحديدي الممتد من مومباسا إلى البحيرة في سنة ١٩٠٢، اجتذب هذا الخط الشحنات التي كانت من قبل جزءًا من مسيرة القوافل التي كانت توجد في الجنوب، ونتيجة للمنافسة البريطانية بدأ الألمان بدورهم في بناء خط حديدي في سنة ١٩٠٥ يربط بين الساحل والمنطقة الداخلية عبر طريق العاج والرقيق حتى يصل إلى بحيرة تنجانيقا. ففي أعماق افريقيا الوسطى كانت الشبكة التجارية للعرب هي ذاتها التي زوّدت المستوطنين الأوروبيين بقاعدتهم الاقتصادية الأولى.

وفي الوقت الذي وقع فيه التقسيم الاستعماري شمل الاستيطان الأوروبي في جنوب افريقيا عشرات الآلاف من البيض الذين تربطهم بالافريقيين علاقات اقتصادية. وقد تعرّض الاستقلال الاقتصادي لافريقيا للخطر بسبب الاستيلاء على الأرض بالقوة في الوقت الذي كانت القوى العاملة الافريقية توضع فيه تحت تصرف البيض. وخلال القرن التاسع عشر عمل البيض والسود على إقامة روابط اقتصادية واجتماعية جديدة. وكانت هذه الروابط الجديدة في البداية من النوع الاستعماري فقط من حبث أنها كانت تربط بين أقليمية أجنبية وأغلبية محلية من مواقع السيادة والخضوع المتطرفين، ولكنها سرعان ما أصبحت من نوع العلاقات الاستعمارية التي فرضها إدخال رؤوس أموال طائلة نتيجة لاكتشاف الألماس والذهب.

ولم يكن استخراج الألماس والذهب في جنوب افريقيا ليصبح ممكناً بغير التكنولوجيا الحديثة وحشد كميات كبيرة من رؤوس الأموال. فلا الحكومة البريطانية ولا احتكارات التعدين التي ظهرت في أعقاب التسعينات من القرن التاسع عشر كانت لديها أية نية في أن تترك الموارد المعدنية تحت سيطرة البوير أو في إعطاء الأولوية لمشروعات الإستيطان الزراعي في الأراضي الصالحة للزراعة والتي تتوفر فيها المياه والمراعي والماشية في الوقت الذي كانت التربة واليد العاملة الافريقية تبشران بتحقيق فوائض كبيرة يمكن تصديرها إلى بلدان الأصل الاستعمارية. وقد صممت البوراجوازية، بعد اكتشاف الألماس وخاصة بعد الإضراب في مناجم الذهب على فرض هيمنتها على كل التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية في جنوب افريقيا بصرف النظر عن الجنس الذي تنتمي إليه. وقد كانت الحروب بين البوير والانجليز (١٨٩٩ – ١٩٠٢) هي أيضاً حركات لمقاومة الامبريالية، وإن كانت في صورة عكسية إذ كانت تسعى في نفس الوقت إلى توطيد دعائم الاستعمار الاستيطاني. وكانت هزيمة البوير في محاولتهم الحصول للمستوطنين على استقلالهم الذاتي والقضاء على الشعوب الافريقية في

المنطقة، دليلاً على قيام اقتصاد استعماري في جنوب افريقيا كان متجهاً بكليته نحو تحويل المواد الأولية والأرباح وغيرها من عناصر الإنتاج إلى بلدان الأصل الرأسمالية.

ثانياً: الرأس مال والقمع (١٩٠٠ – ١٩٢٠):

كان قطاع الصادرات والواردات السمة المركزية للاقتصاد الاستعماري. وقد زاد حجم السلع المستوردة إلى افريقيا ببطء شديد. وباستثناء جنوب افريقيا، لم تتصدر قوائم الواردات آلات أو وحدات صناعية أو سلع استهلاكية ذات نوعية ممتازة. وكان نمو التجارة يتمثل عادة في امتداد خطوط إنتاج السلع التي تميز بها منتصف القرن التاسع عشر، ولم تكن تختلف كثيراً عن أنماطها في عصر تجارة الرقيق.

وكان إنتاج سلع التصدير داخل افريقيا يسير ببطء وبغير انتظام في معظم الأحيان. فالمطاط الطبيعي مثلاً لم يحظَ بالأهمية الأولى لفترة محدودة في الثمانينات في غرب افريقيا. وفي شرق افريقيا ووسطها حيث وجدت صناعة أكثر أهمية للمطاط، تدهورت تلك الصناعة بعد أزمة دولية للأستعمار خلال عامي ١٩١٢/١٩١٣ إلى حد أن ليبيريا وحدها هي التي أصبحت معروفة بهذا المنتج الذي كان يقوم بتسويقه من قبل الأوروبيون الذين عكفوا على استغلال افريقيا.

وكانت أشكال السخرة السافره وأشكال الرق المقنع من المظاهر البارزة لرسوخ الاقتصاد الاستعماري في افريقيا. وفي السنوات الأولى من القرن الماضي كان "عقد العمل" البرتغالي في ساوتومي وفظائع الملك ليوبولد في دولته المسماة الكونغو الحرة (زائير فيما بعد) من البشاعة بما جعل من الضروري القيام ببعض الإصلاحات، ولو كانت للتموية، من أجل تهدئة الرأي العام الليبرالي في أوروبا الغربية. وكانت الطبقة العاملة الأوروبية تنضم إلى رجال المقاومة الافريقية أحياناً لتصحيح هذا الوضع – وقد نجحت الحكومة الامبراطورية الألمانية في أن تسحق بوحشية الانتفاضات الافريقية في الكاميرون، وجنوب غرب افريقيا (ناميبيا) وشرق

افريقيا الألمانية (تانزانيا) فيما بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٧، على أن الديموقراطيين الاشتراكيين تدخلوا بعد ذلك في الرايخستاغ لإصلاح النظام الاستعماري عن طريق التشريع. وعندما طُرحت مسألة التصرف في المستعمرات الألمانية بعد سنة ١٩١٨، تزعمت بريطانيا العظمى القائليين بأنه ينبغي حرمان ألمانيا من مستعمراتها بصفة دائمة نظراً لأن الاستعمار الألماني، كما قيل، كان أشد بطشاً. وقد سيقت الحجج التي تعزو إلى السلطات الألمانية استمرار نظام الرق واللجوء إلى الجلد على نطاق واسع. وقد احتج الألمان على الاتهامات الموجهة إليهم، وتضمن ردهم اتهامات مقابلة للبريطانيين والفرنسيين بارتكاب مثل هذه الأفعال البشعة. والواقع أن النظام الاستعماري للإنتاج كان يحتوي على قدر غير عادي من البطش.

ثالثاً: المشاركة الافريقية في الاقتصاد الاستعماري (١٩٢٠ – ١٩٣٠):

ليس هناك تاريخ محدد بدأت فيه تلك المرحلة بالنسبة للقارة ككل. فهي تتداخل مع الغزو ومع فترة تصاعد الإكراه في العلاقات الاقتصادية، إذ أن الإكراه البدائي استمر في افريقيا الاستوائية الفرنسية وفي الأراضي البرتغالية حتى الثلاثينات من القرن العشرين. ولكن أنشطة هذا النظام الاقتصادي تعرضت للشلل بسبب الحرب العالمية الأولى ثم استؤنفت بعدها بدرجة اكبر.

وقد سيطر التعدين على اقتصاد ما بعد الحرب في افريقيا الجنوبية إلى حد أنه كان يحول المنطقة كلها إلى اقتصاد استعماري واحد. فقد ضمنت عملية تكوين الاحتكارات لرأس المال الكبير الهيمنة فيما كان يُعرف باتحاد جنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا والروديسيتين. وقد ظل التواطؤ بين البرتغاليين ونظام جنوب افريقيا يضمن التدفق المنتظم والكبير للعاملين من موزمبيق وأنغولا. وكان هذا من بقايا العبودية، ولكن التناقض الحقيقي يبدو في أن الارتحال إلى المناجم أصبح غاية يتطلع إليها الكثير من الافريقيين. وقد خلق الاستعمار تبايناً كبيراً في داخل افريقيا الجنوبية. وقد أدخل رأس المال بتركيز كبير إلى نقاط قليلة ظل النشاط الاقتصادي

خارجها محدوداً. وكان الافريقيون، أياً كان محل إقامتهم، ملزمين بأداء الضرائب كما أنهم كانوا يسعون إلى الحصول على السلع الاستهلاكية التي كان عليهم أن يدفعوا نقوداً لشرائها. وكثيراً ما كانت المناجم هي المصدر الوحيد الذي يسمح بذلك.

وكانت هناك أوجه شبه كثيرة بين نمط الاقتصاد الاستعماري في القطاع الزراعي وبينه في قطاع التعدين. فمن الناحية الجغرافية كان القطاعان يتداخلان في افريقيا الجنوبية وإلى حد ما في الكونغو البلجيكي وشمال افريقيا. وكانت الزراعات تتطلب رأس مال كبيراً وأعداداً كبيرة من العمال. وكانت إحدى الشركات الدولية القوية تسيطر على زراعة نخيل الزيت في الكونغو البلجيكي. ولم تتوان الدولة أبداً في الوقوف بجانب ملاك المزارع وقدمت لهم مساعدة لا تقدر بثمن تمثّلت في توفير اليد العاملة لهم بمعدلات أجور مخفضة مما سمح لهم بتحقيق أرباح باهظة. ومع ذلك فقد كانت هذه المزارع تجذب العمال من حقول بعيدة عندما لم يكن هناك أسلوب بديل صالح للحصول على دخل نقدي في بعض أجزاء من شرقي افريقيا وجنوبها ووسطها. وكان التدفق على تنجانيقا (تنزانيا) آتياً من نياسالاند وروريسيا الشمالية (زامبيا) وموزمبيق ورواندا – أورondي (رواندا وبوروندي الآن).

رابعاً: التبعية والانكماش (١٩٣٠ – ١٩٣٨):

أُقيمت علاقات الإنتاج في افريقيا على مدى سنوات تعرّضت خلالها الاقتصادات الافريقية المكتفية ذاتياً للتدمير أو التحول والتبعية. وقد قطعت الروابط التي كانت تربط بعضها بالبعض كما هو الحال بالنسبة للتجارة عبر الصحراء والتجارة في منطقة ما بين البحيرات الواقعة في شرقي افريقيا ووسطها، كذلك تأثرت بصورة معاكسة العلاقات التي كانت قائمة بين افريقيا وبقية أنحاء العالم وبالذات بلاد الهند وبلاد العرب. وظهر إلى حيز الوجود عدد كبير من الاقتصادات الاستعمارية المنزوية، ولم يكن التقسيم الاقتصادي مطابقاً تماماً للتقسيم السياسي ما دام أن القوى الرأسمالية الأكثر قوة احتالت على سلب مستعمرات الدول الأضعف

منها. فحتى بريطانيا العظمى كان لا بد لها أن تقبل تغلغل رأس المال الأمريكي إلى جنوب افريقيا بعد تشكيل المؤسسة الأنجلو – أمريكية في سنة ١٩١٧.

وكان الاقتصاد الاستعماري، بحكم تسميته، امتداداً لاقتصاد الدولة المستعمرة. وقد أدمجت الاقتصادات الافريقية أولاً في اقتصاد مستعمريها ثم أُدمجت بعد ذلك في اقتصادات الدول الرئيسية في العالم الرأسمالي. ومن بين أكثر الروابط بداهة النقل البحري. ولم يكن هناك في عهد الامبريالية إلاّ حفنة من الأمم التي يوجد بها رأسماليون بحريون قادرون على القيام به. وكانت البرتغال خارج التقدير تماماً أو تكاد، بينما توسعت الولايات المتحدة كثيراً بالقياس لِمَا كانت عليه حصتها في التجارة الافريقية في القرن التاسع عشر. ظهرت في أوائل القرن الماضي "الخطوط الملاحية المنتظمة" وكانت تُقام من خلالها الاحتكارات في تحديد أسعار الشحن.

وكانت البنوك هي ذروة الاحتكار الرأسمالي المبكر، ولم تكن هناك عوائق تقف في سبيل التدفق الحر لرؤوس الأموال إلى خارج المستعمرات. وكانت البنوك الخاصة هي التي تصدر في البداية العملات المتداولة في معظم المستعمرات إلى أن أصبحت تلك مهمة البنك المركزي بعد أن أُنشئت مؤسسات النقد المركزية. وكانت إدارات الخزينة في تلك المستعمرة تتصرف في احتياطيات العملات الخاصة بالمستعمرات بما يتفق مع مصالحها هي، وقد قدّمت البنوك صكوك الائتمان إلى المستوطنين البيض وتجار التجزئة من غير الافريقيين ولكنها، ولأسباب رأسمالية، وفوق ذلك لأسباب عنصرية غير علمية، وأنكرت على الافريقيين الحصول عليها.

وقد أدّى التقسيم الدولي للعمل في الاقتصادات الاستعمارية إلى فجوة متزايدة الاتساع بين الإنتاج والاستهلاك. وكانت مجموعة السلع التي يمكن الحصول عليها في أسواق التجزئة في معظمها من منشأ أجنبي. ومع ترسخ جذور الاقتصاد الاستعماري في العشرينات كان الافريقيون ينتجون ما لا يستهلكون ويستهلكون ما لا ينتجون. إن البحوث الحديثة التي قام بها الاقتصاديون والمؤرخون

الافريقيون قد عارضت الصيغ الاستعمارية القديمة للتنمية وأثبتت أن الاستعمار خلّف التبعية الاقتصادية والتخلف. وكان أكثر الأحداث أهمية في تطور الاقتصادات الافريقية في فترة ما بين الحربين هو الكساد الكبير لسنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٣. فعندما أصاب الكساد الاقتصادات الرأسمالية، أصاب بالضرورة الاقتصادات الافريقية الاستعمارية التابعة.

وقد أدت الأزمات الدورية في الاقتصاد العالمي إلى تقليل سرعة النمو في افريقيا وكانت حدة هذه الاتجاهات هي الشيء الجديد في سنة ١٩٣٠ عندما ظهرت آثار الأزمة على القارة الافريقية. فقد دخل الكساد إليها عبر المناجم، والمزارع، ومناطق الحاصلات المعدة للأسواق التجارية. مؤدياً إلى حرمان عانى منه الافريقيون الذين كانوا يبيعون الغذاء إلى العاملين وغيرهم من المزارعين وسرعان ما تأثر جميع الافريقيين المشتغلين حتى عندما كانت تجارتهم تتناول منتجاً محلياً مثل الكولا.

وجاء رد فعل الافريقيين تجاه الأزمة كفاحاً ضد محاولات الأخذ بحلول أوروبية. وإزاء الأجور المخفضة لجأ العمال إلى سلاح الإضراب بتواتر أكبر وأعداد أضخم بالرغم من عدم وجود نقابات عمالية. وليس من قبيل الصدف أن حجب مزارعو ساحل الذهب محصولهم من الكاكاو وقاطعوا المتاجر الأجنبية في سنة ١٩٢٠/١٩٢١ وعادوا إلى ذلك مرة أخرى في سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٣٨.

وكان خط الدفاع الآخر من جانب الافريقيين هو التخلي عن اقتصاد النقود. وكانت المناطق التي أدخلت حديثاً في الاقتصاد النقدي، هي الأولى في هذا الانسحاب. وقد فكر كثير من فلاحي تنجانيقا، الذين كان معدل مشاركتهم في المبادلات النقدية أقل بكثير من اخوانهم في ساحل الذهب، في التخلي عن زراعة الحاصلات ذات العائد النقدي في السنوات التي أعقبت عام ١٩٣٠. لكنهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً في ذلك لأن سلطة الدولة الاستعمارية استُخدمت لترجح الكفة ضد ما اعتُبر عودة إلى الهمجية.

ولم تقدم الحكومات الاستعمارية غير الحد الأدنى من الغوث للافريقيين الذين عانوا الأمرين من الكساد. فقد أوقفت تحصيل الضرائب، وقامت بدعم الأسعار على نحو ما قامت به الحكومة الفرنسية بالنسبة للفول السوداني.

إن التبعية التي كشف عنها الكساد تبين عمق التغيير الذي طرأ على حياة الافريقيين بعد مضى خمسين عاماً على مجيء الاستعمار. وقد أصبح المجتمع الافريقي أكثر تبايناً، نتيجة لنمو الاقتصاد النقدي، وظهرت فيه طبقات جديدة. وكان الاتجاه نحو التكوين البروليتاري محدوداً في مختلف أنحاء القارة بينما انتشر التكوين الفلاحي فيها على نطاق واسع. وقد حمل هذا الأخير في طياته البذور لمزيد من التباين. وعلى نحو ما يحدث في كل المجتمعات الفلاحية التي تدور في فلك رأسمالي برز كبار الفلاحين على حساب صغارهم وعلى حساب العمال الذين لا يملكون أرضًا. وقد شهدت جميع مناطق زراعة الحاصلات ذات العائد النقدي في العشرينات من القرن الماضي ظهور كبار الفلاحين الذين يمتلكون أراضيهم الخاصة والذين يستخدمون العمال وربما استطاعوا أحياناً تطبيق تقنيات جديدة. وأخيراً لقد شكل زرّاع الحاصلات ذات العائد النقدي الناجحون والتجار الافريقيون والصفوة المتعلمة، معًا، نواة البورجوازية الصغيرة. وكثيراً ما كانت جذورهم تمتد إلى طبقات الملاك القدامى في الأجزاء شبه الإقطاعية من افريقيا، ومن ثم كان الأوروبيون يتعهدونهم بالرعاية. ولكن الأمر الأشد إثارة للدهشة هو أن النشاط الاقتصادي، بصرف النظر عن نوع السياسة الاستعمارية، كان يحبذ تقدّم هذه الطبقات التي كانت تعد، اقتصادياً وثقافياً، جزءًا من النظام الاستعماري التابع.

الفصل الثاني

التطورات الاستعمارية في شرق ووسط أفريقيا

١- التطورات الاستعمارية في شرق أفريقيا:
- المرحلة الأولى: الاستقلال الاقتصادي.
- المرحلة الثانية: الوصاية.
- المرحلة الثالثة: الحرية والاستقلال.

٢- التطورات الاستعمارية في وسط أفريقيا ١٨٨٠ – ١٩٣٥:
- حالات التمرد في المستعمرات.
- السياسة والكفاح الوطني الافريقي (١٩١٩ – ١٩٣٥).
- المشاكل التي واجهت افريقيا بعد الاستقلال.

١ – التطورات الاستعمارية في شرق إفريقيا:

يمكن تقسيم مراحل الاستعمار إلى ثلاث. أولها ما بين سنتى ١٨٨٦ و ١٩١٤ وهي ما يسمى بمرحلة الحماية. وأهم سماتها ان المنطقة لم تكن إدارتها لمصلحة ابنائها أو لتخطيط استغلال مواردها، بل هي جزء من الصراع العالمي للدول الاستعمارية وتوازن القوى والتباهي والاعتزاز بالامبراطوريات.

والمرحلة الثانية هي ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ – ١٩٣٩) وفي هذه المرحلة كانت بريطانيا وحدها في الميدان في شرق إفريقيا اذ عهدت عصبة الأمم لها بالانتداب والوصاية على مستعمرة تنجانيقا بدلا من ألمانيا المقهورة. وفي هذه المرحلة طبقت بريطانيا سياسة الإدارة الأهلية أو الحكم غير المباشر واتجهت ايضا في هذه المرحلة إلى خلق وحدة أو اتحاد يضم المستعمرات الثلاث (يوغندا – كينيا – وتنجانيقا).

والمرحلة الثالثة هي حقبة النضال من أجل الحرية والاستقلال وهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ – ١٩٦٢) وهذه هي المرحلة التي تبلورت فيها القومية الإفريقية وأصبحت عاملا رئيسيا في تطور الاحداث التي أدت في نهايتها إلى الحرية والاستقلال.

المرحلة الأولى: الاستغلال الاقتصادي:

بالرغم من ادعاءات سلطان زنجبار الاقليمية في المنطقة الا أن حكمة الفعلى لم يتعد الساحل.

بيد أن اقتصاديات المنطقة كانت موحدة ما بين سنتى ١٨٤٠ –١٨٩٠ تحت سلطة سلطان زنجبار ورعاياه من العرب والهنود. فهم الذين سعوا إلى كل أرجاء المنطقة لغرض التجارة. وهذه التجارة المنتعشة جذبت اليها التجار والشركات من أمريكا والمانيا وفرنسا وبريطانيا وتمركزوا كلهم في قاعدة زنجبار، حيث رحب بهم السلطان للمكاسب المادية التي تتدفق على خزائنه منهم، غير أن هذه المكاسب

تطورت إلى منافسات وتدخلت الدول لحماية وتأييد رعاياها مما أدى في النهاية إلى تقسيم المنطقة وحرمان السلطان من ممتلكاته.

إدارة بوغنده :

تسلمت بريطانيا السلطة في منطقتي يوغنده وكينيا تدريجيا تحت ضغط ظروف اضطرتها للتدخل وهي مترددة، فقد أعلنت الحماية على يوغندة في سنة ١٨٩٤، وفي السنة التي تلتها على شرق افريقيا والتي سميت بعد الحرب العالمية الأولى كينيا. ولم تكن لبريطانيا سياسة مخططة بعد اعلان الحماية بل تركتها للإداريين من أبنائها يتخذون من الأساليب والنظم ما يجعلها تنبض بالحياة، وكان إعلان الحماية على منطقة بوغنده أولا ولكن بالتدريج امتدت حمايتها إلى بقية انحاء يوغندة.

استيطان البيض في شرق إفريقيا:

كانت السياسة في كينيا كما في يوغندة قد تركت للاداريين، فقد تم إنشاء السكة الحديد التي تربط الساحل بيوغنده في سنة ١٩٠١، وكانت السياسة البريطانية تعتمد على أن تصرِّف المستعمرات من داخلها دون اللجوء إلى أعانات من بريطانيا، ورأت أن منطقة شرق إفريقيا لا تستطيع النهوض بالصرف على ادارتها إلا إذا استغلت إمكانياتها الزراعية بواسطة المستوطنين البيض ورأت أن وجود البيض وسط الأفريقيين سيكون له أثره الحسن اجتماعيا واقتصاديا وعليه فقد كان البيض العمود الفقري لاقتصاديات محمية شرق إفريقيا (كينيا).

الحصر العنصري:

قادت هذه السياسة بالضرورة إلى التمييز العنصري للأفريقيين والهنود والعرب، وصدرت القوانين التي تجبر الأفريقيين على مغادرة أوطانهم للعمل في مزارع البيض بأجور زهيدة.

وعندما تركزت أقدام المستوطنين البيض رأوا أن يكون الحكم بأيديهم على غرار ما حدث في مستعمرات امريكا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا وروديسيا. وبتأثير من ضغطهم صدرت التشريعات في صالحهم، واقيمت المجالس التشريعية والتنفيذية منذ سنة ١٩٠٦م. وهذه النزعة نحو الحكم الذاتي والمشاركة في الحكم للبيض وحدهم زادت من حدة التوتر والتمييز بين الأجناس وكان مسلك المستوطنين إلى سنة ١٩٥٣ هو الانفراد بالاستغلال الاقتصادي والحكم في نهاية الأمر بطريقة استفزازية غير مسؤولة بالتهديد والعصيان المدني والاساءات.

تنجانيقا في المرحلة الأولى:

وإذا ما تتبعنا الاستعمار الالماني في تنجانيقا في مرحلته الأولى رأينا أن مسلك الإفريقيين هناك يختلف عن اليوغنديين والكينيين. ففي يوغندا وكينيا لم تكن هناك مقاومات تذكر في هذه المرحلة الأولى، إلا أن الموقف في تنجانيقا يختلف عن ذلك، فهي ثورة من أجل الكرامة والذاتية الإفريقية ضد الظلم والقهر الاجنبي وقد أخمدها الالمان بعنف وقسوة شعارهم الخراب فقد أشاعوا الخراب خاصة في جنوب تنجانيقا.

فالقرى دمرت واحرقت المزارع حتى قدر من مات نتيجة هذه الحملة الاستعمارية نحو مائة ألف من الأشخاص. وعليه فنستطيع القول أن الألمان كانوا يحكمون مستعمرة تنجانيقا بالحديد والنار.

الموقف في سنة ١٩١٤:

تبلورت سياسات بريطانيا وألمانيا في شرق إفريقيا، فيوغندا كانت مستعمرة تدار لصالح الأفريقيين مع وجود كيان خاص فيه شيء من الحكم الذاتي الداخلي لبوغندا، وكينيا أصبحت منطقة الرجل الأبيض بكل ما تحوي هذه العبارة من معنى. وشاهدت تنجانيقا في البدء قهرا وتسلطا وسياسة دمويـــة تخريبية ولكنها عدلت بعد ذلك بما حفظ للأفريقي بعض كرامته وذاتيته.

المرحلة الثانية: الوصاية ١٩١٨ – ١٩٣٩:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وخرجت المانيا مقهورة تمت في مفاوضات الصلح في فرساي بفرنسا تسويات ومعاهدات وقعت عليها الدول التي خسرت الحرب.

ومن ضمن هذه المعاهدات انتزاع المستعمرات الألمانية ووضعها تحت انتداب ووصاية الدول المنتصرة ففي ٢٨ يونيو ١٩١٩ وقعت ألمانيا على إقرار منها بأنها تخلت عن كل دعوة لها في مستعمراتها فيما وراء البحار للدول الرئيسية المتحالفة التي كسبت الحرب. وعليه فقد وضعت تنجانيقا تحت انتداب بريطانيا واعتبرت في درجة (ب) من درجات الانتداب الثلاث.

حماية المصالح الإفريقية:

كانت النزعة الغالبة إذن في مرحلة الوصاية هذه ان تراعى مصالح الإفريقيين لا باسناد الأمور لهم واعطائهم أي قدر من الاستقلال بل عن طريق إدارة بريطانية تستهدف مصلحة المستعمِر والمستعمَر الضرورية في آن واحد، وفي هذه المرحلة فإن مفهوم مصلحة الافريقي هو في حمايتها فقط لا تخطيط هادف للتنمية. وظهرت كتابات عدة مابين الحربين عن الادارة الأهلية أو الحكم غير المباشر.

كانت هذه الكتابات ترى أن النظم السياسية والإدارية الأوروبية لاتصلح للإفريقيين، وخير لإفريقيا أن تطور نظمها على أساس أعرافهم وتقاليدهم الموروثة، وحسب ما طبق في السودان رأى الاستعمار أن إشراك المواطنين في الحكم يكون عن طريقتين: أما باسناد وظائف كبيرة للمتعلمين أو بأقامة حكم محلي عن طريق المشايخ والنظار.

الحكم الذاتي هدف بعيد:

لم تكن مسألة استقلال الاقطار الإفريقية في قاموس بريطانيا السياسي، بل أن اقصى ما تستطيع منحه للاقطار الافريقية في المستقبل البعيد هو الحكم الذاتي

شرط بقاء الاشراف العام والسياسة الخارجية والدفاع في يد بريطانية. ففي يوغندا قوّت بريطانيا مركز بغنده الخاص، وزادت من سلطات الزعماء التقليديين الآخرين في مقاطعات يوغنده. وفي تنجانيقا أقيمت أجهزة ديمقراطية محلية في المقاطعات ليتكون منها في النهاية ديمقراطية إفريقية مكونة من المجالس المحلية في المجلس التشريعي المركزي للإفريقيين. وادخل المتعلمين في المجلس التشريعي المركزي لغير الإفريقيين. والتطور الأخير المتوقع هو اتحاد المجلسين في جهاز واحد. وعليه فقد طبق سياسته الإدارة الأهلية بطريقة تحمل عناصر ضعفها وتناقضاتها. وفي يوغنده فإن تطبيق الحكم الاهلي وتقويته زاد في نزعة الانفصال مما خلف المشاكل في عهد الاستقلال.

الموقف في كينيا:

لم تكن كينيا مهيأة لتطبيق الإدارة الأهلية كما طبقت في المستعمرات الأخرى، لوجود المستوطنيين البيض. فالحكم مازال يقوم عن طريق مفتشي المركز يساعدهم زعماء معينون. إلا أن النزعة للإدارة الأهلية كانت غالبة. ولذلك طبق المبدأ على المجتمعات الإفريقية وحدها. ولكن حركة البيض للحكم الذاتي على غرار ما حدث في روديسيا الجنوبية وإصرارهم عليها، حال دون دخولهم المجالس التشريعية، هذه الحركة من البيض أثارت الإفريقيين الواعين مطالبين بتمثلهم في المجلس التشريعي المركزي إلى ان يحصروا في الإدارات الأهلية، وهم يمثلون الأغلبية الساحقة في البلاد.

محاولة لخلق اتحاد شرق إفريقيا:

وتتسم هذه المرحلة أيضا بمحاولات لخلق نوع من الاتحاد والترابط بين أجزاء شرق إفريقيا البريطانية بدأ هذه الحركة امري Amri وزير المستعمرات آنذاك في سنة ١٩٢٠ لتعيين ادوارد جريج حاكم كينيا لمهمة تنفيذ الاجراءات نحو هذا الاتحاد. وفي نفس السنة عين دونالد كمرون حاكما لتنجانيقا الذي قوم هذا

الاتجاه لأنه فيه تناقضا مع مبدأ الوصاية على الإفريقيين الذي أقرته وعملت به الحكومة وهذا الموقف من دونالد قاد إلى أن تبعث الحكومة بعدد من اللجان لشرق إفريقيا لتبحث وتقدم تقارير عن الاتحاد تلتها محادثات في لندن. وكل ماتم في الأمر هو إنشاء ما يسمى بمؤتمر حكام الأقاليم الثلاثة (يوغنده وكينيا وتنجانيقا) ليجتمع بانتظام من سنة ١٩٢٦ لمعالجة المسائل المشتركة.

ما هي أهداف الاتحاد ولماذا فشل:

عندما فشلت محاولات المستوطنين البيض للحصول على الحكم الذاتي في كينيا تعاون معهم المستوطنون في تنجانيقا والأوروبيون في يوغندا لخلق هذا الاتحاد ليصلوا إلى أهدافهم ولو ان الأهداف الظاهرة للاتحاد هي خلق سوق مشتركة وإدارة موحدة إلا أن هدفهم الخفى هو إقامة إتحاد يسيطرون عليه في كل المنطقة الممتدة من الزمبيزي إلى النيل. فإذا ما كتب لهذا الاتحاد النجاح والتنفيذ فهم قد وصلوا إلى هدفهم الرئيسي وهو حكم ذاتي يسيطرون عليه ويقبل مبدأ الوصاية على الإفريقيين في كينيا ويوغنده والانتداب في تنجانيقا وقد عارض هذا الاتجاه الإفريقيون والاسيويون وحكام يوغنده وتنجانيقا ولجنة الانتداب الدائمة بعصبة الأمم. والتخوف يرتكز على أن هذا الاتحاد إذا ما كتب له التنفيذ سوف يسيطر عليه المستوطنون البيض في كينيا وتمتد سياستهم في التمييز العنصري إلى يوغنده وكينيا وتخلق جنوب روديسيا أخرى في شرق إفريقيا.

المرحلة الثالثة (الحرية والاستقلال) ١٩٤٥ – ١٩٦٢:

الموقف بعد الحرب العالمية الثانية:

واثناء الحرب في أغسطس سنة ١٩٤١ أصدر روزفلت وتشرشل ميثاق الاطلنطي الذي نص في إحدى بنوده على حق الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي يرونه. وفي شرق إفريقيا حدثت تطورات بدأت قبل الحرب واستمرت أثناءه منها الهجرة المستمرة للعمل في المدن مما زاد في فرص التجمع والمناقشة، وقامت

النقابات العمالية والجمعيات الخيرية والاندية بعد أن تشبع معظمهم بالتعاليم المسيحية والاسلامية، كل هذه العوامل فتحت أعينهم أكثر فأكثر لما يمارسه المستوطنون الأوروبيون من تمييز عنصري.

وتضافرت كل هذه الخيوط وتكونت منها كتلة القومية الإفريقية على مبدأ إفريقيا للإفريقيين، وأصبحت القومية الإفريقية وجها لوجه أمام الاستعمار الذي أصبح حاميا للأقليات الأوروبية والاسيوية.

مبدأ التعايش والمشاركة بين الاجناس:

بالرغم من أ، غلاة المحافظين أمثال تشرشل قد فاجأهم الموقف الجديد، إلا أن حكومة العمال التي تسلمت زمام الأمور بعد الحرب مباشرة كيفت نفسها وتفهمت التطورات الجديدة. ولم تكن هناك مشكلة عنصرية في يوغندا، فقد اعترف بأنها أمة إفريقية وصك الانتداب على تنجانيقا أجبرهم على الاعتراف بها كأمة إفريقية أيضا، إلا أن الموقف في كينيا كان مختلفا نظرا للجالية الأوروبية الكثيرة العدد نسبيا والتي تحكمت في الاقتصاد واشتركت في الادارة المركزية وطالبت بإصرار بحكم ذاتي يسيطرون عليه مثل رودسيا الجنوبية.

الجمعية المركزية للكيكويو:

لم تظهر مساوئ استغلال البيض والتمييز العنصري لمجتمع افريقي مثلما ظهرت في كينيا، وقبيلة الكيكويو بالذات التي كانت تجاور مرتفعات البيض ومدينة نيروبي جنة الله في أرضه بمباهجها وثرائها ينظرون إليها بأعينهم وهم محرومون منها، لقد كانوا أكثر القبائل الإفريقية تأثرا بهذه الحالة. وباختلاطهم في العمل مع البيض يستمعون إلى أحاديث البيض ينتقدون الحكومة البريطانية التي ترفض تسليمهم مقاليد الحكم ويقرأون آراءهم في الصحف المحلية. وينظر رجال الكيكويو لأنفسهم ويشاهدون صورة مجتمع يتكدس فيما سمح له من أرض، وتتزايد تبعا لذلك

درجة التكدس. وهذه الحالة التي وجدوا أنفسهم فيها قادتهم إلى تكوين رابطة لهم سموها جمعية الكيكويو المركزية، في سنة ١٩٢٢ أصبح جومو كنياتا أمينها العام. ومنذ البداية أكدوا ذاتيتهم الإفريقية والاحتفاظ بثقافتهم وعاداتهم.

الماوماو:

كانت قبيلة الكيكويو أكثر القبائل تقدما وباشرت قبل الحرب التنظيم وتأسيس المدارس الخاصة. وتفتحت عيونهم أكثر إلى مساوىء الاستيطان الأبيض ومحاولاتهم الجادة لحكم كينيا. وصادف أن ارتفعت نسبة البطالة بدرجة مخيفة بينما يشاهدون الجنات التي حرموا منها. وكان لا بد أن يشتعل برميل البارود الذي امتلأ وانفجر في سنة ١٩٥٠ حيث سمعت كلمات الماوماو لأول مرة. واتخذ الكيكويو التنظيم السري والقسم لقتل الأوروبيين والزعماء الذين يتعاونون معهم، وتخريب ممتلكاتهم وقتل ماشيتهم. واختلطت أعمال العنف هذه بالخرافات الإفريقية والسحر. ولم تكن حركة الماوماو مخيفة للمستعمرين والمستوطنين فحسب، بل تخوفت منها التنظيمات السياسية الإفريقية وحاولت مقاومتهم لكنها فشلت. وجومو كنياتا نفسه أثر عنه أنه في خطاب له في فبراير ١٩٥١ وصفها بأنها حركة سيئة. ولم يتضح للباحثين بعد السبب الذي دعاه للانخراط في سلكها وقيادتها فيما بعد. هل اقتنع بأنها عمل وطني سليم أو أجبر لتبنيها أو أنها تطورت في طريق العنف بالرغم منه؟ هذه أسئلة لم نجد لها إجابة.

جومو كنياتا:

كان جومو كنياتا (الرمح الملتهب) سكرتيرا لجمعية الكيكويو المركزية، ولمكانته القيادية ودوره في استقلال كينيا يجدر بنا أن نلم بتاريخ حياته في ايجاز، فقد أصبح يتيما بعد وقت قليل من ولادته في أواخر القرن التاسع عشر، ونشأ وترعرع بين مبشري الكنيسة الاسكتلندية، وبمواهبه وشخصيته نال المنصب القيادي في منظمة قبيلة الكيكويو، وتاقت نفسه لمواصلة تعليمه، فاتجه للخارج في

سنة ١٩٢٩ ولم يرجع إلا في سنة ١٩٤٦ بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وفي هذه الأثناء درس في مدرسة العلوم الاقتصادية والسياسية بلندن. ومنها ذهب لجامعة موسكو حيث كتب كتابا عن عادات الكيكويو، وأثناء إقامته بانجلترا كان عضواً في مجموعة الإفريقيين المثقفين الذين نادوا بحركة الرابطة الإفريقية، وضمت هذه المجموعة كوامي نكروما ونيريري مع الزعيم الروحي وهو ديبوا الزنجي الإمريكي، واتصلت الجماعة بالاحزاب الاشتراكية التقدمية، وعند رجوعه أصبح رئيسا لحزب اتحاد كينيا الافريقي (Kau).

وبذلك اصبح أمل الأمة الكينية بأسرها لنيل استقلالها، لأنه محارب جبار لاثبات الذاتية الإفريقية، وتحطيم التمييز العنصري، مع احتفاظه بعادات وتقاليد قبيلته. ولاشك في أن شخصية جومو كنياتا هي التي كانت طاغية على المسرح السياسي في الخمسينيات من القرن الماضي في كينيا بالرغم من أنه قضى معظم حياته في السجن ويعتقد بعض الباحثين أن تطور الحوادث في كينيا كانت تتبدل تبدلا جذريا إذا ما عين حاكم كينيا جومو كنياتا في المجلس التشريعي ممثلا للإفريقيين. ولكن الحاكم آنذاك في سنة ١٩٤٧ لم يرى هذا الرأي. وهذا ما دعا كنياتا أن يتجه للشعب ويشترك في حركة الماوماو مما جعله ذو مكانة في نظر مواطنيه.

الدساتير الجديدة:

تبدل الموقف بعد استمرار حركة الماوماو في عنفها بالرغم من اعلان حالة الطوارىء وحشد الجيش البريطاني لمقاومتها، وسجن كنياتا، وصدر دستور وزير المستعمرات في ابريل سنة ١٩٥٤ الذي بنى على أساس التعايش والاشتراك لكل العناصر في كينيا مما أدى إلى انقسام في الرأي بين المستوطنين البيض فالغلاة منهم كونوا حزبا ينادى بالرجوع الى دولة منفصلة للبيض والمعتدلون ارتضى حزبهم الدستور الجديد.

وكسب الإفريقيون أراضي جديدة للوصول لهدفهم في دستور سنة ١٩٦٠ الذي أصبح بموجبه للإفريقيين أغلبية في المجلس التشريعي للوزارة.

الجبهة الإفريقية:

ظلت الجبهة الإفريقية متماسكة ضد البيض ونالوا بتلك الدساتير حقهم الطبيعي حيث اعتبرت في النهاية كينيا قطرا إفريقيا يتمتع بحكم الأغلبية من العناصر. ولكن عندما اقترب موعد الاستقلال الكامل وخروج القوة الأجنبية تصدع في هذه الجبهة لأن القبلية مازالت عاملا له أهميته. وظهر حزبان أحدهما الاتحاد القومي الافريقي لكينيا وتزعم جومو كنياتا الحزب الأول. وبما أن الحزب الأول أساسه قبيلة الكيكويو الكبيرة صاحبة النضال برر الحزب الثاني وجوده بأنه يمثل قبائل الأقليات الأخرى. وفي المؤتمر الدستوري في سنة ١٩٦٢ كانت المشكلة الرئيسية في مناقشاته هي المطالبة بالضمانات للأقليات. حتى تمّ في ديسمبر سنة ١٩٦٣ اعلان استقلال كينيا.

تطورات تنجانيقا:

إن قيام تكتل من المستوطنين في تنجانيقا للسيطرة دفع معظم الأوروبيين في النهاية للقبول بمبدأ المشاركة بين العناصر. ومن الإفريقيين تكون حزب في سنة ١٩٥٦ بتأييد وتشجيع رسمي من الحكام، ليجعل المشاركة العنصرية أساس مبادئه مع ادعائه بأنه حزب وطني، غير أن هذا الحزب لقى مقاومة من الإفريقيين ومن هيئة الأمم. وعارضه حزب آخر سمى (tanu) (الاتحاد القومي الافريقي لتنجانيقا) والذي تكون في سنة ١٩٥٤ تحت زعامة جوليس نيريرى. وكانت حكومة تنجانيقا مؤيده لحزب اتحاد تنجانيقا (utp) وضد حزب (tanu) ووصفت نيريرى بالفوضوية الخطرة ومما قوى من نيريرى ومن حزبه فيما بعد أن الحكومة أغلقت بعض فروع الحزب ورفضت تسجيل بعض الأشخاص بدعوى أنها إجراءات ضرورية لحفظ الأمن، كما حددت تحركات نيريرى نفسه في مناطق خاصة. ومن

مميزات تنجانيقا على كينيا مثلا أن المستوطنين لم يكونوا كلهم من البريطانيين، بل خليط من اليونان والألمان وجنسيات أخرى لا تتمتع بالجنسية البريطانية، ولذلك لم يكن لهم حق واضح في الحكم الذاتي، ولم تكن هناك قبيلة قوية ومسيطرة بل كانت تقطن تنجانيقا قبائل صغيرة تبلغ نحو ١٢٢ قبيلة. وفي أغسطس سنة ١٩٦٠ كسب حزب نيريرى سبعين مقعدا من أصل واحد وسبعين. وفي ديسمبر سنة ١٩٦١ أصبح أول رئيس وزراء في عهد الاستقلال. وسارت تنجانيقا فيما بعد نحو تطور سليم لا تزعجه أقليات أو نزاعات قبلية.

تطورات يوغندة:

لم تكن هناك مشكلة المستوطنين في بوغنده. فحركة إتحاد المزارعين الإفريقي في سنة ١٩٤٨ كانت موجهة أساساً ضد وزراء وزعماء بغنده واستغلالهم، والمؤتمر القومي لبوغنده الذي تأسس في سنة ١٩٥٢ لم ينجح في توجيه الجماهير نحو عمل قومي موحد.

وعليه فقد انحصر نشاط المؤتمر داخل مملكة بغنده وحدها. وفي اتفاقية منحت بغندة حكما ذاتيا انتهى باعلانها مستقلة في آخر سنة ١٩٦٠، كان هناك أمران مهمان لم يبت فيهما، أولهما مستقبل الزعماء التقليديين، وإقامة حكومة مركزية ليوغنده كلها، ولتحقيق هذا الهدف قام حزبان سياسيان أولهما مؤتمر شعب يوغندا وثانيهما الحزب الديمقراطي. وفي مؤتمر لندن في سبتمبر ١٩٦٢ أعلن استقلال يوغنده.

موقف بغندة:

ولو أن الدستور الجديد شبه الفيدرالـي ضم بغنـده إلى يوغندة إلا أن مركزها الخاص الممتـاز الذي تمتعت به منذ سنة ١٩٠٠ سيصبح مشكلة معضلة لفترة ما بعد الاستقلال. ومن هذه التطورات ما حدث مؤخرا من النزاع الذي قام بين أبوتى والكاباكا الـذي انتهى بمغـادرة الأخير للبلاد.

زنجبار:

بالرغم من أن جزيرة زنجبار كانت لها السيطرة على التجارة وعن طريقها دخلت المؤثرات العربية الاسلامية في شرق إفريقيا إلا أن تطور الأحداث في الأقاليم الداخلية غطى على احداث زنجبار، أولا لأن زنجبار كانت أحوالها مستقرة قبل الحرب العالمية الثانية وثانيا لأنها صغيرة. إلا أن الحركات التحريرية التي قامت في القارة الإفريقية باكملها بعد الحرب كان لا بد وأن تشمل هذه الجزيرة. ومشاكل الجزيرة تدور حول محور العنصريات، فهناك العرب ويكونون الطبقة الحاكمة وعلى رأسها السلطان. ثم الاسيويون الاخرون من هندوس ومسلمين زيادة على الإفريقيين، والعنصر الذي بدأ التحرك هو العربي نسبة إلى علاقته الثقافية والعرقية بدول الشرق العربي، وكان اتجاه هذه الحركات يرمي إلى منح حق الانتخابات للجميع، وقيام مؤسسات تمثيلية تحت سلطة السلطان الدستورية.

تكوين الأحزاب في زنجبار:

ورغما عن معارضة العرب فإن الدستور الجديد الذي أعلنته بريطانيا في سنة ١٩٥٦ أقام مجلسا تشريعيا جديدا حوى أربعة وعشرين مقعداً: ستة مقاعد بالانتخابات، وستة يختارهم السلطان بعد التشاور مع ممثلي الجاليات، واثنى عشر مقعداً مخصصين للموظفين ويكون المعتمد البريطاني رئيسا للمجلس. وهذه التطورات نحو الحكم الذاتي والمجالس التمثيلية لا بد وأن تقود إلى تأسيس الأحزاب، والوضع الذي تابعناه في زنجبار وهو يدور على محور عنصري لا بد وأن تقوم هذه الأحزاب على أساس العنصر أيضاً. من هنا تكتل العرب ووضعوا الأسس لحزب سموه حزب زنجبار القومي.

٢- التطورات الاستعمارية في وسط أفريقيا:

طرق النضال من أجل الحفاظ على الاستقلال: عصر المواجهة والتحالف:

أدى اشتداد المنافسة فيما بين الدول الأوروبية في الفترة التي تلت عام ١٨٨٠ إلى الاندفاع إلى غزو أفريقيا على نحو لم يسبق له مثيل. وقد تجلى التشديد

على الفتح والاحتلال بأجلى صوره في مؤتمر برلين عام ١٨٩٥ والذي أصبحت فيه السيطرة الفعلية على الأرض هي الشرط المقبول للاعتراف الدولي بالممتلكات الاوروبية في أفريقيا.

وقد اختلفت صور ردة فعل شعوب وسط افريقيا ازاء هذا التهديد الجديد لسيادتها، فاختار بعضها العمل الدبلوماسي بهدف التعويق، وتحالف البعض الآخر مع الاوروبيين محاولين بذلك التخفيف من الحكم القمعي، في حين لجأ الكثير من دول افريقيا إلى حمل السلاح دفاعاً عن استقلالها. وعلى الرغم من وحدة الهدف التي كانت تجمع بين حركات المعارضة، فقد كانت تختلف اختلافاً جوهرياً في نواحي متعددة منها استراتيجيتها القصيرة المدى ومنها تكوينها الإثني ونطاقها القبلي وغير ذلك.

لقد كان لاستراتيجيات المجابهة التي انتهجتها شعوب وسط افريقيا مبرر وجود هدف مشترك هو طرد الاوروبيين وحماية أوطانهم ونمط حياتهم ومصادر عيشهم. وإذا كان هدف الاستقلال السياسي قد ظل هو الهدف الأسمى، فإن دولاً افريقية كثيرة كانت على استعداد لتعبئة قواها لمنع أي اعتداء على استقلالها الثقافي أو سيادتها الاقتصادية.

وقد اقتنع القادة الافريقيون بضرورة التغلب على تفوق الأوروبيين من ناحية السلاح، في السلاح إذا كان لهم أن يضمنوا لأنفسهم البقاء. وكان كثير من المجتمعات الافريقية التي اشتركت من قبل في التجارة الدولية قد استفادت من دخولها سوق الأسلحة وحصلت على مقادير كبيرة منها مقابل العبيد. مما جعل قواتها تفوق في تسلحها قوات اعدائها التي كانت تسعى إلى إخضاعهم. كما قامت شعوب أخرى من شعوب وسط أفريقيا بزيادة صادراتها للحصول على بنادق حديثة وذخيرة. تحسباً للصدام مع الأوروبيين. وكانوا يوسعون نطاق ترساناتهم من خلال الدبلوماسية الماهرة كلما استطاعوا ذلك.

كما دعم عدد من المجتمعات الأفريقية قدراته الدفاعية من خلال ابتكارات عسكرية. فأقامت مصانع للعتاد الحربي وكانت تنتج البارود والبنادق وحتى بعض الأجزاء اللازمة لمدفعيتهم. وشيدت انشاءات دفاعية واسعة النطاق، وقام افريقيون آخرون، باستخدام تكتيكات لحرب العصابات أوقفت الهجمات الاستعمارية الأولى.

وعلى الرغم من الالتزام المشترك لبعض الافريقيين بالحيلولة دون الحكم الأجنبي وبالحصول على أسلحة حديثة فقد كان هناك تباين جوهري فيما استخدموه من تكتيكات مباشرة. ففي حالات كثيرة، واجهت دول افريقية التعديات الاوروبية الأولى بالمقاومة العنيفة على الرغم مما كان يتمتع به العدو من تفوق عسكري ساحق.

وحاول قادة افريقيون آخرون تجنب المجابهات الأولى على أمل أن يتمكنوا إما من تعزيز قدراتهم العسكرية وإما من التوصل إلى معاهدة "عادلة" تعترف بسيادة دولتهم. إلا أن هذه الاستراتيجية انتهت في كل الأحوال إلى المجابهة بعد أن جعل مؤتمر برلين من السيطرة الفعلية شرطاً مسبقاً للاعتراف الدولي بدعاوى الملكية الاستعمارية.

وخضعت مجتمعات كثيرة في وسط افريقيا خضوعاً سلمياً أول الأمر إما لعجزها عن المقاومة الفعالة أو عن إدراك الآثار المترتبة على الحكم الاستعماري، إلا أنها ما لبثت أن ثارت بعد ذلك محاولة استرداد استقلالها، وقد حدث هذا النوع من المجابهة المتأخرة بانتظام كبير في الكونغو حيث كان السكان الأصليون ينظرون إلى وكلاء "دولة الكونغو الحرة" أول الأمر كشركاء تجاريين وحلفاء ضد تجار الرقيق الأجانب، ولم تدرك المجتمعات المحلية أنها فرطت في استقلالها دون أن تدري إلا حين حاول موظفو "دولة الكونغو الحرة" أن يفرضوا الضرائب ويجندوا العمال للسخرة. وخلال الفترة فيما بين عام ١٨٨٥ وعام ١٩٠٥، تمردت أكثر من اثنتي عشرة مجموعة من المجموعات التي تم إخضاعها إسمياً في الكونغو الأدنى والأوسط.

وفضلاً عن التباين في ردود الفعل الأولى، كان المقاومون يختلفون في مدى ضيق أفقهم وتمسكهم بذاتيتهم الاثنية: فمن جهة كان هناك عدد من المجتمعات الكبيرة والصغيرة على السواء، واجهت الغزاة ولكن دون أن تبذل أي جهد لإقامة تحالفات أكثر اتساعاً وقوة، وكان عجز التكتلات المتنافسة عن الاتحاد في مواجهة

التغلغل الأوروبي، هو الامتداد المنطقي لرؤيتها الذاتية القصيرة النظر. وهناك أمثلة كثيرة لحالات ساعد فيها المتنافسون القبليون الدول الاستعمارية في تقوية نفوذها على أمل تعزيز مركزهم الداخلي.

وحاولت أنظمة أفريقية أخرى التغلب على النقص في قدراتها العسكرية بتنظيم تحالفات عريضة القاعدة ومتعددة الإثنية في مواجهة الاستعمار، كما حصل في زيمبابوي، وكانت مثل هذه الاتحادات المؤقتة تقوم في أغلب الأحيان عندما كانت توجد أصلاً تحالفات اقتصادية أو دينية أو صلات قربى.

ولما كانت حركات المقاومة لم تبلغ أهدافها السياسية النهائية، فقد كان هناك اتجاه إلى التهوين من انجازاتها العسكرية المباشرة أو تجاهلها ووصم هذه الحركات جميعاً بالفشل. وحقيقة الأمر أن الاختلاف في نطاق هذه الحركات وفي مقدرتها على الحصول على أسلحة حديثة وفي حجم القوات الاستعمارية واستعدادها، قد خلق أوضاعاً بالغة التنوع. ففي الوقت الذي منيت فيه أنظمة أفريقية كثيرة بهزيمة سريعة، تمكنت أنظمة لا تقل عدداً عنها من احتواء الهجمات الأوروبية الأولى وكبدت العدو خسائر جسيمة. ففي جنوب أنغولا صدت المقاومة عدة هجمات برتغالية وقتلوا في معركة عام ١٩٠٤ أكثر من ثلاثمائة جندي من قوة قوامها خمسمائة جندي. كما أنزلت دول الشيكوندا هزائم متكررة بجيش لشبونة غير المنظم خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، على حين أوقفت المقاومة في نياسالاند، تقدم الجيش الاستعماري البريطاني لمدة تقرب من خمس سنوات. وحدث موقف مماثل في الكونغو حيث كبدت المقاومة القوات الحكومية (Force Publique) خسائر جسيمة على مدى عشرين عاماً قبل أن يخضعوا في نهاية المطاف. وربما كان أكبر نجاح هو الذي صادف التحالف بين السواحيليين والماكوا، الذين ظلوا خارج دائرة السيطرة البرتغالية حتى عام ١٩١٠، والملاحظ أنه على الرغم من هذه الانتصارات انتهت كل حروب الاستقلال في وسط افريقيا بالفشل.

وفضلاً عن ذلك أدت الخصومات الافريقية إلى تسهيل استراتيجية "فرق تسد" التي انتهجها الموظفون الاستعماريون بمهارة لا تضاهى. فتاريخ النضال من أجل المحافظة على استقلال الافريقيين لم يقف عند حد الخضوع للقوى الاستعمارية بل نجد بعض الافارقة يساعدوها سعياً للانتقام من إساءات كان جيرانهم قد ارتكبوها في حقهم. فقد ساعدت بعض القبائل البرتغالين ضد سادتهم، في حين تعاون عدد من الشعوب الخاضعة في الكونغو مع البلجيكيين لتحرير أنفسهم من حكم زعمائهم أو العرب أو النخاسين الذين كانوا يغيرون عليهم. وفضلاً عن ذلك، كان عدد من القادة الافريقيين يرون أن عقد التحالفات مع الأوروبيين يمكن أن يحقق تطلعاتهم التوسعية وأن يعزز في الوقت نفسه من مركزهم الداخلي. وهناك مجتمعات افريقية أخرى، من بينها مجتمعات تصدت للغزاة في بادئ الأمر، انقلبت إلى التحالف معهم مقابل مكاسب مادية ووعود بمراكز أفضل في ظل النظام الاستعماري الجديد.

وهكذا نجد أنه لولا الحلفاء والمرتزقة الافريقيون لما تمكن الاوروبيون من فرض حكمهم بمثل هذه الكلفة الزهيدة من القوة البشرية. فعلى سبيل المثال، كان المجندون الافريقيون يمثلون أكثر من تسعين في المائة من الجيوش البرتغالية التي تمكنت في النهاية من "فتح" وادي الزمبيزي في عام ١٩٠٢. وشهدت أنغولا نمطاً مماثلاً وإن لم يكن بهذا التطرف نفسه. وإلى الشمال، كان جيش دولة الكونغو الحرة يتكون من مجندين افريقيين مع بعض المرتزقة من الزنجباريين والهوسا، وكان الضباط فقط أوروبيين. كما يتجلى نجاح سياسة "فرق تسد" التي اتبعها أحد قادة الاستعمار في العدد الكبير من الافريقيين الذين اشتركوا في الاحتلال البريطاني لنياسالاند وروديسيا الشمالية.

المقاومة المحلية المحدودة والمبكرة ضد الحكم الاستعماري والرأسمالية:

كان أول ما اهتم به الموظفون الاستعماريون هو تأسيس نظام إداري للسيطرة على أوجه نشاط الشعوب المحكومة. وفي سبيل المثال، قاموا بإقصاء عدد

كبير من الحكام "التقليديين" غير المتعاونين، منتهكين بذلك القداسة الدينية والثقافية للنظام الملكي. ولكي يعززوا حكمهم الضعيف أرسلوا شرطة افريقية جندوها من بين المرتزقة والحلفاء، للإشراف على نشاط "الرؤساء الاستعماريين" وإرهاب السكان. ولم يكن غريباً، إزاء سعي رجال الشرطة هؤلاء إلى تحقيق المغانم الشخصية واحتكارهم للسلطة، أن يلجأ أعضاء "القوة العامة" (Force Publique) في الكونغو وفرقة الغيراس بريتاس "Guerras Pretas" في أنغولا، والسيبايس "Sepais" في موزمبيق، والشرطة الأهلية البريطانية في روديسيا الشمالية ونياسالاند، إلى ممارسة أعمال السلب والنهب وأن يدأبوا على إساءة استعمال سلطتهم.

لجأت القوى الاستعمارية إلى استخدام السخرة وفرض الضرائب. ففي الكونغو كان الأفارقة يرغمون على العمل في مد خطوط السكة الحديد وفي موزمبيق، في الشركات الأجنبية وكذلك في روديسيا الجنوبية ولم يعف من التجنيد لأعمال السخرة الفلاحون الذين بقوا في ديارهم. فقد كان القانون يفرض على كثير من سكان الريف العمل عدداً معيناً من الأسابيع بلا مقابل في مشروعات الأشغال العامة وإلا تعرضوا للسجن فوراً. كما كان هؤلاء عرضة لأهواء الموظفين المحليين وكانوا يضطرون في كثير من الأحيان إلى بيع منتجاتهم بأسعار بخسة.

وباختصار، كابد الافريقيون أعباء اجتماعية واقتصادية ثقيلة في ظل الحكم الاستعماري، فتفرق شمل الأسر إما بصورة مؤقتة أو دائمة، وعاش الفلاحون المحليون في خوف مما كان يرتكبه الأوروبيون والمرتزقة الافريقيون من تعسف. وفي الميدان الاقتصادي، ترتب على تصدير جزء لا يستهان به من القوى العاملة في مناطق كثيرة، زيادة حدة النقص في الأيدي العاملة مما أسفر عن ركود النشاط الريفي وتخلفه.

كان كثير من الفلاحين والعمال يثأرون لأنفسهم من النظام القمعي على نحو غير مباشر. فقد كان كل من الجماعتين يفتقر إلى القوة المطلوبة، ومن هنا لم تكن

المواجهة المباشرة استراتيجية ناجحة في أغلب الأحيان. فكانوا يعبرون عن عدائهم بالتهرب من دفع الضرائب والتباطؤ في العمل وتدمير الممتلكات خلسة. وكان السكان الأوروبيون المسيطرون ينظرون إلى هذه الأشكال من "المقاومة اليومية"، بوصفها دليلاً ظاهرياً ينم عن سذاجة أتباعهم وجهلهم أكثر منها تعبيراً عن سخطهم.

وقد شاع التهرب من دفع الضرائب في كل مكان من وسط افريقيا. فكانت القرية، أو جزء منها، تلجأ قبيل وصول جباة الضرائب إلى الفرار إلى منطقة يصعب الوصول إليها وتظل فيها إلى أن يرحل الجباة. وفي روديسيا الشمالية ذاعت شهرة بعض القبائل في التهرب من دفع الضرائب فكانوا يهربون إلى منطقة المستنقعات. كما شاع التهرب من دفع الضرائب في موزمبيق إلى الحد الذي دفع أحد الموظفين إلى القول باشمئزاز: "ليس من المعروف كم من المرات سيهرب ستة أو أكثر من البالغين من قريتهم تاركين وراءهم شخصاً أعمى أو مريضاً أو مسناً معفى من الضرائب". أما الافريقيون الذين أسعدهم الحظ بالإقامة على الحدود الدولية، فقد كان بمقدورهم عبور الحدود في كلا الاتجاهين وتجنب جباة الضرائب في المستعمرتين. فكان الياكا يهربون بصفة دورية عبر نهر كوانغو الذي يفصل بين أنغولا والكونغو، على حين كان مواطنوهم يغتنمون فرصة عدم وجود حراس على الحدود كي يعبروا إلى الكونغو الفرنسي ويمكثوا هناك حتى يبدأ جباة الضرائب المحليون في ملاحقتهم من جديد. وقد استخدم هذه الاستراتيجية نفسها الأفراد الساخطون في منطقة الحدود بين موزمبيق ونياسالاند.

وقد كان الموظفون الاستعماريون في إقليم أبركورن في روديسيا الشمالية، دائمي الشكوى من "تكاسل الافريقيين وضرورة سوقهم باستمرار إلى العمل". وتوقف العمال، في نهاية المطاف، عن العمل تماماً حتى يضمنوا الحصول على أجر. وقد اقتنع الموظفون الاستعماريون، نتيجة لعدم تعاون الافريقيين وارتفاع نسبة تغيبهم عن العمل، بأن الافريقيين جبلوا على الكسل، فقال أحد رجال الإدارة

البرتغاليين: "إن أحداً منهم لا يهرب نتيجة لسوء المعاملة أو لأي سبب آخر يمكن تبريره على أي وجه، ومن هنا فإنني لا أملك سوى القول بأن ما يبدونه كلهم تقريباً من نفور شديد تجاه العمل هو السبب الوحيد لهروبهم من تأدية الخدمات المطلوبة".

كان الفرار عبر الحدود تعبيراً شائعاً آخر عن السخط. ومع أن الطابع السري لحركات الفرار يحول دون تقييم دقيق لها، فقد كانت فيما يبدو واسعة النطاق. وتشير السجلات البريطانية الرسمية إلى أن أكثر من خمسين ألف افريقي، ممن كانوا يعيشون في وادي الزمبيزي، قد هربوا إلى روديسيا الجنوبية ونياسالاند خلال الفترة في ما بين عام ١٨٩٥ وعام ١٩٠٧، يحدوهم أمل خادع في أن يكون الاستعمار البريطاني أكثر رأفة بهم.

وكانت إقامة مجتمعات للاجئين في المناطق المقفرة صورة أخرى من الصور التي اتخذتها استراتيجية الانسحاب. فبدلاً من عبور الحدود الدولية، كان الفلاحون، الذين أحجم الكثيرون منهم عن الوفاء "بالتزاماته القانونية"، يقيمون لأنفسهم مجتمعات منعزلة تتمتع بالاستقلال الذاتي. نجد ذلك في جنوبي أنغولا، الذي تحول إلى مخبأ للخارجين على القانون والساخطين، وأيضاً في الجبال الوعرة التي تفصل موزمبيق عن روديسيا الجنوبية، وفي مناطق الغابات والجبال في الكونغو. وعلى الرغم من أننا لا نعرف سوى القليل عن التنظيم الداخلي لهذه المجتمعات، فإن حرصها على المحافظة على حريتها ووجودها في مناطق نائية وعرة يجعلها تماثل، إلى حد لافت للنظر، مجتمعات الرقيق الابقين في الأمريكتين.

وثمة مجتمعات أخرى للابقين لم تقنع بمجرد بقائها خارج نطاق السيطرة الأوروبية، بل اتخذت موقفاً عدائياً تجاه أنظمة الحكم الاستعمارية، وأخذت تهاجم رموز القمع الريفي، من مزارع ومجندي عمال وجباة ضرائب ورجال شرطة أفارقة، ساعية بذلك إلى حماية قراها الأصلية والجماعات التي تربطها بها وشائج القربى من الملاحقة والاستغلال. وكان هؤلاء العمال الفارين، يخضعون لقيادة

أشخاص لم يكن مجتمعهم يعتبرهم مجرمين على الرغم من انتهاكهم لقوانين نظام الحكم الاستعماري. ومن أشهر هؤلاء مابونديرا الذي خاض معارك ناجحة ضد القوات الاستعمارية الروديسية الجنوبية والبرتغالية، وقد دأب مابونديرا وأتباعه على مهاجمة مخازن شركة الزمبيزي "كومبانيا دي زمبيزيا" وحوانيت التجار الريفيين، وجميعها كانت ترمز للاستغلال الاقتصادي. وعلى الرغم من الظروف المعاكسة إلى أقصى حد، تمكن المتمردون من البقاء بفضل ما كانوا يتلقون من دعم مستمر من السكان الريفيين الذين كانوا يمدونهم بانتظام بالطعام والذخيرة والمعلومات الاستراتيجية. كما كان عدد آخر من "قطاع الطرق الاجتماعيين"، يقومون بعملياتهم في موزمبيق وفي جنوبي أنغولا.

وفي بعض الأحيان كان المجندون الافريقيون الذين عبئوا أصلاً لقمع المنشقين المحليين، يتمردون هم أنفسهم احتجاجاً على المظالم الاستعمارية نتيجة لانخفاض الأجور والتصرفات النزقة من جانب الضباط الأوروبيين. وقد وقعت أشهر التمردات في دولة الكونغو الحرة حيث تمردت حامية لولوابورغ بأكملها في عام ١٨٩٥. وقام الجنود بقيادة ضباط صف منشقين، بقتل قائد الموقع انتقاماً من تسلطه الاستبدادي. وظل المتمردون يسيطرون على معظم إقليم كاساي مدة تزيد عن ستة شهور.

وفي عام ١٩٠٨ تمكن تولانتي الفارو بوتا من وادي الزمبيزي، وكان قد اعتنق الديانة المسيحية ثم تخلى عنها، من تنظيم حركة جماهيرية تضم الساخطين من الباكونغو الذين كانوا يعارضون سعي البرتغاليين إلى تجنيد مزيد من العمال. وفي النهاية أصبح التحالف الذي أقامه لا يضم فلاحين من الشمال الكاثوليكي وحده بل يضم أيضاً الباكونغو الذين كانوا قد اعتنقوا مؤخراً البروتستانتية في الجنوب.

وكانت جهود بوتا جزءاً من نمط جديد من أنماط المعارضة، التي بدأت تظهر بين الافارقة الذين اعتنقوا المسيحية وشعروا بالخيبة فيما بعد: فحيثما كان الأفريقيون يعجزون عن التعبير عن عدائهم للاستعمار تعبيراً فعالاً، أو ينفرون من

التفرقة القائمة داخل الكنائس البروتستانتية التي يسيطر عليها الأوروبيون، كانوا يلجأون في كثير من الأحيان إلى تأسيس كنائس مستقلة أو انفصالية للتعبير عن مظلماتهم.

وقد انتشرت هذه الهيئات الدينية المستقلة انتشاراً واسعاً. وربما كانت أشهرها هي الكنيسة الأثيوبية التي أسسها ويلي موكالابا الذي كان لا يتأخر، هو وتلاميذه، عن الاحتجاج على التفرقة التي يمارسها المبشرون الأوروبيون وعلى وجود حاجز للترقية يحد من ترقي الافريقيين المهرة. أما هدفهم البعيد فكان إثبات قدرة الافريقيين على تصريف أمورهم الدينية والدنيوية بأنفسهم دون اعتماد على الأوروبيين.

وبالإضافة إلى هذه المقاومة المحلية المحدودة في المناطق الريفية، أخذت الدعوة الإصلاحية في الظهور في المراكز الحضرية حيث لم يلبث الافريقيون والمولدون المتعلمون أن أدركوا أن ما تلقوه من تعليم وما يدعو إليه المبشرون من نظريات عن المساواة بين البشر لم يحل دون تعرضهم للتفرقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكان المثقفون المولدون في أنغولا، من أوائل الذين أطلقوا العنان للتعبير عن مشاعر الإحباط والعداء. فقد راع هؤلاء المثقفين، الذين تبنوا الثقافة البرتغالية في جملتها، ما رافق تدفق المهاجرين في نهاية القرن التاسع عشر من نمو في العنصرية. فأخذوا ينشرون العديد من المقالات يعبرون فيها عن تدهور أوضاعهم ويحثون لشبونة على ضمان حقوقهم وإنهاء ما يتعرض له الافريقيون من استغلال صارخ. لكن هذا التعبير عن السخط لم يسفر عن نتيجة.

وفي الوقت نفسه تقريباً، كان الموظفون المدنيون والمعلمون وغيرهم من المهنيين الافريقيين يقيمون، في نياسالاند وروديسيا الشمالية المجاورتين، جمعيات لحماية وضعهم الطبقي المتميز نسبياً وللدعوة إلى إدخال إصلاحات داخل إطار النظام الاستعماري القائم. وقد أسس خلال الفترة بين عام ١٩١٢ وعام ١٩١٨ عدد من هذه المنظمات، منها الجمعية الأهلية لشمال نياسا وجمعية غرب نياسا. وقد

تحولت هذه المجموعات إلى قوة بارزة في سياسة وسط افريقيا في فترة ما بين الحربين.

حالات التمرد في المستعمرات حتى عام ١٩١٨:

وابتداءً من عام ١٨٨٥، أي منذ احتلال الأجزاء الأولى من وسط افريقيا، وحتى عام ١٩١٨، وقع أكثر من عشرين تمرداً. وقد وقعت هذه التمردات في المستعمرات الخمس – أنغولا وموزمبيق ونياسالاند وروديسيا الشمالية والكونغو.

وقد واجهت جميع هذه التمردات، مشاكل تنظيمية متماثلة فكان من بين المشاكل الأساسية التي ينبغي التصدي لحلها: العثور على زعيم له من المكانة والتفاني والحنكة ما يمكنه من تعبئة حركة جماهيرية وتوجيهها، وتحديد المبادئ التي يمكن أن تنظم حولها الحركة عريضة مناهضة للاستعمار وأخيراً تدبير مصدر للسلاح والذخيرة.

في مسألة الحصول على السلاح، يبدو إن المتمردين كانوا يحصلون على أسلحة حديثة عن طريق اتفاقيات تجارية سرية مع تجار أوروبيين وآسيويين وافريقيين، أو عن طريق شن غارات على مخازن السلاح الأوروبية والاستيلاء على أسلحة رجال الشرطة والمرتزقة الافريقيين الفارين من الخدمة، أو عن طريق عقد تحالفات مع شعوب مجاورة كانت لا تزال مستقلة، كما كانوا في بعض الحالات يقيمون مصانع للأسلحة والذخيرة. وإذا كان بعض المتمردين، قد تمكنوا من تجميع ترسانات سلاح ضخمة نسبياً، فإن أكثرهم لم يتمكنوا، إلا في النادر القليل، من امتلاك قوة النيران التي استطاعت حشدها حركات المقاومة السابقة عليهم.

ولما كان ميزان القوى العسكرية غير مؤات مطلقاً بالنسبة للمتمردين من جهة إزاء ازدياد حجم قوات الشرطة الافريقية والمرتزقة من جهة ثانية، لم يكن من الغريب أن يمنى هؤلاء المتمردون جميعاً بالفشل في نهاية المطاف. إلا أن بعضاً

منهم قد تمكن من تحقيق إنجازات هامة، وإن كانت قصيرة المدى، متحدياً بذلك الاعتقاد الشائع عن إذعان الافريقيين واستسلامهم.

افريقيا الجنوبية عشية الحكم الاستعماري:

بحلول عام ١٨٨٠ كانت هناك أربعة كيانات منظمة للبيض في جنوب افريقيا: مستعمرة الرأس (كاب) وناتال، بسكانهما البيض الذين كانت غالبيتهم من الناطقين بالانجليزية وكان عددهم يربو على ١٨٥ ألفاً في الأولى و ٢٠ ألفاً في الثانية، وجمهوريةجنوب افريقيا ودولة أورانج الحرة، وكان بكل منهما أكثر من خمسين ألفاً من البيض الناطقين بالهولندية. ثم أسست في ١٢ سبتمبر / أيلول ١٨٩٠ مستعمرة بريطانية خامسة، وهي مستعمرة ماشونالاند. وفي هذه المستعمرات الاستيطانية الخمس، كانت الأقليات البيضاء تتحكم في أغلبيات كبيرة من السكان الافريقيين الأصليين.

ومنذ غلن ١٨٥٢ كان البريطانيون والافريكانز قد اتفقوا، بمقتضى اتفاقية ساند ريفر، على عدم بيع الأسلحة النارية للافريقيين في كل أرجاء افريقيا الجنوبية. فحرمت هذه الاتفاقية الافريقيين من الحصول على ما يحتاجون إليه من وسائل المقاومة والدفاع عن النفس.

وبعد ذلك عندما أقرت الدول الأوروبية وثيقة بروكسل العامة سنة ١٨٩٠، التي تمنع بيع الأسلحة للافريقيين، كان البيض في افريقيا الجنوبية يحاولون تطبيق سياسة لنزع سلاح الافريقيين بالرغم من أن بعض المجموعات تمكنت خلال السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر من أن تشتري أسلحة نارية بالنقود التي حصلت عليها من مناجم الماس، لقد كان الافريكالرز والمستوطنون البريطانيون والحكومة البريطانية يحيطون أنفسهم بهالة وحدة عنصرية، تعلو على خلافاتهم السياسية والاقتصادية. وكانوا يشعرون أن مصلحتهم المشتركة تتمثل في قهر الافريقيين وحكمهم واستغلالهم. ومن هنا لم يعملوا فحسب على منع وصول

الأسلحة النارية إلى أيدي الافريقيين، بل امتنعوا بشكل عام عن استخدام الافريقيين المحليين كحلفاء في معاركهم ضد بعضهم البعض. وقد أثر هذا كله إلى حد بعيد على مبادرات الافريقيين ومواقفهم وحدَّ من الخيارات المتاحة لهم.

دور البعثات التبشيرية:

كانت بعثات التبشير ومدارسها عاملين هامين حددا اتجاه وطبيعة ردود الفعل الافريقية تجاه الغزو الاستعماري. فقد أوجد المبشرون طبقة افريقية من المبشرين والمعلمين والصحفيين ورجال الأعمال والمحامين والكتبة، الذين كثيراً ما بدوا وكأنهم يقبلون الدونية الثقافية المزعومة للافريقيين، ويقبلون الاستعمار الاستيطاني كحقيقة من حقائق الحياة، وأعجبوا بالرجل الأبيض لما يملكه من سلطان وثروة وتكنولوجيا.

وكان هؤلاء الافريقيون يشتركون مع المبشرين ومع جمعية حماية السكان الأصليين في نظرتهم العالمية ومثلهم الطوباوية ولا عنصريتهم.

وكما هو شأن المبشرين دائماً، كثيراً ما كانوا يصنفون الجماهير الافريقية كأناس "يعيشون في ظلمات الجهل" و "همجيين نبلاء"، ومن ثم فقد أخذوا على أنفسهم مسؤولية إصلاح افريقيا التقليدية من خلال الاحتذاء بالغرب، أي من خلال إدخال المسيحية والتعليم والرأسمالية والتصنيع وأخلاقيات العمل البروتستانتية. وكانوا، بوجه عام، لا يعترضون على التوسع والغزو الاستعماري، ذلك أنهم كانوا يربطون – من ناحية – بين الاستعمار والمسيحية والمدنية كما يفعل المبشرون، ولأنهم – من ناحية أخرى – كانوا يحترمون "التفوق الساحق" للأسلحة الأوروبية وفن الحرب الأوروبي.

وكانت النخبة من المبشرين ممزقة فيما بين عالمها الطوباوي، عالم المبشرين والإنسانيين والليبراليين البيض، والعالم التقليدي للجماهير الافريقية الذي كانوا يحتقرونه أحياناً، والعالم الاستعماري لعنصرية المستوطنين واستغلالهم

وقهرهم، وقد أقام هؤلاء عالماً أخلاقياً خاصاً بهم وحاولوا أن يقودوا إليه عالمي الافريقيين والمستوطنين على السواء.

لقد كان خطأهم أنهم ربطوا بين الغزو الاستعماري وبين نشر المسيحية والتعليم والتكنولوجيا، واحتقروا المقاومة الافريقية بوصفها وثنية وتخلفاً. فإدانتهم لافريقيا التقليدية لم تؤد إلا إلى دعم ومساندة ايديولوجية الاستعمار التي كانوا يعارضونها. كما أنهم بما دعوا إليه وبما اصطنعوه من أساليب حياة ومن معتقدات، ساعدوا على تقويض قدرة الأفريقيين النفسية على مقاومة دعاية المبشرين والمستوطنين، مما أعاق نمو وعي تاريخي وعرقي وتحريري افريقي حقيقي. وكانوا هم وزملاؤهم وأتباعهم من الافريقيين المسيحيين يتخذون حيناً موقف المتفرجين، أو يلوذون حيناً آخر بمقار بعثات التبشير، بدلاً من الاشتراك في المقاومة المسلحة ضد الغزو والاحتلال الاستعماري.

نمط الحماية أو الوصاية:

كان الضعف السياسي والعسكري العام صفة غالبة في الحكام الموالين للمبشرين. وكان توليهم الملك ناتجاً عن انقلابات. وهكذا كانت أوضاع هؤلاء الملوك الموالين للمبشرين أوضاعاً غير مستقرة، وكانت تحدق بهم باستمرار أخطار الحروب الأهلية والاضطرابات.

وعلى شدة بغض هؤلاء الملوك لمبادئ التغريب والاستعمار، فقد كانوا في حاجة ماسة إلى التأييد الأجنبي لضمان بقائهم. ومن هنا فقد اختاروا في النهاية التحالف مع المبشرين ومع حكومة لندن كأدوات أساسية في سياستهم. وكان هذا هو ما دفعهم إلى الاتجاه إلى المبشرين لطلب النصح والتوجيه في الأمور المتصلة بالاوروبيين، محاولين استخدامهم لدعم مراكزهم الداخلية المهتزة.

وبحكم الضرورة، تقبل أولئك الملوك المسيحية عن طيب خاطر وقبلوا وضعهم تحت الحماية. وشأن معظم المعتنقين الجدد للمذاهب، كانوا يبرهنون بين

الحين والآخر على أنهم أكثر تقوى واستمساكاً بأصول الدين من المبشرين أنفسهم. فلم يقفوا عند حد التخلي عن تقاليد الأسلاف ومعتقداتهم وطقوسهم، بل استخدموا أيضاً مناصبهم السياسية لفرض عقائد الحضارة الغربية "المسيحية" على شعوبهم. وقد بلغوا حد الشطط فيما بذلوه من جهود نشطة لتحريم استهلاك المشروبات الكحولية، ففرضوا قوانين صارمة على هذه المشروبات شملت حظراً على تخمير الجعة الافريقية. وبقدر ما كانوا يزدادون ابتعاداً عن شعوبهم بفرض مثل هذه التدابير، بقدر ما كانوا يضطرون إلى المزيد من الاعتماد على المبشرين.

والواقع أن العلاقات التي كانت تربط هؤلاء الملوك بالمبشرين كانت الأسلوب الرئيسي في مقاومتهم الدبلوماسية لأولئك الذين كانوا يسعون إلى انتزاع ملكيتهم لأراضيهم. فقد تمكنوا من خلال التحالف مع المبشرين من المحافظة على وجودهم المستقل حتى بداية فترة التهافت الاستعماري، وقد سعى أولئك الملوك بنشاط إلى الحصول على وضع المحميات. وقد احتفظوا في ظل الحماية بدرجة إسمية من الحكم الذاتي، وتمتعوا بحماية قوة شرطة بريطانية مقيمة ودائمة، على حين منحت شعوبهم الحق في حيازة أسلحة نارية بشرط تسجيلها. وهكذا، فإن هذه الممالك الافريقية الصغيرة، التي اخفقت في المقاومة على الصعيد الاقتصادي وعجزت عن منع استيطان البيض، حصلت على وضع المحميات وتمكنت من البقاء على حين أن الدول الأكبر، المهيأة سياسياً وعسكرياً للتصدي لتهديدات الاستعمار، قد غزيت وتعرضت وهزمت وقضى عليها.

المبادرات وردود الفعل الافريقية (١٨٩٥ – ١٩١٤):

مع أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كانت كل شعوب جنوبي افريقيا من الناحية العملية قد أصبحت مستعمرة، وأخذت تتعرض في كل مكان لمختلف أشكال الضغوط الاقتصادية والسياسية والدينية.

ولم يمض وقت طويل حتى فرضت ضريبة الأكواخ والعمل الإجباري والقمع الوحشي للمعتقدات والعادات التقليدية وبصفة خاصة سلب ملكية الأراضي.

وقد زادت حدة هذا التدخل الأجنبي مع تزايد حاجة المستوطنين إلى الأيدي العاملة الرخيصة للسكان الأصليين للعمل في المزارع والمناجم، وإلى ضريبة الأكواخ لتغطية جزء، من النفقات الإدارية. وأجبر الافريقيون على الجلاء عن ديارهم كي يفسحوا المجال للمستوطنين البيض ويلتحقوا بخدمة الجيش "كمتطوعين". وفي روديسيا، حيث بلغت كثافة المستوطنين البيض أعلى مستوى لها، لم تكن الإدارة تطيق وجود أي عوائق في وجه مشروعاتها الاقتصادية، فكانت تصادر الأراضي وما يختزنونه من غذاء، وتفرض السخرة عليهم لخدمة مصالح المستوطنين. وكان النظام القضائي الاستعماري يتسم في المقام الأول بالتعسف وعدم الالتزام بقاعدة ثابتة. وقد اقترن هذا كله بسلسلة من الكوارث الطبيعية، شملت أوبئة الجدري وطاعون الماشية والجفاف بل شملت أيضاً هجوم أسراب الجراد.

ولم يقف الافريقيون – بطبيعة الحال – من هذه الأحداث موقف المتفرج غير المكترث. ففي هذا الجو من الاستعمار والحرمان، انتهى معظمهم إلى الاعتقاد بأن الرجل الأبيض هو سبب كل هذه المتاعب. وقد ولد النفور من الحكم الاجنبي خلال تسعينات القرن التاسع عشر وأوائل العقد الأول من القرن العشرين، اتجاهاً متزايداً نحو مقاومة البيض وإحساساً قوياً بالوحدة بين القادة السياسيين وأتباعهم ورجال الدين، لردود الفعل هذه التي كانت تستهدف الإطاحة بالنظام الاستعماري لما ينطوي عليه من قهر واستغلال غير محتملين.

بحلول العقد الأول من القرن العشرين لم تكن قد بقيت عملياً أية دولة ذات سيادة من دول السكان الأصليين في افريقيا الجنوبية. وكانت الغالبية العظمى من الافريقيين قد دخلت حينذاك المرحلة الثالثة للمقاومة التي تميزت بالنضال للتوصل إلى أسلوب للتعايش في ظل الحكم الاستعماري والاقتصاد والثقافة الاستعماريين. وفي واقع الأمر اتخذت الاستجابة للكفاح ضد الغزو والاحتلال الالستعماري هنا شكلاً مغايراً ينتمي إلى فصل آخر في التاريخ الافريقي. ففي ذلك الحين كانت كل من القيادة السياسية والقيادة الدينية للمجتمعات التقليدية قد هزمت وأخضعت

للاستعمار وتعرضت للإذلال. وحل مكان الملوك التقليديين وزير أجنبي للشؤون الافريقية، وأصبحت الجماهير الافريقية تعرف في المقام الأول "بالمشكلة السوداء".

وقد تركزت قوة الدفع في الفكر والعمل الافريقي في ذلك الوقت على الاكتساب الفردي للمعرفة والتكنولوجيا للعالم الأبيض، وعلى الكشف عن "أوجه القصور الوطنية" ومحاولة علاجها في إطار السيطرة الاستعمارية. وكانت تلك بداية حركات الاحتجاج غير العنيفة من أجل الحقوق المدنية، والتي تجسدت في المؤتمر الوطني لجنوب افريقيا الذي تأسس في عام ١٩١٢، وقد ملأت الفراغ في القيادة النخبة المسيحية التي تلقت تعليمها على أيدي المبشرين، وكانت هذه النخبة لا تدعو فقط إلى العالمية واللاعنصرية والمادية الرأسمالية، بل تدعو أيضاً إلى اللاإثنية في محاولة منها لإقامة تعاون بين الإثنيات والطوائف المختلفة.

السياسة والكفاح الوطني الافريقي (١٩١٩ – ١٩٣٥)[١]:

الكفاح الوطني الافريقي والاستعمار:

لكي نفهم النزعة القومية في افريقيا. ينبغي أولاً أن نفرق بين التعبير عن القومية في أوروبا ابتداءً من القرن التاسع عشر وبين التعبير عنها في افريقيا المستعمرة في فترة ما بين الحربين العالمتين. فقد كانت القومية في أوروبا تعبيراً عن رغبة الجماعات التي قبلت واقع الهوية الثقافية المشتركة، المقترنة بماض تاريخي مشترك، في وجود مستقل يتمتع بالسيادة في إطار تنظيمات سياسية (دول) خاصة بها. وكان الكفاح يستهدف تحقيق التطابق بين الأمة الثقافية وتنظيم حياتها السياسية كدولة، كما دلت على ذلك أمثلة اليونان وإيطاليا وألمانيا فان ما تمخض عن الحركات القومية كان، في نهاية المطاف، الأمم – الدول.

---

(١) اولورونتيميهني؛ ب. أو: السياسة الكفاح... تاريخ أفريقيا – مرجع سـابق، ص ص ٥٧٣ – ٥٨٦.

وفي افريقيا كانت تطلّعات الدول والمجموعات التي حاربت القوى الامبريالية الأوروبية، وحاولت أن تحول دون إقامة النظام الاستعماري إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى، كانت في جوهرها مماثلة لتلك التي اصطبغت بها الحركات القومية في أوروبا. ولكن نتائج الحرب انتهت بتعزيز مواقف الاستعماريين تجاه المدافعين عن الاستقلال والسيادة الافريقيين. وبالرغم من نضج الأفكار التي أسهمت في تقويض النظام الاستعماري، فإن حكمه أصبح أمراً واقعاً إلى حد أن كُتّاباً أشاروا إلى فترة ما بين الحربين باعتبارها العصر الذهبي للاستعمار في افريقيا.

وكانت معظم المستعمرات التي أُنشئت مكوّنة من عدد من المجموعات الوطنية المتباينة ثقافياً وتاريخياً والتي كان الخضوع لحاكم أجنبي مشترك، بالنسبة لمعظمها، الأساس الرئيسي لاتحادها. وكان الخضوع للاستعمار يمثل بالنسبة للجميع وضعاً جديداً كان لا بد لهم معه من صياغة هويات جديدة تساعدهم في كفاحهم ضد فظائع الحكم الأجنبي. وفي مثل هذه الظروف فإن الحدود الاستعمارية التي كانت تضم، في معظم الحالات، أمماً ثقافية متعددة تحت إدارة استعمارية مشتركة، كانت تعتبر حدوداً مسلماً بها.

وكانت الوحدات الإدارية الاستعمارية تمثّل، في جميع الحالات تقريباً، التحديد الإقليمي لما بدأ الافريقيون ينظرون إليه باعتباره نموذج دول سعوا إلى تطوير شعور الانتماء المشترك إليها في شعوبهم.

وكانت التطورات السياسية والاجتماعية في ظل الوضع الاستعماري تأتي نتيجة للتفاعل بين المستعمر من جهة والمستعمَر من الجهة الأخرى. وبمعنى آخر فإن توجهات الصفوة الافريقية المتزعمة كانت تتشكل جزئياً بحسب الشكل الذي يتخذه الحكم الاستعماري، فالقوة الدافعة للقومية الافريقية ليست، في الكثير من الحالات، الوعي بالانتماء لوحدة سياسية ثقافية متميزة تسعى إلى حماية نفسها أو تأكيد ذاتها، بل هي حركة لمجدّدين من ذوي الوعي العرقي يسعون إلى إيجاد

قوميات سياسية وثقافية جديدة من بين الشعوب المختلفة فيما بينها داخل الحدود المصطنعة التي فرضها السادة الأوروبيون....

ولا بد أن نعترف بأن الاستعمار، كنظام للعلاقات، يقوم على نوع من العنصرية، وأنه، ما دام التطور في ظل الاستعمار يأتي للتفاعل بين المستعمر والمستعمَر، فان الوعي العرقي ضروري لنمو القومية باعتبارها طريقاً للبحث عن السيادة والاستقلال.

والاستعمار، بصفة عامة، بحاجة من أجل بقائه إلى قاعدة اجتماعية. ويتوفر ذلك عادةً عن طريق نشر ثقافة المستعمر بواسطة التعليم. وما يتحقق من خلال النظام التعليمي الذي ينشأ لهذا الغرض هو الذي تقاس به إمكانية إتحاد صفوة جديدة في المجتمع الخاضع للاستعمار.

لقد أثارت الحرب العالمية الأولى آمال المنتمين إلى الصفوات المتعلمة الصاعدة، في افريقيا كلها، في الحصول على فرصة أكبر للاندماج في عملية التنمية في مجتمعاتهم. وقد كانوا يظنون أن الحكام الاستعماريين سيقبلونهم كزملاء لهم، إلاّ أنه مع توطيد أركان الوضع الاستعماري كحقيقة واقعة وجدوا آمالهم وقد أُحبطت فالمتعلمين الافريقيين لم يعاملوا بصورة أدنى فحسب بالمقارنة إلى الموظفين الأوروبين بل إنهم ظلوا كذلك في المؤخرة من الناحية الاجتماعية.

ولم تشذ الأنظمة الاستعمارية عن حقيقة أن على كل إدارة أن تستخدم بنى وسيطة لأسباب تتعلق، في الأغلب، بالتوفير والفعالية. وقد تنوع استخدام الحكومات الاستعمارية، للمؤسسات التقليدية والصفوة القيادية لتسهيل سيطرتها على الشعوب الخاضعة. وكثيراً ما خلق المسؤولين الاستعماريون، في سعيهم إلى إقامة بنى هذه السلطة بنيات جديدة يستطيعون هم فهمها والاعتماد عليها. وكان هذا وضع الرؤساء في جنوب شرق نيجيريا، وفي تنجانيقا وأجزاء من أوغندا ومعظم من يسمون بالرؤساء الصوريين في ظل الفرنسيين والبلجيكيين والبرتغاليين. وحتى في هذه

الحالة، فإن الصفوة التي اختبرت لتساند الحكم الاستعماري ما كانت لتحظى بمعاملة أفضل كثيراً من الأفريقيين الذين نشأوا في ظل التعليم الخاضع للنظام الاستعماري.

ويبدو أن قلة من المسؤولين الاستعماريين عن الإدارة فهموا، من جهة، كيفية معالجة ما بين الصفوة "التقليدية" والصفوة الافريقية الجديدة من علاقات تكتنفها الصعوبات، ومن جهة أخرى، ما بين هاتين الفئتين من الصفوة وبين النظم الاستعمارية نفسها من علاقة. فقد كان من الملائم دوماً خلق نزاع في العلاقات بين فئتي الصفوة الافريقية المتزعمة يظهر فيه السادة الامبرياليون كحماة للزعامة "التقليدية" ولنظام الحكم. وفي مثل هذه الظروف لم تكن أي من الفئتين لترضى عن النظم الاستعمارية.

على أن الاستعمار لم يؤثر فقط على الصفوة المتعلمة والحكام التقليديين. فمن الخطأ النظر إلى النزعة الوطنية الافريقية في فترة ما بين الحربين – على أنها ظاهرة خاصة بالصفوة وبالمدن. فالأبحاث التي جرت مؤخراً تدل بصورة متزايدة على أن قدراً كبيراً من السخط والشعور المعادي للإستعمار قد ظهر في المناطق الريفية نتيجة، أساساً، للإجراءات الاقتصادية والمالية الجديدة، ولنظام الإدارة القضائية الجديد، ونتيجة كذلك، للكساد الاقتصادي الذي حدث في الثلاثينات من القرن العشرين. وتدل هجرات الاحتجاج التي وقعت من فولتا العليا وساحل العاج إلى ساحل الذهب في العشرينات مثلاً، وموجات عزل الرؤساء وهم رمز الاستعمار في أجزاء كثيرة من افريقيا بواسطة رعاياهم، وكذلك بالطبع الهجمات المشهورة والمدعمة بالوثائق التي وقعت على مزارع الكاكاو في غرب افريقيا، تدل على أن مقاومة الاستعمار في فترة ما بين الحربين لم تكن مقصورة على المراكز الحضرية وعلى الصفوة وحدها ولكنها وجدت صدى في المناطق الريفية وفي صفوف المزارعين والعمال الأميين.

الكفاح الوطني الافريقي والتطورات الدولية:

كانت الأوضاع التي وجد مختلف الوطنيين الافريقيين أنفسهم فيها خلال سنوات ما بين الحربين في جوهرها متماثلة، وهي الحرمان من الحريات السياسية والاجتماعية، واستغلال الموارد البشرية والمادية لمصلحة الحكام الأجانب، وعدم وجود المرافق والخدمات التي يمكن أن تسهم في النهوض بالمجتمعات المستعمَرة سياسياً واجتماعياً.

وفي الاتجاه لهذه الأوضاع التي خلقها المستعمرون كانت هناك تطلعات الوطنيين إلى استرداد سيادتهم واستقلالهم المفقودين، وإلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم حتى يكون لممارسة الحريات المدنية معنى صحيح.

وقد أسفر المؤتمر الدولي الذي عُقد تحت رعاية الكومينترن في بروكسل في سنة ١٩٢٧ عن تشكيل رابطة مناهضة الاستعمار من أجل الاستقلال الوطني (المعرفة برابطة مناهضة الامبريالية). وقد حضر المؤتمر حوالي ١٨٠ مندوباً من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ومنطقة الكاريبي، ومن آسيا وأفريقيا. وقد جمع المؤتمر بين الشيوعيين وبين المجموعات الاشتراكية اليسارية مثل حزب العمال المستقل والمثقفين الراديكاليين الاشتراكيين وممثلين عن الحركات الوطنية في الأراضي الخاضعة للاستعمار. وكان ممثلو افريقيا يضمون مصالي الحاج والحاج علي عبد القادر (المغرب) ومحمد حافظ بيك رمضان وابراهيم يوسف (مصر) والأمين سنغور (افريقيا الغربية الفرنسية) وجومو كينياتا (كينيا).

وفي مقابل جميع هذه القوى التي كانت تعمل من أجل النهوض بالوضع الاجتماعي والسياسي للجماعات الخاضعة للاستعمار، انتشرت الأفكار السياسية العنصرية غير التحررية شديدة الرجعية واشتدّ تأثيرها، وأصبحت لها مؤسسات في ظل النظم الفاشية والنازية في أوروبا وفي ظل نظم البطش الاستبدادية في المستعمرات وبالذات الإيطالية منها. وبصفة عامة، ظل الرأسماليون من رجال

الصناعة والتجارة في أوروبا ينظرون إلى المستعمرات باعتبارها أملاكاً يجب الاحتفاظ بها بأي ثمن.

مظاهر الكفاح الوطني والسياسة الافريقية:

في كل الحالات تقريباً قاد الحركات الوطنية في العهد الاستعماري الصفوة الجديدة المتعلمة تعليماً غربياً والتي كانت لذلك أحسن استعداداً لفهم الثقافة السياسية الأوروبية وبالتالي للرد بطريقة فعالة على الأنظمة الاستعمارية بأسلوبها هي. وقد تعاونوا أحياناً تعاوناً إيجابياً مع أعضاء الصفوة "التقليدية" بالرغم مما كان يحدث من احتكاكات في علاقتهم. وقد ظهرت ملامح مثل هذا التعاون في ساحل الذهب وفي جنوب نيجيريا، والمغرب، وبين الجيكويو في كينيا.

وكانت الأحزاب السياسية ومنظمات الشباب تستخدم كقنوات للتعبير عن تطلعات ومطالب الوطنيين الافريقيين وعن مظالم محددة. وكانت للأحزاب السياسية فائدة في الأماكن القليلة التي وجدت فيها سلطة تشريعية على النمط الاستعماري. وقد أدى إدخال التعديلات الدستورية، رغم أنها أقل أهمية، في نيجيريا وساحل الذهب الواقعتين في افريقيا الغربية البريطانية، إلى تمهيد الطريق لظهور الأحزاب السياسية ولقيامها بنشاط فعّال. فقبل هذه التغييرات الدستورية كان من السهل إحباط ما يقوم به المجلس الوطني لافريقيا الغربية البريطانية من محاولات. أما بعد ذلك فقد استطاع الحزب الوطني الديمقراطي في نيجيريا، مثلاً، أن يكون له تأثير أكثر انتظاماً على كل من السلطات الاستعمارية والسكان المحليين على السواء. كذلك قامت الأحزاب السياسية بدور هام في السنغال حيث كان المجلس العام الذي أصبح، بعد سنة ١٩٢٠، المجلس الاستعماري هو المجال لذلك.

وقد قامت منظمات الشباب الإثنية وجمعيات الخريجين وغيرها بدور عظيم في جميع المستعمرات بصرف النظر عن أوضاعها الدستورية، فقد كانت تعد قوى سياسية واجتماعية لا يمكن التغاضي عنها لا سيما في المناطق التي لم يكن النشاط

السياسي ممكناً فيها بسبب الطبيعة القمعية للحكم الاستعماري. وقد ضمت منظمات الشباب، مؤتمر شباب ساحل الذهب الذي أُنشىء في سنة ١٩٢٩، وحركة شباب لاغوس (نيجيريا فيما بعد)، ورابطة هاري توكو في كينيا. وكانت بعض الحركات إقليمية الطابع بينما كان بعضها ممتداً عبر الأقليم. وقد ضمت "نجمة شمال أفريقيا" بزعامة مصالي الحاج، و"المؤتمر القومي لافريقيا الغربية البريطانية"، و"مؤتمر جنوب افريقيا" و"اتحاد طلاب غرب افريقيا" والذي كان يضم أعضاء من مختلف أجزاء افريقيا الغربية البريطانية.

وقد تنوعت الأسلحة التي استخدمت خلال فترة ما بين الحربين في مهاجمة النظام الاستعماري. فقد قلت إلى أدنى حد التمردات والانتفاضات التي كثرت في الفترة السابقة. وبدلاً من ذلك بدأ الوطنيون في استخدام الصحف والكتب والنشرات والعرائض وهجرات الاحتجاج والإضراب والمقاطعة وصناديق الاقتراع والمواعظ والمساجد. وقد أصبحت الصحف بشكل خاص جهازاً حيوياً لنشر آراء هذه التنظيمات السياسية والاجتماعية. وكانت النخبة التي كان عددها يتزايد ببطء هي الجمهور وهي السوق التي تدعم عدداً متزايداً من الصحف والدوريات خلال هذه الفترة.

وقد وفرت الصحف الوسيلة للنشر عن النشاط الوطني والمناهض للاستعمار عبر الحدود. ولذلك كانت تشكل مصدراً مستمراً لقلق المسؤولين الإداريين الاستعماريين. وقد جعل انتشار المذياع فيما بعد التدابير القهرية التي اتبعها الحكام الاستعماريون لإبعاد مستعمراتهم عن التأثيرات الخارجية أكثر صعوبة وأقل فعالية.

في الختام نشير إلى الحرب الإيطالية الأثيوبية التي بدأت في سنة ١٩٣٥، والاحتلال الإيطالي الذي أعقبها لأثيوبيا، باعتبارها حدثاً دولياً رئيسياً زاد من شعور التباعد بين الشعوب الخاضعة للاستعمار، والمتعلمين منهم بالذات، وبين النظم الاستعمارية. وقد أوضحت النبرة التي استخدمتها الفاشية والنازية بشكل عام،

الطبيعة العنصرية للاستعمار الأوروبي في افريقيا. وقد أُصيب أولئك الذين علّقوا الآمال على عصبة الأمم بخيبة أمل مؤسفة. وتُفسِّر الرغبة في الحفاظ على الكرامة المهدورة للافريقي، عودة الأفكار القومية الافريقية مثل الزنوجة إلى الظهور في ذلك الوقت. وهكذا كان للمنظمات الدولية القدر نفسه من الأهمية في الدفاع عن استقلال اثيوبيا، تلك الدولة التي كانت رمزاً لأمل الافريقي المتعلم في إمكان الحصول عل الاستقلال.

وكانت الصحف والدوريات، سواء المحلية منها أو الأجنبية تسخر، بالطبع، كأداة لنشر الأحاسيس الوطنية المناهضة للاستعمار ولأوروبا. ومن أجل الحد من هذا التطور اتخذت تدابير إدارية وتشريعية عديدة ضد وسائل الإعلام الكبرى بما فيها الخدمات الإذاعية التي كانت تنتشر ببطء. وقد بُذلت جهود من أجل منع توزيع الكتابات والصحف والدوريات بل وأجهزة الراديو أو الحد منها حتى لو كان مصدرها بلاد المسؤولين الاستعماريين أنفسهم. وفي كل الحالات تقريباً أخضعت الصحافة المحلية لسيطرة دقيقة عن طريق الرقابة والقوانين الخاصة بالتحريض على الفتنة. وقد اتخذت جميع هذه التدابير بقصد تسهيل مهمة الإدارات الاستعمارية.

في فترة ما بين الحربين، كانت هناك علاقة جدلية بين الاستعمار والنزعة الوطنية الافريقية. ولم تحرز الحركة الوطنية الافريقية المعادية للاستعمار نجاحات كبيرة في تلك الفترة ولكنها أثارت القلق بين المسؤولين الاستعماريين. وتدل على ذلك جميع تدابير القمع التي اتخذت في تلك الفترة. وإن فعلهم تجاه التحديات التي أثارها أمامهم هذا الكفاح تعني أنهم كانوا يرغبون في عزل افريقيا عن التيارات العامة للتطور في العالم. ولا يتصف هذا الأمر بعدم الواقعية والتناقض الذاتي فحسب، بل إن هذه المحاولة كانت بمثابة العامل الحافز الذي عجل بالكفاح الوطني الافريقي وبمعاداة الاستعمار ليتخذا أشكالاً أعمق وأوسع نطاقاً سرعان ما أدت، مقرونة بآثار الحرب العالمية الثانية، إلى التحرك نحو الإطاحة بالنظام الاستعماري.

المشاكل التي واجهت إفريقيا بعد الإستقلال:

أ- مشكلة الحدود بين الدول:

لم تعط الدول الإفريقية أية فرصة لإبداء رأيها أو حتى لإجراء مسح لسكانها، وإنما لعبت المنافسة والتسابق للإستحواذ على مناطق النفوذ دوراً هاماً في ترسيم حدودها. ويمكن القول أن الحدود رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في برلين سنة ١٨٨٥م.

ومن خلال دراسة الخريطة السياسية الإفريقية تتضح هذه الحقائق:

١- أن عدداً كبيراً من الوحدات السياسية التي أنشئت لا ترقى لإعتبارها دولة لأنها لا تملك كل مقومات الدولة.

٢- أن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجم عن قيام وحدات سياسية مجزأة ومصطنعة.

٣- لم يراع عند وضع الحدود الإنسجام بين مساحة الأرض وعدد السكان.

٤- ظهر في إفريقيا ستة وأربعين وحدة سياسية بعد الحرب العالمية الثانية منها ١٣ وحدة سياسية لا توجد لها منافذ إلى البحر، بينما عدد الدول الداخلية في العالم كله (بدون إفريقيا) هي أحد عشر دولة في أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

وقد ترتبت على هذه الحدود المصطنعة عدة مشاكل بين الدول، وخاصة تلك الدول التي بها قبائل رعوية، فكثيرا ما يتعدى الرعاة حدود دولتهم إلى الدولة المجاورة خاصة إذا كان موسم الامطار غير ناجح في مناطقهم.

ب- مشكلة التخلف الإقتصادي:

رغم ما تمتلكه إفريقيا من ثروات هائلة إلا أن سمة التخلف الإقتصادي أصبحت سمة لازمت الدول الإفريقية بعد إستقلالها وبالنظر إلى خريطة إفريقية الإقتصادية يلاحظ أنها تحوز على الإمكانات التالية:

١- بها أضخم ثروة حيوانية من الحيوانات المستأنسة كالماعز والأغنام والضأن والبقر والجاموس وغيرها.

٢- بها أكبر مساحات صالحة للزراعة لمختلف المحاصيل.

٣- توجد بها كميات هائلة من المعادن التالية:

- الذهب في مناطق عديدة مثلاً في جنوب إفريقيا، وكاتنجا في الكنغو، وروديسيا، وشرق السودان. وتنتج جنوب إفريقيا وحدها حوالي ٣٩% من الإنتاج العالي للذهب.
- النحاس ويتواجد أيضاً بكميات وافرة في العديد من الدول الإفريقية أهمها غانا وجنوب إفريقيا والمغرب والكنغو.
- وتنتج إفريقيا كلها حوالي ٤٠% من الإنتاج العالمي للكروم وحوالي ٣١% من الفوسفات وحوالي ٨٦% من الكوبالت.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا بقيت إفريقية متخلفة رغم وجود كل هذه الإمكانات؟

هناك عدة عوامل أدت إلى بقائها متخلفة أهمها:

١- عدم الإستقرار السياسي للدول بسبب التصارع على السلطة وقد إنعكس ذلك سلباً على إقتصاد الدول وتجارتها الداخلية والخارجية وعلاقتها مع الدول الكبرى.

٢- عدم وجود خطط إقتصادية مدروسة ومبرمجة لإستغلال الثروات التي تزخر بها إفريقيا.

٣- نقص الخبرة الفنية، فغالبية الدول الإفريقية تفتقر إلى الأطر الفنية الوسطى والدنيا المدربة التي تساعد في تنفيذ البرنامج التقني السريع في مختلف المجالات.

٤- قصور وسائل النقل والمواصلات، لم يهتم المستعمرون الأوروبيون بتدعيم وسائل النقل وإنما إهتموا فقط بالمناطق التي حققت أهدافهم ورغباتهم ولذلك بقيت المواصلات البرية والجوية والنهرية متخلفة.

ج- مشكلة التخلف الإجتماعي:

نظرا للسياسات التي إتبعها المستعمرون في إفريقية والتي ترمي إلى إبقاء إفريقيا متخلفة، فقد أصبحت إفريقيا تعاني من التخلف الإجتماعي والثقافي ومن أبرز مظاهر هذا التخلف:

- إنتشار العادات والتقاليد السيئة التي توقف عملية التطور الطبيعي مثل عادات الوشم على الأجسام، وما تسببه من أمراض معدية.
- عدم سلامة البنيان الإجتماعي وذلك بوجود تباين في تكوين المجتمع فبعض المجتمعات تسوده الطبقية بوجود أثرياء بينما يوجد في نفس المجتمعات فقراء قد قهرهم الفقر.
- تفكك الروابط الأسرية بين أفراد القبائل، وقد ساهم الإستعمار إلى حد كبير في هذه العملية.

د- مشكلة إنخفاض المستوى الصحي:

لقد تفشت في إفريقيا أمراض مستوطنة أدت دوراً كبيراً في حدوث الوفيات، وأما الأسباب التي أدت إلى إنخفاض المستوى الصحي فهي كثيرة ولكن أهمها:

- إنخفاض مستوى المعيشة وسوء التغذية.
- الجهل بوسائل الوقاية والمبادئ الصحية العامة.
- قلة وسائل العلاج الأولية.
- نقص الأطر الصحية – الطبية المؤهلة.

هـ- مشكلة إنخفاض المستوى الثقافي:

لعب الاستعمار دوراً كبيراً في التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية في إفريقيا وقامت المؤسسات التبشيرية التي صحبت الاستعمار بهذا الدور، فأنشأت المدارس التي كان همها الأول تنصير الأجيال الجديدة، فكانت لذلك موضع

التحفظ من المسلمين الأفارقة فحجبوا أبناءهم عنها، فلما إستقلت البلاد لم يكن هناك متعلمون لتولي الوظائف الحكومية. ولعلاج هذه المشكلة لا بد من إتخاذ وسائل منها:

١- وضع نظام تعليمي الزامي مدروس لجميع الأطفال.
٢- إتباع سياسة تهدف إلى تخريج مثقفين وطنيين.
٣- الإهتمام باللغات الوطنية والتراث القومي والتاريخي.

من خلال استعراض ملامح تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر يتضح أن إفريقيا كانت من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر هدفا استعماريا لدول أوروبا، وقد خضعت طوال هذه الفترة إلى النفوذ الأوروبي الغربي الذي طمس كثيرا من معالمها الحضارية وبعد خروج الاستعمار وتولى الوطنيون السلطة، واجهتهم المشاكل المتعددة التي هي من مخلفات الاستعمار مثل مشاكل الحدود المصطنعة ومشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أما في التاريخ المعاصر فيلاحظ أن انعكاسات الصراع الدولي بين القوى العظمى أيضاً كان له أثره في قيام وسقوط الحكومات الوطنية في إفريقية، مما جعل ظاهرة الانقلابات العسكرية، وتغير أنظمة الحكم وأيديولوجياتها شيئا مألوفا!، وهذا أدى بالطبع إلى ايقاف كل مجهودات الإصلاح نظرا لانصراف حكام هذه الدول والأنظمة إلى تأكيد سلطتها السياسية على شعوبها وصرف الأموال في مسائل الأمن والدفاع بدلا من صرفها في مجالات التطور التعليمي والصحي والاجتماعي.

وتواجه إفريقيا الآن ظاهرة الاستعمار الجديد، المعتمد على الغزو الفكري والاعلامي وتقديم المساعدات المشروطة، ونظراً لامتلاك إفريقيا لمعظم احتياطي العالم من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والثروات الحيوانية الكبيرة والمعادن المتنوعة وأخيرا الاكتشافات التي تمت في مجال الطاقة وخاصة البترول، ووجود كميات هائلة من المياه العذبة، والثروة الغابية التي تساعد في امتصاص التلوث البيئي الذي تعيشه أوروبا، فإن إفريقيا على ضوء هذه المعطيات ستكون في

مرحلة لاحقة هدفا استعماريا مصيريا لأجل بقاء إنسان أوروبا، ولذا فإن هذا الإستعمار الجديد يسير بخطى سريعة نحو إفريقيا.

فلكي يحافظ الأفريقيون على حريتهم واستقلالهم لا بد وأن ينتبهوا إلى المؤامرات الاستعمارية الرامية إلى ابقاء إفريقيا غير مستقرة، وذلك لا يتم إلا بتوحيد الجهود والأفكار وتنشيط منظمة الوحدة الأفريقية ولجانها التنفيذية لأن في الوحدة قوة لا يستهان بها، وهي السبيل لإيقاف مخططات الاستعمار الجديد، في عالم يحاول أن تفرض فيه الصهيونية نفوذها بما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

الفصل الثالث

التطورات الاستعمارية في وسط وجنوب أفريقيا

- الرحالة والجمعيات والشركات.
- الهجوم والتنافس الاستعماري الاوروبي على افريقيا.
- مؤتمر برلين ١٨٨٤ – ١٨٨٥.
- انجلترا في جنوب افريقيا ووسطها.
- مسألة المديرية الاستوائية.

التطورات الاستعمارية في وسط جنوب افريقيا[1]

الرحالة والجمعيات والشركات:

عند الكلام عن الاستعمار في افريقية لا بد من ذكر دور كل من الرحالة والمبشرين والجمعيات التبشيرية والشركات التجارية التي عملوا من ضمنها لنشر أفكارهم وللوصول إلى أهدافهم أما أهم الرحالة الذين تركوا بصماتهم في تاريخ إفريقيا:

أ – صمويل بيكر:

قد أرسلته الجمعية الجغرافية الملكية سنة ١٨٦٣ للبحث عن اثنين من الرحالة وعرف منهما ما سمعاه عن البحيرة نتقدم إليها وأطلق عليها بحيرة ألبرت. شاهد المساقط المائية التي تنحدر في شكل شلالات أطلق عليها اسم شلالات (مرشيزون). وعندما قرر الخديوي اسماعيل الإستفادة من خبرات الأوروبيين كان بيكر من ضمن الذين عينهم الخديوي حاكما على مديرية خط الإستواء، ولعب دورا مهما في محاربة تجارة الرقيق في هذه المديرية، وكان يدعو الجمعيات التبشيرية للحضور لإنقاذ هؤلاء الإفريقيين المساكين من سيطرة العرب.

ب – الرحالة لفنجستون:

هو اسكتلندي الأصل ويمكن تقسيم جولاته على النحو التالي:

في الفترة ما بين ١٨٤٩ – ١٨٥٦م. تجول في جنوب إفريقيا واكتشف بحيرة ناجامي Nagami، جنوب غرب نهر الزمبيزي ووصل حتى مشارف شلالات فكتوريا.

---

(١) د. فيصل محمد موسى: موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر – منشورات الجامعة المفتوحة ليبيا – بنغازي ١٩٩٧، ص ١٠٨.

في الفترة ما بين ١٨٥٨ –١٨٦٤م. عينته انجلترا قنصلا عاما لها على الشاطىء الشرقي لإفريقيا ومقره في مدينة الرأس ومنها قام بجولة بين بحيرتي نياسا وتنجانيقا ومنها أبحر حتى الهند ثم رجع إلى بريطانيا.

في الفترة ما بين ١٨٦٦ – ١٨٧٢م. قام لفنجستون بجولته الأخيرة بتكليف من الجمعية الملكية بلندن لتوضيح شبكة الأنهار والبحيرات في وسط إفريقية خاصة بعد تضارب الآراء حولها ومنابعها ومصباتها، كما كلف أيضا بمحاربة تجارة الرقيق التي سبق أن انتقدها وكتب في رحلاته السابقة بطريقة مثيرة للرأي العام العالمي. ونظرا لانقطاع أخباره أرسلت الجمعية الملكية ستانلي لتقصي أخباره والذي التقى به في الطرف الشمالي لبحيرة تنجانيقا، وقد أكد أنها بحيرة منفصلة وليس لها اتصال بمنابع النيل.

ج – الرحالة ستانلي:

قام بتكليف أيضا من الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية بالقيام برحلة لتحقيق ثلاث أهداف هي: التأكد من أن بحيرة فكتوريا هي المنبع الرئيسي لنهر النيل، ثم الطواف حول بحيرة تنجانيقا، ثم الوصول إلى نهر اللوالابا والتأكد هل هو متصل بنهر النيل أم بنهر الكونغو.

أما الجزء الثاني من رحلته وهو نهر الكونغو وكانت شاقة حتى وصلت إلى منطقة الشلالات في نهر الكونغو وتأكدت الحملة من إتصال نهر اللوالابا بنهر الكونغو وأنه يجري عبر إفريقيا الوسطى ليصب في المحيط الأطلسي.

وقد وصف ستانلي منطقة وسط إفريقيا والثروات التي توجد بها، كما دعا إلى إنقاذ أهلها من الأمراض والأوبئة ودعا المبشرين للقيام بدورهم الديني تجاههم. كما أختير باتفاق انجلترا وأمريكا وفرنسا لقيادة حملة (إنجاد أمين باشا) في المديرية الإستوائية حول صراع الأوروبي على قلب إفريقيا ومنابع النيل.

أما عن الجمعيات التبشيرية فقد عملوا بين الإفريقيين ودرسوا عاداتهم ولغاتهم وتقاليدهم وكتبوا عن ذلك وأهم الجمعيات التبشيرية التي عملت في إفريقيا هي:

أ- جمعية آباء فيرونا:

جمعية إيطالية كاثوليكية، وتركز عملها في مناطق وسط إفريقيا وجنوب السودان وأما المراكز التي أنشأتها الكنيسة الكاثوليكية هي ما يلي:

- مركز تبشير تونجا
- مركز تبشير مبلى
- مركز تبشير بشري
- مركز تبشير لول

ب- جمعية البريطانيين المبشرين:

جمعية تبشيرية بروتستانتية بريطانية، وهي الجمعية التي تزعمت حركة استغلال العاطفة الدينية بعد مقتل غردون في الخرطوم على أيدي المسلمين واستطاعت فرض إرادتها على الشعب الإنجليزي ليساهم في التبشير في أواسط السودان وجبال النوبة. وقد أنشأت العديد من المراكز في المديريات الجنوبية وأوغندا وأهم مراكزها:

- مركز تبشير مابو مالي
- مركز تبشير مبلى
- مركز تبشير يامبيو

ج – جمعية المبشرين المتحدة:

وهي تتبع الإرسالية الأمريكية وقد ارتبط نشاطها بنشاط كنيسة البرسبتاريين وكان نشاطها قد بدأ في مصر ثم امتد إلى السودان وأوغندا وقد تمكنت من فتح عدة مراكز أهمها:

- مركز تبشيري جبل دوليب
- مركز تبشيري الناصر

أدى التسابق بين الكنائس في جنوب السودان خاصة، إلى ارتباط ذلك بما سمى مناطق النفوذ الجغرافية أي أن كل كنيسة حازت على رقعة من الأرض

واعتبرتها منطقة نفوذ تابعة لها والغرض من ذلك تنظيم عمليات التبشير لكل كنيسة على حدة لمباشرة أعمالها دون أن يحدث بينهما أي تصادم أو تصارع، وقد أدى التسابق إلى بذر بذور الخلاف الكنائسي حول المسيحية في أوغندا وجنوب السودان فأنقسمت المجتمعات الإفريقية إلى كاثوليكية وبروتستانتية رغم وجودها في منطقة واحدة.

الهدف الأساسي الذي كانت تعمل في إطاره كل الجمعيات هو إزالة الآثار العربية من إفريقيا وتنصيرها، وسميت هذه السياسة بسياسة: (اللاتعريب)، أي محو العروبة، وأما الأساليب في تحقيق أهدافها فكانت تمثل فيما يلي:

١- تعليم الإفريقيين مبادىء القراءة والكتابة في مدارس الغابات وكان التعليم باللغات الأوروبية.

٢- تلقين الأطفال مبادىء أولية عن الدين المسيحي عن طريق الأنغام والموسيقى التي تستهوي الإفريقي.

٣- تقديم الخدمات العلاجية البشرية أو الحيوانية، وكان التركيز على الخدمات العلاجية وخاصة للأبقار التي تعتبر حيوانات مقدسة عند بعض الإفريقيين.

أما عن دور الشركات الأوروبية في التمهيد لقدوم الإستعمار فكان كما يلي:

وأهم هذه الشركات التي عرفت بعلاقتها بأفريقيا هي :

أ – شركة الهند الشرقية الهولندية:

تأسست هذه الشركة سنة ١٦٠٢م. وكانت هولندا قد انتزعت السيادة البحرية من البرتغال وقد منحتها الحكومة حرية العمل فيما يتعلق بالملاحة والتجارة فقامت هذه الشركة بإنشاء العديد من المحطات في منطقة الكيب، وقد ساهمت الشركة في الإستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي لإقامة مخازن للقمح ومحطات ملاحية لتزويد السفن بالأخشاب والخضروات واللحوم. وقد لعبت هذه الشركة دوراً في نقل أعداد كبيرة من البوير إلى جنوب إفريقيا وساهموا في تعمير الأراضي وزراعتها بمحاصيل مختلفة، كما ساهمت في تجارة الرقيق.

ب – الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا:

تأسست سنة ١٨٨١م. بإلحاح من رودس Rodes، للعمل في مجال التعدين وقد استغل رودس هذه الشركة لتحقيق أطماعه في إقامة مستعمرة في جنوب إفريقيا بدعوى حماية الذين يقومون بأعمال التنقيب، وانتهى أمره بالسيطرة على معظم الأراضي في جنوب إفريقيا والتي كان يملكها الملك (لوبنجويلا). واستمر رودس في مخططه الإستعماري يشتري الأراضي لصالح الشركة ويوسع أعماله التجارية، وكان للشركة أسطول تجاري ضخم يعمل بين جنوب إفريقيا والهند. وعندما قرر مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥م تحديد مناطق النفوذ كانت بريطانيا قد ادعت سلطتها على جميع اراضي جنوب إفريقيا وهي الترانسفال حتى بحيرة تنجانيقا شمالا وحتى مدينة الرأس جنوبا واتجهت إلى إدارتها في شكل إتحادات إقليمية أطلق عليها إتحاد جنوب ووسط إفريقيا.

ومن الشركات البريطانية شركة سيراليون التي تأسست سنة ١٧٨٧م. ومنحت امتيازا لتأسيس مستعمرة سيراليون. وقد لعبت دورا هاما في نقل الرقيق المحرر من بريطانيا وأوروبا وأمريكا إلى إفريقيا بواسطة أسطولها التجاري البحري، ثم عملت على بسط نفوذها في غامبيا وساحل الذهب ولاجوس وسميت تلك الأراضي فيما بعد المستعمرات البريطانية في غرب افريقيا.

ومن الشركات البريطانية الأخرى شركة النيجر للملاحة والتي مكنت بريطانيا من أن يمتد نفوذها على طول مجرى نهر النيجر، وإخضاع السلطنات الإسلامية وإهمها سلطنة السوكوتو وانتهى الأمر بأن خضعت جميع هذه الأراضي فيما بعد للحكومة البريطانية وأطلق عليها (المحمية البريطانية لنيجريا).

شركة الجمعية الألمانية للإستعمار:

أسسها الدكتور كارل بيترز وكان الغرض منها هو القيام بمشروعات استعمارية في منطقة شرق افريقيا، وقد عقدت الشركة العديد من الإتفاقيات مع

سلاطين القبائل وبموجب هذه الإتفاقيات تنازل هؤلاء الشيوخ للشركة التي كان يمثلها كارل عن مساحات شاسعة.

وعند قيام مؤتمر برلين ١٨٨٥م. أعلنت الحكومة الألمانية للدول المؤتمرة أن ما حصلت عليه الشركة الألمانية من أراضي تكون بموجب القانون الألماني واقعة تحت السيادة الألمانية.

وقد كانت هناك شركات ألمانية أخرى تعمل في منطقة الكاميرون وأصبحت هذه المنطقة من مناطق النفوذ الألماني في غرب إفريقيا.

وشركة شرق إفريقيا الألمانية كانت تعمل في منطقة زنجبار تحت سيادة سلطان زنجبار السلطان برغش، وقد أدى عمل الشركة إلى تصادم مع انجلترا حيث كانت بريطانيا تنظر إلى هذه المناطق كمناطق نفوذ لها، واتفقت الدولتان في سنة ١٨٨٦ على عقد الإتفاقية الألمانية البريطانية لتسوية هذا النزاع.

الهجوم والتنافس الاستعماري الأوروبي على إفريقيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر:

في غرب إفريقيا وصل البرتغاليون في فترة هنري الملاح حتى نهر السنغال سنة ١٤٤٢، ثم توغلوا إلى ساحل الذهب واكتشفوا نهري النيجر والكنغو ثم امتدت حركتهم جنوباً ووصلوا حتى رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٨٨م. وقد كانوا ينشئون الموانى والقلاع في المناطق التي يكتشفونها دون التوغل في الأراضي الداخلية وقد ساعدت هذه البدايات الرحالة فاسكو دى جاما للدوران حول رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الجانب الشرقي من القارة الإفريقية ثم إلى الهند، ولم يجد البرتغاليون من ينافسهم من القوى الأوروبية في بادئ الأمر لأن كل من انجلترا وأسبانيا وفرنسا كانت مهتمة بالتنافس الإستعماري في الأراضي الجديدة.

وفي القرن السادس عشر بدأ البريطانيون والفرنسيون والهولنديون يهتمون بأمر أفريقيا فلم يعد الأسبان هم سادة البحار خاصة بعد أن حطم الإنجليز أسطولهم المسمى بـ (الأرمادا) في سنة ١٥٨٨م. وظهور الأسطول البريطاني كبديل له. وبعد انتهاء حرب السبع سنوات في أوروبا، أصبحت كل من بريطانيا وهولندا وفرنسا دول لها وزنها في أوروبا وفي خارجها، ولم يكد القرن السابع عشر يبدأ حتى كانت لهذه الدول مستعمراتها التابعة لها في الأراضي الجديدة وبما أن تجارة الرقيق آنذاك كانت تجارة رائجة فقد عمدت أوروبا إلى أخذ الإفريقيين قسرا من بلادهم إلى الأراضي الجديدة، وقد استعملت أساليب في غاية القسوة لجمع الإفريقيين في الشواطئ بعد اصطيادهم بالسلاح الناري أو شرائهم من الزعماء الإفريقيين الذين يعملون بالنخاسة، وكانت مراكز التجميع هذه قد انشئت على طول الساحل الإفريقي المواجه لأمريكا، وكان يتم نقل هؤلاء الإفريقيين بالسفن الكبيرة عابرة المحيط.

وبخلاف ذلك فقد ظل تدخل الأوروبيين في إفريقيا محدودا وذلك حتى سنة ١٨٦٠م. ولعل الأسباب التي جعلت تدخلهم محدودا تتلخص في الآتي:

أ- أن المناطق الداخلية في إفريقيا كانت غابات تكثر فيها الأمراض والأوبئة ولذلك فإن تغلغل الأوروبيين انحصر في السواحل حيث اكتفوا بأخذ الرقيق منها.

ب- إن إنجلترا وفرنسا وهولندا كانت كلها منصرفة إلى تدعيم وجودها في أوروبا وقد تطلب وجودها في بعض الأحيان الإصطدام مع الثورات المحلية.

ج- إن أوروبا بصفة عامة كانت تعيش مشاكلها الخاصة التي أسفرت عن ظهور الدول القومية.

وحيث أن ظاهرة الاستعمار أصبحت ظاهرة دولية ونسبة لأن التحولات التي حدثت في أمريكا واتجاهها نحو الإستقلال من بريطانيا تدريجيا فقد بدأ الإقتصاديون البريطانيون يتذمرون من كساد التجارة مع أمريكا فاتجهت أنظارهم

نحو إفريقيا، كانت بريطانيا تتبع سياسة النفس الطويل بالتسرب نحو إفريقيا متخذة وسيلتين لتحقيق هذه التسرب وهما:

أ- خلق علاقات ودية مع رؤساء القبائل والحكام المحليين.

ب- عدم التورط في سياسة معينة مع الدول الإفريقية بحيث تكون غير مقيدة بأي التزامات تجاهها.

وقد شجعت حالة الضعف والتدهور التي شهدتها إفريقيا الدول الأوروبية على الإسراع في التكالب عليها، ولم يعد في مقدور الحكام المحليين المحافظة على استقلالهم إذ أنهم كانوا أيضاً يعانون من أزمات مالية، ففي سنة ١٨٦٧ كانت كل من فرنسا وايطاليا وبريطانيا قد سيطرت على إدارة النقد في تونس والجزائر وليبيا بواسطة المصارف الأوروبية. وفي سنة ١٨٦٩ كانت الأزمة المالية الطاحنة في مصر تواجه الخديوي إسماعيل. فلذلك طالبت كل من فرنسا وانجلترا بحق التدخل في إدارة الشؤون المالية في مصر وذلك لتضمنا سداد ديونهما في مصر، وأنشئت وظيفتا المراقب المالي والإداري والتي شغلها فرنسي وبريطاني.

وقد تزامن هذا التدهور في الحكم التركي في الوطن العربي وإفريقيا حدوث حالة استقرار وتحسن في أوروبا إذ أن بروسيا كانت قد هزمت نابليون الثالث وقامت فيها الوحدة الألمانية عام ١٨٧٠، وأيضاً ايطاليا فقد تدعمت وحدتها وأصبحت دولة ذات ثقل وبدأت تفكر في تثبيت دعائم حكمها والنظر لمصالحها في إفريقيا.

تغلغلت الدول الأوروبية في إفريقيا، كل حسب أهدافها وأطماعها فتحركت الجيوش الفرنسية نحو شمال إفريقيا فاحتلت تونس سنة ١٨٨١، وكذلك اتجهت ايطاليا صوب أرتريا وأثيوبيا وليبيا. والجدير بالذكر أن الفترة ما بين سنة ١٨٧٠ و ١٨٩٠ كانت فترة تحول في السياسة الأوروبية تجاه أوروبا حيث ظهرت شخصية بسمارك السياسي الألماني الداهية إذ أنه في سبيل جعل ألمانيا الدولة الأوروبية الكبرى والقوية فقد أحاطها بسلسلة من المحالفات والاتفاقيات في أعقاب مؤتمر

برلين ١٨٧٨، والذي انعقد للنظر في المسألة الشرقية، وقد كانت سياسة بسمارك ترمي إلى ايجاد تنافس أوروبي دولي خارج أوروبا تكون ألمانيا بعيدة عنه. فكان هذا المؤتمر بمثابة إشارة المرور نحو التحرك إلى استعمار إفريقيا فتحركت قوات بريطانية نحو احتلال قبرص سنة ١٨٨٠، ثم منها إلى احتلال مصر سنة ١٨٨٢، وكذلك تحركت قوات فرنسية نحو احتلال تونس سنة ١٨٨١، وأيدتها ألمانيا في احتلالها لها ونشطت فرنسا بعد ذلك في استعادة نفوذها في السنغال ووضعت خطة تهدف نحو التحرك إلى النيجر. أما ايطاليا وبايعاز من بسمارك اتجهت صوب الحبشة في إفريقيا.

وعندما حلت سنة ١٨٨٠ اتضح أن الغلاف الدولي قد سقط، وانكشفت مطامع بلجيكا الشخصية في الكنغو، وكانت فرنسا قد تنبهت لذلك فأرسلت بعثة علمية بقيادة المكتشف دى برازا لإقامة منطقة نفوذ فرنسي هناك، ونجح دى برازا في عقد اتفاقيات مع الزعماء الإفريقيين في الشاطئ الشمالي لنهر الكنغو سنة ١٨٨٢. وبذلك وضع حجر الأساس لمستعمرتي الكنغو برازافيل والجابون، وحفز هذا العمل الرحالة ستانلى الذي يعمل لصالح الملك البلجيكي ليوبولد ليقوم بعقد اتفاقيات مماثلة. وأزعج هذا التحرك بريطانيا التي سارعت لجمع المعلومات عن المخططات الفرنسية في غرب إفريقيا وفاجأت العالم باحتلالها لمصر سنة ١٨٨٢. وقد ساهمت السياسة الألمانية تحت قيادة بسمارك إلى زيادة الصراع بين فرنسا وبريطانيا عندما رحبت ألمانيا باحتلال بريطانيا لمصر وذلك في مقابل عضويتها في صندوق الدين. ورغم ذلك لم تر بريطانيا في هذه المرحلة ما يستدعي دخولها في المنافسة في إفريقيا بضم أراضي واقامة مستعمرات في غرب إفريقيا ولو أنها كانت مقتنعة بضرورة حماية تجارتها عن طريق المعاهدات الثنائية والاتفاقات مع زعماء القبائل بإشراف وزارة الخارجية البريطانية وبذلك تسد الطريق أمام أي نشاط فرنسي محتمل في غرب إفريقيا. وفي مقاومة النفوذ البلجيكي والفرنسي في الكنغو أثارت بريطانيا البرتغال للمطالبة بحقوقها القديمة في المنطقة فعقدت معاهدة

سنة ١٨٨٤ واعترفت فيها بريطانيا بحقوق البرتغال في مصب نهر الكنغو في مقابل السماح للتجار والمبشرين البريطانيين في التجول في المنطقة.

وقد أثار موضوع التاجر الألماني الذي كان يعمل في منطقة (ناميبيا)، الخلاف بين بريطانيا والمانيا، حيث أن بريطانيا رفضت وجوده فيها لأنها من ضمن المناطق التي وضعت بريطانيا يدها عليها، وقرر بسمارك إزاء هذا الصلف البريطاني إقامة مستعمرات في إفريقيا، ويعتبر قراره هذا تحولاً في السياسة الألمانية التي لم تكن تنوي التورط في سياسة استعمارية والدخول في تنافس مع بريطانيا وفرنسا، واتخذ بسمارك خطوات فعلية لتنفيذ هذه السياسة عندما أعلن أن منطقة جنوب غرب إفريقيا بأكملها تحت الحماية الألمانية، وفي نفس الوقت عرض لوزير المستعمرات الفرنسي رغبته في التعاون ضد بريطانيا فوافق، وأعلنت الدولتان فرنسا والمانيا اعتراضهما وعدم اعترافها بالمعاهدة البرتغالية البريطانية حول الكنغو. وفي يونيو ١٨٨٤ وضحت لبريطانيا رؤية عزلتها فاعترفت بحماية ألمانيا لجنوب غرب إفريقيا ولكن بعد فوات الأوان إذ أن التقارب بين فرنسا وألمانيا قد قطع شوطا بعيدا وظهر ذلك في مؤتمر لندن سنة ١٨٨٤ عندما انحازت ألمانيا لفرنسا ووافقتا على ضم ألمانيا للكاميرون وتوجولاند وهما يقعان بالقرب من مناطق النفوذ البريطانية. وفي أغسطس توسعت ألمانيا في جنوب افريقيا فضمت كل الساحل بين الكاب وأنجولا، وفي أكتوبر سنة ١٨٨٤ وصل التفاهم الألماني ذروته عندما قدمتا دعوة مشتركة لبريطانيا لحضور مؤتمر برلين بهدف بحث المسائل الدولية وتنسيق التفاهم حول نهرى الكنغو والنيجر ووضع خطة متفق عليها.

مؤتمر برلين ١٨٨٤ – ١٨٨٥ حول استعمار أفريقيا:

انعقد هذا المؤتمر العالي الأوروبي في نوفمبر سنة ١٨٨٤ ليقرر مستقبل الكنغو وتنسيق النشاط الأوروبي في إفريقيا وكان هدف ألمانيا وفرنسا هو تحجيم

نشاط بريطانيا في الكنغو والنيجر وهما المدخلان لقلب افريقيا. وكانت بريطانيا على إلمام بهذا المخطط فقبل انعقاد المؤتمر تخلت عن معاهداتها مع البرتغال، وقد لعب الملك ليوبولد دورا هاما في هذا المؤتمر إذ كسب كل من فرنسا وألمانيا إلى جانبه وانفض المؤتمر في ١٨٨٥/٢/٢٠ وقد قرر ما يلي:

١- اتفق المؤتمرون على أن أي دولة أوروبية تحتل بلدا إفريقيا يحق لها أن تستعمر هذا البلد فيما بعد.

٢- الإتفاق على حرية التجارة المشروعة في حوض نهرى الكنغو والنيجر وكذلك حرية الملاحة الدولية.

٣- وافق المؤتمر على إعطاء الإتحاد الإفريقي أو الملك ليوبولد الحق في امتلاك معظم أراضي وادي الكنغو.

٤- وافق المؤتمر على الإستمرار في محاربة تجارة الرقيق.

٥- أن أي دولة سبق أن ارتبطت بمعاهدات مع السكان الوطنيين يكون لها الحق في احتكار التجارة معهم.

وكنتيجة لهذا القرار شهدت القارة تكالب الدول الأوروبية على عقد اتفاقيات مع زعماء القبائل الافريقية، ومما يلاحظ أن قرارات هذا المؤتمر كانت سرية ولم تعط للإفريقيين أي اعتبار كأنما إفريقيا قارة خالية من السكان.

تقسيم إفريقيا:

وفي سنة ١٨٩٠ انعقد مؤتمر بروكسل الذي جدد وأيد قرارات مؤتمر برلين ولكن ذهب إلى أبعد من ذلك حيث وضعت إفريقيا على طاولة المفاوضات وقسمت إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية على النحو التالي:

١- أصبح الكنغو في أغسطس سنة ١٨٨٥ أي بعد ستة أشهر من المؤتمر مستعمرة بلجيكية.

٢- استولت كل من بريطانيا وفرنسا على مساحات كبيرة من إفريقيا.

٣- احتفظت البرتغال بمستعمراتها في موزمبيق وأنجولا رغم أنها أضعف الدول الأوروبية.

٤- استولت ألمانيا على الكاميرون والتوجولاند وجنوب غرب إفريقيا ومساحات في شرق إفريقيا.

٥- احتفظت اسبانيا بمناطق نفوذها في ريوموني والصحراء الإسبانية (المغربية الآن).

٦- أيدت بريطانيا في إحتلالها لعصب وأرتيريا وكذلك حمايتها على الحبشة والجدير بالذكر أن ايطاليا منيت بهزيمة من الأحباش في معركة عدوة سنة ١٨٩٦م.

٧- لم تجد فرنسا منطقة نفوذ في الكنغو والنيجر ولذلك ركزت جهودها في ساحل العاج وداهومي والسنغال.

٨- أيدت الدول استقلال سيراليون (التي تحت الحماية البريطانية) وليبيريا (التي تحت الحماية الأمريكية).

وضع جنوب افريقيا بين عامي ١٨٨٠ – ١٩٣٥:

كانت التغيرات الاقتصادية التي طرأت في جنوب افريقيا فريدة ومدهشة ومختلفة عما حدث في المستعمرات والبلدان الأخرى التابعة لبريطانيا في افريقيا.

ففي عام ١٨٦٩ كانت جنوب افريقيا تتكون من مستعمرتين بريطانيتين هما الكاب وناتال من جهة، ومستوطنات البوير أو الافريكانر في الترانسفال وفي دولة أورانج الحرة من جهة أخرى. وكان عدد هؤلاء الأوروبيين في كل هذه المنطقة لا يزيد على ٢٦٠,٠٠٠ نسمة يعيش ٢٠% منهم في مستعمرة الكاب. ولم يكن فيها حتى عام ١٨٦٠ أكثر من ٣ كيلو مترات من السكك الحديدية، كما كانت خالية تماماً من الطرق الصالحة للسيارات. أما النقل فكان يعتمد أساساً على الدواب

وكانت صادرات جنوب افريقيا في عام ١٨٦٠ على ٢,٥ مليون جنيه استرليني سنوياً.

وفي السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر حدثت تغيرات ثورية في اقتصاد جنوب افريقيا وفي مجتمعها. وترجع هذه التغيرات أساساً إلى اكتشاف المعادن فيها، الألماس أولاً في غريكالاند عام ١٨٦٧ ثم في كيمبرلي عام ١٨٧٠، واكتشاف مناجم الذهب في الترانسفال عام ١٨٨٦. بلغت الصادرات السنوية من الألماس ٥ ملايين استرليني عام ١٨٨٠، أي أنها فاقت القيمة الإجمالية لكل الصادرات الأخرى من جنوب افريقيا. واستمرت قيمة صادرات الألماس في الارتفاع حتى بلغت نحو ١٠ ملايين عام ١٩٠٥، ثم ١٥ مليوناً في عام ١٩١٠. أما استخراج الذهب فبلغت صادراته ١٠ ملايين جنيه استرليني عام ١٨٩٠، واستمر في الارتفاع حتى بلغ ٢٥ مليوناً عام ١٩٠٥ ثم ٥٠ مليون جنيه استرليني عام ١٩١٠.

وكانت آثار هذا الانتعاش في التعدين مذهلة وشاملة في جنوب افريقيا. ومن الناحية السياسية استتبع اكتشاف الألماس في كيمبرلي ضم المنطقة، ثم جاء ضم الترانسفال عام ١٨٧٧ وأخيراً جاء غزو زولولاند عام ١٨٧٩ عقب هزيمة البريطانيين المنكرة في ايساندلوانا. وأسهمت هذه الأحداث في اندلاع حرب أولى بين الانجليز والبوير عام ١٨٨١، انتهت بانتصار البوير، كذلك أدى اكتشاف الذهب إلى حرب البوير الثانية عام ١٨٩٩، التي انتهت باقامة اتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠.

أدت هذه الاكتشافات إلى تدفق رأس المال من بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة على المنطقة. إن معظم الاستثمارات تدفقت على جنوب افريقيا فيما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٣٩.

كذلك أحدثت صناعة التعدين ثورة في مجال إنشاء البنى الأساسية في جنوب افريقيا، فإن المساحات الشاسعة بين المستوطنات والمدن - فجوها نسبورغ تقع على بعد ١٥٤٠كم من كاب تاون - وقلة السكان لم تكن حتى ذلك الوقت تشجع

على إقامة الخطوط الحديدية. ولكن اكتشاف الذهب والألماس جعل من مد هذه الخطوط مسألة ضرورية وعملية في آن واحد.

أما التأثير الهام الرابع فقد ظهر واضحاً في مجالات اليد العاملة والأراضي، ونمو المراكز الحضرية. فإن نشاط تعدين الألماس والذهب خلقا سوقاً لليد العاملة ليس لها حدود. وصدرت مجموعة من القوانين تستهدف تأمين مصادر اليد العاملة كما تستهدف حماية مواقع البيض عامة والأفريكانر (البوير) خاصة. وقد صدر معظمها في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين لإجبار الافريقيين على مغادرة مزارعهم ومسقط رؤوسهم للعمل في مراكز التعدين والمراكز الصناعية الأخرى.

كل هذه التدابير دفعت الافريقيين إلى مغادرة ديارهم إلى المراكز الصناعية والتعدينية، كما أدت إلى استبقائهم في مزارع الأوروبيين كأجراء. ولم يكن من الممكن الحصول على يد عاملة كافية من داخل جنوب افريقيا مما اقتضى جلب عمال أفارقة من موزمبيق وباسوتولاند بل ومن نياسالاند ومن الروديسيتين، ثم بدأ استيراد العمال الصينيين.

كذلك أدى انتعاش التعدين إلى تطور سريع في قطاعين آخرين من قطاعات اقتصاد جنوب افريقيا، وهما الزراعة والصناعة. فالزيادة السريعة في عدد السكان وسرعة النمو الحضري أديا إلى إنشاء أسواق جديدة للمنتجات الزراعية والسلع المصنعة. وتوسعت هذه الأسواق بعد الحرب العالمية الأولى، عندما خضعت أراضي جنوب غرب افريقيا لحكم الإنتداب الذي أوكل إلى اتحاد جنوب افريقيا. وقد يسرت البنى الأساسية الجديدة من طرق وسكك حديدية عملية نقل هذه المنتجات.

يتضح أن اقتصاد جنوب افريقيا، قد شهد تطوراً خلال الفترة فيما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٣٥. فبحلول عام ١٩٣٢ بلغ إجمالي الناتج القومي ما قيمته ٢١٧ مليون جنيه استرليني، وزاد إلى ٣٢٠ مليون جنيه عام ١٩٣٧. وكان كل

ذلك راجعاً في المقام الأول إلى اكتشاف الذهب والألماس، كما كان راجعاً في جانب منه إلى أن البريطانيين في جنوب افريقيا تركوا للبيض كامل حرية التحكم في مصيرهم. غير أن كل هذا التطور المذهل تحقق على حساب الشعوب غير البيضاء في افريقيا، وأن ظروف غير البيض تدهورت إلى أبعد حد. ففي المناطق المخصصة للافريقيين استفحل الفقر والنمو السكاني، وأدى ذلك إلى حدوث هجرات جماعية إلى المدن ومراكز التعدين حيث كان الافريقيون يعانون من ضآلة الأجور ومن التمييز ويتكدسون في أحياء مهترئة ومعزولة.

بحلول منتصف الثلاثينات كان الاستعمار البريطاني قد استقر تماماً بفضل نجاحه في ربط اقتصاد افريقيا الاستوائية باقتصاد العالم الرأسمالي. وظلت البلدان التابعة لبريطانيا مصدراً هاماً للمواد الأولية. ولما كان الفلاحون والعمال الافريقيون يشاركون في القطاع النقدي، فقد عانوا الشدائد مع بقية العالم من جراء النقليات الاقتصادية التي وقعت بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٥.

إنجلترا في جنوب أفريقيا ووسطها[1]:

كان الهولنديون أول من نزلوا في منطقة مدينة الكيب (Cape Town)، وأخذوا يواجهون مشكلة سد احتياجاتهم فاتجهوا للمناطق الصالحة للزراعة في الشمال والشرق وقد أطلق على هؤلاء المزارعين لفظ (البوير Boer)، بدأ الهولنديون يواجهون (إنجلترا وفرنسا)، وقد احتل الإنجليز منطقة الكيب بموافقة ملك هولندا في سنة (١٧٩٤م) حين غزت فرنسا هولندا، وأعيدت المنطقة للهولنديين بمقتضى معاهدة إميان (١٨٠٢م)، واستولت إنجلترا على هذه المنطقة مرة أخرى (١٨٠٦م)، وأقر مؤتمر فينا (١٨١٥م) ضم مستعمرة الكيب لإنجلترا.

(١) د. شوقي الجمل: تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، مكتبة الانجلو مصرية – القاهرة د.ت، ص ص ٥٧٦ – ٧١٥.

ضاق البوير بالإدارة البريطانية وهاجروا منذ ١٨٣٠م إلى ناتال (Natal)، (دولة الأورنج الحرة) و (جمهورية الترنسفال) وتعقبهم البريطانيون وعلى رأسهم سيسيل جون رودس خاصة بعد اكتشاف الذهب حول جوهانسبرج بالترنسفال والمساس في كمبرلى غرب الأورنج، وانتهى الأمر بنشوب الحرب بين البوير والإنجليز والتي إنتهت بتوقيع معاهدة بريتوريا (Pretoria) في ٣١ مايو (١٩٠٢م)، وبموجبها فقدت جمهوريتا البوير إستقلالهما وضمت المستعمرتان للتاج البريطاني وقام اتحاد جنوب أفريقيا من (الكيب، وناتال، والترنسفال، والأورنج).

سيسيل رودس:

ولد رودس في يوليو (١٨٥٣م) في سترادفورد، وكان أبوه (وليم رودس) من رجال الدين، وكان هو الإبن الثالث من بين تسعة أخوة أشقاء مات إثنان منهم في طفولتهم ومنهم بنتان لم تتزوجا طيلة حياتهما.

جاء إلى جنوب أفريقيا في عام (١٨٧٠م) وبدأ نشاطه في الزراعة ثم اتجه إلى حرفة التعدين التي كانت تجذب الأوربيين في جنوب أفريقيا التي نظروا إليها على أنها بلاد لا صاحب لها، يحق لمن يشاء أن ينهب منها كيفما شاء.

وتاريخ حياة (رودس) ونشاطه في جنوب أفريقيا يعطى مثلاً لأفكار واتجاهات مجموعة من الإستعماريين البريطانيين من أمثال فردريك لوجارد وكتشنر وجوزيف تشمبرلين الذين لعبوا دوراً هاماً في استعمار القارة، فقد نشأ يهوى قراءة كتب التاريخ التي تعالج المسائل المتعلقة بالإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، التي قامت على أساس الفكرة العنصرية المبنية على سيادة وامتياز شعب على باقي شعوب العالم، ورغم انشغال رودس بتحقيق مخططه الإستعماري فقد كان يتردد من حين لآخر على انجلترا لإتمام دراسته في أكسفورد، وقد حصل في النهاية على شهادته الجامعية منها في عام (١٨٨١م)، وكان في أثناء دراسته شديد التعلق بالأساتذة ذوي النزعة الإستعمارية.

وجدت الدعوة الاستعمارية عند (سيسل رودس) أرضاً خصبة، فكان لا يخجل ولا يمل من أن يردد بصراحة الأفكار الاستعمارية. وحين جاء لجنوب أفريقيا في عام (١٨٧٠م) كانت الأوضاع هادئة فقد كان البريطانيون يسيطرون على مستعمرة (الكيب) وكذلك على (ناتال) وكانت القبائل الأفريقية المحيطة بالمستعمرتين هادئة بينما كان (البوير) قد فضلوا الهجرة بعيداً عن النفوذ البريطاني.

لكن هذا الهدوء لم يكن في الإمكان إستمراره فالإنجليز لم تكن أطماعهم تقف عند حد، والبوير كانت لهم هم أيضاً إطماع لتأمين أماكن استقرارهم الجديدة، وكانوا يلقون التأييد من الحكومة الألمانية.

استخدم رودس نفس الوسائل التي كانت شائعة لتحقيق أطماعه الإستعمارية، فاعتمد على التغلغل الإقتصادي لتقوية نفوذه ومده إلى أقاليم جديدة، كما لجأ إلى وسيلة عقد المعاهدات مع الزعماء الأفريقيين لربطهم بعجلة بريطانيا.

وكان الإصطدام بين مصالح البوير والإنجليز قد أدى لنشوب القتال بين البوير في (الترنسفال) وبين القوات التابعة لحكومة الكيب (١٨٨٠م – ١٨٨١م) وهي ما تعرف (بحرب البوير الأولى) وانتهى الأمر بعقد معاهدة بين الطرفين عام (١٨٨٤م) إعترفت فيها بريطانيا بالكيان السياسي المستقل لجمهورية الترنسفال – التي عرفت باسم (جمهورية جنوب أفريقيا).

على أن رودس حث الحكومة الإنجليزية على أن تسرع بمد نفوذها على منطقة (بتشوانا لاند)، وقد تم ذلك في عام ١٨٨٦م وبذا قطع خط الرجعة على أطماع البوير في هذه المنطقة، واعتبر رودس ذلك الخطوة الأولى لتحقيق الحلم الذي كان ينادي به ببسط سلطان إنجلترا على المناطق الافريقية من الكيب (الرأس) جنوباً إلى القاهرة شمالاً وربط هذه المناطق بعضها بالبعض الآخر بالخطوط الحديدية والتلغرافية وربطها بعجلة الإمبراطورية البريطانية.

وفي عام ١٨٨٧ أسس رودس شركة جديدة للعمل لاستغلال المعادن (الذهب بالذات) التي أخذ يكشف عنها في جنوب أفريقيا، وكان يهدف من هذا النشاط الاقتصادي تحقيق هدفين، الأول أن يعقد باسم هذه الشركات اتفاقات مع الزعماء الافريقيين فيتخذ من ذلك وسيلة للتدخل في شؤون بلادهم، ثم ليحصل على المال اللازم لتحقيق أحلامه الاستعمارية، لأنه "لا جدوى في أن تكون لديك أفكار طيبة كثيرة دون أن تكون تحت يديك الثروة التي تستعين بها على تنفيذ أفكارك ومشاريعك".

واتجهت أفكار رودس بعد ذلك لمد النفوذ البريطاني للشمال إلى مملكة الميتابل (Matabele) في بتشوانالاند وكان على رأسها ملك أفريقي هو الملك لوبنجيولا (Lobengula).

واتفق رودس مع حاكم مستعمرة (الرأس) على إرسال مندوب بريطاني لمحاولة الحصول من (لوبنجيولا) على توقيعه على وثيقة تعطى بريطانيا الحق في التدخل في شؤون بلاده – وكانت أمثال هذه الإتفاقات منتشرة في ذلك الوقت، فقد استند الإستعماريون على مثل هذه التوقيعات التي كان يوقعها رؤساء القبائل على أوراق لا يعرفون لغتها أو محتوياتها لوضع أيديهم على مناطق شاسعة من أفريقيا.

وقد نجح في عام ١٨٨٨م في الحصول على توقيع الملك (لوبنجيولا) على وثيقة جاء فيها "إن الملك يتعهد بأن يعمل ليسود السلام والمحبة بين أفراد قبيلته وبين رعايا جلالة ملكة بريطانيا، وبألا يعقد أية معاهدة مشابهة مع أية دولة أجنبية أخرى، وألا يسمح بالبيع أو التنازل عن اي جزء من أراضي بلاده بغير علم وموافقة ممثل ملكة بريطانيا في جنوب أفريقيا.

وكانت هذه المعاهدة شبيهة بالمعاهدات أو الاتفاقات التي استطاع الإستعماريون الحصول عليها من الحكام الافريقيين وزادت قيمة هذه الاتفاقات العجيبة، حين ازداد التطاحن الاستعماري بين الدول الأوروبية بعد الاحداث التي أدت إلى عقد مؤتمر برلين (١٨٨٤/ ١٨٨٥م) الذي يعتبر في الحقيقة إتفاقاً بين

الدول الاستعمارية الكبرى على أسس لتنظيم عملية التكالب الاستعماري حتى لا يؤدي الأمر إلى الاصطدام بين هذه الدول الكبرى.

وهكذا وقع (الملك لوبنجيولا) في هذا الشرك وخطا الخطوة الأولى نحو فقدان مملكته بل وفقدان حياته، وكان رودس يدرك أن الملك قد أخذ على غرة وإنه قد لا يلبث أن ينقض ولاءه للاتفاق، ولذلك أسرع بإرسال بعثة من ثلاثة من رجاله لتبقى إلى جوار الملك لضمان ولائه للاتفاقية. وأسرع بإرسالة بعثة أخرى بهدف الحصول على توقيع الملك على اتفاق يقضي بأن يمنح الملك لبريطانيا حق استخراج المعادن الموجودة في حدود مملكته والتصرف فيها، على أن يطرد الملك من مملكته الآخرين الذين جاؤوا للحصول على إتفاقات بخصوص المعادن.

ونجحت سياسة رودس في أن الذي يحصل من الملك عام ١٨٨٨م على توقيعه على هذا الاتفاق، وأسرع (رودس) بإرسال صورة من الاتفاق لوزارة المستعمرات البريطانية ملحا في سرعة صدور التصريح بتأسيس الشركة التي ستقوم بإستغلال المناطق التي تضمنها هذا الإتفاق. على أن الأمور لم تسر كما كان يرجو رودس، فقد بدأت الشكوك تساور الملك لوبنجيولا، الذي بدأ يسأل عن المعنى الذي يفهم من الاتفاق، بل إنه أرسل للملكة فيكتوريا يستفسر عما يترتب على الاتفاق من التزامات، كان رد الملكة للوبنجيولا "تحذيراً له من منح أية شركة مثل هذه الإمتيازات.

وقد علم رودس بهذا الرد، وحاول أن يقنع وزير المستعمرات بتغيير صيغة هذا الخطاب، لكنه فشل وقد أكد خطاب الملكة فيكتوريا للملك (لوبنجيولا) الشكوك التي أثيرت حول نوايا (رودس) ورجاله مما أثار الملك، وفي ثورته أمر بقتل أكثر من ثلثمائة رجل وأمراة من الأجانب في مملكته، عندها عاد رودس مسرعاً من لندن، وقرر أنه لا بد من إرسال من يهدئ من روع الملك، وقد استطاع أن يحصل منه على تأكيد للإتفاق السابق مع شركة رودس وإذن بأن يبدأ الحفر بحثاً عن الذهب، وقد كان رودس يسعى:

١- لبسط النفوذ البريطاني على جنوب وشرق القارة.

٢- تخليص (نياسالاند) من أطماع البرتغاليين والألمان.

٣- مد خط حديدي في أفريقيا من الجنوب إلى الشمال خط الكيب – القاهرة، بحيث تكون لبريطانيا السيادة على المناطق التي يمر بها.

وفي ٣٠ أبريل عام ١٨٨٩م وافق البرلمان البريطاني على المرسوم المطلوب بتأسيس شركة جنوب أفريقيا البريطاني ووقعت الملكة على المرسوم في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٩م، وقد ذكر رودس أن هذا التاريخ يعتبر تاريخ ميلاد مستعمرة جديدة تضاف إلى التاج البريطاني، وبموجب هذا المرسوم أصبح من حق الشركة:

١- أن تشجع الهجرة والإستعمار في مناطق جنوب أفريقيا الواقعة شمال (بتشوانالاند)، وشمال غرب (الترنسفال) وغرب (أفريقيا الشرقية البرتغالية).

٢- أن تعمل لتنمية التجارة بين إنجلترا وهذه الجهات.

٣- أن تعمل لاستغلال المناجم الموجودة في هذه الجهات.

أن صدور المرسوم للشركة بهذا الشمول يدل على إتجاه رودس وإقرار الحكومة البريطانية له – على أن يتخذ من الاتفاقية مع الملك توطئة لتحقيق أهدافه الاستعمارية، وقد سمحت الحكومة البريطانية للشركة بتكوين (قوة بوليسية) ليتسنى لها مزاولة الحقوق الممنوحة لها ولحفظ السلام والنظام.

وقد اختار رودس شركته من الشخصيات التي يمكن أن تخدم الأهداف الاستعمارية الحقيقية للشركة.

وبمجرد أن ظفر رودس بالمرسوم بدأ يعمل لدفع مشروعه إلى أقصى درجة، فألف (مجلساً للحرب) لتنفيذ الأعمال العسكرية التي يتطلبها المشروع، وبدأ يعد قوة عسكرية مسلحة بدعوى حماية الذين سيقومون بأعمال الحفر والتنقيب.

وتقرر أن تتحرك هذه الحملة وقد اعترض الملك على هذه الحملة وطلب أن يتقابل مع رودس الذي إستطاع أن يهدئ من روع الملك. وكانت الحملة في

تقدمها شمالاً تقوم بتأسيس الحصون الدفاعية التي يترك أمر الدفاع عنها لحامية صغيرة.

وكان رودس قد أنتخب في عام (١٨٨٠م) عضواً في برلمان جنوب أفريقيا وأعيد إنتخابه في عام (١٨٩٠م) إلى منصب رئاسة وزارة مستعمرة الكيب (الرأس).

ولم يكن تأثير رودس قاصراً على المناطق التي تحت نفوذه، بل كان يمتد إلى كل السياسة الإستعمارية البريطانية في القارة الأفريقية، فحين فكرت حكومة (سولزبرى) في عام (١٨٩٢م) ثم حكومة (جلادستون) بعده في إخلاء أوغنده، بذل رودس جهوداً جبارة في البرلمان لمحاربة فكرة الإخلاء حتى سقطت حكومة جلادستون وأعلنت الحكومة التي خلفتها الحماية في أوغنده في ١٨ يونيه عام (١٨٩٤م) وقد اعتبر هذا نصراً له ولآرائه ومشروعه الضخم لمد السكك الحديدية للشمال.

حركت أطماع (رودس) كلاً من دولتي البرتغال وألمانيا، وحدثت مراسلات بين لندن ولشبونه، وانتهى الأمر باتفاق بينهما أقره البرلمان البرتغالي في ١١ يونيه (١٨٩١م)، اعترفت فيه البرتغال بحق إنجلترا في المناطق الداخلية التي شملها الإتفاق الذي حصل عليه (رودس) وشركته، كما اتفق على حق البرتغال في بعض الموانى الهامة في شرق أفريقيا، وقد اعترفت البرتغال بمطالب الإنجليز (نياسالاند) غرب مناطق النفوذ البرتغالي في جنوب شرق القارة الأفريقية.

كان رودس يتحين الفرصة للقضاء على كل سلطة للملك (لوبنجيولا) ملك الميتابلى إذ كان ينظر للافريقيين على أنهم في مرحلة حضارية دون الأوربيين عامة والإنجليز على وجه الخصوص، وأنهم يجب أن يعاملوا كالأطفال فلا يمنحوا نفس الحقوق التي للكبار؛ عبر رودس عن ذلك بقوله "إن الرجل الأفريقي المولود من والدين عراة متوحشين لا يمكن أن يشترك في حكم البلد مع الرجل الأوربي الأبيض – فالأفريقي يجب أن يعيش حياته الخاصة بعيداً عن الأوربي".

وقد كان رودس يعلم قوة قبائل الميتابلى المحاربة ويخشى الإصطدام بها إلا بعد أن يعد لذلك عدته – وكان الوضع المالي للشركة في غاية السوء، رفضت البنوك أن تصرف أية شيكات باسم الشركة إلا إذا دبرت مبلغاً يغطي المطلوب صرفه، وكانت الأمطار الغزيرة قد أتلفت الكثير من الخطوط الحديدية التي قامت الشركة بمدها، فقام ببيع ٤٠,٠٠٠ من أسهم الشركة واستخدم المبلغ في شراء خيول ومعدات حربية، للإطباق على العاصمة (بولاوايو)، وبدأ رجال الشركة يتحرشون بالملك ويثيرونه، شعر الملك بذلك، وكتب شخصياً للملكة فيكتوريا يطلب حمايته من الشركة.

ولم يكن رودس يأبه بكل هذا، فبدأت مدافعه تطبق على العاصمة (بولاوايو) وتحصد الافريقيين الذين قدرت خسائرهم بين ٥٠٠، ٦٠٠ قتيل بينما لم يتعد قتلى الإنجليز إثنين والجرحى ستة، حين وصلت أخبار هذه المجزرة البشرية إلى انجلترا أثار هذا الغدر من رودس بعض المعتدلين من الإنجليز، طلب هذا الفريق من البريطانيين، من الحكومة أن تبرق إلى رودس ليوقف هذه الحرب، لكن المدافع الإنجليزية كانت قد قامت بمهمتها، ولم يجد الملك أمامه إلا أن يحرق اكواخه ومخازنه ويتجه مع بعض حرسه وأفراد أسرته إلى الشمال، وقد اختفى الملك نهائيا في الغابات والأحراش ولم يعرف أحد بالتأكيد مصيره.

وهكذا زالت امبراطورية الميتابلى، ولم يكتف رودس بالاستيلاء على أغلب أراضي (الميتابلى) لكنه نهب ماشيتهم ومحاصيلهم كما وكان تعقيب رودس على هذه الأحداث "إن غير المتحضرين يجب أن يتركوا المجال للمدينة والحضارة.

وكان الاسم الرسمي للمناطق الممتدة من الترنسفال إلى الطرف الجنوبي لبحيرة تنجنيقا هو (زامبيزيا) لكن منذ عام (١٨٩٥م) غير هذا الاسم فأطلق على هذه الجهات اسم الرجل الذي ربط هذه البلاد بعجلة الإمبراطورية البريطانية فأصبحت روديسيا.

استطاعت انجلترا أن تبسط نفوذها في جنوب القارة ووسطها، واتجهت إلى تجميع الأقاليم على هيئة اتحادات كما في (إتحاد جنوب أفريقيا) و (اتحاد وسط أفريقيا).

أ- اتحاد جنوب أفريقيا:

أدت أحلام رودس وأطماعه لاصطدامه أيضاً بالقوى الأوروبية ففي عام (١٨٩٥م) اشترك رودس في وضع خطة تهدف للاطاحة بزعيم البوير (كروجر) ليتيسر ضم (الترنسفال) إلى الكيب.

لم يكتف رودس بحرب البوير الأولى (١٨٨٠ – ١٨٨١) ذلك أن الأمور لم تستقر نهائيا، لذلك قامت حرب البوير الثانية (١٨٩٩م – ١٩٠٢م) التي انتهت بعقد (صلح بريتوريا) سنة (١٩٠٢م)، وبذا ضمت المستعمرتان الترنسفال والاورنج للتاج البريطاني، وأصبحت كل واحدة من المستعمرات الأربع في جنوب أفريقيا (الكيب، وناتال، والترنسفال، والأورنج) مستقلة في شؤونها الداخلية، ولكل منها وزارة وبرلمان ينتخب من مجلسين لكنها تخضع كلها لوزارة المستعمرات البريطانية.

لكن ظهر أن الأمر يستلزم إيجاد حكومة واحدة فأقر دستور جنوب أفريقيا قيام مثل هذه الحكومة، وبدأ العمل به في ٣٠ سبتمبر عام ١٩١٠م.

وهكذا كونت هذه الولايات وحدة يحكمها حاكم عام واحد يملك كل سلطان الملك البريطاني، وأطلق عليها اسم (إتحاد جنوب أفريقيا) وهو بحكم هذا الدستور دولة تحكم نفسها بنفسها، ويخضع للتاج البريطاني ويدخل ضمن ما عرف باسم الدمنيون أي الأملاك البريطانية التي تتمتع بدرجة خاصة من الثقافة، والحكم فيها بيد أوربيين من سكانها. وفي عام (١٩٣١م) أعطى اتحاد جنوب أفريقيا وجوداً قانونياً مستقلاً في الكومنولث البريطاني.

المحميات البريطانية بجنوب أفريقيا:

وهي محصورة بين الترانسفال وأفريقيا الجنوبية الغربية (الألمانية) وتسكنها قبائل (البتشوانا)، وقد عرفت الأوروبيين أولا كمبشرين إذ قصدتها البعثات البتشيرية منذ عام (١٨١٨م).

وحين قام البوير بهجرتهم اندفع أفراد منهم إلى (بتشوانالاند)، وقد أدى ذلك إلى نشوب معارك بين (البوير) النازحين والقبائل الأفريقية المستقرة، وقد قامت البعثات التبشيرية الإنجليزية بمساندة الأفريقيين في خصوماتهم مع البوير، خاصة أن البوير كانوا يهاجمون الأفريقيين ويأخذون أطفالهم ليساعدوهم في الحرف التي يزاولونها، كما أن البريطانيين لما هاجرت جماعات منهم إلى (مستعمرة الكيب) اتجه البعض منهم إلى بتشوانالاند، وأدى ذلك للصراع بين البوير والبريطانيين على هذه المنطقة، وطالب رجال البعثات التبشيرية الإنجليزية أيضاً بوضع (بتشوانالاند) تحت النفوذ الإنجليزي لوضع حد لاسترقاق الأفريقيين.

ولذلك حين حاول البوير في الترنسفال (جمهورية جنوب أفريقيا) مد نفوذهم إلى بتشوانالاند – تصدت لهم القوات البريطانية ١٨٨٥ واستطاعت أن تقضي على أحلام البوير في بتشوانالاند وأن تعلن الحماية البريطانية عليها وتضمها إلى مستعمرة الكيب وبذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام الإنجليز للشمال.

سوازيلاند:

أخذت اسمها من قبائل "السوازي" وقد أثر موقع (سوازى لاند) الداخلي وإحاطتها بمناطق الصراع في جنوب أفريقيا (ترانسفال، ناتال، موزمبيق) على تشكيل تاريخها. فقد منح زعماء (السوازى) البوير من سكان الجمهورية جنوب أفريقيا، عدة أمتيازات كان مقدمة للتدخل في شؤون سوازى لاند.

ولما كانت أراضي سوازى لاند صالحة للزراعة، وكانت الدلائل تشير إلى احتمال وجود المعادن بها، لذلك تدفق عليها عدد من المهاجرين الأوروبيين بقصد الحصول على إمتيازات للزراعة وللبحث عن المعادن.

وأستطاعت حكومة البوير في (جمهورية جنوب أفريقيا) في عام (١٨٩٤م) أن تبسط نفوذها على سوازى لاند لكن حين هزم البوير في حرب البوير الثانية (١٩٠٢م) بسطت إنجلترا نفوذها على سوازى لاند.

وحين تكون إتحاد جنوب أفريقيا ١٩٣٤ أصبحت (سوازى لاند) (محمية بريطانية) ولم تضم للاتحاد.

باسوتولاند Basutoland:

أخذت (باسوتولاند) أسمها من قبائل (الباسوتو Basuto).

وقد تعرض (الباسوتو) لهجمات الزولو الذي شنوا مجموعة من الحروب أثارت الإضطرابات في جنوب أفريقيا.

ولما أخذت البعثات التبشرية تمد نشاطها إلى جنوب أفريقيا وصل عدد من هذه البعثات التبشيرية خاصة الفرنسية إلى (باسوتولاند) وأخذت تمارس نشاطها بين السكان هناك.

ورغم أن العلاقات الطيبة كانت سائدة في المبدأ بين الباسوتو ودولة (أورنج الحرة) التي كونها البوير في زحفهم من مستعمرة الكيب شمالاً، فإن الخلاف على الحدود الشرقية للدولة أورنج، أثار النزاع بين البوير والباسوتو وأدى لقيام الحروب بينهما، واستطاع الباسوتو أن يهزموا البوير، وتدخل حاكم مستعمرة الكيب البريطاني لعقد صلح بين الطرفين، ولما كان (الباسوتو) يرغبون في صداقة حكومة الكيب قبلوا الشروط التي وضعها الحاكم البريطاني والتي بموجبها حدث تعديل طفيف في الحدود بين (باسوتولاند) وأورنج الحرة.

هذا الصلح لم ينه الخلاف بين البوير و (الباسوتو) ولما كان (الباسوتو) أيضاً في حاجة لمزيد من الأراضى، فقد كانوا يتهمون البوير بأنهم وضعوا أيديهم على جزء من أراضيهم.

وفي عام (١٨٦٥م) تجدد القتال ونشبت الحرب الثانية بين البوير في دولة أورنج الحرة وبين الباسوتو، فأوقع بهم البوير هزيمة منكرة واستولوا على معظم الأراضي في (باسوتولاند) مما اضطر الباسوتو التوقيع على معاهدة ١٨٦٦م.

على أن أنظار الإنجليز أخذت تتجه أيضاً إلى (باسوتولاند) المملكة التي أصابها الوهن، فكانت على إستعداد لأن تلقى بنفسها في أحضان الإنجليز على أمل أن تجد من قوات مستعمرة الكيب الحماية ضد أطماع البوير وغاراتهم، وخشى الإنجليز أن يسبقهم البوير في وضع أيديهم على (باسوتولاند)، كما استندت البعثات التبشيرية الإنجليزية على طرد البوير للبعثات التبشرية الفرنسية من الأراضى التي احتلوها في مملكة (الباسوتو)، فحثوا حكومتهم هم أيضاً على فرض حمايتها ونفوذها على (باسوتولاند).

وكان تحريض السلطات الانجليزية في مستعمرة الكيب (للباسوتو) لرفض تنفيذ شروط معاهدة (١٨٦٦م) دافعاً لنشوب الحرب من جديد، ومرة أخلى لقى (الباسوتو) هزائم منكرة من البوير، لكن ملك باسوتو استطاع أن يعتصم بالجبال وأن يستمر في مقاومته للبوير حتى أعلنت انجلترا في (١٨٦٨م) الحماية على باسوتولاند.

وفي (١٨٧١م) ألحقت باسوتولاند بمستعمرة الكيب، لكن تعددت ثورات (الباسوتو) ونشبت معارك حامية بين قوات مستعمرة الكيب وبين (الباسوتو)، حتى أن الحكومة البريطانية اضطرت إلى فصل (باسوتولاند) عن مستعمرة الكيب في عام (١٨٨٣م) وأن تجعلها (محمية بريطانية) قائمة بذاتها.

وأجبرت انجلترا بعد ذلك على أن يشترك زعماء الباسوتو في إدارة بلادهم، وفي (١٩٦٠م) تقرر تأسيس جمعية تشريعية وحكومة وطنية لهم، وفي ٤

أكتوبر (١٩٦٦م) حصلت (باسوتولاند) على استقلالها الكامل وتسمت باسم (ليسوتو Lesotho).

ب- اتحاد وسط أفريقيا:

في عام (١٨٩٣م) بسطت شركة جنوب أفريقيا البريطانية (British South African Comp.) سلطتها على هذه المنطقة التي كان يطلق عليها اسم (زامبيزيا) ثم أطلق عليها منذ (١٨٩٥م) اسم (روديسيا) تكريماً لسيسل رودس.

وقد استطاعت قوات الشركة أن تتوغل نحو الشمال في أراضي قبائل (الماشونا) وبذا بسطت الشركة سلطانها على هذه المنطقة حتى بحيرة نياسالاند.

وقد واجهت الشركة ثورة قبائل الميتابلى، في عام (١٨٩٦م)، فقد كانت هذه القبائل تعتمد إلى حد كبير في معيشتها على الماشية، لكن أصاب الماشية مرض وبائي قضى على أعداد كبيرة منها، كما أن عدداً آخر ذبح كإجراء وقائي بأمر ممثلي الشركة حتى لايزداد انتشار المرض.

بدأت الثورة في منتصف مارس (١٨٩٦م)، وكان رودس في انجلترا، لكنه أسرع بالعودة إلى ميناء (سولزبرى عاصمة روديسيا الجنوبية) وألقى بثقله كله في المعركة، إذ ارتدى الزي العسكري وصار يقود المعركة بجانب القوات التي أرسلتها حكومة مستعمرة الرأس لإخماد مقاومة الأهالي وبناء على تعليمات رودس استخدمت قوات الشركة منتهى القسوة مع من وقع في أيديها من الأفريقيين، فقد عثرت على صور للافريقيين الذين أسروا في هذه المعارك وهم معلقون على الأشجار ورءوسهم إلى أسفل والأوربيون المسلحون ينظرون إليهم بابتسام، وكان تبرير رودس لهذه الأعمال الوحشية "إن الافريقيين كالكلاب التي يجب أن يطلق عليها الرصاص إذا خرجت عن طبيعتها الأليفة وأصبحت خطرة".

على أن الثائرين الأفريقيين لقنوا البيض وعلى رأسهم (رودس) درساً قاسياً، فقد اعتصم الثوار بالجبال وبدأت حرب العصابات المريرة، وشعرت الشركة

الانجليزية أن الأمر لم يعد مسألة معركة واحدة فاصلة بل أن الأمر سيطول، وبدأ رودس يشعر بالقلق على مشروعه الاستعمارى، فأضطر أن يبدأ الاتصال بزعماء الثوار في محاولة للاتفاق معهم.

لكن قبائل (الماشونا) في شمالي وسط افريقيا لم ترق لها الطريقة التي انهى بها رودس ثورة أبناء عمومتهم (الميتابلى) في الجنوب، وقام (العرافون Witch Doctors) بتحريض الأهالي على الثورة ضد الرجل الأبيض فأحرقوا الحقول ودمروا المناجم، وكان على قوات الاستعمار أن تحارب في كل شبر من الأرض، واستمرت الحرب لكن بعد أن هدأت ثورة الميتابلى وجه الإنجليز كل قواتهم لمقاتلة (الماشونا) وتمكنوا من القبض على زعمائهم وإخماد ثورتهم.

وفي الجهات الواقعة غرب بحيرة نياسا، كانت البرتغال بصفة خاصة تدرك أهمية هذه المناطق الواقعة بين مستعمرتيها في شرق وغرب القارة الأفريقية (موزمبيق، وأنجولا) لكن وقفت الأطماع البريطانية حائلاً دون تحقيق آمال البرتغاليين في الاستيلاء على هذه المناطق، وقد أسرعت إنجلترا بتأسيس قنصلية لها في (نياسا)، كما كان رودس وشركته يمدون الخطوط الحديدية والتلغرافية من جنوب القارة باتجاه الشمال.

وكان من العوامل التي شجعت الإستعماريين البريطانيين على التمسك بهذه المناطق وبسط نفوذهم عليها أنه وضح بجلاء أنه بالإضافة إلى ثروتها المعدنية وإلى توفر العاج – فإن أرضها صالحة للزراعة.

كما أن موقع نياسالاند عبر عنها بأنها بمثابة (قناة السويس) للشمال إذ أنها المفتاح الذي يفتح الطريق أمام الإنجليز للشمال.

وكانت قد تأسست شركة بريطانية اتخذت شمال بحيرة نياسا مركزاً لها بهدف استغلال هذه المنطقة وفتحها أمام البعثات التبشيرية البريطانية، بحجة الدفاع ضد تجار الرقيق العرب، وأنشأت عدة محطات تجارية على بحيرة (نياسا) ذاتها كما شقت طريقاً برياً يربط هذه البحيرة ببحيرة نيجانيقا.

واستطاعت هذه الشركة أن تؤدي خدمات لرواد الاستعمار البريطانيين عن طريق عقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين في وسط القارة.

وفي عام ١٨٩١ أعلنت بريطانيا حمايتها على المنطقة وعرفت هذه الأقاليم باسم (وسط أفريقيا البريطانية) وقد تغير هذا الأسم في عام (١٩٠٧م) إلى نياسالاند.

وكان الوضع في (روديسيا الجنوبية) مختلفاً عنه في (روديسيا الشمالية) وفي (نياسالاند) فقد أخذت تتدفق على (روديسيا الجنوبية) أعداد كبيرة من المهاجرين الأوربيين للعمل في التعدين، بينما كان المستوطنون في (روديسيا الشمالية) قلة، فلم يكن لهم دور في الشؤون الداخلية، وكذلك الحال بالنسبة لنياسالاند، ولما ضعف مركز الشركة في روديسيا الجنوبية. وبعد أن تركزت السلطة في يد الأقلية البيضاء أخذ سيل من المهاجرين البيض يتدفق أكثر على البلاد.

أما فيما يتعلق بروديسيا الشمالية فقد كان المهاجرون الأوربيون قليلي العدد كما أنهم كانوا متخلفين سياسياً واقتصادياً عن زملائهم في روديسيا الجنوبية، فلم يفكروا في المطالبة بتصفية إدارة الشركة ومنحهم الحكم الذاتي لكن اقتصر الأمر على إعلان الحكومة البريطانية حمايتها على روديسيا الشمالية – أسوة بما كان الأمر في (نياسالاند).

ومنذ أن استقر النفوذ البريطاني في روديسيا ونياسالاند أخذت فكرة تشكيل اتحاد بين هذه الأقاليم تظهر بوضوح، فقد سبق أن اقترحت (شركة جنوب افريقيا البريطانية) التي كانت تدير روديسيا الشمالية والجنوبية – إدماج الإقليمين لكن هذه الفكرة لقيت معارضة من المستوطنين في روديسيا الجنوبية.

لكن حين كشف (نطاق نحاس) تغيرت كلياً وجهة نظر المستوطنين البيض في روديسيا الجنوبية وارتفعت أصوات المنادين بتكوين إتحاد بين الأقاليم الثلاثة.

وكانت وجهة نظر المنادين بهذا الاتحاد تستند إلى:

١- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم الثلاثة: فمناجم الفحم في روديسيا الجنوبية يمكن أن توفر القوى المحركة التي تحتاجها روديسيا الشمالية لتعدين (النحاس)، كما أن كلا من روديسيا الشمالية ونياسالاند تستطيع أن توفر الأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاجها المناجم والمزارع والمصانع في روديسيا الجنوبية، بالإضافة إلى أن روديسيا الشمالية تحتاج على الشاطئ الأفريقي للاتصال بالعالم الخارجي وتصدير منتجاتها.

٢- كما أن اتجاه السياسة البريطانية في الفترة بين الحربين العالميتين إلى اعادة تجميع المستعمرات البريطانية، في وحدات كبيرة لكي يسهل تدعيمها سياسياً واقتصادياً. إلا أن الأفريقيين في روديسيا الشمالية ونياسالاند كانوا يعارضون بشدة أي نوع من أنواع الإرتباط مع روديسيا الجنوبية.

وفي عام ١٩٤٨م اتفق على عقد مؤتمر سياسي لبحث فكرة الإتحاد. وخرج المؤتمر ببيان أعلن فيه "إن الاتحاد الفيدرالي لدول وسط أفريقيا يجب أن يقوم على أساس المشاركة السياسية والإقتصادية بين الأوروبيين والأفريقيين".

وفي عامي (١٩٥١م)، (١٩٥٢م) عقد المؤيدون لفكرة الإتحاد عدة إجتماعات، وكانت أصوات زعماء المستوطنين البيض في روديسيا الجنوبية ترتفع بالتهديد بالإنضمام إلى (إتحاد جنوب أفريقيا). وتقرر أخيراً إتخاذ الخطوات لقيام هذا الإتحاد رغم معارضة الأفريقيين لهذا الإجراء.

وكان رأي زعماء المستوطنين البيض الذي أعلنوه: "إنه طالما أن الأفريقيين غير مقتنعين فإن المجتمعين من البيض سيعملون بمفردهم".

وفي أبريل عام (١٩٥٢م) وبعد عقد مؤتمر من حكام روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند تقرر قيام الاتحاد.

وفي ٦ مايو (١٩٥٢م) وافق مجلس العموم البريطاني على مشروع الإتحاد الفيدرالي لأقاليم وسط أفريقيا، وكانت (سولزبرى) عاصمة روديسيا الجنوبية قد

أصبحت عاصمة للإتحاد، ومن هذا التاريخ أصبح الاتحاد يعرف باسم (إتحاد وسط أفريقيا) ويضم روديسيا الجنوبية، روديسيا الشمالية، نياسالاند.

ومنذ اللحظة الأولى لقيام الاتحاد ظهرت سيطرة الرجل الأبيض، وأن كل المشروعات كانت تتجه لخدمة مصالح البيض.

وقد عارض الأفريقيون من المبدأ فكرة الاتحاد، وأخذ الشعب الأفريقي ينظم نفسه لتخليص البلاد من ظلم الرجل الأبيض.

وقد اضطرت بريطانيا إلى إعادة النظر في أمر الاتحاد ودستوره، وعقد مؤتمر في لندن في عام (١٩٦٠م) لبحث المشكلات التي يواجهها الإتحاد، وانتهى مؤتمر لندن في فبراير (١٩٦١) بإدخال بعض التعديلات على دستور الإتحاد ليسمح بتمثيل الوطنيين بنسبة أكبر مما هي عليه، لكن الوطنيين قاطعوا الانتخابات فأضطرت إنجلترا لأن تعلن في ٣١ ديسمبر (١٩٦٣م) حل الاتحاد.

وبعد حل الإتحاد استقلت روديسيا الشمالية تحت اسم (جمهورية زامبيا) في يوليو (١٩٦٤م)، واستقلت نياسالاند تحت اسم (جمهورية مالاوى) في أكتوبر (١٩٦٤م)، واستطاعت الأقلية العنصرية البيضاء أن تنفرد بالحكم في روديسيا الجنوبية، وأعلن (إيان سميث) رئيس حكومة الأقلية البيضاء في ١١ نوفمبر (١٩٦٥م) أستقلال (روديسيا). وقد أثار هذا الإعلان - الذي يعني تسلط الأقلية العنصرية على مقاليد الأمور وممارسة سياستها العنصرية على أوسع نطاق - الشعور العالمي كله بوجه عام والشعوب الأفريقية بوجه خاص.

يبقى أن نبحث في مسألة المديرية الاستوائية التي كانت مثالاً واضحاً للتنافس الاستعماري حول افريقيا.

مسألة المديرية الاستوائية:

كان هناك تسابق استعماري شرس بين كل من بريطانيا والمانيا وبلجيكا ثم فرنسا أخيرا، فالكل يحاول أن تكون له ركيزة في حالة فوزه في هذا التسابق واحتلال هذه المديرية الاستوائية ويمكن تقسيم هذا التسابق إلى فترتين فترة العمل

على استحواذ هذه المديرية، أما الفترة الثانية وهي فترة التدخل المسلح. وقد فازت المانيا في الفترة الأولى إذ كسبت ولاء أمين باشا نائب غوردون باشا حاكم السودان وقت الثورة المهدية وبذلك ينتقل ولاء أمين باشا من بريطانيا إلى ألمانيا ووقع اتفاقا معها بالخدمة تحت عملها بجنوده وكان للدور الكبير الذي لعبه القنصل الألماني المقيم في زنجبار وايزمان Wisemann أثر كبير في كسب ولاء أمين باشا ولكن النفوذ الألماني لم يستطع فرض هيمنته على المنطقة لتعرض أمين باشا إلى حادث اغتيال في أحد الأحراش، ولذلك أضحت قواته بدون قيادة، أما بلجيكا فإن الملك ليوبولد كان أكثر حنكة من الألمان إذ أن تحركه بنى على تحرك دبلوماسي بعد التقرير الذي رفعه إليه ستانلى بعد عودته إلى أوروبا فأسرع باتخاذ هذه الإجراءات:

أولاً: عقد اتفاق مع حكومة فرنسا – البروتوكول الفرنسي البلجيكي لتنظيم عملية الملاحة والتوسع على حوض نهر الاوبانجي الذي سبق أن اكتشفه ضابط بلجيكي وكان التوقيع على البروتوكول في ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٩.

ثانياً: جدد معاهدة منع بيع الرقيق مع المانيا.

ثالثاً: وقع اتفاقا خاصا مع الشركة البريطانية لشرق إفريقيا سنة ١٨٩٠م. تم بمقتضى هذا الاتفاق الاعتراف بالحقوق الملكية لدولة الكنغو الحرة البلجيكية على الأراضي الواقعة بين بحيرة البرت حتى مدينة اللادو شمالا.

رابعاً: تقدم النشاط الكنغولي البلجيكي الاستكشافي نحو النيل، إذ لم يكن هناك مانعا بعد توقيع هذه المعاهدات ليحول دون التقدم شمالا نحو النيل عبر أراضي مديرية بحر الغزال، فسرعان ما بدأ النشاط الكونغولي البلجيكي في عام ١٨٩٠.

بريطانيا وفرنسا والاستحواذ على مديرية خط الاستواء وجنوب السودان:

أفلحت بريطانيا بما توصلت إليه من اتفاقيات بين السنوات ١٨٩٠ – ١٨٩٤ مع كل من ايطاليا وألمانيا وبلجيكا أن تجعل منطقة حوض النيل الأعلى

كلها منطقة واقعة تحت ما يسمى بدائرة النفوذ البريطاني، ولكن الدولة التي لم تعترف بهذه الاتفاقيات هي فرنسا التي ظلت تعارض أي اعمال من شأنها أن تؤدي إلى تثبيت اقدام بريطانيا في مصر. وضعت فرنسا من الخطط ما تستطيع أن تزعزع به وضع بريطانيا في مصر حتى لا تتمكن من بسط سيطرتها على وادي النيل.

وأول خططها كانت ترمي إلى ارسال بعثة من مناطق نفوذها في إفريقيا الوسطى لتسير شرقا حتى بحر الغزال وتنتهي بوضع العلم الفرنسي في اعالي النيل والتي ادت فيما بعد لحادثة فاشودة.

والجدير بالذكر أن أوغندا أصبحت منطقة نفوذ بريطاني منذ اعتراف المانيا بأحقية شركة أفريقيا الشرقية البريطانية في التجارة والاعتراف بنفوذها في المنطقة حتى اعالي النيل.

ولقد كان كان مجلس الوزراء البريطاني مترددا في التدخل رسميا في أوغندا بسبب الحرب الأهلية الدائرة فيها بين الفئات المسيحية من جهة وبين مسلمي الباغندا من جهة أخرى، وفي مارس ١٨٩٤م اتخذ قراره باعلان الحماية في زنجبار وكينيا بعد نقاش مستفيض.

وكان اعلان الحماية البريطانية على اوغندا ما هو إلا مقدمة لتأمين حوض النيل ضد فرنسا، وقد تم ذلك في الوقت الذي تقدم فيه البلجيكيون نحو النيل ومعروف أن فرنسا لعبت دورا هاما في إيقاف تقدم الايطاليين نحو السودان الشرقي بما قدمته من مساعدات إلى منيليك الثاني الحبشى والتي تمثلت في مده بالأسلحة الحديثة في مقابل حصولهم على امتيازات التعدين وانشاء خطوط السكك الحديدية. وقد استخدم منيليك الدعم الفرنسي في مقاومته لسيطرة الايطاليين واتضح ذلك في هزيمته للإيطاليين في معركة عدوة الشهيرة في مارس سنة ١٨٩٦م. وكانت لهزيمة عدوة أبعاد سياسية ملموسة في إيطاليا وأوروبا وأفريقيا، ففي إيطاليا أدت الهزيمة إلى استقالة الحكومة، وفي أوروبا قادت الهزيمة إلى تفاهم فرنسي إيطالي

بسبب تخلي إيطاليا عن اهدافها الاستعمارية المتضاربة مع فرنسا، أما في إفريقيا فقد أدت هزيمة الايطاليين إلى تحرك بريطاني سريع لاعادة استرجاع السودان باسم الخديوي اسماعيل، لا سيما وأن البريطانيين خشوا من قيام تحالف حبشي سوداني.

وقد أسفرت المفاوضات البريطانية – الايطالية بشأن شرق السودان عن تخلي الايطاليين عن مراكزهم في شرق السودان والانسحاب من كسلا وتسليمها إلى القوات البريطانية، كما اعترف الإيطاليون بأن منطقة جنوب السودان منطقة نفوذ بريطانية.

وقد واكب تقدم الانجليز هذا من الشمال تقدم الفرنسيين الفعلي عن طريق بحر الغزال سنة ١٨٩٨م. وما أن وصل كتشز إلى أم درمان حتى علم بتحرك النقيب مارشان نحو فاشودة في أعالي النيل بقوات فرنسية، ولذلك كان تقدم كتشنر السريع نحو الجنوب ووصل إلى فاشودة في ١٨ سبتمبر ١٨٩٨م حيث وجد أن مارشان قد سبقه إليها ورفع العلم الفرنسي عليها وكاد صداما حقيقيا أن يقع بين الطرفين.

وحدثت أزمة دبلوماسية بسبب حادث فاشودة بين بريطانيا وفرنسا، فالأولى ترى أن هذه الأراضي كانت تابعة للحكومة المصرية وهي الآن بحكم وضعها في مصر واحتلالها فإنها مسؤولة عن اعادة هذه الأراضي لمصر، والثانية ترى أن هذه الأراضي أراض لا صاحب لها، بعد انسحاب القوات المصرية وعجز دولة المهدية فرض سيطرتها عليها، وتأزم الموقف بين القائدين عندما هددت بريطانيا باستعمال القوة لاجلاء الفرنسيين عن فاشودة فكانت تعليمات القادة الفرنسيين إلى مارشان بالانسحاب.

وبانتهاء أزمة فاشودة أصبح كل السودان وأوغندا تحت النفوذ البريطاني المباشر، وعرف حكم بريطانيا لأوغندا بالحماية البريطانية وحكم بريطانيا للسودان بالحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا.

الفصل الرابع

سياسة بريطانيا وفرنسا في شرقي افريقيا

١- السياسة البريطانية في شرق أفريقيا:

- في الزنجبار.
- في كينيا.
- في أوغندا.

٢- السياسة الفرنسية في شرق أفريقيا:

١- في مدغشقر.

٢- جزر القمر - مايوت - مـدهيلي - جـزر القمـر الكبـرى انجوان.

٣- الصومال الفرنسي.

٣- التنافس الفرنسي البريطاني في زنجبار.

٤- توحيد المستعمرات الفرنسية في شرق أفريقيا.

سياسة بريطانيا وفرنسا في شرق أفريقيا

أولاً: السياسة البريطانية في شرق أفريقيا: في الزنجبار:

اصطدم البرتغاليون بعد اكتشافهم رأس الرجاء الصالح وإندفاعهم صوب الساحل الشرقي للقارة بالإمارات العربية، وأصاب هذه الامارات الكثير من الدمار على أيديهم، لكن استطاع العرب بعد ما يقرب من قرنين من الزمان طرد البرتغاليين من (زنجبار) و (ممبسه)، وأصبح الساحل الأفريقي الشرقي من أرض الصومال حتى نهر (روفوما) تحت سلطة إمام (عمان) في شبه جزيرة العرب.

وفي سنة (١٨٠٤م) أصبح (السيد سعيد) إماماً على (عمان)، وحاكماً (لمسقط) بالإضافة إلى زنجبار، وقد نجح في تثبيت أركان سلطته في (زنجبار) وممتلكاته الأخرى في القارة الافريقية وحكم (السيد سعيد) مدة طويلة إمتدت حتى سنة (١٨٥٦م).

وخلال حكمه وفي سنة (١٨٤٠) اتخذ السلطان السيد سعيد (زنجبار) مقراً له، وترك أحد أبنائه مندوباً عنه في حكم (مسقط)، وإن ظل يتردد عليها من حين لآخر، وقد قيل إنه أصطحب معه من (عمان) لزنجبار عدداً كبيراً من كبار التجار ورجال المال والبنوك من العرب والأجانب خاصة الهنود، وبذل أقصى ما يمكن لترغيب هؤلاء وأمثالهم في الإقامة في (زنجبار).

وحدث بعد موت السلطان (السيد سيعد) نزاع بين أفراد العائلة الحاكمة في (زنجبار) ومسقط، وانتهى الأمر سنة (١٨٦١م) بأن انفصلت سلطنة زنجبار نهائياً عن مسقط وأصبح (السيد محمد) سلطاناً على زنجبار وشرق أفريقيا.

ولما كان الفرنسيون قد بدأوا يظهرون إهتمامهم بأمر هذه الجهات فقد عقدت الحكومة البريطانية معاهدة مع فرنسا إتفقت فيها الدولتان على أن تحترما حرية (زنجبار) و (ومسقط).

على أن النفود البريطاني أخذ يتغلغل في (زنجبار) منذ أن عقدت بين الحكومة البريطانية مع السلطان في عام (١٨٣٩م) معاهدة كان من أهم نصوصها أن يعمل السلطان على إتخاذ إجراءات أكثر حزماً ضد تجار الرقيق، بالإضافة إلى جهود التمثيل السياسي البريطاني الذي أنشئ في بلاط السلطان منذ (١٨٤٠م).

وقد كانت لإنجلترا مكانة خاصة لدى سلطان زنجبار لأسباب منها:

١- كانت بريطانيا تسيطر على الهند – مما جعلها تهتم بالخليج العربي، وبكل من مسقط وعمان، وفي عام (١٨٣٠م) أرسلت حكومة الهند حملة لهذه الجهات للتعاون مع السيد سعيد في معاقبة القراصنة الذين يهددون التجارة في البحار المجاورة للسلطنة.

وتضاعفت أهمية زنجبار في نظر الإنجليز بعد فتح قناة السويس (١٨٦٩م)، فأصبحت الحاجة ماسة لمحطات تخدم الملاحة في هذا الطريق القصير للهند عبر قناة السويس والبحر الأحمر والذي ترتب على فتحة زيادة أهمية البحار والمحيطات المؤدية إليه.

٢- كانت أغلب التجارة الخارجية في زنجبار في أيدي رعايا هنود ولذا فقد كانت العلاقات بين الهند وزنجبار قوية.

٣- عقدت انجلترا في سنة (١٨٧٣م) مع (السلطان برغش) – الذي حكم زنجبار (١٨٧٠ – ١٨٨٨م) – معاهدة شبيهة بمعاهدتها السابقة مع السلطان (السيد سعيد)، يتعهد السلطان فيها بتحريم تصدير الرقيق من ساحل أفريقيا وبإقفال جميع أسواق الرقيق في الأقاليم الخاضعة لنفوذه.

وما دمنا نتكلم عن شرق أفريقيا يظهر أنه بالرغم من جهود انجلترا الإستعمارية في هذه الجهات فإن منطقة جبال كليمنجارو وقعت في يد الألمان.

على أن الألمان كان لهم هم نشاطهم في هذه المناطق من شرق أفريقيا، فقد استطاع (كارل بيترز) أن يعقد عدة معاهدات مع شيوخ ورؤساء القبائل، كما أدت

المنافسة بين انجلترا وألمانيا (١٨٨٦م) إلى عقد اتفاقية اقتسمت بموجبها الدولتان أملاك سلطان زنجبار.

وعلى أساس هذه الإتفاقية وضعت إنجلترا يدها على الجزء الشمالي من أملاك السلطان وعلى جزيرتي (زنجبار) و (بمبا)، كما أن شركة (شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية) أصبحت تتحكم في مساحة واسعة تمتد من ساحل (ممبسه) حتى بحيرة فكتوريا، وكانت هذه نواة لتكوين (مستعمرة أفريقية الشرقية البريطانية) التي عرفت فيما بعد باسم (كينيا).

أما ألمانيا فقد وضعت يدها على الشطر الجنوبي من أملاك سلطان زنجبار وأصبحت منطقة النفوذ الألمانية التي أطلق عليها اسم (أفريقيا الشرقية الألمانية) وتمتد في الداخل إلى جبال كليمنجارو والطرف الشرقي لبحيرة فكتوريا.

المعاهدة البريطانية الالمانية:

وفي سنة (١٨٩٠م) عقدت بريطانيا وألمانيا معاهدة صفيت بموجبها المشكلات المعلقة بين الدولتين في شرق أفريقيا، وأهم ما تضمنته هذه المعاهدة:

١- اعترفت ألمانيا بحماية انجلترا على زنجبار.

٢- اتفق على أن تدخل، (أوغنده) ضمن منطقة النفوذ البريطانية.

٣- تنازل الألمان عن كل إدعاء بخصوص الحدود الشمالية بحيث تدخل منطقة ويتو الحدودية ضمن منطقة النفوذ البريطاني.

٤- يضغط الانجليز على السلطان ليؤجر لألمانيا العشرة أميال الساحلية.

٥- تعطى انجلترا لألمانيا جزيرة (هيليوجولاند Heliogoland).

وقد وضعت إنجلترا نظاماً خاصاً لإدارة ما وضع تحت حمايتها من سلطنة زنجبار، فعينت وزراء بريطانيين لحكم وتنظيم الإدارات المختلفة، وأصبح السلطان يتصرف في المسائل المالية وغيرها بإرشاد الممثل البريطاني - وإن كان السلطان يختار خليفته، لكن أشترط أن يحصل على موافقة بريطانيا على هذا الإختيار.

ولم يرضخ العرب في (زنجبار) للوضع الذي أملاه عليهم تفوق عدوهم في السلاح فتعددت الثورات، ومن أشهر هؤلاء الثوار الأبطال (مبارك) الذي لم يعترف بسلطة سلطان زنجبار الخاضعة لإدارة المستعمر، وقاد ثورة عنيفة ضد السلطان وقوات الاستعمار وأضطرت انجلترة لأن تجلب قوات من الهند لإخضاع الثائرين، وأضطر القائد العربي أن يلجأ سنة (١٨٩٦م) إلى المنطقة الألمانية.

وفي سنة (١٩١٣م) أصبحت شؤون زنجبار من إختصاص وزارة المستعمرات البريطانية، وكان رئيس الوزراء (وهو بريطاني) يدير شؤونها الداخلية، بينما المندوب السامي البريطاني هو المسؤول عن سياستها الخارجية، وفي سنة (١٩٢٥م) ألغى منصب المندوب السامي وأصبح رئيس الوزراء البريطاني هو المسؤول عن إدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية.

وكانت انجلترا وضعت أيديها أيضاً على أملاك ألمانيا في أفريقيا الشرقية (تنجانيقا) عقب الحرب العالمية الأولى بناءً على صلح فرساى (١٩١٩م).

وفي عام (١٩٦٣م) حصلت (زنجبار) و (بمبا) على استقلالهما، وبعد ذلك قامت ثورة أعلن على أثرها قيام النظام الجمهوري بهما، وفي أبريل (١٩٦٤م) اتحدت تنجانيقا وزنجبار واتخذتا رسمياً إسم (جمهورية تنزانيا).

د- انجلترا في كينيا (أفريقية الشرقية البريطانية):

تقع أفريقية الشرقية البريطانية على خط الاستواء، وتحدها من الجنوب أفريقية الشرقية الألمانية (تنجانيقا)، وإثيوبيا من الشمال، و (الصومال الإيطالي) من الشمال الشرقي، وأوغنده من الغرب.

كان شرق أفريقيا موضع اهتمام البريطانيين، كما اتجهت إليه أنظار الاستعماريين الألمان، ولحسم الأمر بين الدولتين الإستعماريتين عهد إلى لجنة (بريطانية فرنسية ألمانية) بحث مدى أحقية سلطان زنجبار في المناطق موضوع النزاع، وانتهت اللجنة إلى أن نفوذ السلطان ثابت على المنطقة الساحلية، أما في الداخل فهو قاصر على عشرة أميال خلف المنطقة الساحلية، واتفقت إنجلترا وألمانيا

في عام (١٨٨٦م) على تقسيم هذه المناطق من شرق القارة إلى منطقتي نفوذ بريطانية في الشمال، وألمانية في الجنوب.

وبذا قسمت افريقيا الشرقية إلى مستعمرتين هما: أفريقية الشرقية البريطانية التي عرفت فيما بعد باسم (كينيا)، وأفريقية الشرقية الألمانية التي عرفت فيما بعد باسم (تنجانيقا). وقد وضع الاتفاق الألماني البريطاني في أول يوليو (١٨٩٠م) حداً لمنافسة ألمانيا لانجلترا على النفوذ في أوغنده، إذ وافقت ألمانيا على أن تمد بريطانيا نفوذها في إتجاه الكنغو الحرة، كما عقدت بريطانيا إتفاقاً مع إيطاليا لتحديد مناطق الحدود بين (الصومال الإيطالي) و (شرق أفريقية البريطانية).

وأجبر (برغش) سلطان زنجبار على التوقيع على إتفاقية مع الشركة البريطانية لمنحها أمتياز العمل لمدة خمسين سنة – في المنطقة التي حددها الإتفاق الألماني الإنجليزي.

وبموجب هذا الامتياز الذي منحه السلطان – للشركة البريطانية أصبح لها الحق في شراء الأراضي، وتنظيم التجارة والملاحة، ومد السكك الحديدية، والتنقيب على المعادن، وهكذا بموجب عقد الإمتياز وبموجب الاتفاقات الأخرى التي عقدتها الشركة مع الحكام الوطنين أعطيت هذه الشركة صلاحيات ضخمة في الإدارة وغيرها تخول لها سلطات واسعة لا تتمتع بمثلها إلا الحكومات الرسمية.

وقد قابلت الشركة البريطانية عقبات ضخمة لتثبت دعائم النفوذ البريطاني في المنطقة الشاسعة الممتدة من الساحل الشرقي حتى حدود الكنغو. وعندما أحست الشركة بأن بسط نفوذها على أوغنده يكلفها ٤٠,٠٠٠ جنيه دون أي عائد فقد هددت الشركة بالانسحاب من (أوغنده) إن لم تتلق مساعدة من الحكومة البريطانية. وقد أبدى رئيس وزراء بريطانيا تردداً في تقديم العون لكن الاستعماريين استطاعوا أن يثيروا الرأي العام البريطاني ضد فكرة الإنسحاب من أوغنده.

لأن هذا الإنسحاب يعني القضاء على النفوذ البريطاني في وسط أفريقيا.

وأسرع (لوجارد) بالسفر لإنجلترا ليتزعم حركة المنادين بقيام الحكومة بعمل حاسم لدعم النفوذ البريطاني في أوغنده وترتب على ذلك إرسال سير جيرالد بورتال القنصل العام البريطاني في زنجبار لبحث الأوضاع في أوغنده، وفي أول أبريل (١٨٩٣م) وصل (بورتال) إلى (كمبالا) حيث رفع العلم البريطاني محل علم الشركة معلناً الحماية البريطانية على المنطقة.

وهكذا انتهى دور (شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية) في أوغنده، وجرت محادثات بين الحكومة البريطانية والشركة لتحل محل الشركة أيضاً في المنطقة الساحلية، وتم الاتفاق على أن تسلم الشركة مسؤولياتها في هذه المنطقة أيضاً للحكومة البريطانية في مقابل ٢٥٠,٠٠٠ جنيه، وتم إنسحاب الشركة في ١٥ يونيو (١٨٩٥م) وأعلن قيام (محمية شرق أفريقيا البريطانية).

خط حديد أوغنده – كينيا:

يرتبط إستقرار النفوذ البريطاني وإمتداده في (شرق أفريقيا البريطانية) بمد سكة حديد أوغنده إذ ترتب على ذلك تدفق المهاجرين الأوروبيين والآسيويين (الهنود بالذات) على المنطقة، بحيث يمكن أن نقول بحق أن (خط حديد أوغنده) يعتبر في الحقيقة العمود الفقري (backbone) للإستعمار البريطاني في كينيا وأوغنده.

وقبل تنفيذ هذا الخط الحديدي كانت (اوغنده) تعاني من جراء عزلتها وافتقارها لما يربطها بالساحل الأفريقي والعالم الخارجي، بالإضافة إلى صعوبات الإدارة. وكانت شركة (شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية) قد قامت في عام (١٨٩٢م) بإعداد الدراسات المتعلقة بهذا الخط الجديد، فلما آلت شؤون المناطق التي كانت تديرها الشركة إلى الحكومة البريطانية – قامت باستكمال الدراسات وتم بعد ذلك تنفيذ الخط الحديدي.

وقد سار الخط من (ممبسه) ووصل في مايو (١٨٩٩م) إلى المنطقة التي أقيمت عليها مدينة (نيروبي) وكانت عبارة عن مستنقعات، وصل الخط إلى كيسومو (Kisumu) على بحيرة فكتوريا، ولم يصل كمبالا إلا في عام (١٩٢٦م)، وبلغ طول هذا الخط حوالي ٨٠٠كم وقد بلغت تكاليفه حوالي (٥ ملايين جنيه).

أثر خط الحديدي في كينيا:

بأفتتاح هذا الخط بدأت مرحلة ما يمكن أن نطلق عليه (الإستعمار الإستيطاني) في كينيا، وبدأ الاحتكاك بين السكان الأصليين من قبائل الماساى (Massai) والكيكو (Kikuyu) وبين المستوطنين الجدد من الإنجليز والهنود، وقد جذبت أنظار الأوروبيين بالذات منطقة (المرتفعات البيضاء) في كينيا لمناخها المعتدل الملائم لسكنى الرجل الأبيض وتربتها البركانية الخصبة، فبدأت وفودهم تتدفق على المنطقة من إنجلترا ذاتها ومن جنوب أفريقيا، وقد شجع المندوب السامي البريطاني السير شارلس إليوت على هجرة الأوربيين ليساهموا في تطوير الإقليم وزيادة دخله القومي، كما شجعت الحكومة الإنجليزية الإستيطان في المنطقة بكل الوسائل فقدمت للمستوطنين كافة المغريات الممكنة وقامت الصحف البريطانية بحركة إعلانية ضخمة للدعوة للهجرة إلى كينيا.

وقد أدت هجرة الأوربيين واستيلائهم على الأراضي الخصبة إلى ثورة قبائل الماساى والكيكويو، وقد إستخدمت السلطات البريطانية وسائل العنف لإخماد الثورات، وألزمت زعماء الماساى على التوقيع على معاهدة في (١٩٠٤م) يقرون فيها بموافقتهم على الجلاء عن مناطق المرتفعات وتركها للبيض المستوطنين، وترتب على ذلك إقصاء الأفريقيين عن أرضهم وعزلهم في مناطق خصصت لهم. كما اتخذت نفس الإجراء مع الهنود المستوطنين الذين وصل عددهم إلى ضعف عدد المستوطنين الأوربيين، وحرم عليهم استيطان المناطق المخصصة لسكنى الأوربيين.

وقد صدرت بعد ذلك عدة قوانين تنظم طريقة حيازة الأرض وتأجيرها، وكان الهدف الأساسي منها تمكين المستوطنين الأوربيين من وضع أيديهم على الأراضي الصالحة للزراعة ولإقامتهم وقد اعتبرت السلطات البريطانية أراضي كينيا كلها ملكاً للتاج البريطاني ولذا أصبح للحاكم العام الحق في التصرف فيها.

وقد اتبعت بريطانيا في إدارة كينيا نظام الحكم غير المباشر (Indirect Rule) الذي اشتهرت به السياسة الإنجليزية الإستعمارية، وهو يهدف إلى أن تسيير الشؤون المحلية للمنطقة من خلال المؤسسات السياسية التي كانت موجودة من قبل، وبأن ترتبط بالإدارة الجديدة وتعمل بخدمة هذه الإدارة ويوحي من توجيهاتها، أي أن تطور المؤسسات الموجودة لتتلاءم مع الأهداف والنظم الجديدة.

وأدركت بريطانيا أن هذا النظام غير المباشر للحكم أقل أشكال الحكم تكلفة بالإضافة إلى أنه أكثرها قبولاً لدى الوطنيين.

ورغم أن بريطانيا أعلنت منذ البداية أنها ترمي إلى إعداد الوطنيين للحكم الذاتي – فإنها لم تخط خطوات ملموسة في هذا السبيل، وقد تركت مهمة تعميم الخدمات التعليمية والعلاجية للأفريقيين – للهيئات التبشرية وكان جهد هذه الهيئات بالطبع محدوداً.

وحين نشبت الحرب العالمية الأولى تعرضت كينيا لمحاولة غزو الألمان لها، وأشركت انجلترا في هذه الحرب أعداداً كبيرة من الأفريقيين والهنود، وقد خسرت القوات العاملة في صفوف البريطانيين خسارة كبيرة بسبب تفشي المرض بين الجنود لكن انتهى الأمر باستسلام القوات الألمانية، ووزعت مستعمرات ألمانيا الأفريقية بين الدول المتحالفة المنتصرة وفقاً لنظام الأنتداب الذي أقرته عصبة الأمم، وكانت (أفريقيا الشرقية الألمانية – تنجانيقا) من نصيب (إنجلترا).

وقد تركت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م – ١٩١٨م) آثاراً عميقة في (شرق أفريقيا البريطانية)، وبينما كان عدد المستوطنين الأوروبيين في عام (١٩١٤م) لا يتجاوز ٣,٠٠٠ فقد وصل هذا العدد في عام (١٩١٩م) إلى ٩,٠٠٠

أي تزايد إلى ثلاثة أمثال العدد الأصلي. هذا بينما تناقص عدد الأفريقيين بسبب فداحة الخسائر في الحرب وبسبب المجاعات والأمراض التي انتشرت، وكانت مساحات واسعة من الأرض قد أصبحت خراباً وزحفت الحشائش إلى الأراضي الزراعية – وقد عانت الإدارة الحكومية من النقص في الأيدي العاملة واضطرت الإدارة مراراً للضغط على الوطنيين واجبارهم على العمل التعسفي الإجباري. ومنذ عام (١٩٢٠م) أصبحت (أفريقيا الشرقية البريطانية) تعرف بإسم (كينيا).

وكان الكينيون يتطلعون للتمتع بحقوقهم كاملة في بلادهم بعد ذلك، بينما اتجه المستوطنون البيض للمطالبة بتمكينهم من السيطرة التامة على شؤون البلاد مقتدين بما كان يجري في جنوب أفريقيا، وأدى هذا إلى اشتعال الحركة الوطنية. وفي سنة (١٩٥٠م) وصلت ثورة قبائل (الكيكو) إلى ذروتها، وقد استمرت هذه الثورة – التي عرفت باسم ثورة الماوماو لعدة سنوات إذ استطاع الثوار أن يشنوا حرب العصابات من الغابات المنتشرة على المستعمرين البيض وتزعم الحركة جومو كينياتا رئيس (إتحاد كينيا للأفريقيين).

وأضطرت الحكومة البريطانية إلى أن تسمح بإقامة نظام دستوري في كينيا في عام (١٩٥٤م)، وازداد نصيب الوطنيين في المجلس التشريعي بعد ذلك. وفي يناير عام (١٩٦٠م) عقد في لندن مؤتمر حضره ممثلون للأفريقيين والأوربيين والهنود، وتقرر فيه أن تمنح (كينيا) الإستقلال بعد فترة انتقال حددت بثلاث سنوات وفي ديسمبر (١٩٦٣م) أعلن استقلال كينيا وأعلن بعد ذلك قيام النظام الجمهوري بها.

هـ– انجلترا في أوغنده:

ارتبط امتداد النفوذ البريطاني للمنطقة التي أطلق عليها اسم أوغنده بكثير من الأحداث والملاحظات التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

١– كان الساحل الافريقي الذي يعتبر المنفذ البحري الطبيعي لهذه الأقاليم الداخلية ملكاً لإمام عمان.

٢– بدأ تنافس شديد بين بريطانيا وألمانيا على هذه الأقاليم الهامة في شرق أفريقيا ووصل هذا التنافس لذروته في عام (١٨٨٥م) وانتهى بمعاهدة وقعت بين إنجلترا والمانيا في عام (١٨٨٦م) أتفق فيها على تقسيم أملاك سلطان زنجبار بينهما، وبموجب هذا الاتفاق وبالضغط على السلطان تم منح رابطة شرق أفريقية البريطانية إلى شركة مساهمة باسم شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية في ٢٥ مايو عام (١٨٨٧م) الامتياز على الأراضي التي خصصت لبريطانيا.

٣– كانت الإدارة المصرية في السودان قد امتدت إلى المديرية الاستوائية، وكانت قد عقدت معاهدة مع ملك أوغنده، قبل الملك بمقتضاها وضع مملكته تحت حماية مصر، كما كان النفوذ المصري قد امتد إلى (أونيوررو)، وبذا تكون مصر قد ضمت – لمناطق نفوذها جميع البلاد الواقعة حول بحيرتي فكتوريا وألبرت، وإن لم يستقر النفوذ المصري نهائياً في (أوغنده) لكن الأمر في المديرية الإستوائية كان مستقراً تماماً حتى بعد نشوب الحركة المهدية في السودان، وكان أمين باشا الحاكم المصري للمنطقة الاستوائية يدير شؤونها في هذه الفترة.

شاعت في أوربا أخبار أن (أمين باشا) في خطر وأن الواجب يحتم إرسال حملة لإنقاذه في الوقت الذي كانت فيه المنافسة بين الألمان والإنجليز على أشدها في شرق أفريقيا، وترتب عليه ارسال (ستانلى) في البعثة التي سميت (بعثة الإنقاذ) ووصلت الحملة إلى شاطئ بحيرة ألبرت عام (١٨٨٨م) وكشف ستانلى لأمين باشا عن أهدافه فقد اقترح عليه:

- أما الإنسحاب إلى مصر.
- أو يبقى في المنطقة كمدير تابع لحكومة دولة الكونغو.
- أو يذهب إلى الشمال الغربي لساحل بحيرة فكتوريا ويبنى هناك مراكز ويكون في خدمة (الجمعية البريطانية لشرق أفريقيا).

والحقيقة "إن حادث خطف أمينا باشا – كان القصد منه محو آخر آثار سيادة مصر على هذه المنطقة التي تعتبر الوحيدة التي أخفقت فيها جماعة المهدي، إذ أن وجود حاكم فيها مؤيد لحقوق الخديوي وقف سداً في طريق إنجلترا إلى الجنوب فكان من الواجب التخلص من هذا الرجل المضايق، ولكي تبرر انجلترا تدخلها أذاعت في أوربا نبأ وجود أمين باشا في خطر وقامت لنجدته فكانت حملة ستانلي لإنقاذه، فبعثة ستانلي تخفي أمراً سياسياً كان معداً منذ وقت طويل، والدليل على ذلك أنه لما رفض أمين باشا مغادرة البلاد وذكر لستانلي أن لديه رسالة من رئيس الوزراء المصري يترك له فيها حرية البقاء أو الإنسحاب لم ير ستانلي بدا من استخدام القوة لإقناع أمين باشا، وخطفه مع ٥١ ضابطاً.

على أن أمين باشا بعد وصوله إلى شرق أفريقيا دخل في خدمة الحكومة الألمانية وعاد لمنطقة البحيرات الإستوائية لينشئ منطقة نفوذ ألمانية هناك.

وكانت إنجلترا تنظر بقلق شديد إلى اتجاه أية دولة استعمارية أخرى لمد نفوذها في هذه الجهات، وتزعم حملة الضغط على الحكومة البريطانية لتمد نفوذها لمنطقة البحيرات الإستوائية عدد من الاستعماريين الإنجليز الذين نادوا بفكرة ربط الممتلكات البريطانية كلها الممتدة من جنوب القارة حتى شمالها، ونادى هؤلاء بفكرة مد الخطوط الحديدية والتلغرافية التي تربط الجنوب بالشمال (الكيب بالقاهرة).

على أن الأمر بين إنجلترا وألمانيا حسم بالإتفاقية سنة (١٨٩٠م) وبموجبها تنازلت ألمانيا عن مطالبها في المنطقة الواقعة شمال وغرب منطقة النفوذ المحددة في اتفاقية عام (١٨٨٦م) واعترفت للإنجليز بحقهم في مد نفوذهم حتى منطقة النفوذ في الصومال، وغرباً حتى حدود دولة الكنغو.

أعلنت بريطانيا الحماية على أوغنده في ١٨ يونيه عام (١٨٩٤م) بحدودها الممتدة من (غندوكورو Gondokoro) شرقاً إلى بحيرة (رودلف)، ثم تتجه جنوباً إلى الحد الشمالي (لشرق أفريقيا البريطانية) الذي يمتد من جبال (كليمنجارو

Kilimenjaro) إلى بحيرة فكتوريا ويستمر غرباً إلى خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكنغو.

وقد واجهت إنجلترا عدة ثورات قبل أن يستتب لها الأمر في هذه البلاد، فقد ثارت العناصر الإسلامية وخشيت إنجلترا أن ينضم الجنود السودانيون لإخوانهم في الدين فيستفحل الأمر فأسرعت بإخماد الحركة، كما وقف كباريجا ملك أونيورو ضد النفوذ البريطاني في بلاده، واضطر الإنجليز لتجريد حملة لغزو هذه البلاد، كما ثار زعماء أوغنده وأتهم الملك (موانجا) بتحريضهم والإشتراك معهم، وانتهى الأمر بالقبض على كل من (موانجا) و (كباريجا) ونفيهما إلى (سيشل).

على أن توطيد إنجلترا لنفوذها في (أوغنده) كانت له آثار بعيدة على الاستعمار البريطاني في مناطق أخرى من القارة الافريقية وقد ربط الاستعماريون البريطانيون بصفة خاصة بين السيطرة الإنجليزية على (أوغنده) وسيطرتها على مصر، فقد حذروا من أن تسلط أية دولة أخرى على منابع النيل – يجعلها تتحكم في شرايين الحياة بالنسبة لمصر.

نظام الحكم البريطاني في أوغنده:

اتبعت بريطانيا في حكم أوغنده طريقة الحكم غير المباشر، فقد تركت إدارة كل مملكة بيد ملكها وشعبها، لكنها جعلت كل هذه الإدارات خاضعة للمندوب السامي البريطاني، وكانت أقوى هذه الممالك وكان يلقب ملكها (بالكاباكا) ويعاونه برلمان وطني يعرف (بالليكوكو Lukiko)، وكان الشعب نفسه يعرف باسم (الباجنده Baganda).

وكان أول (مندوب) عينته بريطانيا للإشراف على إدارة (أوغنده) هو (جونستون) فبذل جهده واستغل خبرته الطويلة لتنظيم إدارتها في ظل النفوذ البريطاني.

وفي فترة إدارته مدت الخطوط التليفونية في البلاد، كما مدت الخطوط الحديدية التي وصلت إلى (كيسومو) على بحيرة فكتوريا في نهاية عام (١٩٠١م).

وقد واجه جونستون مشكلة تملك الأراضي (Landownership) فقد وقف البرلمان الوطني (الليكوكو) في وجه كافة المحاولات التي بذلت لاتاحة الفرصة للمستوطنين الأوربيين لتملك الأرض في أوغنده كما حدث في (أفريقية الشرقية البريطانية)، وبذا تخلصت أوغنده من المشكلات التي واجهتها البلاد الأفريقية الأخرى الناتجة عن وضع المستعمرين أيديهم على الأراضي الخصبة وطرد أصحابها منها واستغلالها لصالحهم.

ورغم ذلك فقد تطور الإنتاج الزراعي في (أوغنده) على أيدي الوطنيين فنجحت زراعة القطن، وقصب السكر، والبن، كما تطورت نواحي الاقتصاد الأخرى فكشف عن معادن القصدير، والنحاس بها، وتضاعف الإنتاج الصناعي والزراعي بعد تنفيذ مشروع خزان مساقط أوين (owen Falls) في عام (١٩٥٤م) فتوفرت القوة الكهربائية المحركة اللازمة للصناعة، كما ساعد على تحقيق التقدم الاقتصادي إتمام مشروع السكك الحديدية الممتدة من الساحل عند (ممبسه)، وكذلك إتمام كوبرى جنجا (Jinja) في عام (١٩٣١م) الذي أتاح الفرصة للخط الحديدي الرئيسي من الساحل ليصل إلى (كمبالا).

وفي (١٩٠٥م) ألحقت إدارة محمية أوغنده بوزارة المستعمرات البريطانية بدلاً من وزارة الخارجية، ومنذ عام (١٩٠٧م) أصبح المندوب السامي يلقب بلقب (حاكم عام).

وقد اتجهت بريطانيا عقب الحرب العالمية الأولى إلى إدماج مستعمراتها في شرقي أفريقيا (أوغنده، وكينيا، وتنجانيقا) في إتحاد واحد أطلق عليه إتحاد شرق أفريقيا لكن عارضها الليكوكو في ذلك واضطرت إنجلترا لترك هذا المشروع مؤقتاً.

وقد واجهت إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية عدة حركات للمطالبة باستقلال (بوجنده) كانت أعنفها في عام (١٩٥٣م)، واضطرت الحكومة البريطانية لإرسال لجنة إلى أوغنده برئاسة السير (كيث هانكوك) لدراسة الحالة ووضع

توصياتها بما تراه لعلاجها، وفي ضوء اقتراحات هذه اللجنة وضعت تسوية في عام (١٩٥٥م)، ثم أعقب ذلك حصول أوغنده على استقلالها في عام (١٩٦٢م) وأعلن قيام النظام الجمهوري فيها.

الخدمات العامة في كينيا وأوغنده ودور الإدارة البريطانية فيها:

في الوقت الذي اتجهت فيه جهود شركة أفريقيا البريطانية الإمبراطورية إلى العمل على تثبيت دعائم النفوذ البريطاني في كينيا وأوغنده، تكفلت الجمعيات التبشيرية بالعمل في مجالات التعليم والعلاج الطبي، والخدمات الإجتماعية وقد بدأت هذه الجمعيات نشاطها في شرق أفريقيا في وقت مبكر.

ومن أهم مجالات نشاط هذه الجمعيات التبشيرية العمل لمحاربة تجارة الرقيق، فقد تزعمت الجمعيات التبشيرية حركة مقاومة تجارة الرقيق التي تتنافى مع كل المبادئ الإنسانية. كذلك قامت الجمعيات التبشيرية بمجهود طيب في علاج الأفريقيين واستعانت هذه الجمعيات بالأطباء المبشرين، وأنشأت المستشفيات في شرق أفريقيا، كما فتحت المدارس وكان من أهداف التعليم رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي وتعريف الأفريقيين بوسائل مقاومة الأمراض والمحافظة على الصحة وترغيبهم في العلاج في المستشفيات.

وقد اجتاح أوغنده في (١٩٠١م) مرض النوم ولم تتمكن الهيئات الطبية من السيطرة على هذا المرض إلا في عام (١٩١٠م) بعد أن قضى على أكثر من ربع مليون من سكان أوغنده.

نظرة عامة على نظام بريطانيا في حكم مستعمراتها الأفريقية:

يعتبر نظام الحكم غير المباشر (Indirect Rule) أحد المظاهر المميزة للحكم البريطاني في أفريقيا، بينما نجد فرنسا مثلاً تتمسك بسياسة الحكم المباشر (Direct Rule) وما تفرع منه من سياسات مثل سياسة الإستيعاب

(Assimilation) أو سياسة المشاركة (Association) – فإن السلطات البريطانية وجدت أن استمرار تعاون الرؤساء والأهالي في المستعمرات مع الإدارة البريطانية الحاكمة أفضل لها بحيث يصبحون جزءاً من هذه الإدارة وهذا النظام هو أسهل وأنسب نظم الحكم وأقلها تكلفة، في الوقت الذي يكفل فيه ولاء المحكومين للسلطات الحاكمة.

وأهم المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام الإستعماري البريطاني:

١- استمرار تعاون الزعماء والمؤسسات القبلية والمحلية مع الإدارة الحكومية.

٢- يصبح هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات جزءا من هذه الإدارة الحكومية.

٣- السلطة النهائية في يد (الحاكم العام البريطاني)، فالحق في فرض الضرائب، والتشريع، كله في يد السلطة البريطانية.

ويرى أنصار هذا النظام أنه يحقق عدة فوائد منها:

١- عدم التضارب بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية التي اعتادها الأفريقيون.

٢- الإستفادة من خبرة الزعماء الوطنيين ودرايتهم بأحوال البلاد.

٣- تقليل نفقات الإدارة وتقليل عدد الموظفين البريطانيين.

٤- تخفيّ الإدارة البريطانية وراء الزعماء والأمراء، فالشعب خاضع خضوعاً تاماً للحكم البريطاني بينما السلطة في الظاهر في أيدي الزعماء الوطنيين.

ونلاحظ أن بعض المستعمرات البريطانية كانت تتبع إدارياً وزارة المستعمرات وبعضها كان يتبع وزارة الخارجية، كما ميز البريطانيون بين (مستعمرة التاج) وهي المستعمرة التي تمكن البريطانيون من الاستحواذ عليها إما بالغزو أو الشراء أو الاحتلال ويصبح سكانها رعايا بريطانيين، و (المحمية) وهي التي بسط عليها البريطانيون حمايتهم بموجب إتفاقات مع الرؤساء والحكام المحليين، ومن الوجهة الفعلية فإن الرسميين البريطانيين لم يقيموا أي اعتبار للفرق بين (مستعمرة التاج) أو (المحمية) أو المنطقة الخاضعة لنظام الإنتداب.

بريطانيا في أفريقيا:

واتسمت السياسة البريطانية إلى حد كبير بالمرونة، ولذا كان من المظاهر المميزة لها إصدار (الدساتير) المتتالية، وإقامة (المجالس التنفيذية) و (التشريعية) المختلفة، ونلاحظ أن الأمر مرتبط بالضغط الذي يمارسه الوطنيون على الإدارة البريطانية ومداه.

ولذلك فقد مرت البلاد التي خضعت للحكم البريطاني في خمس مراحل قبل أن تظفر بالحكم الذاتي – وهذه المراحل الخمس هي:

١- الدكتاتورية المطلقة – حيث تتركز السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الحاكم ومستشاريه من كبار الموظفين البريطانيين.

٢- مرحلة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية – عن طريق إنقسام المجلس الإستشاري للحاكم إلى مجلس تنفيذي، وآخر تشريعي.

٣- تطوير المجلس التشريعي، فيزداد عدد غير الموظفين فيه، ثم يزداد عدد الأفريقيين بالتدريج حتى يصبحوا أغلبية.

٤- يصبح المجلس التشريعي كله افريقياً ويصبح رئيس الأغلبية فيه رئيساً للوزراء – مع احتفاظ الحاكم البريطاني بحق (الفيتو).

٥- تستقل البلاد في نطاق (الكومنولث).

والكومنولث، هو تجمع اختياري في سبيل أهداف مشتركة، وفوائد تأتي من التفاهم السياسي والدفاعي، وقد أطلق على الوحدات المكونة للكومنولث البريطاني كلمة دومنيون (Dominion).

ثانياً: السياسة الفرنسية في شرق افريقيا:

١- جزيرة مدغشقر:

تعرضت جزيرة مدغشقر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لمنافسة الدولتين الاستعماريتين فرنسا وبريطانيا، ولعب تجار وقواد كل من الدولتين دورا

هاما ورئيسيا في هذا الصراع فحاولوا التقرب الى حكام البلاد، وشهد عهد الملك راداما الأول هذه المنافسة الى أن وقعت الجزيرة بأكملها في يد فرنسا.

بعد وفاة راداما الأول تولت زوجته الملكة رانافالونا الأولى ١٨٢٨ – ١٨٦١ حكم البلاد، وقد اشتهرت هذه الملكة بالقوة والعنف، فعند توليها العرش أمرت بقتل جميع منافسيها.

أبدت الملكة كراهية شديدة للاوروبيين، ولكنها لم تنجح في منع التغلغل الفرنسي في أراضيها.

قامت الملكة رانا فالونا فور توليها العرش بالغاء المعاهدة التي عقدها زوجها راداما الأول مع بريطانيا، ورفضت استقبال المندوب البريطاني كما اتخذت نفس الموقف العدائي تجاه فرنسا أيضا، وأصدرت قرارا منعت فيه السكان من المتاجرة مع الفرنسيين.

وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد إنشغلت في عام ١٨٣٠ بنشوب الثورة في فرنسا عن التفكير في جزيرة مدغشقر، الا أن حكام أسرة البوربون لم يهملوا الجزيرة مطلقا، والغريب أن الملكة رانافالونا الأولى رغم اضطهادها للمسيحية وكراهيتها للنفوذ الأوروبي، الا أنها سمحت لبعض الفرنسيين بالاستقرار في الجزيرة، الأمر الذي أقلق أعضاء البعثات التبشيرية البريطانية الذين رأوا فيه خطرا كبيرا يهدد وجودهم ومصالحهم.

اتسمت سياسة الملكة بالعداء للاوروبيين ولمحاربة البعثات الاوروبية ومنعها من عملها، فقد أصدرت الملكة عام ١٨٣٥ قانونا يمنع أي شخص من اعتناق الديانة المسيحية، وفي عام ١٨٣٩ طلبت الملكة من البعثات التبشيرية الرحيل من مدغشقر. كما حكمت على المسيحيين بالموت.

وجدير بالذكر أن السيد سعيد بن سلطان حاول التحالف مع مدغشقر لمد نفوذه نحو جنوب زنجبار، فعرض الزواج على ملكتها في عام ١٨٣٢، مدركاً أن هذه المحالفة ستمكنه من تدعيم نفوذه في ساحل شرق افريقيا، ولكن وزراء الملكة

اعتذروا له بأنهم لا يستطيعون تقديم ملكتهم لأن تقاليدهم لا تسمح لهم بإقامة مثل هذا الزواج، وأعربوا له على استعدادهم لمساعدته في توطيد حكمه في شرق افريقيا.

أصرت الملكة رانا فالونا على سياستها العدوانية، متحدية الفرنسيين، فتم الاتفاق بين القواد الفرنسيين والبريطانيين على ضرورة تأديب الملكة، وقامت السفن البريطانية والسفن الفرنسية بقطع تجارة الملكة عن المناطق الساحلية، فاضطرت في عام ١٨٥٧ الى الموافقة على قبول استقرار التجار الأوروبيين في بلادها.

وانتهز حكام ريونيون المجاورة فرصة قبول الملكة اقامة الأوروبيون في مدغشقر، فأرسلوا البعثات لكتابة التقارير عن الجزيرة وأهميتها، وأوضح حكام ريونيون لحكومتهم أهمية السيطرة على الجزيرة وفرض هيبة ونفوذ فرنسا عليها.

وجدير بالذكر أن وضع الفرنسيين في ريونيون اختلف كثيرا عن وضعهم في مدغشقر فريونيون هي المستعمرة الفرنسية التي تكونت منذ فترة طويلة، وهي تقع في المحيط الهندي في جنوب غرب موريشيوس وعلى بعد ٤٢٠ ميلا من مدغشقر احتلتها فرنسا منذ عام ١٦٤٢، وقبل سكانها التبعية الفرنسية بسهولة عن باقي المستعمرات الفرنسية، مثل مدغشقر أو الجزائر.

عند الحديث عن سياسة الملكة رنافالونا الأولى سنجد أنها في بداية عهدها امتازت بمقاومة النفوذ الأوروبي واضطهاد المسيحيين من رعاياها ومن أعضاء البعثات التبشيرية، وتحدّت الحكام الفرنسيين في ريونيون، كما تحدّت الحكام البريطانيين في موريشيوس، ولكنها اضطرت الى قبول التواجد الأوروبي في مملكتها بعد أن اتفقت الدولتان على توجيه ضربة قوية ضدها بضرب موانيها.

وفي فبراير ١٨٥٩ فرضت فرنسا حمايتها على المنطقة الساحلية من الجزيرة، وفي أغسطس وقعت فرنسا اتفاقا مع زعماء منطقة لتوقيع الحماية الفرنسية على بلادهم.

وقد تمسكت فرنسا بهذه المعاهدات التي ساعدتها وأفادتها ابان توسعها العسكري في الجزيرة.

راداما الثاني وتزايد النفوذ الفرنسي (١٨٦١ – ١٨٦٣):

اختلفت سياسة راداما الثاني عن أمه رانا فالونا الأولى، فلم يكن في مثل قوتها، كذلك امتاز عهده بتصاعد نفوذ الأوروبيين في بلاده وخاصة الفرنسيين. كما عادت البعثات التبشيرية إلى الجزيرة بعد أن طردتها أمه.

وقد اهتم راداما الثاني بتقوية صلاته مع الفرنسيين فعقد معهم في عام ١٨٦٢ معاهدة أعاد فيها لفرنسا حقوقها في مدغشقر، كما سمح لها باقامة المراكز التجارية.

وقد توافد على الجزيرة رجال الدين الكاثوليك القادمون من مستعمرة ريونيون فوجدوا منه التشجيع ولم يعد لرجال الدين البريطانيين من البروتستانت أية مزايا.

عملت حكومة نابليون الثالث على تدعيم النفوذ الفرنسي في مدغشقر، وعملت شركة مدغشقر الفرنسية في البلاد، وحققت مكاسب كبيرة بعد أن اتسع حجم التبادل التجاري وتم ربط سواحل الجزيرة بالسفن الفرنسية.

هكذا تزايد النفوذ الفرنسي في مدغشقر، في عهد راداما الثاني، وكانت فترة حكمه فرصة ذهبية للجميع، فقد تم توقيع الاتفاقيات والمعاهدات مع زعماء الساحل الغربي للجزيرة الذين تنازلوا عن أراضيهم لفرنسا وخاصة المنطقة المواجهة لقناة موزمبيق.

ولكن سياسة راداما الثاني وارتمائه في أحضان الفرنسيين جرت عليه المشاكل، وتم تدبير مؤامرة ضده، أسفرت عن مقتله مخنوقا، وقد دبر المؤامرة رئيس الوزراء مع عدد من رجال البلاط والوزراء ثم أعلن للشعب انتحاره الى أن تم كشف الحقيقة.

توتر العلاقة بين الفرنسيين والملكة رازو هيرينا:

بعد مقتل راداما الثاني، تولت زوجته الملكة رازو هيرينا (١٨٦٣ – ١٨٦٨) الحكم، ويتميز عهدها بتولي رايني لا يريفوني (Rainilairivony) رئاسة الوزراء في الفترة ما بين ١٨٦٤ حتى ١٨٩٥ فكان المحرك الرئيسي لسياسة مدغشقر حتى الغزو، وكان حريصا على دعم استقلال البلاد فعمل على تنظيم الجيش وغزا الاقاليم المجاورة.

اتبع رئيس الوزراء سياسة معادية لفرنسا، وتقرب من البريطانيين مما أثار قلق الفرنسيين، وقد ألغى رئيس الوزراء معاهدة عام ١٨٦٢ التي عقدها راداما الثاني مع الفرنسيين وتوتر الموقف في الجزيرة، بقتل عدد من الفرنسيين، وصمم القائد الفرنسي على ضرورة احترام المعاهدة، فقام بضرب ميناء مدغشقر بالمدافع.

اقنع رئيس الوزراء الملكة بضرورة استبعاد النفوذ الفرنسي، وعقد عام ١٨٦٥ معاهدة مع بريطانيا نصت على تقوية علاقات الصداقة وأعطى للبريطانيين الحق في التجارة في الجزيرة، ونشر المسيحية وفتح المدارس التبشيرية.

هذا وقد تزايد غضب الفرنسيين ازاء اصرار الملكة ورئيس وزرائها على عدم توقيع معاهدة مع فرنسا، وتوترت العلاقات بين الطرفين، لأن فرنسا لابد وأن تكون على قدم المساواة مع بريطانيا في حقوقها في الجزيرة وأنه يجب توقيع اتفاق بهذا المعنى، رضخت الملكة ووافقت على توقيع معاهدة مع فرنسا مماثلة في بنودها لتلك التي عقدتها مع بريطانيا، واعترفت فرنسا في المعاهدة أن الملكة رازوهيرينا ملكة على مدغشقر كلها، وأفادت الملكة من ذلك الاعتراف، فعملت على التوسع وضم أراضي جديدة.

وبذلك جاءت معاهدة ١٨٦٨ مماثلة لتلك التي عقدتها مدغشقر من قبل مع بريطانيا عام ١٨٦٥ ونصت على أنها معاهدة صداقة وسلام بين الدولتين وأعطت المعاهدة للفرنسيين حق بناء المدارس والمستشفيات ودور العبادة.

توفيت الملكة رازوهرينا في عام ١٨٦٨ أي بعد توقيع المعاهدة مع فرنسا بفترة بسيطة، فرشح رئيس الوزراء احدى بنات عمها وتدعى رامونا لتتولى الحكم فاحتلت عرش الجزيرة باسم رانافالونا الثانية، ثم تزوجها وظل رئيس الوزراء يوجه سياسة البلاد.

رانا فالونا الثانية والحملة الفرنسية على مدغشقر:

يعتبر عهد رانا فالونا الثانية (١٨٦٨ – ١٨٨٣) عهد السيطرة الأجنبية، فقد أندفعت فرنسا نحو القارة الافريقية وانتهجت الحكومة الفرنسية سياسة توسيعه للمحافظة على هيبة فرنسا وعظمتها بين دول أوروبا.

وقد تصاعد نفوذ حكام ريونيون الفرنسيين، وكذلك جماعات التبشير الكاثوليكية، وطالبوا حكومتهم بضرورة فرض حمايتها على الجزيرة، وأكدوا بأنه يجب على فرنسا أن تتمسك بضرورة فرض حمايتها على المناطق التابعة لها.

وهناك عامل هام أثار مخاوف حكام ريونيون ورجال الدين الكاثوليك الفرنسيين وهو أن الملكة رانا فالونا الثانية بعد اعتلائها العرش بفترة قصيرة أعلنت هي ورئيس وزرائها في فبراير ١٨٦٩ اعتناقها المذهب البروتستانتى، وهذا معناه تزايد النفوذ البريطاني في الجزيرة، بل طالبت الملكة رعاياها بضرورة اتباع هذا المذهب، ووضعت برنامجاً لمحاربة المذهب الكاثوليكي وهددت رعاياها من معتنقي هذا المذهب، بأنهم سوف يعاملون كغرباء عن المملكة ولن يتم دفنهم في مدافن أجدادهم.

وانتهز أعضاء البعثات البريطانية هذه الفرصة، فتقربوا من الملكة ومن رئيس وزرائها وأصدرت الملكة قانونا ونص على حرية الكنيسة البروتستانتية وعدم المساس بالتقاليد والعادات في الجزيرة. وأحلت الملكة المستشارين البريطانيين محل المستشارين الفرنسيين، وانتهز البريطانيون الفرصة وطالبوها بضرورة تقوية الجيش وشراء الأسلحة من أوروبا وأمريكا.

توترت العلاقات بين فرنسا وحكومة مدغشقر، واعتبرت الحكومة الفرنسية انحياز الملكة التام لبريطانية وتجاهلها للفرنسيين بمثابة انتهاك لمعاهدة ١٨٦٨ فطالب حكام ريونيون بضرورة معالجة الموقف في مدغشقر.

وازاء تفاقم الموقف في الجزيرة قررت الحكومة الفرنسية ارسال حملة الى مدغشقر.

خشيت حكومة مدغشقر من تصاعد الموقف بينها وبين فرنسا، فأرسل رئيس الوزراء عدة بعثات دبلوماسية الى كل من أوروبا وأمريكا ليشرح وجهة نظر بلاده والواقع أن الحكومة أرادت بهذه البعثات منع التصادم مع القوات الفرنسية.

بالمقابل نجد أن الحكومة الفرنسية رغم اصرارها على التمسك بحقوقها، إلا أنها تخوفت بل توقعت المتاعب التي من الممكن أن تثيرها حكومة لندن، نظرا للمنافسة القديمة بين البعثات الكاثوليكية الفرنسية والبعثات البروتستانتية الانجليزية. فأرسلت الحكومة الفرنسية إلى الحكومات الأوروبية في لندن وبرلين تبرر موقفها والأسباب التي دعتها لشن الحرب على حكومة مدغشقر.

بدأ الاشتباك بين القوتين الفرنسية ومدغشقر، وفشلت البعثات الدبلوماسية في تحقيق أية نتائج دبلوماسية، ولم يعد أمام حكومة مدغشقر الخيار وكان عليها للتصدي للقوات الفرنسية، ولكن في هذا توفيت الملكة رانافالونا الثانية بعد وصول القوات الفرنسية بفترة قصيرة لتخلفها الملكة رانا فالونا الثالثة.

الملكة رانا فالونا الثالثة واعلان الحماية الفرنسية:

حكمت الملكة رانا فالونا الثالثة (١٨٨٣ – ١٨٩٦) البلاد وسط ظروف قاسية، فالقوات العسكرية الفرنسية مازالت في الجزيرة، ولكنها رغم ذلك أصرت على مجابهة الفرنسيين، واعلنت بأنها لن تتنازل عن أي جزء من أراضيها لفرنسا، وأنها ستحارب للدفاع عن مملكتها.

وجدير بالذكر أن الحملة الفرنسية على مدغشقر ١٨٨٣ / ١٨٨٥ أثارت مخاوف الحكومات الأوروبية وخاصة الانجليزية والألمانية.

قام الأدميرال الفرنسي بضرب سواحل مدغشقر، واحتلت القوات الفرنسية ميناء تاماتاف وطلبت من رئيس الوزراء في مدغشقر تسليم المناطق الواقعة في الشمال لفرنسا فحاول رئيس الوزراء فتح باب المفاوضات الا أن الفرنسيين رفضوا.

وازاء أصرار فرنسا على التواجد العسكري في مدغشقر اضطرت بعثة التفاوض الى العودة من باريس الى مدغشقر، فقد وجدت أنه لا جدوى من بقائها في فرنسا طالما أن الغزو العسكري قد تم بالفعل في الجزيرة.

وعندما طالت العمليات العسكرية الفرنسية في الجزيرة احتجت الحكومة البريطانية كذلك توترت العلاقة بين الطرفين بسبب أحد رجال الدين البريطانيين الذين عملوا على تدعيم المذهب البروتستانتي في الجزيرة، وقد أطلق القائد الفرنسي بيير سراح رجل الدين البروتستانتي، ولكنه توفي في الطريق أثناء عودته الى لندن.

وبالاضافة الى توتر العلاقة مع بريطانيا، حدثت أزمة مع الحكومة الالمانية أثناء وجود القوات الفرنسية في مدغشقر القنصل الفرنسي وذلك عندما وجه اتهاما للقنصل الالماني بأن التجار الالمان يمدون الحكومة في مدغشقر بالأسلحة.

نلاحظ أنه رغم مرور عامين على ارسال الحملة على مدغشقر الا أن الملكة رانا فالونا الثالية استمرت في المقاومة واعلنت في أكتوبر ١٨٨٥ بأنها لن تعترف بمعاهدات الحماية التي عقدتها فرنسا مع الزعماء الوطنيين في الجزيرة وأنها لن تتخلى عن استقلال بلادها.

استمرت الملكة في المقاومة فبدأت تظهر في فرنسا آراء تنادى بالاكتفاء بالسيطرة على المناطق الساحلية خوفا من احراج الحكومة الفرنسية في العمليات العسكرية، وفي الوقت نفسه انهكت الحرب قوات الملكة رانافالونا الثالثة. ووضح أن الطرفين في حاجة الى توقيع صلح فيما بينهما.

وقعت المعاهدة بين فرنسا ومملكة الايمرينا في ١٧ ديسمبر ١٨٨٥ ووضعت حدا للحرب بين الطرفين.

ولكن يلاحظ بأن نص أو لفظ الحماية لم يرد في المعاهدة التي وقعتها الملكة رانافالونا باللغة المالاجاشية، بينما ورد هذا اللفظ في النسخة الفرنسية.

وقد ترتب على ذلك توتر العلاقة بين الطرفين مرة ثانية. كذلك ترتب على اعتراف فرنسا بأن الملكة رانافالونا الثالثة حاكمة على الجزيرة كلها وليس على مملكة الهوفا فقط. ولقد استفادت الملكة من هذا النص في توسيع حدود بلادها.

لم يعد مقبولا استمرار التنافس البريطاني الفرنسي في الجزيرة وخاصة بعد توقيع معاهدة ١٨٨٥، وكان لا بد من وصول الدولتين الى اتفاق لحسم النزاع فيما بينهما. فتم توقيع اتفاق ٥ أغسطس ١٨٩٠ بين الدولتين أعترفت فيه بريطانيا بنفوذ فرنسا في مدغشقر، بينما اعترفت فرنسا في المقابل بنفوذ بريطانيا في زنجبار. وكان معنى ذلك الاتفاق أن تكف كل من الدولتين عن مضايقة الأخرى في مناطق نفوذها.

كذلك عملت فرنسا على الاتفاق مع المانيا فأرسل السفير الفرنسي في برلين الى وكيل وزارة الخارجية الألمانية في نوفمبر ١٨٩٠ بأن المانيا اذا اعترفت بالحماية الفرنسية على مدغشقر فان فرنسا لن تعترض على ضم المانيا للجزء الشرقي من القارة من املاك سلطان زنجبار وجزيرة مافيا، وسيكون لرعايا المانيا في مدغشقر حق التجارة وحسن المعاملة من قبل فرنسا، كذلك يكون لرعايا فرنسا في زنجبار نفس الحقوق وكان رد الحكومة الالمانية بأنها لن تعترض على اعلان الحماية الفرنسية على مدغشقر ما دامت الحكومة الفرنسية لن تعترض بدورها على الحماية الالمانية في زنجبار ومافيا.

لم تحاول كل من الدولتين الاهتمام بمصالح أهالي البلاد الاصليين وانما اهتمت كل منهما برعاية مصالح مواطنيها والعمل على توفير أفضل السبل لهم أثناء اقامتهم في الجزيرة فتجاهلتا بذلك الشعور الوطني لدى سكان الجزيرة.

بل ان الصحف البريطانية نفسها بعد أن كانت تشن الهجمات على سياسة فرنسا بدأت تثنى على سياستها في مدغشقر ولكنها بين الحين والآخر كانت تطالب الحكومة البريطانية بضمان حرية العمل للبعثات التبشيرية البريطانية في الجزيرة.

وبعد أن أمنت فرنسا نفسها بتوقيع اتفاق ١٨٩٠ مع بريطانيا وحصولها على موافقة ألمانيا على فرض الحماية الفرنسية على مدغشقر، بدأت جولة ثانية لوضع يدها نهائيا على الجزيرة. واتخذ البرلمان الفرنسي قرارا باحتلالها وتم الاتفاق على رصد مبلغ ٦٥ مليون فرنك للحملة.

وصلت الحملة الى مدغشقر، وأصدرت الملكة رانا فالونا الثالثة تعليماتها باعلان الحرب المقدسة ضد الفرنسيين، ولكن القوات الفرنسية بدأت تقدمها نحو عاصمة الهوفا تاناناريف، ولم يكن هذا التقدم يسيرا فمملكة الايمرينا مشيدة فوق منطقة جبلية مرتفعة وعرة ولذلك كان تقدم القوات الفرنسية صوب العاصمة عملا شاقا، كانت قوات الهوفا على جانب كبير من التنظيم العسكري تستخدم الأسلحة الحديثة بطريقة جيدة.

وقد حافظت الملكة فالونا الثالثة على رباطة جأشها فتحدثت الى الشعب وطلبت منه ضرورة العمل على تحقيق النصر على الفرنسيين.

ولكن في ٣٠ سبتمبر ١٨٩٥ بدأت القوات الفرنسية في احراز المزيد من الانتصارات واستولت على تاناناريف وأجبرت المملكة في أكتوبر ١٨٩٥ على توقيع معاهدة الحماية.

ورغم احتلال تاناناريف الا أن الثورة اندلعت في الجزيرة وهاجم الثوار العاصمة نفسها في مارس ١٨٩٦، فتم تعيين القائد الفرنسي جالليني لاحلال السلام في مدغشقر.

وفي يونيو اضطر القادة الفرنسيون الى الاعتراف بأنه رغم دخولهم تاناناريف الا أنه لم يتم اخضاع مدغشقر بعد، ولذلك أصدر البرلمان الفرنسي قانونا بتحويل مدغشقر والجزر التابعة لها الى مستعمرة فرنسية.

وقد لجأ جالليني الى استخدام العنف، فأعدم أقارب الملكة كذلك ألغي الملكية وقام بنفي الملكة رانافالونا الثالثة الى ريونيون، وارتكب الجنود الفرنسيون الفظائع، واستمرت عملية اخضاع الجزيرة الثائرة من عام ١٨٩٧ حتى ١٩٠٤.

هذا وقد قسم جالليني الجزيرة الى عدة مراكز ليسهل ادارتها ووضع على كل مركز قائداً فرنسا، قد أحكم بذلك سيطرته على المناطق الساحلية والداخلية من البلاد، وربط المناطق الداخلية بالساحل، وربط العاصمة تاناناريف بالمناطق الساحلية، وأجبر السكان على العمل لمدة خمسين يوما كل سنة لخدمة المصالح الفرنسية وفرض هذا القانون على كل الرجال من سن ١٦ الى سن ٦٠.

وأصدر جالليني في ١٨ يناير ١٨٩٧ قرارا بجعل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في الجزيرة، ورغم أن جالليني نجح في اخماد الثورات الوطنية الا أنه ظهرت في فرنسا نفسها أصوات اعترضت على اجبار الوطنيين على العمل والسخرة وأعلنت أن وضع الوطنيين في مدغشقر لا يقل عن وضع العبيد.

وأخيراً نلاحظ أنه رغم اعتناق مملكة الايمرينا وشعب الهوفا المسيحية، الا أن ذلك لم يرحمهم من فظائع الغزو الفرنسي، وكان من سوء حظ الملكة رانا فالونا الثالثة أنها عاصرت فترة من أحلك فترات تاريخ مدغشقر ففي عهدها تعرضت الجزيرة لحملتين فرنسيتين الأولى ١٨٨٣ / ١٨٨٥ والثانية ١٨٩٤ / ١٨٩٥ ورغم أن الملكة قاومت الحملة الأولى بشجاعة فلم تمكن الفرنسيين من احراز انتصارات حاسمة، الا أنها خلال الحملة الثانية ورغم مقاومتها لم تحقق انتصارات فعالة ضد القوات الفرنسية.

٢- الحماية الفرنسية على جزر القمر:

تقع جزر القمر في شرقي افريقيا، وتتكون من أربع جزر وهي جزيرة القمر الكبرى وعاصمتها موروني، وانجوان Anjouan وموهيلي ومايوت وعاصمتها اودزي. وقد ارتبطت هذه الجزر بمصير مدغشقر نظرا لوقوعها بالقرب

منها، ولأنها تقع في منتصف الطريق بينها بين القارة الافريقية. واللغة العربية هي اللغة السائدة الى جانب اللغة السواحلية التي تستعمل في الحياة اليومية.

وعلى الرغم من وصول البرتغال عام ١٥٠٨ الى جزيرة القمر الكبرى، الا أن الأوروبيين فضلوا الاستقرار في بداية الأمر في موزمبيق.

واذا كان الرحالة الفرنسيون قد زاروا جزر القمر خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، الا أن السيطرة الفرنسية على هذه الجزيرة لم تتم الا منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهايته. بالاضافة الى أن حكام ريونيون لم يهتموا بهذه الجزر قدر اهتمامهم بجزيرة مدغشقر.

ورغم وجود أغلبية سكانية مسلمة في جزر القمر، الا أنهم انشغلوا في حروب أهلية والبعض منهم طلب بنفسه فرض الحماية الفرنسية على مناطق نفوذه. وقد سقطت جزر القمر الأربع في يد فرنسا على التوالي ففي عام ١٨٤٣ فرضت فرنسا حمايتها على مايوت، وفي عام ١٨٨٦ أعلنت حمايتها على موهيلي، وعلى جزيرة القمر الكبرى، وفي عام ١٨٨٧ أعلنت حمايتها على انجوان.

أولا: اعلان الحماية الفرنسية على مايوت ١٨٤٣:

كانت مايوت هي أولى جزر القمر التي وقعت في يد فرنسا، وكانت هذه الجزيرة تتبع أمراء جزيرة انجوان، كانت الظروف الداخلية في الجزيرة مهيأة للاحتلال، فلم تكن هناك قوة سياسية كبيرة في البلاد على عكس الحال بالنسبة لمدغشقر حيث كان الهوفا يسيطرون على أجزاء كبيرة ولهم مملكة نشطة. ولقد ساعدت الظروف الداخلية في مايوت فرنسا على فرض حمايتها عليها.

كسبت فرنسا العديد من الفوائد باعلان حمايتها على مايوت، فقد استطاعت أن تستبعد عن الجزيرة النفوذ البريطاني نهائيا، وقد تم وضع مايوت تحت قيادة قائد فرنسي مستقل عن حكام بوربون الذين يحكمون (ريونيون) وأصبحت الجزيرة تمثل قاعدة بحرية هامة لها قيمتها بالنسبة لفرنسا، وعندما أراد الفرنسيون احتلال

مدغشقر أفادوا من تواجدهم فيها، واستخدموها في عملياتهم العسكرية ضد مدغشقر.

ثانيا: جزيرة موهيلي ١٨٨٦:

كانت جزيرة موهيلي تتبع امراء انجوان شأنها في ذلك شأن مايوت ويسكن الجزيرة جماعات فارسية من شيراز، الا أن أغلب السكان كانوا على المذهب السني وقد انتشرت الحروب الأهلية في جزيرة موهيلي، حتى وقعت في يد أحد أقارب راداما الأول – ملك الهوفا في مدغشقر وكان يدعى راماناتيكا الذي أصبح سلطانا على البلاد واعتنق الاسلام وسمى نفسه عبد الرحمن.

ظل عبد الرحمن أو راماناتيكا يحكم موهيلي، حتى توفي عام ١٨٤٢ وقد اتسمت فترة حكمة بالقوة وتدعيم نفوذه على الجزيرة، وقد تولت ابنته حكم الجزيرة بعد وفاته، مما أدى الى تزايد أطماع جيرانها في مملكتها وخاصة سلطان زنجبار السيد سعيد بن سلطان الذي تطلع لمد نفوذ بلاده نحو الجنوب واراد تدعيم سيطرته على موهيلي اما عن طريق الزواج من السلطانة الجديدة، أو عن طريق اعلان تبعية الجزيرة له، كذلك تطلعت مملكة الهوفا في مدغشقر لوضع يدها على موهيلي، ونتيجة لتزايد أطماع جيران جزيرة موهيلي فيها لجأت الملكة الى الفرنسيين ودخلت في مفاوضات معهم وقبلت اعلان الحماية الفرنسية على أراضيها عام ١٨٤٩، ولكن رغم اقدام الملكة على هذه الخطوة إلا أن سلطان زنجبار والأمراء العرب لم يرضوا بذلك فقامت الملكة باستبعاد الفرنسيين وقبلت الزواج من ابن عم سلطان زنجبار الذي أحكم قبضته على البلاد، ولكن سرعان ما ضاقت الملكة بتقييد سلطاتها فقامت بثورة ضد زوجها فر على أثرها من البلاد عام ١٨٦٠.

وجدير بالذكر أن الفرنسيين قد تزايد نشاطهم في موهيلي.

ولكن الأمور لم تستقر في جزيرة موهيلي مما دفع سكانها الى تشكيل وفد منها لطلب الحماية المصرية من الخديوي اسماعيل.

ونتيجة لعدم استقرار الأمور في موهيلي، اجبرت الملكة على التنازل عن العرش لابنها بعد فترة من الاضطرابات التي شهدتها الجزيرة في أعقاب طرد زوجها من البلاد، وعجز مجلس الوزراء عن السيطرة على الموقف، فطلب من فرنسا اعلان الحماية الفرنسية على موهيلي وتم عقد المعاهدة الحماية في ٢٦ ابريل ١٨٨٦.

ثالثا: جزيرة القمر الكبرى ١٨٨٦:

أما جزيرة القمر الكبرى فقد كانت مقسمة في زمن السيطرة الاستعمارية الى اثنتي عشرة مقاطعة لكل منها سلطان وأكبرهم يلقب باسم سلطان تيبه، يخضع له جميع السلاطين وكان صاحب هذا اللقب هو السلطان أحمد الذي تولى الحكم منذ عام ١٨٥٠ وحكم عاصمة الجزيرة موروني ولكنه دخل في حروب أهلية مع جيرانه وأوصى بالحكم لابن أخيه السيد علي، ولكن بعض السلاطين رفض تنفيذ هذه الوصية بعد وفاته وتنصيب السيد علي سلطانا على جزيرة القمر الكبرى، واتجه البعض منهم الى الأمير موسى الذي رحب أن يكون هو صاحب لقب سلطان تيبه، فدارت الحرب بين الطرفين وهزم موسى.

هذا وقد حاولت بريطانيا الافادة من الموقف في جزيرة القمر الكبرى، فعرضت على السيد علي فرض حمايتها على السكان ولكنه رفض، وطلب المساعدة من الفرنسيين في مايوت، فعرض عليه القائد الفرنسي فرض الحماية الفرنسية على بلاده. وقد لاحظ السلطان تزايد المنافسة الأوروبية في ساحل شرق افريقيا وخاصة في زنجبار، وتطلعت الدول المتنافسة الى الجزر القريبة من هذا الساحل، فطلب الألمان في زنجبار من السيد علي رفع العلم الألماني، كذلك تقرب اليه البريطانيون في زنجبار، أما فرنسا فقد قامت بارسال عالم فرنسي يدعى همبلو الى الجزيرة، وخلال وجوده عاد الأمير موسى فومو لمنافسة السيد علي، وعمل الحكام البريطانيون في زنجبار على امداده بالأسلحة، ولذلك أسرع السيد علي بطلب الحماية الفرنسية من همبلو.

اتفق همبلو على نصوص معاهدة الحماية في ٥ أكتوبر ١٨٨٥ مع السيد على الذي تعهد بقبول الحماية، وعدم الاتفاق مع أية دولة أوروبية الا بعد مشورة فرنسا، وأن يكون لفرنسا الامتياز والأفضلية في الجزيرة على غيرها من دول أوروبا، كما أعطى السيد على لهمبلو الحق في استغلال أراضي الجزيرة، وأصبح السيد علي بمقتضى المعاهدة سلطانا على خمس مقاطعات وحكم العاصمة موروني، كذلك تعهد بعدم اعلان الحرب الا بعد موافقة فرنسا.

أثارت المعاهدة التي وقعها السيد علي، الوطنيين، واتهموا السلطان بأنه جاء بالفرنسيين الى الجزيرة لاذلالهم، فقامت ثورة في عام ١٨٨٩ ولكن فرنسا نجحت في اخمادها.

اندلعت ثورة أخرى في عام ١٨٩٠ واضطر السيد علي الى الفرار ليلا من الجزيرة الى جزيرة مايوت في ٢٣ فبراير ١٨٩١ فأرسلت فرنسا قوة صغيرة قمعت الثورة وفي ٦ يناير ١٨٩٢ عقدت فرنسا مع السيد علي اتفاقا ألغت بموجبه السلطنات الخمس وقسمت الجزيرة الى اثنتي عشرة مقاطعة وجعلت كل مقاطعة في يد قاضي.

رابعا: انجوان ١٨٨٧:

وهي آخر جزيرة من جزر القمر، التي فرضت عليها الحماية الفرنسية في عام ١٨٨٧، وقد تمكنت فرنسا من تحقيق غرضها بسهولة في هذه الجزيرة بسبب انتشار الحروب الأهلية، ذلك أن دار صراع بين علوي حاكم انجوان، وعمه السالم، ولم يتمكن علوي من التصدي لعمه فهرب الى جزيرة القمر الكبرى، ومنها الى موزمبيق، ثم استقر به المقام في موريشيوس.

ورغم انفراد سالم بالحكم في انجوان، الا أن الأمور لم تستقم له، بسبب الفوضى والحروب الأهلية، فقام وفد من سكان الجزيرة بمقابلة القائد المصري رضوان باشا وطلبوا منه دخول الجزيرة تحت الحماية المصرية.

وفي الواقع كانت الحكومة المصرية خلال هذه الفترة مشغولة بتدعيم سيطرتها على ساحل شرق افريقيا، أكثر من اهتمامها بهذه الجزر الصغيرة.

وتوفي سالم ليخلفه ابنه عبد الله الذي تقرب من البريطانيين ووقع معهم معاهدة تنص على الغاء تجارة الرقيق في انجوان، ولكن ترتب على توقيع هذه المعاهدة ثورة التجار ضد عبد الله، لأن هذه التجارة مثلت مصدر رزق لهم، فاندلعت الحرب الأهلية واضطر عبد الله للابقاء على عرشه الى طلب الحماية الفرنسية.

تم توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على انجوان في ١٥ اكتوبر ١٨٨٧ تعهد فيها حكام الجزيرة بقبول ممثل فرنسي في أراضيهم، وأعطوا لفرنسا حق انشاء المدارس، كما أعطت المعاهدة للممثل الفرنسي حق التجارة في المنطقة.

وافق اذن عبد الله بن سالم على قبول الحماية الفرنسية، ولكنه رفض بأن تكون الادارة الداخلية في الجزيرة في يد فرنسا، واعتبر ذلك مساسا بحقوقه، اندلعت الثورة في انجوان وقام المسلمون بمهاجمة مقر المعتمد الفرنسي وأهانوا العلم الفرنسي، ثم توفي عبد الله ليخلفه أخاه عثمان، فاندلعت الثورة في انجوان والحروب الأهلية من جديد لأن العرب بايعوا السيد سالما بن عبد الله، بينما بايع الزنوج عمه عثمان، واضطر سالم الى الفرار فتعقبه عثمان وقبض عليه. وخلال فترة الحروب الأهلية بين عثمان وابن أخيه سالم أفادت فرنسا من الموقف فأنزلت جنودها الى الجزيرة وقامت بنفي كل من عثمان وسالم، ونصب الفرنسيون السيد عمر أميراً على انجوان، فعين حاكما عليها وأعلن في٢١ ابريل ١٨٩٢ قبوله للحماية الفرنسية. مؤكدا حق فرنسا في المنطقة فدفع لهم بذلك ثمن تنصيبه سلطانا على بلاده.

عند ختام الحديث عن جزر القمر، نذكر أنه صدر قرارا في عام ١٩١٢ أصبحت بموجبه هذه الجزر مستعمرة فرنسية ثم ألحقت هذه الجزر بمدغشقر،

وبقيت تتبعها لمدة عامين حتى عام ١٩١٤، ثم عادت مستعمرة منفصلة واستمر ذلك الوضع حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وكغيرها من المستعمرات الفرنسية لم يكن لجزر القمر الحق في ارسال مبعوثين الى البرلمان الفرنسي، وانما كان لها ممثل خاص في مجلس المستعمرات الأعلى، وكان فرنسيا من أصحاب الأملاك المستعمرين في تلك الجزر.

٣- مستعمرة الصومال الفرنسي:

لم تخل مستعمرة الصومال الفرنسي، من منافسة بينها وبين الدول الأوروبية وخاصة من جانب ايطاليا وبريطانيا. وقد عملت الدول الأوروبية على اقتسام المنطقة، فكونت ايطاليا مستعمرة ارتريا بفضل جهود المبشرين الايطاليين. كذلك كونت ايطاليا ما عرف بالصومال الايطالي وشمل الأراضي الواقعة على الجزء الجنوبي من أوبيا، وقد أجبرت ايطاليا الشيوخ المحليين على توقيع عدة اتفاقات معها لغرض الحماية على أراضيهم، وفي عام ١٨٨٩ وضع سلطان اوبيا أراضيه تحت الحماية.

أما بريطانيا فقد كونت ما عرف بالصومال البريطاني الذي تكون من بربره وزيلع بعد أن أجبرت مصر على اخلاء السودان.

وجدير بالذكر أن فرنسا وافقت على احتلال ايطاليا لارتريا، لأنه اتضح بالفعل أن الايطاليين استقروا في المنطقة.

أما عن الصومال الفرنسي فمنذ تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية، وفرنسا تحاول العمل بنشاط في شرق افريقيا، حتى أن بريطانيا عندما بدأت علاقتها بشرق افريقيا وجدت أن اللغة الفرنسية معروفة في زنجبار، وغيرها من مواني افريقيا الشرقية نتيجة الاحتكاك الطويل مع التجار الفرنسيين.

وقد تبلور اهتمام فرنسا بساحل البحر الأحمر المطل على خليج عدن فكونت ما عرف بالصومال الفرنسي. ويضم تاجورة وجيبوتي وكان من الصعب على الفرنسيين استغلال ثروة البلاد بسبب وعورة الأرض، ونظرا لضعف موارد

المستعمرة. ولكن كان للحكومة الفرنسية رأي آخر، لأنها اهتمت بهذه المنطقة المطلة على خليج عدن، وذلك لموقعها الاستراتيجي الهام، لذلك نشطت الشركات التجارية الفرنسية التي كلفت أحد الفرنسيين كومب مما أدى الى انزعاج شركة الهند الشرقية البريطانية، التي سعت لتكليف الكابتن هينز حاكم عدن بالعمل على الاحتفاظ لبريطانيا بمركز ممتاز بين سكان الشاطىء الافريقي المواجه لعدن، سواء عن طريق الوسائل السياسية، أو عن طريق الوسائل التجارية أو عن طريقهما معا، وعلى ذلك فقد اتجهت بريطانيا أيضا بأنظارها الى ساحل الصومال لرصد نشاط فرنسا التي واصلت ارسال البعثات لإدعاء حقوق لها بالمنطقة.

أهم هذه البعثات كانت بعثة هنري لامبير الذي عمل على ايجاد خط ملاحي بين عدن وموريشيوس، وقدم خدماته الى أحد زعماء تاجورة، الذي وافق على اعطاء فرنسا ميناء تاجورة ولكن تسليم الميناء لم يتم لأن حاكم زيلع قتل لامبير، وأرسل نابليون الثالث الادميرال فلريو الى المنطقة، وقررت حكومة فرنسا انزال العقاب بالجناة الذين قتلوا لامبير، واتهمت الشيخ علي شرماكي حاكم زيلع فقبض عليه ثم عين القائد الفرنسي فلريو، أبا بكر ابراهيم حاكما على زيلع.

وحين كان فلريو دى لانجل يقوم بمهمة القبض على شرماكي، بعث اليه بعض الشيوخ يطلبون منه أن يشملهم نابليون الثالث بحمايته.

وجدير بالذكر أن حاكم عدن البريطاني قد احتج، وذكر أن الفرنسيين استولوا على أراضي تابعة للامبراطورية العثمانية وأنه حتى اذا كانت تركيا لا تباشر سيطرتها عن طريق رفع علمها وارسال أحداً موظيفها الرسميين، فان أحد لا يستطيع أن ينكر أنها الدولة صاحبة السيادة على كل الأراضي.

رغم أن فرنسا اشترت ميناء أوبوك عام ١٨٦٢ لاقامة محطة بحرية فيها، الا أنها لم تستغل الموقع لعدة سنوات، واصلت السفن الفرنسية التردد على عدن للتزود بما تحتاج اليه. ولذلك دعا "دنيس دي ريفور" احد المهتمين الفرنسيين في عام ١٨٦٨ بلاده لتأكيد سيطرتها على أوبوك وطالب دنيس بانشاء مركز عسكري

أوبوك، كما كتب بأن فرنسا لو أرادت تدعيم سيطرتها على الهند الصينية فلا بد لها أن تدعمها أولا في أوبوك.

ومنذ هذه الفترة بدأت البوارج الفرنسية تكثر في مياه خليج عدن وفي أثناء الحرب الصينية (١٨٨١ – ١٨٨٥) اتخذت فرنسا من أوبوك محطة للفحم والذخائر لتموين السفن الحربية المتجهة الى الشرق الأقصى.

لم تقم فرنسا باحتلال ميناء أوبوك عسكريا حتى عام ١٨٨٢، كما ضغطت على السلطان ليتنازل لها عن بقية ممتلكاته المحيطة بهذه المنطقة بما في ذلك سواحل خليج تاجورة ولم يكن الاحتلال البريطاني لمصر هو السبب الوحيد لاندفاع فرنسا نحو أوبوك وانما كان الاحتلال الأيطالي لعصب وزيادة النشاط التجاري بينها وبين اثيوبيا من العوامل التي شجعت فرنسا لدعم سيطرتها على المنطقة. لذلك عهدت الحكومة الفرنسية الى "ليونس لاجارد" باحتلال المنطقة.

ولم يكتف لاجارد أن جعل أوبوك مستعمرة فرنسية في ١٨٨٥ فعمل على تدعيم سيطرته بلاده في منطقة أخرى في جيبوتي، اختار لاجارد مكانا يقع على طريق القوافل، بعيد عن الأيطاليين، ويصلح بدرجة أكثر للملاحة فاختار جيبوتي في الصومال، وكانت جيبوتي تقع في طريق التجارة والمواصلات العالمية ومن الممكن أن تتحكم في تجارة المناطق الداخلية من القارة وخاصة القادمة من الحبشة وهرر.

ولما كانت بريطانيا قد استولت على زيلع وبربرة، فقد عملت فرنسا بدورها على التوسع في الأراضي التي اشترتها في اوبوك فوقع تنافس دولي بين بريطانيا وفرنسا، وأثيرت حقوق الدولة العثمانية، وانتهى التنافس بحصول فرنسا على جيبوتي، ولكن كان لابد من الوصول الى اتفاق بين الدولتين.

وأظهرت فرنسا لانجلترا رغبتها في الوصول الى حل للمسألة والاتفاق معها واقترحت فرنسا أن تنشىء خطا مستقيما يمتد على الخريطة من زيلع الى هرر، كأساس للحدود بين المحميتين البريطانية والفرنسية.

تم توقيع الاتفاق الفرنسي البريطاني لتحديد حدود الصومال في ٩ فبراير ١٨٨٨ بعد مفاوضات تعهدت الدولتان بعدم تدخل كل منهما في مناطق نفوذ الاخرى وقد تعهدت الدولتان بحسن معاملة الشيوخ والزعماء والقبائل في المناطق الواقعة تحت حمايتها. كما تعهدت الدولتان باتخاذ كافة الاجراءات لمنع تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة في الأراضي الخاضعة لكل منهما.

خط حديد جيبوتي – أديس أبابا:

وفي عام ١٨٩٢ نقل لا جارد الادارة الفرنسية من أوبوك الى جيبوتي، وفي عام ١٨٩٦ صدر مرسوم فرنسي بوضع المناطق التي استولت عليها الحكومة الفرنسية في شرق افريقيا تحت ادارة واحدة، عرفت باسم الصومال الفرنسي، وأصبحت جيبوتي هي العاصمة ومقر الحكام الفرنسيين.

وكان لا جارد حاكم الصومال الفرنسي قد عمل على تقوية علاقته بمنليك حاكم الحبشة. فجدد المعاهدة في مارس ١٨٩٧ وحدد الحدود بين مستعمرة الصومال الفرنسي وأثيوبيا، واعترفت المعاهدة بمنليك حاكما مستقرا في البلاد.

وجدير بالذكر أن العلاقات توثقت بين الطرفين منذ أن قدم الفرنسيون المساعدات لمنليك أثناء حربه ضد الأيطاليين فأمدوه بالأسلحة والذخائر. كما توثقت العلاقة بين الطرفين بعد مشروع الخط الحديدي الممتد من جيبوتي الى أديس أبابا.

وفي الواقع أنه في الوقت الذي تزايد فيه العداء بين منليك وايطاليا كانت الدبلوماسية الفرنسية والشخصيات الفرنسية تعمل في وضع المشروعات مع الحبشة وتفوقت بذلك على ايطاليا.

والواقع أن بريطانيا حاولت التقرب من منليك خلال هذه الفترة وأوضح البريطاني بيس Pease أن فرنسا أصبح لها نفوذ كبير لدى منليك، وأنه قد حاول اقناع منليك بقوة بريطانيا ولكن منليك أوضح له أن فرنسا هي التي قامت بمساعدته أثناء حربه ضد الأيطاليين عكس موقف بريطانيا التي تعاطفت مع ايطاليا.

واذا كان مشروع خط السكة الحديدية، قد اثار مخاوف بريطانيا الا انه أثار مخاوف الضباط الاثيوبيين أيضا فحاولوا اقناع منليك بعدم الموافقة عليه خوفا من تزايد النفوذ الفرنسي في أراضيه.

ورغم افتتاح الجزء الأول من الخط الحديدي في أغسطس ١٩٠٠، الا ان بريطانيا حاولت التدخل في المشروع والعمل على ايقافه، لأن ذلك سيؤدي الى تدمير زيلع اقتصاديا وايقاف التجارة بين الصومال البريطاني والحبشة. وقد تخوفت فرنسا من كل هذه المحاولات المبذولة من قبل بريطانيا لأنها لو تجحت فهذا معناه تزايد نشاط رجال الأعمال البريطانيين في الحبشة وخاصة اذا وافق منليك على مد فرع من الخط الحديدي الى زيلع.

ولكن الفرنسيين في الحبشة اقنعوا الملك منليك بعدم الموافقة على مطالب بريطانيا فرفض بالفعل مد فرع من الخط الحديدي الى زيلع.

وأخيرا ساعدت الظروف الدولية فرنسا على اتمام خط حديد جيبوتي – أديس أبابا فقد حدث بين الدول الثلاث: فرنسا – بريطانيا وايطاليا عدة اتفاقات أدت الى التقارب بينهم ففي عام ١٩٠٢ اعترفت ايطاليا بعدم معارضة فرنسا في مراكش في مقابل اعتراف فرنسا بعدم معارضة ايطاليا في برقة وطرابلس، وفي سنة ١٩٠٤ عقد الوفاق الودي الشهير بين فرنسا وبريطانيا، وكان من الطبيعي أن تسفر هذه الاتفاقيات عن التقريب بين الدول الثلاث في الحبشة فتم الاتفاق في ٦ يوليو ١٩٠٦ على الاعتراف بحق فرنسا في اتمام مد الخط الحديدي من جيبوتي حتى أديس أبابا.

ورغم المصاعب المالية، اضاف الخط الحديدي أهمية كبيرة الى جيبوتي بالاضافة الى موقعها الهام، وخاصة وان اثيوبيا دولة داخلية، مما جعل ميناء جيبوتي يمثل منفذا بحريا تطل به على العالم الخارجي. أثناء مد هذا الخط، الا أنه تم الانتهاء منه في عام ١٩١٧ التي واجهت فرنسا.

ثالثاً: التنافس الفرنسي البريطاني في زنجبار:

تعرض ساحل زنجبار لمنافسة بريطانية فرنسية، انتهت بتدعيم نفوذ بريطانيا على المنطقة واستبعاد النفوذ الفرنسي منها.

أشتدت المنافسة الفرنسية البريطانية على أملاك سلطان زنجبار السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ – ١٨٥٦) وأولاده من بعده والواقع أن مسقط شهدت جانبا من هذا التنافس قبل نقل السيد سعيد لعاصمة بلاده منها الى زنجبار وقد حرص طوال فترة حكمه على الابقاء على العلاقات الطيبة مع الدول الأوروبية لأنه أيقن أن بلاده ستكون فريسة لهم.

وقد اهتم السيد سعيد بالسيطرة على ساحل افريقيا الشرقي المطل على المحيط الهندي وأعلن أن أجداده خلصوا هذه المناطق من البرتغاليين فمن حقه دعم سيطرته عليها. ونزع سلطة إلى المزروعي الذين كانوا يحكمون المنطقة. وقد توترت العلاقة بين الطرفين إلى درجة العداء.

وقد سافر عبد الله المزروعي حاكم ممبسة الى بومباي بنفسه لطلب النجدة من البريطانيين ولكن المسئولين لم يستمعوا له، فحتى ذلك الوقت لم تقدر بريطانيا الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ثم خلف سالم أباه عبد الله وطلب الحماية البريطانية وكتب الى البريطانيين "بأن الامام يحاول الاستيلاء على بلادي ولن أعطيها له" وقد انتهز سالم وصول سفينة بريطانية بقيادة الكابتن أوين فطلب منه اعلان الحماية البريطانية على ممبسة، وكتب اوين الى حكومة الهند أننا لو تجاهلنا المزروعين فأنهم سوف يدعون الفرنسيين لحمايتهم، ووجود فرنسا في ممبسة سيكون شوكة خطيرة تقض مضاجع الامبراطورية. وقبل ان يتلقى أوين الرد أعلن الحماية البريطانية على ممبسة.

ولكن بريطانيا سحبت هذه الحماية بعد اعتراض السيد سعيد عليها. ثم تطور الموقف في ممبسة نفسها، وطلب الأهالي النجدة من السيد سعيد بسبب انتشار الفوضى فيها فضمها الى أملاكه في شرق أفريقيا.

ولم يكتف السيد سعيد بدعم سيطرته على زنجبار والجزر التابعة لها وانما عمل على مد نفوذه نحو الجنوب، وحاول ربط زنجبار بمدغشقر فعرض على ملكتها في عام ١٨٣٢ الزواج كما سبق أن ذكرنا ولكنها رفضت فعمل على دعم سيطرته على جزيرة نوسى بي التي تقع على بعد مائة ميل شمالي مدغشقر عن طريق عقد معاهدة تجارية معها، وذلك في نظير الحصول على حماية السيد سعيد لها، ولكن السيد سعيد اخفق في جهوده نظرا لتزايد النشاط الفرنسي في مدغشقر.

كذلك حاول السيد سعيد بجزر القمر وخاصة جزيرة موهيلي وانتهز فرصة وفاة السلطان عبد الرحمن وتوليه ابنته الحكم في الجزيرة فطلب منها مصاهرته وتزوجت الملكة بالفعل من ابن عم السلطان ولكنها أثرت الانضواء تحت النفوذ الفرنسي.

وفي الواقع يمكن تقسيم فترة حكم السيد سعيد الى قسمين رئيسين القسم الأول يمتد من عام ١٨٠٦ وهو تاريخ وصوله الى الحكم في عمان حتى ١٨٤٠ وهو تاريخ بدء اقامته في زنجبار، ويتميز هذا القسم وخاصة حتى عام ١٨٣٢، وهو تاريخ نقله عاصمة بلاده من مسقط الى زنجبار بأنه كان يهتم خلال هذه الفترة بتوطيد حكمه في عمان وتركيز سياسته صوب الخليج العربي.

أما الفترة من عام ١٨٣٢ حتى عام ١٨٤٠ فقد اتسمت بعدم استقراره في عمان أو في افريقيا فكان يوزع جهوده بينهما حتى انتقل نهائيا الى زنجبار عام ١٨٤٠.

القسم الثاني ويمتد من عام ١٨٤٠ وهو تاريخ اقامته الدائمة في زنجبار حتى وفاته عام ١٨٥٦، ويتسم هذا القسم بأنه كان سلطانا على زنجبار أكثر منه سلطانا على عمان.

نقل السيد سعيد عاصمة بلاده الى زنجبار عام ١٨٤٠ والتي امتازت بخصوبة أراضيها وعمق مياهها ومركزها المتوسط، فوجد أنه من الممكن تنمية وانعاش المنطقة من الناحية الاقتصادية، وزراعة المطاط فيها وجذب الدول

الأوروبية اليها وأن يجعل من زنجبار مستودعا لجميع المواد الخام التي ينقلها ويستخرجها العرب من افريقيا وفرض الرسوم الجمركية على موانيها وقد أصبحت هذه الرسوم من أهم موارد دولته.

لقد اهتم السيد سعيد بتأسيس امبراطورية عربية في شرق افريقيا ونجح بالفعل في السيطرة على الأراضي الساحلية وقد افادته هذه السيطرة الساحلية في السيطرة على التجارة الداخلية فتوغلت داخل افريقيا.

رغم قلق السيد سعيد من تصاعد النفوذ الفرنسي في المنطقة الا أنه عمل على ارضائها وعقد معاهدة تجارية معها عام ١٨٤٤.

وكان غرض فرنسا الأساسي هو الاستفادة من التجارة مع القسم الافريقي من السلطنة، وقد اقرت المعاهدة السماح للفرنسيين بحرية الدخول في ممتلكات السلطان دون أية عقبات، كما نصت على معاملة رعايا الدولتين بشروط الدولة الأكثر رعاية. وأعطت للفرنسيين بعض الامتيازات القضائية كما سمحت لهم بتأسيس المراكز التجارية في عمان وتوابعها، واتخذت المعاهدة في تعديلها الأخير عام ١٨٤٦ تأسيس قنصلية فرنسية في زنجبار وتم ذلك في عام ١٨٤٧.

رغم توقيع معاهدة ١٨٤٤ بين الطرفين، الا أن الاطماع الفرنسية تزايدت في الساحل الشرقي من افريقيا، وقد دأبت بريطانيا على مراقبة نشاط فرنسا في المنطقة فأرسلت تجارها وعملائها الى الساحل، كما زارت السفن الحربية البريطانية زنجبار لتأكيد أهمية المنطقة في طريق الهند.

وقد اتبعت فرنسا بالفعل سياسة نشطة في ساحل زنجبار فحاولت خلال هذه الفترة شراء بعض موانى الساحل الافريقي الشرقي، ولكن السيد سعيد رفض واستنجد بالبريطانيين طالبا مساعدتهم وهددهم بالدخول في مفاوضات مع الفرنسيين.

وضغط السيد سعيد على بريطانيا واعتمد على صداقته معها فأرسل الى بلمرستون كتابا يذكره فيه بالصداقة بين البلدين وينبه الى أن الفرنسيين يضعون أعينهم على بلاده وأنه لابد من وضع حد لأطماع الفرنسيين في شرق افريقيا.

بعد وفاة السيد سعيد ١٨٥٦ حدثت الأزمة الشهيرة بين أبنائه فتدخلت فرنسا، ووصلت بعض القطع البحرية الفرنسية أمام مياه افريقيا الشرقية بقيادة فلريودي لانجل الذي وصل الى زنجبار، وطلب مقابلة ماجد ابن السيد سعيد وأخبره بأن بريطانيا لا يحق لها التدخل في النزاع القائم بينه وبين أخيه برغش وأن الحكومة الفرنسية حريصة على الا يرفع أي علم أجنبي على زنجبار، وحاول دي لانجل تصفية الخلاف بين ماجد وبرغش، مما أدى الى استياء القنصل البريطاني الذي صرح لحكومته أن الفرنسيين يتطلعون لخلع ماجد وتعيين برغش للحصول على موطيء قدم في ساحل افريقيا الشرقي.

وقد حاول ثويني مساعدة أخيه برغش واقتلاع ماجد من زنجبار، فأرسل الى نابليون الثالث رسالة يخبره فيها بأنه يتطلع لرؤية السفن الحربية الفرنسية في موانى بلاده، وأنه يريد توطيد الصداقة مع الفرنسيين، كذلك كان لبرغش صلات مع المسئولين في غرفة التجارة الفرنسية في مارسيليا، فأعرب لهم عن رغبته في مساعدة فرنسا له في الوصول الى الحكم في زنجبار نظير أن يمنحهم امتيازات في بلاده أكثر مما قررته لهم معاهدة ١٨٤٤.

وفي عام ١٨٦١ اصدر نائب الملك في الهند تحكيمه المشهور وحكم ماجد في زنجبار بينما حكم ثويني في مسقط وتزايد اهتمام بريطانيا بزنجبار فكتب القنصل رجبى ان بريطانيا تهتم بزنجبار لأن سكانها يعملون بنشاط مع الهند ومع العرب ومع أقاليم افريقيا الداخلية. كذلك تزايد النشاط الفرنسي في زنجبار خلال ١٨٦٠ وهكذا نلمس أن المنافسة اشتدت بين الدولتين خلال الستينات من القرن التاسع عشر فمجرد انشاء مبنى فرنسي أثار قلق ومخاوف الحكومة البريطانية ولذلك كان لابد من حدوث اتفاق بين الدولتين فتم اصدار التصريح الثنائي الشهير عام ١٨٦٢ أعلنت الدولتان استقلال مسقط وزنجبار.

والواقع أن فرنسا رغم اهتمامها بساحل زنجبار الا أنها ركزت جهودها خلال هذه الفترة بمدغشقر وجزر القمر.

ورغم اصدار تصريح ١٨٦٢ الذي كان يحول دون انفراد احدى الدولتين بالنفوذ في سلطنة زنجبار الا أن القنصل البريطاني عمل على مراقبة النشاط الفرنسي. وقد مارس الفرنسيون تجارة الرقيق في ساحل زنجبار وعينوا مندوبين لهم على طول الساحل وكان الفرنسيون لا يدفعون أية ضرائب على الأرقاء الذين يصدرونهم سرا من الموانىء والجزر التابعة لسلطنة زنجبار الى جزيرة ريونيون ومايوت وقد حاول ماجد وقف هذه العملية واحتج لدى قنصل فرنسا في زنجبار ولكن الأخير رفض الاحتجاج فتدخل القنصل البريطاني لمؤازرة ماجد.

توفي ماجد ليخلفه في حكم زنجبار برغش في الفترة ما بين ١٨٧٠ – ١٨٨٨ وقد شهدت فترة حكمه تدعيم السيطرة الأوروبية على بلاده. وخاصة السيطرة البريطانية ففي عام ١٨٧٢ أسس وليم ماكينون شركة الملاحة الأنجلو هندية هدفها العمل بين كل من زنجبار والهند وأوروبا، ووضع ماكينون عدة مشاريع لاستغلال المنطقة ساعده في ذلك تعيين جون كيرك عام ١٨٧٣ قنصلا عاما في زنجبار وقد أصبح لكيرك نفوذ هائل في المنطقة فقام بخدمة مصالح بلاده وعقد المعاهدات مع الزعماء المحليين وكان له هدف واحد، وهو أن تخلص هذه المنطقة من ساحل شرقي افريقيا خاضعة لبريطانيا، وأن يعمل على ابعاد النفوذ الأوروبي عنها، ولذلك تظاهر بحماية مصالح السلطان برغش.

ولكن فرنسا هي الأخرى عملت على تدعيم نفوذها في المنطقة خلال فترة حكم برغش ولقد أرسلت فرنسا في عام ١٨٧٨ حملة من أكبر الحملات التبشيرية الى أراضي برغش بقيادة ميشيل ديباز، وهو من رجال الدين الفرنسيين كان يعتقد أن الله وحكومته تناديه للعمل في افريقيا لنشر المسيحية، وقد فوضته الحكومة الفرنسية بدعم سيطرتها على المناطق التي يصل اليها، ورصد له البرلمان الفرنسي مبلغ مائة ألف فرنك لتجهيز الحملة، وقد وصل ديباز الى زنجبار وكتب الى حكومته بأنه يعمل في سبيل مجد الله ومجد فرنسا، وقد خطط للوصول الى الكونغو ولكنه توفي عام ١٨٧٩.

وطوال السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر وفرنسا تتابع جهودها في ساحل زنجبار من بعثات تبشيرية كذلك زار المنطقة الرحالة الفرنسيون الذين توغلوا في الداخل وحاولوا الوصول إلى المحيط الاطلسي بالاتجاه غرباً في قلب القارة.

واذا كانت المنطقة قد شهدت تنافسا بين فرنسا وبريطانيا فان التجار الألمان والشركات التجارية الألمانية عملت بنشاط في المنطقة وقد توصلت بريطانيا الى عقد اتفاق مع ألمانيا لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في أملاك سلطان زنجبار فوقع اتفاق ١٨٨٦ بين الدولتين حصلت بريطانيا بمقتضاه على الجزء الشمالي من أملاك سلطان زنجبار، فتحكمت في مساحة كبيرة امتدت من ساحل ممبسة حتى بحيرة فكتوريا. وعرفت مناطق نفوذها باسم افريقيا الشرقية البريطانية، والتي عرفت فيما بعد باسم كينيا، أما ألمانيا فقد حصلت على ما عرف باسم افريقيا الشرقية الألمانية، تنجانيقا، والتي امتدت من نهر اومبا الى جبال كليمنجارو والطرف الشرقي لبحيرة فيكتوريا ثم جنوبا حتى نهر روفوما.

قضى الاتفاق الألماني البريطاني على آمال برغش ولم يعد له سوى جزيرة صغيرة وعشرة أميال تمتد من روفوما على طول الساحل الشرقي، وأجبر برغش على قبول السيطرة البريطانية في المناطق الساحلية ثم توفي في العام التالي ١٨٨٧.

وفي عام ١٨٩٠ تم توقيع اتفاق بين فرنسا وبريطانيا وقد اعترفت فرنسا بنفوذ بريطانيا في زنجبار وتعهدت بريطانيا بحماية رعايا فرنسا وبعثاتها التبشيرية في مقابل اعتراف بريطانيا بنفوذ فرنسا في جزيرة مدغشقر وتعهد فرنسا بحماية رعايا بريطانيا وبعثاتها التبشيرية، وبتوقيع هذا الاتفاق تم استبعاد نفوذ فرنسا نهائياً من زنجبار، وبتوقيع هذا الاتفاق ١٨٩٠ تم استبعاد النفوذ الفرنسي من زنجبار نهائيا.

رابعاً: توحيد المستعمرات الفرنسية في شرق افريقيا:

وضعت فرنسا مستعمراتها في شرق افريقيا تحت ادارة واحدة في الصومال الفرنسي منذ عام ١٨٩٦، واتخذت جيبوتي مقرا للحاكم الفرنسي، وقد اتسمت الادارة الفرنسية في شرق افريقيا باستخدام القسوة ضد الاهالي الذين حرموا تماما من الحقوق السياسية ومن الاشتراك في ادارة البلاد.

وقد اتبعت فرنسا في المنطقة سياسة الفرنسة أو الاندماج ولكن رغم جهود فرنسا لم تنجح محاولتها في فرض سياسة الفرنسة، فنادى بعض الكتاب بساسة المشاركة، ويعتبر جول فرى أحد أعلام هذا الاتجاه، وتتلخص هذه السياسة في أن يتم التعاون بين الادارة الحكومية الفرنسية وبين الافراد المحليين، من أجل تكوين زعامات افريقية تقود الشعب والمجتمعات الى طريق الحضارة والمدنية، ويكون من أهداف هذه السياسة فرنسة هذه الزعامات والقيادات أو فرنسة النخبة. بدلا من الفرنسة الجماعية للشعب وهكذا أصبح هدف الرسالة تكوين نخبة تستوعب التراث الفرنسي وتتشكل نفسيتها ومفاهيمها وقيمها بالتراث والقيم الفرنسية، هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن التوسع الفرنسي في شرق افريقيا اتسم بالطابع العسكري، فقد دعمت فرنسا سيطرتها على المنطقة عن طريق ارسال الحملات العسكرية لاخضاع الوطنيين، ففي جزيرة مدغشقر تم ارسال حملتي ١٨٨٣ / ١٨٨٥ ، ١٨٩٤ / ١٨٩٥. كذلك تم اخضاع جزر القمر عن طريق استخدام القوة العسكرية، أما في مستعمرة الصومال الفرنسي فقد أعتمد على قوادها العسكريين في تثبيت حكمها في المنطقة.

يلاحظ أيضاً أن المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي ظهرت بصورة أوضح في جزيرة مدغشقر، وان كان بعض ملوك الهوفا في الفترة التي سبقت ارسال الحملات العسكرية على الجزيرة قد تأرجحوا في ولاءهم بين كل من فرنسا وبريطانيا. فالملك راداما الأول شجع النفوذ الأوروبي بصفة عامة، بينما اتبعت

زوجته رانا فالونا سياسة عدائية تجاه الأوروبيين على أن ابنها راداما الثاني فضل الارتماء في أحضان الفرنسيين ودعمت الملكة رازوهيرينا من بعده النفوذ البريطاني في مملكتها.

ويلاحظ أنه رغم اعتناق ملوك وسكان الهوفا الديانة المسيحية الا أن هذا لم يرحمهم من ان يقعوا فريسة للتنافس الأوروبي وان تحتل فرنسا في النهاية بلادهم.

أما جزر القمر فرغم وجود أغلبية مسلمة، الا أنها أيضا عجزت عن تنظيم نفسها والتصدي للخطر الفرنسي، بل انتشرت الحروب الاهلية في البلاد مما ساعد على غزو هذه الجزر.

اعتمدت فرنسا في توسعها في شرق افريقيا على غلاة الاستعماريين لتحقيق أغراضها ممن يؤمنون بسياسة استخدام القوة العسكرية لتحقيق أحلام فرنسا في تكوين امبراطورية فيما وراء البحار.

يلاحظ أن بريطانيا تصدت لفرنسا في شرق افريقيا، ووقفت لها بالمرصاد، فالقواد العسكريين البريطانيون دعموا نفوذهم في مدغشقر واتصلوا بحاكمها، كذلك كانوا على صلة بحكام جزر القمر، واذا كانت فرنسا قد اعتمدت على حكام ريونيون لدعم موريشيوس على مدغشقر وجزر القمر، فقد أعتمدت بريطانيا بدورها على حكام موريشيوس، فتصدت لمحاولات فرنسا التوسع في زنجبار وجاء اتفاق ١٨٩٠ لينهي التنافس بين الدولتين فكان أشبه بمساومة استعمارية فقد حصلت فرنسا على مدغشقر، ودعمت بريطانيا نفوذها في زنجبار.

مثلت مستعمرات فرنسا في شرق افريقيا أهمية كبيرة لموقعها الاستراتيجي الهام فجزر مدغشقر وجزر القمر أمنت الطريق في المحيط الهندي والشرق الأقصى، والهند الصينية، كذلك أمنت مستعمرة الصومال الفرنسي لفرنسا مراقبة النشاط البريطاني في سواحل البحر الأحمر.

وعن أسباب نجـاح فرنسـا فـي سياسـتها التوسـعية وتحقيـق أهـدافها الاستعمارية، نجد أن العوامل الدولية ساعدت فرنسا في تحقيـق هـذه الاهـداف، وخاصة بعد انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ الذي أقر مبدأ هاماً وهو ضرورة تدعيم السيطرة العسكرية، فانطلقت فرنسا تدعم سيطرتها العسـكرية علـى القـارة مستخدمة أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية والفرق المدربة.

كذلك ساعدت الظروف الداخلية فرنسا في تحقيق خططه العسكرية فانتشـار الحروب الأهلية في جزر القمر الأربع أدى الى ضعف المقاومة فيها.

أما في الصومال الفرنسي فلم تظهر الحركة الوطنية بصـورة واضـحة الا بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل الخامس

أفريقيا في القرن العشرين

أولاً: الحرب العالمية الأولى ونتائجها على القارة الافريقية:

أ- المقاومة الافريقية للسلطة الاوروبية.

ب- النتائج الاقتصادية للحرب.

ج- النتائج الاجتماعية والسياسية للحرب

ثانياً: الوضع الاقتصادي في افريقيا بين الحربين العالميتين:

أ- الوضع الاقتصادي في المناطق التي كانـت خاضـعة للنفـوذ الفرنسي والبلجيكي والبرتغالي.

ب- الوضع الاقتصادي فـي المنـاطق التـي كانـت خاضـعة للنفوذ البريطاني.

ثالثاً: الانشطة السياسية في افريقيا بين الحربين العالميتين:

١- الانشطة السياسية في غرب أفريقيا: أ- البريطانية

ب- الفرنسية

٢- الانشطة السياسية في شرق افريقيا.

٣- الانشطة السياسية في جنوب افريقيا ووسطها.

رابعاً: افريقيا من الاستعمار للاستقلال.

افريقيا في القرن العشرين

أولاً: الحرب العالمية الأولى ونتائجها على القارة الافريقية(١):

كانت الحرب العالمية الأولى في الأصل نزاعاً بين القوى الأوروبية شاركت فيه افريقيا بشكل مباشر وغير مباشر، لأن الغالبية العظمى لأجزائها كانت عند اندلاع الحرب خاضعة لحكم الأوروبيين المتحاربين. وقد دارت على أرض افريقيا معارك، بالرغم من أن تأثيرها على سير الحرب كان هامشياً، إلا أنها كانت لها آثار هامة بالنسبة لافريقيا. فقد اشترك في هذه المعارك، أو في المعارك التي دارت في أوروبا، أكثر من مليون جندي افريقي. وقد حشد عدد أكبر من ذلك من الرجال، بل ومن النساء والأطفال، بالقوة الجبرية أحياناً، ليعملوا كوسيلة لنقل امدادات الجيوش التي كان يتعذر نقلها بالوسائل التقليدية كالطرق والسكك الحديدية أو على ظهور الدواب. وقد فقد أكثر من مائة وخمسين ألفاً من هؤلاء الجنود والحمالين حياتهم خلال الحرب. وأصيب كثيرون آخرون بجروح وبعاهات أعجزتهم. وعند انتهاء الحرب كانت كل دولة في افريقيا قد أصبحت مرتبطة رسمياً بأحد الجانبين. بل أن آخر الدول التي كانت لا تزال مستقلة في القارة – ليبيريا وأثيوبيا ودارفور – قد شاركت هي الأخرى. فقد دخلت ليبيريا الحرب إلى جانب الحلفاء بمجرد دخول الولايات المتحدة فيها في سنة ١٩١٧. وقد أعلن امبراطور أثيوبيا الصبي المناصر للإسلام، ليج إياسو، ولاء بلاده لتركيا مما أثار قلقاً بالغاً في صفوف الحلفاء الذين اعتقدوا أنه سيدعو المسلمين في القرن الافريقي، إلى إعلان الجهاد.

وسواء شاركت في القتال مباشرة أو لم تشارك فإن كل الأراضي الافريقية تقريباً تأثرت من إبعاد الألمان عن التجارة الافريقية، وبما حدث في زمن الحرب من نقص في الواردات.

---

(١) م. كراودر: الحرب العالمية الأولى ونتائجها. تاريخ افريقيا العام – المجلد السابع مرجع سابق، ص ص ٢٨٩ – ٣١٧.

وبالنسبة لافريقيا كانت النتيجة الفورية لإعلان الحرب في أوروبا، هي غزو الحلفاء للمستعمرات الافريقية، الألمانية، ولم يكن أي من الجانبين قد استعد للحرب في افريقيا جنوب الصحراء. بل كان هناك بالفعل أمل في إمكان إبعاد الحرب عنها. فقد اقترح حاكم توغو على جيرانه البريطانيين في ساحل الذهب (غانا الآن) والفرنسيين في الداهومي (بنين الآن) أن تكون توغو محايدة. وفي افريقيا الشرقية الالمانية (تانزانيا الآن)، كان حاكمها، عازماً على تفادي الاشتباكات حتى يتمكن من مواصلة برنامجه للتنمية. وعندما أطلق البريطانيون مدافعهم على دار السلام (عاصمة تنجانيقا) بعد إعلان الحرب، وافق على هدنة كانت غايتها إبقاء افريقيا الشرقية الالمانية على الحياد. بل إنه كان هناك شيء من التفاؤل في إمكان تفادي الحرب في كل من افريقيا الشرقية والوسطى.

على أن القوى التي كانت تدعو إلى إشراك الممتلكات الألمانية في افريقيا في الحرب كانت أشد ضغطاً. ومن وجهة نظر بريطانيا، ونظراً لتفوقها فإن استراتيجيتها كانت تقضي بنقل الحرب إلى مستعمرات أعدائها. ومن أجل الابقاء على هذا التفوق البحري كان لا بد من أن يصاب نظام المواصلات الألماني إلى افريقيا، وأن تصاب أهم موانيها بالشلل. فبالنسبة للحلفاء كان يمكن أن تسفر الحملات على الممتلكات الاستعمارية لألمانيا عن أن يتقاسمها المنتصرون كغنائم حرب. وبالتالي أن تحقق انتصار بريطاني في افريقيا الشرقية الألمانية، سيؤدي إلى أن تقدم أجزاء من الأراضي الألمانية المفتوحة للبرتغاليين كبديل عن خليج ديلاغوا، في جنوب افريقيا. وبالنسبة للفرنسيين فإن غزو الكاميرون يسمح لهم باسترداد الأراضي التي تخلوا عنها على مضض لألمانيا في سنة ١٩١١ في أعقاب أزمة أغادير. وحتى بلجيكا التي كانت قد تذرعت على الفور بالحياد الدائم للكونغو (زائير الآن) بموجب المادة العاشرة من اتفاقية برلين، بعد أن تعرض حيادها هي ذاتها للانتهاك على أيدي الألمان، نجدها تستعجل بالاشتراك في غزو الأراضي الافريقية الألمانية، آملة في أن يؤدي نجاحها في ذلك إلى أن يكون لها قدرة على المساومة في التسوية السلمية المرتقبة بعد الحرب.

ولم يكن من السهل الدفاع عن المستعمرات الألمانية نظراً للتفوق البحري للحلفاء ولأن قواتها الاستعمارية كانت أصغر. وكان هناك تفاؤل مبكر بأن النصر الألماني السريع المرتقب في أوروبا سيسمح بتفادي مشاركة مباشرة للمستعمرات بينما يحقق حلم ألمانيا بوسط أفريقي يربط بين الكاميرون وافريقيا الشرقية الألمانية (كانزانيا) ويحول دون تنفيذ طريق رأس الرجاء الصالح – القاهرة الذي طالما تطلعت إليه بريطانيا.

ويمكن تقسيم الحملات في افريقيا إلى مرحلتين متميزتين. فخلال المرحلة الأولى التي لم تستمر سوى أسابيع قليلة كان الحلفاء معنيين بتوجيه ضربة قاضية للقوة الهجومية الألمانية والتأكد من أن أسطولها لن يتمكن من استخدام موانئها الافريقية. ففي افريقيا الشرقية الألمانية قامت الطرادات البريطانية بقصف دار السلام بالقنابل، وبالرغم من أنه لم يتم الاستيلاء على أي من المرافئ الالمانية، فإن السفن الحربية الألمانية لم تتمكن من استخدامها.

وكانت حملات الحلفاء التي شنت خلال المرحلة الأولى، حيوية بالنسبة لأستراتيجيتها الشاملة. أما حملات المرحلة الثانية، فإنها كانت ذات أهمية هامشية بالنسبة للنتيجة التي أسفر عنها الصراع العالمي. على أن الحلفاء كانوا مع ذلك مصممين على غزو المستعمرات الألمانية من أجل الحيلولة دون استخدامها كقواعد تخريب لسلطتهم الهشة في مستعمراتهم الخاصة.

هجرة الأوروبيين:

شهدت الحرب هجرة جماعية واسعة النطاق للموظفين الإداريين والتجاريين الأوروبيين من مستعمرات الحلفاء في أفريقيا حيث اتجهوا إما إلى الجبهة الغربية أو التحقوا بالفرق المحلية للقيام بحملات في مناطق أخرى من افريقيا. ونتيجة لذلك فقد تقلص الوجود الأوروبي في بعض الأجزاء، إلى أقل من النصف. ففي شمال نيجيريا استدعى كثير من المسؤولين السياسيين المنتدبين من الجيش للعودة إلى فرقهم، مما

أدىإلى تجريد نيجيريا من القائمين على إدارتها. وقد خلت بعض مقاطعات نيجيريا الشمالية من المسؤولين الإداريين الأوروبيين لمدة طويلة خلال زمن الحرب. وفي روديسيا الشمالية التحق بالخدمة العسكرية ٤٠% من السكان الأوروبيين البالغين.

المشاركة الافريقية في الحرب:

باستثناء حملة جنوب غرب افريقيا الألمانية، فإن القوات الافريقية كانت عاملاً حاسماً في نجاح الحملات الافريقية للحلفاء. ذلك أن القوات الافريقية لم تستدع خلال الحرب لتحارب على الأرض الافريقية فحسب بل كذلك لتعزيز الجيوش الأوروبية على الجبهات الغربية وفي الشرق الأوسط.

فقد جند فعلاً خلال الحرب ما يزيد على المليون شخص لتعزيز القوات التي أبقتها السلطات الاستعمارية في افريقيا. وكانت فرنسا وحدها هي التي تحتفظ بقوات برية كبيرة في مستعمراتها الافريقية المختلفة عندما بدأت الحرب، وبالرغم من أن ألمانيا اتهمت فيما بعد بتحويل مستعمراتها إلى معسكرات حربية، إلا أن هذا الإتهام لا يمكن أن يوجه بشكل دقيق إلا إلى فرنسا. وبالإضافة إلى القوات جند الحمالون على نطاق واسع. فقد كان يلزم ثلاثة حمالين للإبقاء على الجندي الواحد مقاتلاً في الميدان. كما أن أبناء شمال افريقيا كلفوا بالعمل في المصانع في المواقع التي أخلاها الفرنسيون الذين جندوا في الجيش. وبشكل عام فقد شارك أكثر من مليونين ونصف مليون افريقي، أي ما يزيد كثيراً على ١% من سكان القارة، في عمل أو آخر من أعمال الحرب.

وقد تم قدر كبير من التجنيد بواسطة الرؤساء المحليين الذين كان عليهم أن يسلموا الأعداد التي طلب إليهم المسؤولون الاستعماريون تسليمها. وفي بعض المناطق لم تكن هناك صعوبات حقيقية في الحصول على متطوعين حقيقيين، ولكن الرجال في مناطق أخرى كانوا يخضعون لضغط الرؤساء المحليين وقدموا للمسؤولين

السياسيين على أنهم متطوعون. ويعزى قسط كبير من عدم شعبية الرؤساء في روديسيا الشمالية بعد الحرب إلى دورهم في تجنيد الجنود والحمالين.

وعلى أية حال فقد جندت اجبارياً أعداد غفيرة من الجنود والحمالين. ففي افريقيا السوداء الفرنسية جعل المرسوم الصادر في سنة ١٩١٢، والذي كان يستهدف إنشاء جيش أسود دائم، كانت الخدمة العسكرية اجبارية لمدة أربع سنوات لكل الذكور الافريقيين الذين تتراوح أعمارهم بين عشرين وثمانية وعشرين عاماً. وكما في افريقيا الفرنسية كذلك في افريقيا البريطانية فقد استخدم التجنيد الاجباري للحصول على القوات والحمالين في افريقيا الشرقية البريطانية وذلك بموجب قرار الخدمة الإجبارية الصادر سنة ١٩١٥ الذي جعل من الممكن تجنيد كل الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنة. وقد امتد العمل بذلك إلى محمية أوغندا في أبريل/ نيسان سنة ١٩١٧. كما أدى التجنيد الاجباري للحمالين في جميع مقاطعات روديسيا الشمالية إلى أن يشترك ما يزيد عن ثلث الذكور البالغين في البلاد لفترة طويلة أثناء الحرب في العمل كحمالين.

وبينما كانت أعباء الحرب من القتلى والجرحى فادحة في افريقيا فإنها تسببت كذلك في الأعداد الكبيرة من الوفيات الناشئة عن وباء الانفلونزا الذي انتشر في افريقيا كلها في سنة ١٩١٨ – ١٩١٩ والذي سهل انتشاره تنقلات القوات والحمالين لدى عودتهم إلى أوطانهم.

أ- المقاومة الافريقية للسلطة الأوروبية:

في الوقت الذي كانت فيه النظم الاستعمارية للحلفاء في افريقيا أضعف من أن تتحمل الاضطرابات في أراضيها فإن سلطتها الهشة في ساحل العاج، وفي أوغندا، واجهت تحدياً واسع النطاق تمثل في الانتفاضات المسلحة وغيرها من أشكال الاحتجاج. ونتيجة لذلك اضطرت القوى المتحالفة إلى توجيه الموارد العسكرية، واللازمة لمحاربة الألمان من أجل مواجهة هذه الانتفاضات المحلية. وهكذا فقد ظلت أجزاء كبيرة من السنغال الأعلى والنيجر والداهومي خارج إطار السيطرة الفرنسية

لفترة وصلت إلى عام كامل بسبب عدم وجود القوات اللازمة. ومن ثم لم يتمكن الفرنسيون في البداية من معالجة التمرد الذي وقع في سنة ١٩١٦ في بورغو بالداهومي لأن الجماعات المجاورة كانت قد تمردت أيضاً.

وقد تنوعت الأسباب التي أدت إلى انتشار حركات التمرد والاحتجاج التي وقعت أثناء الحرب تنوعاً كبيراً ولم ترتبط دائماً بالحرب ذاتها. وكان ما وصف بالتمرد، استمراراً للمقاومة الأولى للاحتلال الأوروبي. وفي كثير من الأحيان اختلطت الدوافع التي أدت إلى التمرد أو الاحتجاج. وما من شك في أن رؤية النفوذ الأوروبي وهو يتقلص في الظاهر على نحو ما تمثل في الهجرة الجماعية للأوروبيين، شجعت أولئك الذين كانوا يتطلعون إلى التمرد بقدر ما فت في عضدهم تدفق الأوروبيين، ولا سيما من القوات البريطانية.

وهناك عدد من الدوافع المشتركة وراء التمردات التي وقعت في زمن الحرب: منها الرغبة في استرداد الاستقلال المفقود، والاعراب عن الاستياء من التدابير التي اتخذت في زمن الحرب وبالذات التجنيد الإجباري والسخرة؛ والمعارضة الدينية للحرب، وعدم الرضى عن بعض جوانب الحكم الاستعماري والذي لم تتضح طبيعته تماماً في كثير من المناطق إلا مع سنوات الحرب. وهناك دافع آخر، له أهميته بالنسبة لجنوب افريقيا بوجه خاص، وذلك هو الشعور الموالي للألمان الذي ساد بين أهل البلاد الخاضعة لسيطرة الحلفاء.

ومما أثار القلق البالغ لدى القوى المتحالفة خلال الحرب هو خشيتها أن يؤدي إعلان تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا إلى تشجيع الانشقاق بين رعاياهم المسلمين.

وكان الانجليز في شمال نيجيريا، حيث أغلبية السكان من المسلمين، يشعرون بحساسية بالغة تجاه ما يمكن أن تحدثه الدعاية الإسلامية هناك من تأثير، إلا أن المصالح المشتركة التي قامت بين سلطان وأمراء دولة الخلافة في سوكوتو وبين الإنجليز كانت كفيلة بضمان ولاء القدر الأكبر من المسلمين في نيجيريا الشمالية.

ولم تكن الانتفاضات الإسلامية وحدها هي التي تهدد الدول المتحالفة في مستعمراتها. فقد كانت انتفاضة جون شيليمبوي في نياسالاند (مالاوي الآن) في يناير / كانون الثاني سنة ١٩١٥ ذات مسحة مسيحية قوية بينما تولت حركة "برج المراقبة" في "كيتاوالا" بروديسيا الدعوة إلى قرب انتهاء العالم وإلى عصيان السلطات القائمة. وفي نيانزا بكينيا رفض مذهب المومبو الذي انتشر بسرعة خلال سنوات الحرب، الدين المسيحي وأعلن أن "جميع الأوروبيين هم أعداؤكم ولكن موعد اختفائهم من بلادنا قد بات قريباً...".

وربما كان أهم سبب للتمرد هو التجنيد الإجباري للرجال للخدمة كجنود وحمالين. وقد بلغت كراهية التجنيد الإجباري إلى الحد الذي جعل منها دافعاً رئيسياً لجميع حركات التمرد التي وقعت في افريقيا السوداء الفرنسية وأثارت معها مقاومة واسعة النطاق في ساحل الذهب (غانا) التي لولا ذلك لظلت مستعمرة مسالمة.

ومن المؤكد أن المعاناة الاقتصادية كانت كامنة وراء المقاومة ضد السلطات الاستعمارية. ولا يمكن أن تفهم الانتفاضات التي حدثت في الغرب الأوسط من نيجيريا وفي دلتا نهر النيجر في المراحل الأولى من الحرب إلا في ضوء انهيار أسعار منتجات النخيل، وتقلص التجارة نتيجة لإبعاد المشترين الرئيسيين لهذه المنتجات: الألمان. والواقع أن مشاعر التعاطف مع الألمان، حينما وجدت بين رعايا الحلفاء، كانت ترجع بدرجة كبيرة إلى أن الألمان كانوا، في أجزاء كثيرة من افريقيا، هم الشركاء الأساسيين في التجارة، وقد جاء إبعادهم بواسطة الحلفاء مرتبطاً بالكساد الاقتصادي الذي صاحب السنة الأولى من الحرب.

وفي جنوب افريقيا كان تمرد الأفريكانرز في أواخر سنة ١٩١٤ ضد قرار الحكومة بمساعدة الحلفاء راجعاً إلى مشاعر التعاطف مع الألمان وإلى كراهية الانجليز معاً. وقد بذل الألمان قصارى جهودهم لإثارة السخط بين الافريقيين الخاضعين للحلفاء، وقد تميزوا بنشاط خاص في هذا الصدد على الحدود الشمالية

الشرقية لنيجيريا وفي ليبيا. وفي أوغندا أقنع موامي رواندا، بعد قليل من بدء الاشتباكات، أخاه غير الشقيق نيندو، بالتمرد ضد الانجليز لحساب الألمان.

وفي كثير من الحالات، وبالذات في نيجيريا، لم تكن حركات التمرد التي وقعت أثناء الحرب تعزى مباشرة إلى التدابير الخاصة بزمن الحرب. فقد كانت موجهة على الأخص ضد المظاهر البغيضة للحكم الاستعماري مثل فرض الضرائب الذي بدأ العمل به في يوروبالاند لأول مرة سنة ١٩١٦ وأدى إلى قيام الاضطرابات. وفي افريقيا الغربية الفرنسية كانت الأعباء التي يفرضها النظام "المحلي الأهلي" indigénat، وإعادة تحديد الحدود الإدارية، وإلغاء نظام الرؤساء، وأعمال الغضب التي قام بها الرؤساء، كانت كلها أسباباً هامة في التمرد الذي حدث في كل مستعمرة من مستعمرات الاتحاد.

ب- النتائج الاقتصادية للحرب:

لقد أحدث إعلان الحرب اختلالاً اقتصادياً كبيراً في افريقيا. فقد أعقب ذلك بشكل عام كساد في أسعار المواد الأولية التي تدفع لافريقيا في الوقت الذي أدت فيه التوقعات بتناقص حجم الإمدادات من السلع المستوردة إلى ارتفاع أسعار هذه السلع. ففي أوغندا زادت أسعار الواردات بين عشية وضحاها بنسبة ٥٠%. وقد تغير نمط التجارة الافريقية مع أوروبا تغيراً جذرياً باستبعاد الألمان من أراضي الحلفاء، حيث كانوا في بعض الحالات، كما في سيراليون، يشاركون بنسبة ٨٠% في أعمال الاستيراد والتصدير. بل أن مستعمرات ألمانيا ذاتها قد عطلت تجارتها مع دولتها الرئيسية من قبل أن يقوم الحلفاء باحتلالها بسبب سيطرتهم على البحار. فبعد أن كانت المانيا هي الشريك التجاري الرئيسي لأفريقيا الإستوائية فيما وراء البحار أصبحت بعد ذلك مبعدة تماماً عن النشاط التجاري في القارة، وبعد أن أكمل الحلفاء احتلالهم للمستعمرات الألمانية اعتقل جميع المواطنين الألمان واستولت سلطات الاحتلال على مزارعهم وعلى محالهم التجارية وصناعاتهم. بل وحتى في حالة الأراضي الافريقية الفرنسية، حيث كان يمكن لصناعة عصر الفول السوداني

الفرنسية أن تستوعب البذور الزيتية التي كان يستوردها قبل ذلك الألمان، ولقد تعذر ذلك بسبب أن هذه الصناعة كانت قائمة في المنطقة التي تحتلها ألمانيا في شمال شرق فرنسا.

قد شهدت الحرب تزايداً في تدخل الدولة في اقتصاد المستعمرات الافريقية سواء في شكل تحديد الأسعار، والاستيلاء على الحاصلات الغذائية، أو في فرض زراعة محصولات معينة، أو حشد العمال للمشروعات الأساسية أو تخصيص مساحات للشحن. وكانت هذه الإجراءات عموماً تتم في صالح شركات الاستيراد والتصدير في الدولة الاستعمارية الحاكمة للمستعمرة. ومن ثم فقد استخدمت في نيجيريا شركات وكانت لها أولوية في المساحات المخصصة للشحن وفي سهولة الحصول على القروض المصرفية، مما أدى إلى معاناة شركات الاستيراد والتصدير الأصغر منها ولا سيما تلك التي يمتلكها نيجيريون.

وقد أدى الطلب المتزايد على الجنود والحمالين وكذلك على إنتاج حاصلات التصدير والحاصلات اللازمة للمعيشة إلى نقص في الأيدي العاملة في أجزاء عديدة من القارة أثناء الحرب. وقد أدى حشد الحمالين من روديسيا الشمالية للحملة في شرق أفريقيا إلى عزل روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن) وكاتانغا عن مصادرها التقليدية من الأيدي العاملة، وكانت الإدارة البلجيكية في الكونغو مضطرة للجوء إلى حشد العمال جبراً للعمل في مناجم البلاد. وقد أصاب وباء الانفلونزا – الذي انتشر في نهاية الحرب في شرق ووسط افريقيا – الحمالين العائدين بشكل خاص وأدى إلى نقص حاد في اليد العاملة في كينيا والروديسيتين. وقد حدث هذا النقص بين الأوروبيين والافريقيين من العاملين على السواء، ففي روديسيا الجنوبية، حيث كان عمال السكك الحديدية من البيض حتى ذلك الوقت يتعرضون للفصل وفقاً لمشيئة أصحاب العمل نظراً لتوافر من يحل محلهم، أصبح هؤلاء في وضع أفضل إلى الحد الذي استطاعوا معه تكوين نقابات لهم، الأمر الذي كان يعارضه أصحاب العمل والحكومة من قبل.

وقد أدى هذا النقص في الواردات إلى انخفاض في الإنتاج حينما كانت الزراعة تعتمد على استيراد الأسمدة ومستلزمات المزارع وآلات الري ولكنه أدى كذلك إلى تشجيع تطوير الصناعات البديلة للواردات، ولا سيما في جنوب افريقيا حيث أمكن في ذلك الوقت إدراك الإمكانيات التي توفرها الأسواق الخارجية فيما يتعلق بتسويق المنتجات المحلية. وكانت الحرب بالنسبة للكونغو البلجيكي، الذي انقطع عن بلده الرئيسي بعد احتلاله، حافزاً قوياً على زيادة الاعتماد على النفس كما كان شأنها بالنسبة لشرق افريقيا الألمانية في السنوات الأولى للحرب. وكان تدفق القوات البريطانية إلى مصر وتغذية الاقتصاد بحوالي مائتي مليون جنيه خلال فترة الحرب حافزاً قوياً للتنمية الصناعية.

ج- النتائج الاجتماعية والسياسية للحرب:

تنوعت النتائج الاجتماعية للحرب بالنسبة لمختلف الأراضي في افريقيا تنوعاً كبيراً وذلك حسب درجة مشاركة كل منها في التجنيد والنشاط الحربي بصفة خاصة. ومن المؤسف ألا يكون قد وجه اهتمام كاف، حتى وقت قريب، إلى الآثار الاجتماعية للحرب. وهذا أمر يثير شيئاً من الدهشة لأن الحرب العالمية الأولى كانت بالنسبة لبعض المناطق، كما في شرق أفريقيا "أكثر مظاهر" "السلطة الأوروبية" المطلقة التي عرفتها افريقيا إثارة للرعب وتقلب المزاج". فقد جعل عدد القوات المشاركة، والقوة النارية الضخمة، جعل الحملات الأصلية للغزو الاستعماري، أشبه بنزهة إلى جانبها. وإذا قورنت البحوث التي أجريت حول النتائج السياسية للحرب بالنسبة لافريقيا بما أجرى منها حول نتائجها الاجتماعية لاتضح أن هذه الأخيرة قليلة بالنسبة للبحوث الأخرى. مع أن أثر الحرب على الجنود والحمالين والعمال الذين اجتثوا محيطهم في القرى وأرسلوا على بعد آلاف الأميال منها، وأثر هؤلاء على مجتمعاتهم بعد عودتهم إليها يشكل موضوعاً رئيسياً من موضوعات التاريخ الاستعماري.

أن التجربة التي خاضها الجنود الافريقيون والأوروبيون معاً في زمن الحرب كان لها أثر مماثل بين من هم أقل تعلماً: "فسرعان ما اكتشف الجندي الافريقي أوجه الضعف والقوة لدى الأوروبي الذي كان ينظر إليه غالبية الافريقيين حتى ذلك الوقت كرجل خارق للعادة. والواقع أن بعض ضباط الصف الافريقيين كانوا يعلمون المتطوعين الأوروبيين أساليب الحرب الحديثة. وقد بات واضحاً أن الأوروبي لا يعرف كل شيء. وقد نشر الحمالون والجنود العائدون النظرة الجديدة إلى الرجل الأبيض، ويرجع الكثير من الثقة بالنفس والثبات الذي أبداه الافريقيون في كينيا في العشرينات من القرن الماضي إلى هذه المعارف الجديدة".

ولم يكن دور الحرب قاصراً على أن تكون حافزاً للنزعة الوطنية الافريقية ولكنها كانت حافزاً كذلك للنزعة الوطنية لدى البيض وبالذات في جنوب أفريقيا. فبالرغم من أنه أمكن القضاء بسرعة على تمرد الأفريكانرز هناك، إلا أنه لم يمكن إخماد الروح التي أثارت هذا التمرد. لقد أكد التمرد من جديد ما علمتنا إياه حرب البوير من أن القوة ليست هي الإجابة، وأن المعركة يجب أن تدور في الساحة السياسية. فإن قومية الأفريكانرز الحديثة، التي وضعت بذرتها في حرب البوير، ولدت وظهرت في تمرد سنة ١٩١٤. وربما أمكن للبوير، لو لم تقع الحرب العالمية الأولى، أن يكونوا أقدر على التكيف مع السياسات التوفيقية. ولكن هذه الحرب اضطرتهم إلى أن يقرروا تنظيم أنفسهم في شكل حزب وطني.

وفي كينيا انتهز المستوطنون البيض فرصة الحرب للقيام بمبادرات سياسية تجاه الإدارة الاستعمارية. فقد حصل البيض على حق انتخاب ممثليهم في المجلس التشريعي حيث شكلوا فيه الأغلبية بعد سنة ١٩١٨. وقد أدى ذلك، مقروناً بالمرسوم الخاص بأراضي التاج الذي سمح بالتفرقة العنصرية في المرتفعات التي يسكنها البيض، وبالمرسوم الخاص بتسجيل السكان المحليين الذي أدخل ما يشبه قانوناً لتراخيص المرور للافريقيين، وبخطة توطين الجنود التي خصصت أجزاء

كبيرة الأراضي لتوطين الجنود البيض بعد الحرب، أدى كل ذلك إلى وضع الأقلية البيضاء في موضع السيطرة في كينيا حتى الخمسينات من القرن العشرين.

وكان أحد الدوافع القوية للوطنية الكينية هو رد الفعل الذي حدث ضد هذه الامتيازات التي اكتسبتها الأقلية البيضاء وبالذات فيما يتعلق بالأراضي. ولذا تأسست في سنة ١٩٢٠ رابطة الكيكويو، كما تأسست بعد ذلك بعام واحد رابطة هاري توكو لشباب الكيكويو بقصد الدفاع عن الأرض والعمل.

شهدت الحرب تغيراً رئيسياً في اتجاه الرأي العام الدولي فيما يتعلق بالاستعمار. فلم تكن الدول الاستعمارية الأوروبية قبل الحرب مسؤولة إلا أمام نفسها. أما بعد الحرب، وفي مؤتمر السلام في فرساي، جرى فحص السجل الاستعماري لإحدى هذه الدول وهي ألمانيا، فوجدوا أنه دون مستوى المعايير الأخلاقية التي وضعت حديثاً لحكم الشعوب الخاضعة للاستعمار. ولا شك أن سجل معظم القوى الاستعمارية الأخرى لو أنه فحص لاتضح أنه هو الآخر دون هذا المستوى.

ومع أن ظروف غالبية الشعوب الخاضعة لم تتغير كثيراً نحو الأفضل في السنوات التي تلت الحرب حتى عندما جرت محاولات صادقة للإصلاح، تلك المحاولات التي أجهضتها الأزمة الاقتصادية، فإن أسئلة بغير جواب بدأت تطرح عن مدى سلامة النظام الاستعماري من الناحية الأخلاقية. وكان هذا هو المناخ الذي ترعرعت فيه الحركة الوطنية التي أدت فيما بعد إلى حصول كثير من الدول الافريقية على استقلالها.

وهكذا مثلت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول في التاريخ الأفريقي، لم تصل في عمق تأثيرها إلى القدر الذي وصلت إليه الحرب العالمية الثانية، ولكن لها مع ذلك أهميتها في مجالات عديدة. وكان من أكثر آثارها أهمية إعادة ترتيب خريطة افريقيا بما يقرب من الصورة التي هي عليها اليوم. فقد استبعدت ألمانيا كقوة استعمارية وحلت محلها فرنسا وبريطانيا في كل من الكاميرون وتوغو،

كماحل محلها اتحاد جنوب افريقيا في جنوب غرب افريقيا، وفي شرق افريقيا الألمانية حلت محلها بريطانيا العظمى وبلجيكا حيث كسبت هذه الأخيرة مقاطعتي رواندا وأوروندي الصغيرتين (رواندا وبوروندي الآن) واللتين كانتا مكتظتين بالسكان.

وكانت المفاوضات المعقدة التي دارت في فرساي بشأن إعادة توزيع هذه الأراضي بين الحلفاء المنتصرين أمراً يندرج كلياً في تاريخ أوروبا الخاص. ولكن الطريقة التي قسمت بها الكاميرون وتوغو، دون أي مراعاة للاعتبارات التاريخية والإثنولوجية. قد أثارت الشعور بالمرارة بين بعض قطاعات السكان في هذه الأراضي وبين جيرانهم المباشرين وبالذات بين الايوي في توغو وساحل الذهب (غانا). وفيما يتعلق بالسكان الأفريقيين في المستعمرات الألمانية السابقة فإن غالبيتهم لم تعرف تحسناً ملحوظاً نتيجة لتغير سادتهم. والواقع أن بعض الافريقيين عقد مقارنة بين سادة اليوم وسادة الأمس كانت في مصلحة هؤلاء الأخيرين، وكان في الكاميرون وتوغو نوع من الحنين إلى النظام السابق تزايد مع إدخال الفرنسيين لنظام السخرة وإظهار البريطانيين نشاطاً أقل مما كان يبديه الفرنسيين. ونظراً لأن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا تعتبران أنهما تشرفان مؤقتاً على الأراضي الخاضعة للانتداب فإن الأراضي التوغولية ظلت أقل نمواً من ساحل العاج وساحل الذهب (غانا) مثلاً، وظلت تنجانيقا (تانزانيا) أقل نمواً من كينيا وأوغندا. وإذا كانت جنوب غرب افريقيا قد تطورت بصورة ملفتة للنظر تحت إشراف جنوب افريقيا فإن ذلك تم لفائدة المستوطنين البيض الذين كانوا يتزايدون بسرعة، أما فيما يتعلق بالسكان المحليين فإن تجربة الحكم الألماني الوحشية قد استبدلت بحكم يلتزم بسياسات عنصرية وباستيطان البيض في البلاد واستغلالهم لها.

وبالرغم من أن الحرب العالمية الأولى كانت حرباً أوروبية في المقام الأول إلا أن أفريقيا أُشركت فيها عن قرب. وقد شهدت الحرب وضع نهاية لتقسيم افريقيا من جهة ولمحاولات الافريقيين استرداد استقلالهم على أساس أنظمة حكمهم السابقة

على الاستعمار، من جهة أخرى. وبالرغم من أنها كانت تمثل فترة تقلبات اجتماعية واقتصادية ضخمة بالنسبة لكثير من البلدان الافريقية، إلا أنها كانت مدخلاً إلى عشرين عاماً من الهدوء بالنسبة للإدارات الأوروبية.

ثانياً: الوضع الاقتصادي في افريقيا بين الحربين العالميتين:

أ- الوضع الاقتصادي في المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي والبلجيكي والبرتغالي:

هناك أوجه تشابه عديدة بين المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية سواء من حيث الشكل العام، أو من حيث السياسة الاستعمارية فيها. فلقد كانت كلها مستعمرات أو اتحادات تغطي مساحات جغرافية هائلة، وإن كانت من حيث كثافة السكان أقل عموماً من المتوسط الذي كان سائداً في افريقيا البريطانية، ولا سيما افريقيا الاستوائية الفرنسية وأنغولا. وكانت موزمبيق ورواندا - أوروندي (رواندا وبوروندي الآن) بمثابة مستودعات للأيدي العاملة المطلوبة لروديسيا الشمالية والجنوبية المجاورتين (زامبيا وزيمباوي الآن) والكونغو البلجيكي (زائير الآن)، شأنها في ذلك شأن منطقة الفولتا (بوركينا فاسو الآن) في افريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تمد مزارع الكاكاو في ساحل العاج وساحل الذهب (غانا الآن) بالأيدي العاملة. وكانت تلك الفترة أولها الحرب العالمية الأولى التي ساعدت، على قيام عهد من الازدهار الاستعماري. بيد أن هذا التوسع الصارخ كان قصير الأمد نسبياً، إذ انتهى بفترة الكساد الطويلة التي أعقبت الانهيار الناجم عن أزمة ١٩٣٠. وقد أدى هذا كله إلى حالة من الاضطراب الشديد سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الايديولوجي. وبانتهاء تلك الفترة كان قد طرأ تحول كبير على العلاقات بين كل من افريقيا الناطقة بالفرنسية وافريقيا الناطقة بالبرتغالية وبين العالم الخارجي. ذلك أن تلك المستعمرات، التي لم تكن بوجه عام تعتمد كثيراً على

الدول الاستعمارية الأصلية، أخذت تتحول إلى جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الغربي، في إطار نظام اقتصادي مترابط لاستغلال المستعمرات.

كانت الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير ١٩٣٠ فترة عصيبة بالنسبة للافريقيين. ففي تلك الفترة من "التطور" الاستعماري، لم يكن المستعمرون يهتمون بالافريقيين إلا بقدر ما كانوا يمثلون بالنسبة لهم سلعة للاتجار أو أداة للانتاج. والواقع أن تدابير حماية الأيدي العاملة لم تتخذ أول مرة إلا لضمان كفاءة العمل. ولكن مستوى معيشة العمال كان مزعزعاً إلى أقصى حد، ومن ثم انهار تماماً في فترة الكساد العالمي.

الخدمة الاجبارية وتسليم المحاصيل:

كان من الشائع في كل مكان في افريقيا استخدام الأيدي العاملة بدون أجر. وقد أجاز الفرنسيون هذه الطريقة في المشروعات ذات الأهمية المحلية أو بالنسبة للمستعمرين. وبعد أن كان ذلك محدداً في البداية بسبعة أيام كل عام زيدت مدته إلى اثني عشر يوماً في افريقيا الغربية الفرنسية، أو إلى ١٥ يوماً في افريقيا الاستوائية الفرنسية.

وظهرت السخرة في نظام الزراعة الإجبارية للمحاصيل. فقد بعث هذا المبدأ - الذي استحدث أول مرة في الكونغو البلجيكي في نهاية القرن التاسع عشر - إبان الحرب العالمية الأولى، بعد أن أوفدت في ١٩١٥ بعثة إلى أوغندا وإلى ساحل الذهب فطبق من جديد فيما يتعلق بزراعة القطن في أوغندا وزراعة الكاكاو في ساحل الذهب. كما أدخل نظام الزراعة الإجبارية للأرز في المقاطعة الشرقية. وكان من نتيجة ذلك أن أنتج الكونغو ١٥٠٠٠ طن من الأرز وكان هذا النظام يقابل باستياء شديد، ولكنه مع ذلك طبق عند الفرنسيين، حيث بدأ عام ١٩١٦ بمناسبة "المجهود الحربي".

وكان سرطان متعهدي تجنيد العمال متفشياً بوجه خاص في الكونغو حيث كانت الدولة تفوض سلطاتها في تجنيدهم إلى شركات مثل وكالة تشغيل العمال في كاتانغا، وهي وكالة خاصة كانت تجند العمال للعمل في المناجم في المناطق الريفية. ورغبة في تخفيف حدة النقص في الأيدي العاملة أعطت الحكومة في عام ١٩٢٦ احتكار تجنيد العمال في (المقاطعة الشرقية) وفي رواندا – أوروندي إلى اتحاد مناجم كاتانغا العليا. أما في المستعمرات البرتغالية فقد كانت الفضائح تتابع بصفة دورية، مثل فضيحة العمل الإجباري وسخرة الرقيق في مزارع الكاكاو في بداية القرن العشرين. وكانت تستوعب ما بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ "مجند متطوع" كل عام. ووفقاً لسياسة الرق الجديدة التي اتبعها البرتغال، فإنها رفضت في ١٩٣٠ "التوصية الخاصة بالقسر غير المباشر على العمل" التي أصدرها مؤتمر جنيف الدولي. وفي ١٩٤٧ كان هناك تقرير الاحتجاج الشهير الذي قدمه ممثل أنغولا في البرلمان وقد قبض عليه في ١٩٥٢ عندما ذكر أن مليونين من الافريقيين قد أبعدوا عن أوطانهم في المستعمرات البرتغالية.

شعرت كل الدول الاستعمارية، في وقت واحد تقريباً، بالحاجة إلى سن لوائح لتنظيم العمل. وكانت مثل هذه اللوائح، من قبل، شكلية فحسب ولكن تنفيذها بات ضرورياً عندما تكاثرت الأيدي العاملة مقابل أجر. وكانت لوائح العمل متشابهة في كل مكان، وحددت المدة القانونية للعقد بثلاث سنوات كحد أقصى في الكونغو، وبسنتين في المستعمرات الفرنسية والبرتغالية. وكان من الشائع أن يجد عامل افريقي يظن أنه قد وقع على عقد لمدة عام واحد أنه مضطر للعمل بعيداً عن وطنه لمدة عامين أو أكثر. وكان أجر العامل يدفع له عيناً لا نقداً، وكثيراً ما كان الأجر العيني المدفوع فعلاً دون الأجر المتفق عليه. وأخيراً كان العامل يتعرض لغرامات باهظة لأقل عصيان للأوامر. وهذا فضلاً عن أن استخدام عمال اليومية ظل سائداً لمدة طويلة.

أدت أزمة اليد العاملة، التي كانت محتدمة في المناجم ومشروعات السكك الحديدية، إلى تغيير في السياسة المتبعة في الكونغو البلجيكي. فحتى العشرينات من القرن الماضي كان النظام المطبق شبيهاً بما كان سائداً في مناجم جنوب افريقيا حيث كان العمال غير المهرة المعينون بمقتضى عقود قصيرة المدى مدتها من ستة إلى تسعة شهور، يستبدلون بمجرد استهلاك قواهم. وبعد تحقيق أجري في ١٩٢٢ أدخل اتحاد مناجم كاتانغا العليا بعض الإصلاحات لأول مرة. وأدت الزيادة السريعة في الانتاج، الذي تضاعف في السنتين التاليتين، إلى زيادة مماثلة في عدد العمال الافريقيين من ٧٥٠٠ عامل إلى ١٤٠٠٠ عامل.

الانتاج:

أدت الحرب العالمية الأولى، إلى زيادة كبيرة في الانتاج. وازدادت بالتالي بصورة ملحوظة صادرات وأرباح الشركات العاملة في الخارج. والواقع أن "المجهود الحربي" كان شديد الوطأة في أقاليم افريقيا الناطقة بالفرنسية. فقد أعلن برنامج "للانتاج المكثف" في ١٩١٥ ووسع نطاقه في ١٩١٦. ونظمت معسكرات عمل لزراعة وجني ما يسمى بالمنتجات الاستراتيجية (المطاط، والمحاصيل الزيتيـــة، والأخشاب). وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى انهار تماماً انتاج سلع معينة كانت تلقى رواجاً في تلك الفترة، مثل زيت الخروع والمطاط، بعد أن كفت الحكومة عن شرائها.

كما أدت أزمة ١٩٣٠ التي أسفرت عن أنهيار الأسعار، إلى إعادة النظر جذرياً في أهداف الانتاج وأساليبه، على الأقل في الأقاليم الخاضعة لسلطة فرنسا والتي كان اقتصادها حتى ذلك الحين اقتصاد "مبادلة مباشرة" Economie de traite.

وعندما أصبحت أعباء الضرائب فوق طاقة الافريقيين (حيث أنها ظلت مرتفعة على الرغم من انهيار الأسعار والأجور) عمدوا إلى زيادة انتاجهم لتعويض

هذا الانخفاض في مداخيلهم. وقد رأينا أن محاصيل المناطق الحارة (البن والكاكاو والموز والقطن) شهدت رواجاً كبيراً في أوج الأزمة بفضل انتاج صغار الزراع الوطنيين. وهكذا أمكن التغلب بسرعة على الانخفاض العام في كمية الصادرات – الذي كان شديداً في ١٩٣٢ – رغم الهبوط الحاد في الأسعار.

أما بالنسبة للجماهير من صغار الفلاحين الفقراء فقد بلغ الفقر أشده. واستنفد الافريقيون احتياطياتهم الهزيلة، ورهنوا أراضيهم وأصبحوا زراعاً بالمشاركة في منطقة زراعة الكاكاو في ساحل العاج. بل أنه لم تعد هناك حاجة إلى إلزامهم بمقتضى التشريعات على العمل الإجباري. وابتداءً من عام ١٩٣١ أصبح هناك نقص حاد في النقود أدى إلى نقص الغذاء، والمجاعة، والأوبئة. وهكذا كان من السمات المميزة لهذه الفترة بأكملها وقوع أزمات غذائية شديدة الحدة.

فقد كان لاقتصاد الحرب الذي ساد في الفترة ١٩١٥ – ١٩١٨ آثار بالغة الخطورة. وكان من أشد تدابيره ضرراً المصادرة الرسمية للمواد الغذائية لإطعام سكان الدولة الاستعمارية، في نفس الوقت الذي كان فيه الجنود يستنفدون موارد الريف.

وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية، حيث استمر الشراء الاجباري للمحاصيل إلى ما بعد بداية العقد الثاني من أجل تموين مشروعات السكة الحديدية بين الكونغو والمحيط الأطلسي، امتدت المجاعة التي كانت قد بدأت في ١٩١٨ حتى شملت الشطر الشمالي من البلاد ويرجح أن تكون قد قضت على نصف السكان فانخفض عددهم من ١٤٠ ألفاً إلى ٦٥ ألفاً فقط في ١٩٣٣. وعندئذٍ وقع السكان الذين أنهكتهم المجاعات فريسة للأوبئة. فانتشر وباء الجدري مراراً، كما استشرت بوجه خاص الأنفلونزا الاسبانية الواردة من أوروبا، وراح ضحيتها ما يقرب من عشر سكان افريقيا الاستوائية الفرنسية.

ورغم أن المجاعات لم تكن كلها مصحوبة بمثل هذه النتائج المفجعة، إلا أن المجاعات الناجمة عن نقص الأغذية بسبب النظام الاستعماري كانت من الظواهر

المتكررة في تلك الفترة. فلقد تكرر حدوثها مثلاً في رواندا – التي كانت "مخزن غلال" الكونغو البلجيكي.

وقد وقعت مجاعات بالغة الشدة مثل مجاعة النيجر في ١٩٣٠ والتي أعقبها هجوم أسراب الجراد على البلاد. ومع ذلك اقترف النظام الاستعماري أموراً عديدة ساعدت على تفاقم المجاعات كما يتضح من التقارير التي أعدت في تلك الفترة وهي حافلة بالنقد الذاتي الشديد. فالضرائب الباهظة شجعت السكان على الفرار إلى ساحل الذهب بدلاً من العمل في زراعة المحاصيل.

الكونغو البلجيكي:

اتسمت هذه الفترة إلى حد كبير بظهور شركات بالغة القوة وإن لم يكن قد مضى على انشائها، بحلول نهاية القرن التاسع عشر، غير وقت قصير.

وقد احتل الكونغو البلجيكي الصدارة في هذا المضمار. وقد زاد إجمالي عدد المنشآت بمقدار الثلث خلال ثلاث سنوات، إذ ارتفع من ٤٥٠٠ في ١٩٢٦ إلى ٦٠٠٠ في ١٩٢٩.

وفيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٠ زادت رؤوس الأموال المستثمرة. وفي ذلك الحين كانت محفظة الأوراق المالية الحكومية تقدر بنصف قيمة الأوراق المالية الكونغولية المملوكة للأفراد.

ورغم أن القطاعات التي شملتها تلك الأوراق المالية كانت متنوعة، فقد كانت تستند أساساً إلى أنشطة التعدين والسكك الحديدية. وكانت أربع شركات رئيسية تستحوذ على ما يقرب من ٧٥% من مجموع رأس المال. وكانت الشركة الكبرى وهي السوسييتيه جنرال تملك وحدها نصف رأس المال وتسيطر على ٣ شركات للسكك الحديدية و ٣ شركات عامة، ومصرفين، و ١٢ شركة للتعدين، أي أنها كانت تسيطر على جل انتاج المناجم (النحاس والألماس والراديوم وقسط كبير

من الذهب)، وعلى صناعة الأسمنت بكاملها، وعلى معظم المنشآت الهامة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه.

المستعمرات البرتغالية:

أما بالنسبة للمستعمرات البرتغالية فإنها لم تكن قد تمكنت بعد من الاختيار فكانت موزمبيق في حالة يرثى لها وكانت لا تزال خاضعة لنظام الامتياز، وفي إطاره كانت شركة موزمبيق زيادة على نهبها لخيرات البلاد بطريقة فعالة نسبياً، فإن شركة زامبيزي ملكتها الأراضي الجيدة نسبياً، كما أن شركة نياسا كانت قد خسرت احتكارها في ١٩٢٩ نتيجة لسجل نتائجها الحافل بالكوارث. وكان وقع الكساد في موزمبيق سيئاً للغاية كما يدل على ذلك انخفاض قيمة صادراتها بمقدار النصف فيما بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣. وفي أنغولا كانت أول محاولة تبذل في مجال التعدين هي محاولة بتمويل من رؤوس الأموال البلجيكية والبريطانية. وقد أصبحت تلك المجموعة منذ ١٩٢٠ الدعامة المالية الرئيسية للمستعمرة.

المستعمرات الفرنسية:

وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية أسفرت مشروعات السكك الحديدية الضخمة التي بدأت عام ١٩١٣، بما في ذلك سكة حديد الغابون وربط الكونغو بتشاد، أسفرت آخر الأمر وبعد مشقة وتكاليف باهظة في الأرواح والأموال عن إنشاء الخط الحديدي الموصل من الكونغو إلى المحيط الأطلسي (أقل من ٥٠٠ كيلو متر، ١٩٢٢ – ١٩٣٤). وقد فتح هذا الخط منفذاً للمناطق التي كانت من قبل تابعة للكونغو البلجيكي. أما افريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تعاني الفقر في مواردها التعدينية فقد نفذت بضعة مشروعات للتوسع في الشبكة القديمة من الخطوط الحديدية المتعامدة مع الساحل التي كان طابعها العشوائي يدل على مدى ما اتسم به الاستغلال الاستعماري للمنطقة من تخلف وتجزئة وتطلع إلى الخارج. وقد بلغ

طول هذه التوسعات ٥٥٠ كيلو متراً في الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٣٤ من مجموع طول السكك الحديدية المستعملة وقد كان يبلغ ٣٥٠٠ كيلو متر.

وكان الابتكار الأكثر أهمية إنشاء شبكة من الطرق في أقاليم السافانا فكان في ذلك نهاية ويلات الحمل على ظهور الآدميين مما أدى إلى تغيير ظروف جمع المنتجات وتوزيعها. وقد بدأ انشاء شبكة طرق (افريقيا الاستوائية الفرنسية) أيام الحرب، وفي عام ١٩٢٦ بلغ طول ما أنشئ منها ٤٢٠٠ كيلو متر.

وقد عوضت افريقيا الغربية الفرنسية بوجه نقص السكك الحديدية فيها ببناء الطرق: ففي ١٩٣٧ كان بها ٢٧٠٠٠ كيلو متر من الطرق تتحرك عليها ١٧٢٢٩ مركبة منها نحو ١٠,٠٠٠ شاحنة بين ثقيلة وخفيفة. وفيما بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٤ كانت تكاليف مشروعات الطرق الرئيسية وتحسين الموانئ تستنفد من الأموال ما تستنفده مشروعات السكك الحديدية تقريباً.

بيد أن هذه المرافق لم يتح لها أن تؤثر في حجم الصادرات قبل بداية الكساد الكبير. صحيح أن بعض الأقاليم كانت تنتج عدداً من المنتجات المتنوعة، كالقطن والبن وقصب السكر والذرة في انغولا، وجوز الهند والفول السوداني والأرز في موزمبيق، والأخشاب في الغابون وساحل العاج والموز في غينيا. ولكن الصادرات ظلت تعتمد اعتماداً شبه كلي في الخامات المعدنية والنباتات الزيتية.

ولا شك في أن أنغولا كان لديها – فيما يبدو – مثل هذه الامكانيات. غير أن إهمال البرتغاليين لها ترك انتاجها الزراعي العشوائي نهباً لتقلبات الطقس والمضاربات مما أدى إلى ركوده لمدة عشر سنوات.

نستطيع أن نقول بإيجاز إن الميزانية الاقتصادية في نهاية فترة ما بين الحربين كانت سلبية سواء من وجهة نظر الدول الاستعمارية – نتيجة لانخفاض الانتاج وعدم تنويعه – أو من وجهة النظر الافريقية، بالنظر إلى الفقر المدقع والاضطراب اللذين كان يعيش فيهما السكان. ومع ذلك، فإن المرافق الأساسية، مثل مرافق الانتاج قد أحدثت تغيراً عميقاً في بنية الاقتصاد. ويلاحظ في هذا الصدد أن

أزمة عام ١٩٣٠ قد استرعت الانتباه إلى ضرورة وضع سياسة منسقة تقوم الدولة على توجيهها.

يبدو فيما يتعلق بالمستعمرات الناطقة بالفرنسية أن تناقص عدد السكان قد توقف في منتصف العشرينات من القرن العشرين. غير أن استئناف النمو السكاني ساعد على زيادة سرعة عملية الانتعاش. وسرعان ما استؤنف الاستغلال الاستعماري بقوة متجددة. وكان السكان يستعدون للقيام بدور مختلف عن دورهم السابق كأدوات سلبية أو متمردة من أدوات الحكم الاستعماري. ومما لا شك فيه أن المستعمرات البرتغالية قد ظلت في فقر مدقع. وكانت بلجيكا، مستعدة دائماً لاستثمار رؤوس أموالها، ولكن هذا الاستعداد كان مقروناً دائماً برفض منتظم لكل رقي داخلي للافريقيين. أما فرنسا فكانت قد أدركت أخيراً مدى الحاجة إلى المساهمة على نطاق واسع في الاستثمارات الانتاجية، حتى ولو لم تدر تلك الاستثمارات عائداً سريعاً. ومنذ عام ١٩٣٦ كانت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا هي التي وضعت برنامجاً استعمارياً مترابطاً يتسم بالعصرية والنزعة الإصلاحية في آن معا. وعلى الرغم من أن نقص الموارد المالية قد منعها من قطع شوط كبير في هذا الاتجاه فقد أدخلت في المستعمرات الفرنسية، لأول مرة، إصلاحات أتاحت في آخر المطاف، قيام نقابات عمالية وأحزاب سياسية افريقية.

ب- الوضع الاقتصادي في المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني[١]:

ما أن دخل القرن الماضي في عقده الثاني حتى كان البريطانيون قد ثبتوا أقدامهم في أنحاء متعددة من افريقيا المدارية، كان من بينها نيجيريا وساحل الذهب (غانا حالياً) وغامبيا وسيراليون وكينيا وتنجانيقا (تانزانيا حالياً) ونياسالاند (ملاوي حالياً) وأوغندا وروديسيا الشمالية (زامبيا حالياً) وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي حالياً) وجنوب افريقيا، وبدأت الاقتصادات الاستعمارية تتبلور في وضوح.

---

(١) كانيكي؛ م.هـ.ي: الاقتصاد الاستعماري في المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني تاريخ افريقيا العام، مرجع سابق، ص ص ٣٩١ – ٤٢٧.

والبريطانيون، شأنهم شأن غيرهم من المستعمرين، لم يضعوا نظرية عالمية للاستعمار تشمل كافة جوانب الحياة في كل المستعمرات. ولا هم حاولوا تطوير ما قد يسمى بممارسات استعمارية عالمية. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واضحة، فإن النظرة المتفحصة الناقدة للعلاقات الاستعمارية تبرز بعض الافتراضات الأساسية التي يبدو أنها كان لها دور الخطوط الرائدة لواضعي السياسات الاقتصادية الاستعمارية. فقد كان المنتظر، أولاً، أن تنتج المستعمرات المواد الخام (من منتجات زراعية ومعدنية) اللازمة لتغذية آلات الدولة الصناعية المستعمرة. وثانياً، كان لا بد للمستعمرات أن تستورد السلع المصنعة من القوة المستعمرة. وهذان الافتراضان قسما الامبراطورية البريطانية إلى معسكرين اقتصاديين متمايزين: المستعمرات من ناحية والدولة الاستعمارية من ناحية أخرى. ومما له دلالته أن العلاقة بينهما لم تتسم بالتبادل أو المعاملة بالمثل إلا في حدود بالغة الضآلة. فبينما كانت المستعمرات في معظم الحالات تلتزم بتصدير منتجاتها إلى بريطانيا قبل أن تفكر في البيع لمشتري آخر، حتى لو عرض هذا المشتري أسعاراً أفضل، لم تكن بريطانيا نفسها ملزمة بالاستيراد من أي من مستعمراتها دون غيرها. بل كانت تتصرف بناءً على اختيارات اقتصادية مطلقة، وتشتري ممن يعرض عليها أفضل الأسعار.

أن البريطانيين، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من المستعمرين، ذهبوا إلى المستعمرات لسبب أساسي، بل وربما لسبب وحيد، ألا وهو أن يحققوا الثراء وأن يعززوا مصالحهم دون أن يكون لهم شأن بتنمية الشعوب المستعمرة. فأي تنمية تتحقق في المستعمرات، كانت بصفة عامة نتاجاً ثانوياً لنشاط يستهدف تحقيق مصالح المستعمرين. كما كان الحال في معظم المستعمرات، أمكن المستوطنين البيض ولممثلي الشركات المغتربة أن يحصلوا على العديد من الامتيازات من الحكومات الاستعمارية وعلى حساب السكان المحليين. وبعبارة أخرى، كانت السياسة والممارسات الاستعمارية تتشكل بفعل عوامل سياسية واقتصادية معاً.

والواقع أن القوى غير الرسمية كانت تؤثر، في كثير من الحالات، على السكان المحليين تأثيراً مباشراً بدرجة أكبر من تأثير الإدارة. فهي التي كانت تجمع وتشتري الحاصلات الزراعية من السكان، وهي التي كانت تبيعهم السلع المستوردة.

ومنذ بدايات الاحتلال البريطاني الفعلي لافريقيا، اعترفت الحكومة البريطانية بقدرة القوى الاقتصادية في مستعمراتها الجديدة وأهميتها في تعزيز المصالح البريطانية فيما وراء البحار. وقد أفصح رئيس الوزراء ساليزبوري عن إدراكه لذلك في عبارات واضحة أمام البرلمان عام ١٨٩٥، عندما قال: " أن مهمتنا في كل هذه البلدان الجديدة أن نمهد الطريق أمام التجارة البريطانية، والشركات البريطانية، وأمام تشغيل رأس المال البريطاني، وبعد بضع سنوات سيسود شعبنا، وسوف تسود تجارتنا ويسيطر رأس مالنا.

ملكية وسائل الانتاج:

كانت الأرض هي وسيلة الانتاج الأساسية بل والوحيدة تقريباً في كل المناطق التابعة لبريطانيا منذ بداية تلك التبعية حتى عام ١٩٣٥. وكانت المواقف والسياسات البريطانية تجاه الأرض تختلف من منطقة إلى أخرى، بل وتختلف من مستعمرة إلى أخرى في نفس المنطقة ومع ذلك، فيمكن القول بصفة عامة، أنه بينما ظل الافريقيون يتحكمون في أراضيهم من الناحية العملية في افريقيا الغربية البريطانية، حرم معظمهم من أراضيهم في افريقيا الشرقية والوسطى البريطانيتين. ولكن كانت هناك اختلافات هامة بين مستعمرة وأخرى في نفس المنطقة.

ففي أوغندا، وفي تنجانيقا بدرجة أقل، كان الأهالي يمتلكون معظم الأراضي الخصبة. وباستثناء بعض الأجزاء المحدودة مثل بوغندا (في أوغندا) ومناطق كليمانجارو (في تنجانيقا) وبلاد الجيكويو (في كينيا)، لم تكتسب الأراضي قيمة تجارية على نطاق واسع، وكانت ملكيتها جماعية. فكان لكل فرد من أفراد

العشيرة حق في الأرض. وفي معظم الأحيان كانت اليد العاملة لا الأرض هي وسيلة الأنتاج الأشد ندرة.

أما في كينيا ووسط افريقيا، وكذلك في تنجانيقا إبان السيطرة الألمانية، فكان الافريقيون يمتلكون بعض الأراضي، إلا أن مساحات كبيرة من أجود الأراضي الزراعية وأكثرها خصوبة كانت تنقل ملكيتها إلى المستوطنين الأوروبيين.

إن عملية الاستيلاء على الأراضي تفاقمت إلى حد المأساة وخاصة في كينيا بعد عام ١٩٠٩ حيث أصبحت الأراضي تنتزع بأسعار لا تكاد تذكر. وفي عام ١٩٠٣ لم تتجاوز مساحة الأراضي التي نقلت ملكيتها للأوروبيين في كينيا حوالي ٢٠٠٠ هكتار. وفي عام ١٩١٤ كانت هذه المساحة قد ارتفعت إلى ٢٦٠٠٠٠ هكتار تقريباً، ثم إلى ٢٧٤٠٠٠٠ هكتار في عام ١٩٣٠. وكانت هذه المساحات تمثل جزءاً ضخماً من الأراضي الصالحة للزراعة.

ونجحت وفرة الأراضي في اجتذاب المستوطنين الأوروبيين وفي عام ١٩٠٣، لم يكن يوجد في كينيا أكثر من ٥٩٦ أوروبياً، وفي عام ١٩١٤ ارتفع هذا العدد إلى ٥٤٣٨ ثم قفز إلى ١٦٦٦٣ أوروبياً في كينيا في نهاية عام ١٩٢٩.

وظلت مساحات كبيرة من هذه الأراضي معطلة بينما حرم منها الأفارقة، جنى الأوروبيون أرباحاً طائلة من المضاربة بها، وفي عام ١٩٣٠ كانت نسبة ٦٤,٨% من الأراضي المملوكة للأوروبيين "لا يتم بها أي شكل من أشكال النشاط الزراعي المنتج".

وفي روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن) كانت نسبة الأراضي التي نقلت ملكيتها للأوروبيين أكبر. فبين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٠ تدفقت أفواج من المغامرين والسماسرة الأوروبيين على البلاد. وقام العديد منهم بشراء أراضٍ من شركة افريقيا الجنوبية البريطانية التي كانت تهيمن على المنطقة باسم التاج البريطاني وهكذا زاد عدد السكان الاوروبيين بسرعة بين ١٩٠٠ و ١٩٣٥ كان يفوق عددهم في أي بلد

آخر من افريقيا الاستوائية، فقد وصل إلى ١١٠٠٠ عام ١٩٠١ ثم أصبح عام ١٩١١ ٢٣٠٠٠. وعام ١٩٢٦ بلغ ٣٥٠٠٠.

وقد أدت هذه الزيادة في عدد السكان إلى المزيد من نقل ملكية الأرض، حتى بلغت عام ١٩١١ نحو ٧,٧٠٠,٠٠٠ هكتار، أما الأفارقة فلم ينجحوا حتى عام ١٩٢٥ إلا في شراء نحو ١٨٠٠٠ هكتار من الأراضي خارج المناطق المخصصة للسكان الأصليين.

أما في روديسيا الشمالية فإن مساحة الأراضي التي خصصت للأوروبيين كانت أقل نسبياً. فشركة افريقيا الجنوبية البريطانية التي كانت تحكم هذا الاقليم التابع للتاج حتى عام ١٩٢٤، كانت قد وضعت يدها على الأراضي من خلال معاهدات أبرمتها مع الزعماء المحليين منذ التسعينات من القرن التاسع عشر. وفي الثلاثينات من القرن الماضي أصبحت الأراضي في روديسيا الشمالية مقسمة بشكل عام بين ثلاث فئات: مناطق مخصصة للافريقيين ومساحتها ٢٨,٧٤٠,٠٠٠ هكتار، والمناطق المخصصة للأهالي (١٣,٧٦٠,٠٠٠ هكتار)، ثم الأراضي التي انتقلت ملكيتها للأوروبيين بلغت ٣٤٣٠٠٠٠ هكتار.

وفي افريقيا الغربية حاول البريطانيون أن يفرضوا سيطرتهم المباشرة على الأراضي في وقت أكثر تبكيراً للمزارعين الأوروبيين ولأصحاب الامتيازات. وفي عام ١٨٩٤، ثم في عام ١٨٩٧، أصدر البريطانيون قانوناً للأراضي في ساحل الذهب، سمح بالسيطرة البريطانية المباشرة على الأراضي التي قيل إنها شاغرة أما عن ردة فعل الأهالي، فلقد شكلوا "جمعية حماية حقوق السكان الأصليين" بهدف مقاومة هذا التشريع المقترح. وأرسلت الجمعية وفداً إلى لندن في مايو/ أيار ١٨٩٨ حيث نجح في إقناع وزارة المستعمرات بالتخلي عن القانون على أساس عدم وجود أراض شاغرة في ساحل الذهب، ثم أُحبطت محاولة أخرى لاصدار قانون مشابه في لاغوس بنيجيريا في العقد الثاني من القرن العشرين وذلك بفضل "جمعية مناهضة الرق وحماية حقوق السكان الأصليين" من النيجيريين. وبهذا كان الوضع

من الناحية النظرية هو أن كافة الأراضي في المناطق التي استولت عليها بريطانيا في غرب افريقيا مثل بنين في نيجيريا وأشانتي في ساحل الذهب أو الأراضي التي تم التنازل عنها للتاج البريطاني مثل لاغوس، كل هذه الأراضي كانت ملكاً للتاج، بينما كانت أراضي المحميات مثل شمال نيجيريا أو المناطق الشمالية لساحل الذهب، تعتبر في عهدة التاج يحافظ عليها لصالح الأهالي.

البنى الأساسية في مناطق النفوذ البريطاني:

اهتمت الإدارة الاستعمارية منذ وقت مبكر ببناء السكك الحديدية والطرق وبمد أسلاك البرق وإنشاء الموانئ. ومع أن هذه المرافق كانت تساعد الإدارة بصفة عامة، فإن الهدف الرئيسي منها كان هو نقل الصادرات. ولا عجب إذن أن مواقع السكك الحديدية والطرق ووجهتها بصفة عامة لم تأخذ في اعتبارها الصالح العام لهذه الأقاليم التابعة. فمعظم السكك الحديدية كان يمتد مباشرة من الساحل ونحو المناطق الداخلية حيث المحاصيل ذات العائد النقدي أو حيث المناجم. وكانت الخطوط الفرعية والخطوط بين المستعمرات قليلة. ومعنى ذلك أن السكك الحديدية كانت تخدم مناطق محدودة، وكانت روديسيا الجنوبية وجنوب افريقيا هما الوحيدتان اللتان تحتويان على شبكة من الخطوط الحديدية أكثر تشعباً، هدفها الرئيسي هو الربط بين مناطق التعدين المتفرقة والمناطق الزراعية للمستوطنين والقيام على خدمتها. كما أن المنطقة المسماة بحزام الكاكاو في جنوب ساحل الذهب كانت تتمتع هي أيضاً بخدمات جيدة في مجال السكك الحديدية، بينما ظلت مناطق شمال البلاد مهملة تماماً لعدم وجود محاصيل التصدير فيها. وقد تم بناء أول خط حديدي في أفريقيا الغربية البريطانية في التسعينات من القرن التاسع عشر. أما في تنجانيقا، فقد ورث البريطانيون من الألمان خطين حديديين ثم بناؤهما في أوائل القرن العشرين.

ولم يحدث أن اشترك رأس المال الخاص في بناء السكك الحديدية إلا في الروديسيتين وسيراليون. وكان الخط الرئيسي، المتجه شمالاً عبر الأراضي

الروديسية، استكمالاً لشبكة خطوط جنوب افريقيا وقد أقامته الشركة البريطانية لافريقيا الجنوبية. وفي سيراليون كانت شركة تنمية سيراليون، التي تستخرج الحديد، وقد قامت هذه الشركة ببناء خط حديدي في أوائل الثلاثينات.

وكان أهم اسهام لوسائل النقل الحديثة هو الحد من أسعار الشحن، مما أدى إلى نتيجتين متلازمتين: الأولى هي أن الآلات حلت محل الحمالين من البشر، فحررت الموارد البشرية، وهي نادرة، لتعمل في أنشطة انتاجية أخرى. والنتيجة الثانية هي أن تناقص تكلفة النقل أدى إلى زيادة نسبة أرباح المنتجين وشجع على مزيد من التوسع في القطاع النقدي.

وظهرت ضخامة تأثير السكك الحديدية في حالتين بالذات: أوغندا ونيجيريا. عام ١٩٠٢، حين ربطت سكة حديد أوغندا بين الجزء غير الساحلي من البلاد وبين مومباسا مروراً بمرتفعات كينيا، وكذلك أسهمت الخطوط الحديدية في روديسيا الشمالية في تطوير قطاع التصدير، وفي تطوير التعدين بصفة خاصة. أما في معظم البلدان الأخرى فلم تسهم الخطوط الحديدية إلا إسهاماً قليلاً.

ثالثاً: الأنشطة السياسية في افريقيا بين الحربين العالميتين:

ونتبع منه الأنشطة السياسية في غرب افريقيا وشرقها ووسطها وجنوبها.

١- الأنشطة السياسية في غرب غرب افريقيا[1]:

خبت جذوة حركة مقاومة الاستعمار في معظم بقاع غرب افريقيا إبان الحرب العالمية الأولى، واظهر معظم سكان غرب افريقيا، ولاء لحكامهم الاستعماريين أثناء الحرب، بل إن بعض الحكام التقليديين أسهموا طواعية بالرجال والمال في المجهود الحربي للقوى الاستعمارية. ولكن ما أن انتهت الحرب حتى استؤنفت ردود الفعل الافريقية في مواجهة الاستعمار بمزيد من القوة والتصميم.

(١) البيرادو براهن: السياسة والكفاح الوطني في غرب افريقيا (١٩١٩ – ١٩٣٥) تاريخ افريقيا العام مرجع سابق ص ص (٦٢٩ – ٦٥٠).

وإذا كانت الفترة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٥ قد وصفت بأنها ذروة الاستعمار في غرب افريقيا، فقد كانت أيضاً هي الفترة التي شهدت ذروة المقاومة الافريقية ضد الاستعمار.

وثمة عوامل عديدة شكلت حركة القومية الافريقية والنشاط السياسي في غرب افريقيا ومنها تأثير الحرب العالمية الأولى، والوضع الاستعماري ذاته، وتزايد عدد أفراد الصفوة المتعلمة والمهنية، وكذلك عدد أفراد الطبقة العاملة، ومنها الظروف الاقتصادية العامة في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، وأخيراً انتشار الدعوة إلى الوحدة الافريقية. أثبتت الحرب للافريقيين أن الرجل الأبيض ليس فوق مستوى البشر بحال من الأحوال وأن من الممكن إذن مقاومته. هذه العوامل كلها قد جعلت عدداً كبيراً من مواطني افريقيا أكثر استعداداً من ذي قبل للمشاركة في حركات المقاومة ومناهضة الاستعمار. في تلك الفترة تدعم التحالف بين الحكام الافريقيين التقليديين وبين السادة المستعمرين وصدرت عدة مراسيم زادت إلى حد كبير من سلطة هؤلاء الحكام وأبعدت الصفوة المتعلمة الجديدة والفئات المهنية عن كل مشاركة حقيقية في إدارة شؤون بلادها.

أن "الثورة الاقتصادية" في افريقيا لم تأت فقط باقتصاد نقدي وتوسع تجاري، بل جلبت أيضاً قيماً اجتماعية واقتصادية معينة شاعت بين أصحاب المشروعات والطبقات الاجتماعية الافريقية، ولا سيما طبقة المحامين والتجار. ورغم أن مركز تلك الطبقات، ولا سيما صغار التجار، كان قد بدأ يتغير مع تطور الاقتصاد الاستعماري في التسعينات من القرن التاسع عشر، فإن الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية كان لها في الحقيقة تأثير مباشر على مركز تلك الطبقات. وقد أدت الحرب العالمية الأولى، بما رافقها من قيود اقتصادية إلى تزايد وعي الافريقيين المتعلمين العاملين في دوائر الأعمال وفي المهن بأن زمن الوفاق والانسجام بين الاجناس والجنسيات المختلفة قد ولى وبأن فترة التحالفات التجارية والاقتصادية الاستغلالية والرأسمالية الاحتكارية قد بدأت.

أ- الأنشطة السياسية في افريقيا الغربية البريطانية:

الرابطات والحركات الشبابية:

كان أكثر التنظيمات شيوعاً هم النقابات وحركات الشباب، ولا مراء في أن فترة ما بين الحربين قد شهدت تشكيل عدد متزايد، من الأندية والرابطات الإثنية والاجتماعية والأدبية ورابطات الخريجين في كثير من بلدان غرب افريقيا.

وكان زعماء كل هذه الاندية والرابطات إما من الصفوة المتعلمة في مدارس الإرساليات. وإما من المحامين والأطباء ورجال الأعمال الشبان. ورغم أن هؤلاء الزعماء كانوا يسعون إلى انتزاع مقاليد الزعامة السياسية من الزعماء الوطنيين المحافظين القدامى. وكانت مطالبهم مقصورة على تحسين المرافق التعليمية وزيادة عددها، ونشر التعليم الجامعي، ورفع الأجور والمرتبات، والتمثيل العادل في المجالس التشريعية والتنفيذية، وإلغاء التمييز العنصري، والحق في الوصول إلى أعلى المناصب في الوظائف، وقد كانت هذه هي مطالب مؤتمر الشباب في ساحل الذهب.

وكانت مطالب حركة الشباب النيجيري مماثلة لذلك، فقد كانت تدعو إلى أن يكون للافريقيين الأغلبية في المجلس التشريعي، كما كان ميثاق الحركة يطالب بالانتخاب العام، وكان يدعو بالحاح إلى "نيجرة" الخدمة المدنية تدريجياً. أما من حيث المطالب الاقتصادية فقد كانت الحركة، شأنها في ذلك شأن مؤتمر شباب ساحل الذهب، تطالب بمشاركة النيجيريين في الاقتصاد على قدم المساواة.

وكانت تلك الحركات الشبابية تشارك في الانتخابات المحلية وتلجأ إلى الاضطرابات، إلى جانب الحملات الصحفية وتقديم العرائض، وهكذا اشتركت في المظاهرات والاضرابات في فريتاون بسيراليون (١٩٢٦ – ١٩٣١) وفي غامبيا ١٩٢٩.بيد أن حركات الشباب لم تحقق الكثير. فانتصاراتها الانتخابية في الثلاثينات

لم تزحزح الزعامة المحافظة، كما تعذر تنفيذ برامجها الاقتصادية التفصيلية في ظل النظام الإداري الشبيه بنظام مستعمرات التاج.

الأحزاب السياسية:

وأهمها: الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري وحركة الشباب النيجيري.

فقد تشكل، بالإضافة إلى حركات الشباب عدد من الأحزاب السياسية التي قامت من أجل الدعوة إلى الإصلاح، وكان أشهر هذه الأحزاب الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري الذي شكل عام ١٩٢٣. وكان هدف الحزب المعلن هو: "ضمان أمن ورفاهية شعب مستعمرة ومحمية نيجيريا باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من كمنولث الامبراطورية البريطانية وحمل راية "الحق والصدق والحرية والعدالة" إلى أعلى قمم الديمقراطية إلى أن يتحقق هدفها الطموح ألا وهو "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب"... مع الحفاظ في الوقت نفسه على موقف الولاء الذي لا يتبدل لعرش وشخص صاحب الجلالة الملك الامبراطور، عن طريق التزام الدستورية في اعتماد أساليب الحزب وإجراءاته العامة".

وقد لجأ الحزب إلى الأساليب المعتادة لتحقيق أهدافه، فشارك في الانتخابات في لاغوس، وفاز بها عدة مرات، وظل هذا الحزب مسيطراً على الحياة السياسية في لاغوس إلى أن هزمته حركة الشباب النيجيري في انتخابات لاغوس عام ١٩٣٨.

نقابات العمال:

كانت النقابات العمالية أداة أخرى من أدوات التعبير عن المشاعر المناهضة للاستعمار وعن المظالم الوطنية. وعلى الرغم من أن كثيراً من نقابات العمال قد شكلت في افريقيا الجنوبية ووسط افريقيا، ومع أن الحكومة الفرنسية ظلت لا تسمح

بأي نشاط نقابي في غرب افريقيا حتى عام ١٩٣٧، فقد ظل البريطانيون يعارضون قيام النقابات في غامبيا حتى عام ١٩٣٢، وفي سييراليون ونيجيريا حتى عام ١٩٣٩، وفي ساحل الذهب حتى عام ١٩٤١. ولكن على الرغم من عدم السماح بقيام النقابات فقد تأسس بعضها في تلك الفترة، ومن تلك النقابات نقابة عمال السكك الحديدية في سيراليون، ونقابة الميكانيكيين النيجيريين اللتان تشكلتا في ١٩١٩، وكانت الأسلحة المعتادة التي استخدمتها تلك النقابات هي الإضرابات وحركات المقاطعة وتعطيل العمل. وقد وقعت أول سلسلة من حركات الإضراب بين عمال السكك الحديدية والمناجم. في سييراليون في عام ١٩١٩ ثم في عام ١٩٢٦. وأضرب عمال مناجم الذهب في ساحل الذهب عام ١٩٢٤، وكانت هذه الإضرابات تطالب بزيادة الأجور وتحسين ظروف الخدمة.

المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية:

كانت الرابطات والأحزاب والحركات محلية أو إقليمية في تنظيمها وتطلعاتها. ولكن الفرق بين الحركات السياسية في فترة ما بين الحربين وبين الحركات السياسية قبل هذه الفترة هو تشكيل حركة مشتركة بين عدة أقاليم في افريقيا الغربية البريطانية، وتكوين حركات دولية في عواصم الدول الاستعمارية. أما الحركة المشتركة بين عدة أقاليم فهي المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية في غرب افريقيا، وأما الثانية فهي اتحاد طلبة غرب افريقيا الذي تأسس في لندن.

ولا مراء في أن المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية كان أهم الحركات الوطنية التي ظهرت في غرب افريقيا في فترة ما بين الحربين. الذي أضفى على الحياة السياسية في غرب افريقيا مسحة من روح الجامعة الافريقية لا تعادلها سوى جهود كوامي نكروما، بعد ذلك بخمسة وعشرين عاماً.

على الرغم من الاعتراض على "الحكم الأجنبي" فأنه لم يرد مطلقاً ذكر لقطع العلاقات مع الدولة الاستعمارية. ومع أن الحكم الأجنبي كان يعتبر سيئاً ولكن كانت هناك أسباب وجيهة للانصياع له. وكانت المطالبة بمزيد من الفرص أفضل من الاستغناء عن الحكم الأجنبي كلية. وكأن الفكرة السائدة كانت تعتبر أن الافريقي يمكن أن يبقى حراً "في ظل العلم البريطاني".

ومن الأهمية بمكان توضيح مواقف زعماء هذه الحركة كي نبين أنهم رغم كل عباراتهم الخطابية عن التمييز العنصري كانوا في الأساس ينزعون إلى التعاون مع السلطات الاستعمارية وأن أهدافهم السياسية كانت محددة. ورغم أنهم كانوا يدعون التحدث باسم "الشعب" فإن مصالح البورجوازية الصغيرة الوطنية لم تكن متطابقة مع مصالح الشعب. والواقع أنهم كانوا يسعون إلى تسوية التناقضات القائمة داخل النظام الاستعماري ذاته كي يحموا مصالحهم الخاصة وينموها دون قلقلة النظام الاستعماري في حد ذاته. ومن هنا كان إيمانهم بالدستورية واعترافهم بمزايا الحكم الاستعماري البريطاني.

وقد عقد المؤتمر الوطني لغرب افريقيا البريطانية أول مؤتمر له في أكرا من ١١ إلى ٢٩ مارس/ آذار سنة ١٩٢٠. وحضره وفود من نيجيريا وساحل الذهب وسييراليون وغامبيا، وأعلنت "العريضة المتواضعة" التي ضمنها المؤتمر قراراته "ولاء أعضائه الصادق وإخلاصهم لعرش وشخص صاحب الجلالة الملك الامبراطور" وكانت توصياتهم تدعو إلى تعديل البنى الحكومية القائمة لا إلى إزالتها.

وفي عام ١٩٢١ توجه إلى لندن وفد يضم ممثلين لغامبيا وسييراليون وساحل الذهب ونيجيريا للتقدم إلى حكومة صاحب الجلالة بعريضة تلتمس منح المستعمرات الأربع حق التمثيل الانتخابي.

إن الذي حققه المؤتمر الوطني لافريقيا البريطانية، وأهم إنجازاته هو وضع دساتير جديدة لنيجيريا في ١٩٢٣ ولسييراليون في ١٩٢٤ ولساحل الذهب في

١٩٢٥ أقرت بمبدأ التمثيل الانتخابي. كذلك نجحت حركة المؤتمر الوطني في إذكاء الشعور بالوحدة وبالمصير السياسي المشترك بين الزعامات السياسية في افريقيا الغربية البريطانية. وفما عدا ذلك لم تنجح الحركة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ولا في توحيد المستعمرات البريطانية الأربع ولا في إحداث أي تحسن آخر في النظام الاستعماري أو إضعافه.

حصيلة الأنشطة السياسية في افريقيا الغربية البريطانية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا كان تأثير الحركة الوطنية في افريقيا الغربية البريطانية محدوداً على الشعب وعلى نظم الحكم الاستعمارية.

ولعل أهم إجابة عن هذا السؤال هي أن المؤتمر الوطني لغرب افريقيا البريطانية وحركات الشباب لم تكن تتمتع بتأييد جماهيري. لذلك كان يمكن إسقاط زعماء تلك الحركات من كل حساب باعتبارهم لا يمثلون الشعب.

ثم أن زعماء المؤتمر وحركات الشباب لم يكونوا، على استعداد لاستخدام أية أساليب راديكالية في تحقيق أهدافهم، على الرغم من موجات الكساد الاقتصادي التي أخرت بالجماهير الشعبية. وكذلك كانت هناك صراعات كثيرة بين زعماء تلك الحركات عطلت نشاطها. ففي كل المستعمرات نشبت صراعات بين المحافظين والمعتدلين، وبينهما وبين الصفوة التقليدية من الملوك المحليين. كما يبدو أن التمثيل الانتخابي المحدود الذي منح لأهالي البلاد فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٢٥ قد أدى إلى "تخدير" الحركات الوطنية من الناحية السياسية.

ب- الأنشطة السياسيةفي افريقيا الغربية الفرنسية (١٩١٩ – ١٩٣٥):

يبدو من واقع الدلائل المتوافرة أن تلك الفترة اتسمت بضعف نسبي في النشاط السياسي نتيجة لموقف فرنسا الأكثر تشدداً تجاه الأنشطة والمنظمات السياسية الافريقية، ونتيجة لعدم وجود صحافة افريقية نشطة في افريقيا الغربية الفرنسية، بالمقارنة مع الصحف الافريقية في سييراليون وساحل الذهب ونيجيريا.

غير أن النشاط السياسي في افريقيا الغربية الفرنسية، شأنه شأن مثيله في افريقيا الغربية البريطانية، كانت له مظاهر محلية وأخرى دولية. فقد كان قدر كبير من النشاط السياسي الافريقي في المناطق الفرنسية يجري في باريس في الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٦. بيد أن معظم تلك الجماعات السياسية كانت راديكالية ومنحازة إلى الأحزاب السياسية ونقابات العمال الفرنسية، وتأثير نشاطها المعادي للاستعمار على السلطات الفرنسية كان محدوداً. وكان من بين هذه الجماعات "العصبة العالمية للدفاع عن الجنس الأسود" التي أسسها في باريس محام وطني من داهومي عام ١٩٢٤. وكانت تلك الحركة تتظاهر احتجاجاً على الأحوال في داهومي (بنين الآن) وفي المستعمرات الفرنسية بوجه عام، ومن الجماعات الأخرى "لجنة الدفاع عن الجنس الزنجي" وكان يتزعمها ماركسي من غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية. ورغم أهمية تلك الحركات. إلا أنها لم تكن تمارس نشاطها في غرب افريقيا، بل في فرنسا.

أ- العمل السياسي والحركة الوطنية في السنغال:

كانت السنغال وداهومي أهم المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا التي شهدت شيئاً من النشاط السياسي الافريقي في فترة ما بين الحربين. وكما هو معروف فإن الدوائر الأربعة في السنغال كانت تنتخب من يمثلها في مجلس النواب الفرنسي منذ القرن التاسع عشر. كان بليز دياني أول سياسي سنغالي ينشئ تنظيماً سياسياً، ألا وهو الحزب الاشتراكي الجمهوري عام ١٩١٤ ليضم مختلف الجماعات الإثنية في داكار وسان لوي. في وقت كان السنغاليون فيه ينزحون إلى المناطق الحضرية، وفي تلك الفترة أيضاً كان نفوذ الرؤساء التقليديين في انحسار وأصبح "المرابطون" (شيوخ الطرق) يشكلون قوة سياسية واجتماعية جديدة في المناطق الريفية. كما تزايد الاستياء بين صفوف الكتبة ومعلمي المدارس السنغاليين الشبان. وكانت حركتهم نابعة من حركة "السنغاليين الشبان" التي كانت تطالب بالمزيد من

فرص العمل وبتحسين المرتبات وزيادة امكانيات التعليم. وقد سميت فيما بعد "حزب الشباب السنغاليين" وكانت تصدر صحيفة اسمها "الديمقراطية".

استطاع بليز دياني أن يفوز في ١٩١٤ بتأييد كبار المرابطين (شيوخ الطرق)، وتبنته سياسياً حركة السنغاليين الشبان وكذلك بعض الفرنسيين ذوي الأفكار الليبرالية. ولم يلجأ بليز دياني إلى استثارة الانتماء العنصري، بل كان يتحدث عن التمثيل السياسي للسنغاليين وعن اليقظة السياسية للأفريقيين وعن "التطور الرشيد لا الثورة العنيفة" في المستعمرات. وكان أثناء حملته الانتخابية يؤكد على أهمية الحفاظ على حق الأفريقيين في الدوائر الأربع في المواطنة بينما كان خصومه يتجاهلون هذه القضية إلى حد كبير ويعتبرون دياني مرشحاً لا مستقبل له.

ولم يكن بليز دياني يطالب بالاستقلال عن فرنسا. بل كان يدعو إلى المساواة والكرامة وإلى سيطرة الافريقيين السنغاليين على شؤون الإدارة والمؤسسات البلدية.

ب- العمل السياسي والحركة الوطنية في داهومي:

كان العمل السياسي في داهومي، يقتصر إلى حد كبير على الصراعات داخل الجماعات الدينية وعلى التفاعل بين تلك الصراعات وبين النزاعات بين الرؤساء والتناحر على الخلافة. غير أن المثقفين الافريقيين، بحكم تعلمهم ونشأتهم الاجتماعية، لم يكونوا يشاركون في الصراعات السياسية بين الرؤساء. ولعل أنشط سياسي داهومي في تلك الفترة هو "لويس هونكانرين" الذي جمع بين الصراعات السياسية بين الرؤساء وبين التحريض على محاربة الاستعمار. وكان هونكارين قد تلقى تعليمه في السنغال، وعمل فترة في داهومي ثم عاد إلى السنغال في ١٩١٣.

وقد كتب في الصحف الفرنسية والسنغالية عدة مقالات تنتقد سوء الإدارة الاستعمارية في داهومي. وساعد بليز دياني أثناء حملته الانتخابية في السنغال عام ١٩١٤، وساعده دياني على الحصول على وظيفة في باريس، ولكنه بدأ يشترك في

نشاط الجماعات الراديكالية هناك، ومن ثم أعيد إلى داهومي في ١٩٢١، وقد أصدر أثناء وجوده في باريس صحيفة أسماها Messager Dahoméen كانت تندد بفظائع الاستعمار في داهومي.

وبعد أن عاد هونكانرين إلى داهومي بعث حياة جديدة في الفرع المحلي لعصبة حقوق الإنسان وفي فرع "اللجنة الفرنسية الاسلامية". وكان زملاؤه في تلك الفروع المحلية يساعدون على نقل الصحف الراديكالية والشيوعية من فرنسا والولايات المتحدة إلى المثقفين الداهوميين، وعلى إرسال العرائض والتظلمات من الإدارة المحلية إلى باريس.

٢- الأنشطة السياسة في شرق افريقيا[١]:

إن النشاط السياسي هو الذي يتولد عن وعي مجموعات محددة. فإذا شمل جميع فئات الشعب كان نشاطاً جماهيرياً. ولكن إذا كانت كل حركة تحتاج إلى قيادة، فإن الجماهير هي التي تشكل القاعدة على حين تتكون القيادة من النخبة. ومن هنا فإن الافتراض الذي نستند إليه هو أن الجماهير وراء كل حركة وكل قائد.

حركات الاحتجاج الدينية:

كان الدين أحد الاسلحة التي استخدمها ابناء شرقي افريقيا منذ وقت مبكر في كفاحهم ضد الاستعمار. وكانت المقاومة تحتاج إلى تعبئة، فتقدمت القيادة الدينية في كثير من المناطق للاضطلاع بهذا الدور. في ساحة القتال ظلت روح المقاومة رابضة في قلوب الكثيرين. كما تزخر المحفوظات الاستعمارية الخاصة بكينيا بإشارات إلى قيام الأطباء السحرة بإثارة الاضطرابات. وغدا من الواضح أن الافريقيين المستعمرين يحتاجون إلى قوة روحية جديدة حتى يتمكنوا من الصمود للاستعمار بأشكاله العديدة. وقد جرى سد هذه الحاجة الروحية بطريقتين، كانت

---

(١) أثينيو – اوديامبو – السياسة والكفاح الوطني في شرق افريقيا – تاريخ افريقيا العام مرجع سابق، ص ص (٦٥١ – ٦٦٤).

أولاهما ظهور جيل جديد من "الأنبياء" الافريقيين، وكانت الثانية هي إنشاء كنائس افريقية مستقلة إلى جانب الكنائس المسيحية الاوروبية، وذلك حتى يتوفر "مكان للشعور بالألفة" لكثير من الافريقيين ممن كانوا قد اعتنقوا المسيحية وضاقوا ذرعاً بالعيش تحت سيطرة المبشرين.

وعلى الرغم من أن الكتابات التاريخية الموجودة لا توفي أولئك "الأنبياء" الافريقيين حقهم من الاهتمام، فقد نهضوا بدور جوهري حين هبوا لنجدة الناس من ألوان العناء التي كان الاستعمار قد أدخلها على البنية الاجتماعية. فكانت هذه التجديدات الدينية حركات احتجاج. وقد بدأ هذا النشاط منذ العقد الثاني واستمر طيلة العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، وانضم إليها الكثيرون بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد غدت المؤسسات الاجتماعية، التي كانت موجودة في عهد ما قبل الرأسمالية لحل المنازعات، غير صالحة لكبح جماح أولئك الرؤساء ورجال شرطتهم. وأخذت الجماهير تلجأ، مع تزايد سخطها، إلى الحركات الدينية كملاذ للتخفيف من عنائها ووسيلة تعبر بها عن احتجاجها. وقد عبرت هذه الحركات عن نفسها من خلال "أنبيائها".

وبالصدفة اكتسبت نبوءة الرحيل الوشيك للإنسان الأبيض طابع الحقيقة حين قام الألمان في عام ١٩١٤ بمهاجمة الخط الدفاعي البريطاني في بلدة كيسي، وعندئذ اعتقد الافريقيون أن نبوءة رحيل الرجل الأبيض قد بدأت في التحقيق، وشاركوا في نهب المراكز الاستعمارية البريطانية ومراكز المبشرين في المنطقة. وحين جاء الانتقام كان قاسياً فظاً، إذ قتل البريطانيون في سعيهم للقضاء على التمرد نحو مائة وخمسين افريقياً.

وكان ظهور الكنائس الافريقية المستقلة، وهي الشق الثاني للمقاومة الدينية، أمراً له القدر نفسه من الأهمية. وقد قامت بعض هذه الكنائس، بدور في حركات الاحتجاج ضد السيطرة الاوروبية في الكنائس التابعة للبعثات التبشيرية. فكل هذه

الكنائس كانت تستهدف تجاوز كنائس المبشرين وتقديم حلول تحقق الخير للمجتمعات التي تخدمها. فبعض هذه الكنائس كانت "أثيوبية" بمعنى أنها كانت تؤكد على قدرة الافريقيين على إصلاح أمورهم، وكانت هناك كنائس أخرى تنتمي للمدرسة "الصهيونية"، وتؤكد على حلول الروح القدس وعلى شفاء المرضى والتنبؤ.

أقدم كنيسة افريقية مستقلة في هذه المنطقة وهي كنيسة نوميا لوو، التي أسسها في عام ١٩١٠ جون أووالو، وهو عضو للكنيسة الأنجليكانية سبق له أن اعتنق الإسلام قبل أن يتحول إلى الروم الكاثوليك، ولعله من المفيد أن نذكر أنه روى عن رؤية له صعد فيها إلى السماء، يقول:

"إنه مكان جميل. وكانت كل أمم الأرض ترغب في الدخول إليه ولكن الملائكة أغلقوا الأبواب. وحين تجمعت كل أمم الأرض أمام أبواب السماء، أدخل الملائكة اليهود أولاً ثم العرب. وبعد هؤلاء دخل جون أووالو والملك جبريل والملك رافائيل، وقد دخل ثلاثتهم معاً. وحاولت الأجناس البيضاء أن تدخل بعدهم ولكن الملائكة أغلقوا الأبواب في وجوههم، وطردوا البيض بعيداً وهم يركلونهم بالأقدام".

جمعيات الشباب:

وتمثل الصفوات المتعلمة، وقد ضمت العدد القليل من الرجال (فنادراً ما كانت تضم نساء) الذين تخرجوا من مدارس المبشرين وأصبحوا فيما بعد مدرسين ومعلمي دين وكتبة وحرفيين.

كان هؤلاء يعارضون الرؤساء المعينين من قبل السلطات الاستعمارية ويعارضون الإدارة المحلية، فقاموا بتنظيم جمعيات شبابية لتكون بمثابة حركات احتجاج يشنون من خلالها حملاتهم السياسية. ومن هنا كان لهذه الجمعيات عدد غفير من الأنصار وكان أبرزها جميعاً جمعية شباب الباغندا. وكان هناك أيضاً الجمعية العامة للكيكويو.

جمعية شباب الباغندا التي كانت أهدافها:

أ- النهوض بأوغندا بكل الوسائل.

ب- مد يد العون إلى المحتاجين من البوغندا الذين يعانون العوز.

ج- إيجاد أنجع الطرق التي تتيح للباغندا الحصول على التعليم.

وقد هاجم هؤلاء الزعماء، في كثير من شهاداتهم وكتاباتهم، الرؤساء في بوغندا واتهموهم بسجن الناس دون محاكمة. وكان المصدر الثاني لشكواهم اقتصادياً. أما مطلبهم الثالث فقد كان النهوض بمرافق التعليم الموجودة وفتح مدارس حكومية والتوسع في تعليم البنات وفتح معهد للتعليم العالي في بوغندا.

وكانت المنظمة الأكثر عناداً وصلابة خلال تلك الفترة هي "جمعية الكيكويو المركزية"، وهي حركة عبرت عن هموم فلاحي الجيكويو ابتداءً من عام ١٩٢٤.

كانت جمعية الكيكويو المركزية منظمة تمثل تلك العناصر من الجيكويو التي لم تتقبل تقبلاً كاملاً الأفكار والممارسات التي قامت عليها السيطرة الأوروبية. وباختصار كانت الجمعية تقف موقف المعارضة. فقد كانت تعارض كل مظاهر الجور الناجمة عن الوضع الاستعماري. ومع حلول عام ١٩٢٧، طلبت الجمعية من جومو كينياتا أن يتولى منصب الأمين العام. وتولى كينياتا هذا المنصب في العام التالي. حيث تحسن وضع الجمعية، فقد أسفرت الجهود التي بذلها كينياتا كأمين للحزب عن نهضة ثقافية. وفي مجرى الجهود التي بذلها كينياتا لبناء رصيد من التأييد الجماهيري للجمعية، دعا الجيكويو إلى الاعتزاز بتراثهم الثقافي.

على أن هذه الجمعيات "الشبابية" وإن كانت لم تنجح في تحقيق أهدافها فإن من الظلم أن نقول إنها أخفقت. فعلى الرغم من أن النظام كان لا يفتأ يقوض فعاليتها باستقطاب بعض قادتها وسجن البعض الآخر، فإن تراثها الباقي يتمثل في أنها عبرت عن تذمر الافريقيين ضد النظام الاستعماري.

جمعيات إصلاحية ونقابات:

كانت الجمعيات التجارية الكثيرة التي أسسها المزارعون ورجال الأعمال الافريقيون خلال تلك الفترة ذات أهمية سياسية ثانوية. وفي كثير من الأحيان كانت هذه الجمعيات تقام لأغراض محددة، ثم لا تلبث، نتيجة للمضايقات اليومية للوضع الاستعماري، أن تجد نفسها وقد تحولت إلى أداة لمعارضة كل مظالم النظام الاستعماري في منطقتها.

لقد كان الشيء الأساسي الذي أرادت هذه الصفوات الجديدة أن تقوله هو أن الرؤساء الذين عينتهم السلطات الاستعمارية ينبغي ألا يعتبروا أنفسهم المحرك الوحيد للتغير الاجتماعي، وأنها – أي هذه الصفوات الجديدة – ينبغي أن تتاح لها أيضاً فرصة الاشتراك في هذه العملية.

وقد وصفت الكتابات التاريخية عن شرق افريقيا هذه الجمعيات بأنها جمعيات "إصلاحية" كان يقودها رجال "عصريون"، أما مدى إسهامهم في الوعي السياسي الافريقي فمحل جدل بين مؤرخي شرق افريقيا. فهناك من الباحثين من يؤكد أهمية رؤيتهم الخاصة للافريقيين. وهناك باحثون آخرون يعتبرون دعاة التجديد هؤلاء مجرد وصوليين وينكرون عليهم أي دور مشروع في "الراديكالية" السياسية الافريقية. وبوجه عام، فإن ما كان يسعى إليه دعاة الإصلاح هؤلاء هو الدفاع عن مصالحهم الخاصة ومصالح طبقتهم في المقام الأول، ومن هنا فمن الصعب أن ننسب إليهم دوراً قيادياً في العمل السياسي الجماهيري. ولم تبدأ هذه الصفوات في تبنى القضايا الشعبية إلا في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية. كما أن تاريخ الحركة النقابية يبين بوضوح انقطاع الصلة بين دعاة التجديد هؤلاء وبين الجماهير.

٣- الأنشطة السياسة في جنوب افريقيا ووسطها[١]:

كانت هناك دائماً اختلافات عميقة تميز بين الحياة السياسية الافريقية في بلدان شديدة التباين مثل أنغولا، وبتشواناالاند (بوتسوانا الآن)، والكونغو البلجيكي (زائير الآن)، وروديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، وباسوتولاند (ليسوتو الآن)، ونياسالاند (مالاوي الآن)، وموزمبيق، وسوازيلاند، وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن)، جنوب غربي افريقيا (ناميبيا الآن)، واتحاد جنوب افريقيا (جمهورية جنوب افريقيا الآن). وهذه الاختلافات، التي لم تزل واضحة، كانت كبيرة في الفترة بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥. وكان من أسباب هذه الاختلافات انتماء هذه البلدان إلى امبراطوريات استعمارية مختلفة، هي البريطانية أو البرتغالية أو البلجيكية. كما كان ثمة سبب آخر يتمثل في اختلاف وضعها السياسي، إذ كان بعض منها مستعمرات، وبعض آخر محميات، ومع ذلك، فإن ظهور الحركات الجديدة المناهضة للاستعمار في جنوبي افريقيا ووسطها يكشف عن سمات نوعية متميزة بالمقارنة مع شرق افريقيا وغربيها.

الخلفية الاقتصادية والسياسية في جنوبي افريقيا والكونغو البلجيكي:

مع حلول عام ١٩١٩ كان المضمون التاريخي للحياة الاقتصادية في معظم افريقيا الجنوبية قد انقلب بدرجة تزيد عما هي عليه في بقية أجزاء القارة. فقد تم اجتذاب ملايين البشر إلى نطاق الاستغلال الرأسمالي، وفي منتصف العشرينات، كان يعمل في مناجم جنوب افريقيا أكثر من مائتي ألف عامل من العمال المهاجرين، الذين جرى تجنيدهم من مناطق نائية مثل روديسيا الشمالية ونياسالاند، بينما كان عدد العمال في مناجم النحاس والقصدير والألماس والذهب في الكونغو يربو على ستين ألف عامل.

---

(١) دافيد، بازيل، أو آخرون: السياسة والكفاح الوطني في جنوب أفريقيا ووسطها – تاريخ افريقيا العام – مرجع سابق، ص ص ٦٧٥ – ٧١١.

ونظراً لتطور الزراعة الأوروبية واتساع نطاق نزع ملكية الأرض من الفلاحين انعدمت المشاركة الافريقية في إنتاج حاصلات التصدير، وفي التجارة كذلك كان الطريق مسدوداً أمام نشوء فئة واسعة من المزارعين الرأسماليين والتجارة الافريقيين، وهكذا مضت عمليات فقدان الأرض وخنق نشاط الفلاحين في جنوبي افريقيا بأسرع مما وقـــع في سائر اجزائها.

وقد نهضت جماعة المثقفين الناشئة بدور كبير في تحديد اتجاه الهوية الوطنية والسياسية. وكان تطور هذه الجماعة محكوماً بالطابع الخاص للاستعمار الأوروبي وبتوفر فرص نسبية للالتحاق بالتعليم. وكان "السقف" الاجتماعي للأفارقة في الجنوب أدنى كثيراً منه في غربي افريقيا حيث كان التحاق الافارقة بالمهن الكتابية أو حصولهم على وظيفة حكومية أكثر يسراً، نظراً لعدم وجود جماعة دائمة من المستوطنين البيض. أما في جنوبي افريقيا، فقد احتكر البيض كل فرص التوظيف التي كان يمكن أن تتاح للافريقيين المتعلمين سواء كانت في الإدارة أو في القطاعات الاقتصادية أو في الكنيسة أو في مجالات الحياة الأخرى.

وفوق ذلك كانت جماعة المثقفين منذ نشأتها في جنوبي افريقيا أقرب إلى الشعب. فقد خرجت هذه الجماعة في تلك المناطق من صلب السكان الأصليين ولم يجر تجنيدها، من بين العبيد "المعتقين" العائدين إلى الوطن أو من أبنائهم. فكان من المحتوم أن يؤدي نظام التفرقة العنصرية القاسية إلى تقريب المثقفين من الشعب. ومن هنا وجد المثقفون الافريقيون في الجنوب صعوبة أكبر في القيام بدور الوسطاء.

وكانت العلاقات الدولية للحركات المناهضة للاستعمار في حنوبي افريقيا طرفاً آخر أسهم في تكوين سماتها العامة. فقد تلقت الحركة النقابية والنشاط الوطني المبكر في جنوبي افريقيا عوناً كبيراً من الخارج، على حين انتقد الاشتراكيون والشيوعيون البلجيكيون بقوة السياسات الاستعمارية القمعية في الكونغو البلجيكي.

اتخذت معارضة الحكم الاستعماري والاستغلال الرأسمالي في جنوب افريقيا أربعة أشكال رئيسية، كان أولها احتجاج الفلاحين. وعلى الرغم من أن الصور المختلفة للتعبير عن الاحتجاج الفلاحي كانت، في أغلب الأحيان، متناثرة ومنعزلة وبعيدة عن الأنظار، فقد كانت واسعة الانتشار خلال تلك الفترة. وفضلاً عن ذلك، عبر كثير من الفلاحين وسكان الحضر عن معارضتهم للنظام العنصري والمستعلي ثقافياً. وانضم آخرون إلى المؤتمر الوطني الافريقي، أقدم منظمة وطنية في القارة.

ففي مواجهة الإفقار المتزايد وعدم الاستقرار الاقتصادي اللذين صاحبا تحول جانب كبير من السكان الريفيين في جنوب افريقيا من الاقتصاد الفلاحي إلى قوى عاملة احتياطية، قام الفلاحون بعدد من التحركات للتقليل من وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية المتزايدة أو القضاء عليها. وكان معظم أشكال مقاومتهم يستهدف حماية أراضيهم وماشيتهم والاحتجاج على زيادة الضرائب وما يفرض عليهم من عمل. وكانت هذه المقاومة تتمثّل في كثير من الأحيان في أعمال فردية مثل الهرب، والتهرب من الضرائب، وانتهاك قوانين التسجيل ومهاجمة الرؤساء ورجال الشرطة الموالين للنظام.

كما كانت تنشب، بين الحين والآخر، ثورات فلاحية في جنوب غرب افريقيا حيث أن حكومة جنوب افريقيا لم تبدأ في تدعيم سلطتها بصورة فعلية إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى.

في عام ١٩٣٥، تعرضت "جماعة الملونين" في الجزء الأوسط من جنوب غرب افريقيا لمعاملة قاسية. فقد رفضت هذه الجماعة الامتثال للمطالب الجديدة للسلطات احتجاجاً على انتهاكاتها لاتفاقية كانت السلطات الاستعمارية قد وقّعتها معها إبّان فترة الحكم الألماني. ورفع المستشار القانوني للجماعة شكوى إلى عصبة الأمم في حين قامت القوات العسكرية بمحاصرة القرية بينما كانت الطائرات تحلّق فوقها. وعرض سكان القرية "التسليم".

وكانت معظم التمردات الفلاحية تلقائية ومحدودة الطابع. وقد شكل الفلاحون الأساس الاجتماعي لهذه الحركات، وإن كان سكان الحضر قد اشتركوا فيها في أحيان كثيرة.

وإلى جانب الأشكال الأقدم عهداً، المتمثلة في التمردات الفلاحية ظهرت في افريقيا الجنوبية أشكال جديدة للتنظيم السياسي الافريقي لا تقوم على أساس الجماعات الإثنية، وكانت تلك هي منظمات النخبة ومنظمات الطبقة العاملة. وكان المؤتمر الوطني الافريقي الذي تأسس في عام ١٩١٢، هو أول هذه المنظمات في افريقيا الجنوبية وأكثرها أهمية على الإطلاق، وقد أُنشيء المؤتمر أول الأمر كمنظمة افريقية لكل بلدان الجنوب الافريقي الداخلة ضمن الامبراطورية البريطانية. وحضر مؤتمره التأسيسي ممثلون لروديسيا وباسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند.

ومع بداية فترة ما بين الحربين، كان المؤتمر الوطني الافريقي قد أمضى سبع سنوات من النشاط العاصف. بيد أن فترة تكوينه لم تنته إلاّ في عام ١٩٢٥، حين قرّر في مؤتمره السنوي أن يتسمى باسم المؤتمر الوطني الافريقي (وكان يسمى قبل ذلك المؤتمر الوطني الأهلي) وفي السنة نفسها اختار المؤتمر نشيده وعلمه. وكان النشيد يسمى (بارك اللهم افريقيا)، أما العلم بألوانه الثلاثة – الأسود والأخضر والذهبي – فكان يرمز إلى الشعب (أسود) والحقول الخضر والمروج (أخضر) وثروة البلاد الرئيسية (الذهب). وفيما بين عام ١٩١٩ و عام ١٩٣٥ حقق المؤتمر الوطني الافريقي درجات متفاوتة من النجاح في التنظيم السياسي.

وفي بلدان جنوبي افريقيا المجاورة، سار ظهور المنظمات السياسية الافريقية في الاتجاه نفسه إلى حد بعيد وإن كان لم يبلغ المدى نفسه الذي بلغه في جنوب افريقيا.وكقاعدة عامة، كانت هذه المنظمات في البداية "جمعيات أهلية" و"مؤتمرات أهلية" و"جماعات تعاونية"، تتصدى أول الأمر للأمور المحلية. ثم أخذت توسع نطاق نشاطها بالتدريج، فأصبحت تعبر عن احتياجات مجتمعاتها

اليومية، وتجمع الشكاوى والمطالب والمظالم وتقدّمها إلى السلطات الاستعمارية. وخطوة بعد أخرى، اجتذبت هذه المنظمات السكان إلى النشاط السياسي وأخذت تتطور إلى منظمات سياسية أو تسهم في قيام مثل هذه المنظمات.

وفي روديسيا الجنوبية، أُقيمت منظمات سياسية ذات طابع جديد في السنوات الأولى التالية للحرب. فأُنشئت في يناير/كانون الثاني ١٩٢٣ الجمعية الروديسية البانتو، التي سعت إلى توسيع الحقوق الانتخابية للافريقيين.

وفي محميات باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند البريطاني، التي كانت تربطها علاقات وثيقة باتحاد جنوب افريقيا، كانت للقوى المناهضة للاستعمار روابط وثيقة الصلة بالمؤتمر الوطني الافريقي. وكان من بين مؤسسي المؤتمر الوطني الافريقي أحد أبناء السوتو، وأحد أبناء التسوانا، كما كان من بين الرؤساء الفخريين العديدين للمؤتمر الوطني الافريقي الذين انتخبوا في مؤتمره التأسيسي، رؤساء ينتمون إلى الشعوب الرئيسية للتسوانا.

ولم تكن لكل المنظمات السياسية المبكرة في جنوبي افريقيا قاعدة اجتماعية عريضة. فكانت القاعدة تتكون غالبًا من أعضاء النخبة المتعلمة الذين أقبلوا على المهن الحرة. وكانت هذه الروابط والجمعيات تفتقر في كثير من الأحيان إلى برامج عمل واضحة ولا تستمر في الوجود طويلاً. ولكنها مهدت الطريق لمنظمات أخرى أكثر عددًا وقوة وفعالية.

وفي روديسيا، حدث أول تحرّك جماهيري للطبقة العاملة في مايو/أيار ١٩٣٥، وكان في مناجم حزام النحاس في روديسيا الشمالية. وطالب عمال المناجم بزيادة الأجور وخفض الضرائب واحتجوا على ظروف العمل السيئة والأشكال المختلفة للتفرقة العنصرية. ولم يكن الاحتجاج عفوياً تماماً، فالطريقة التي تصرّف بها المضربون كانت تدل على وجود مجموعة بينهم تحاول أن توفر للحركة قيادة منظمة. وقد وزعت منشورات تدعو للإضراب، في ٢٢ مايو/أيار، وأخمدته قوات الجيش في اليوم التالي. وقد قُتل أو أُصيب ٢٨ عاملاً من العمال المضربين في

المصادمات مع قوات الجيش، وكانت للإضراب أصداء تجاوزت حزام النحاس بكثير، إذ اجتذب العديد من العمال الموسميين من كاتنغا المجاورة ومن أجزاء أخرى من افريقيا.

ويسبب تصاعد الحركة البروليتارية الافريقية، أخذ الوهن يتسرب إلى نضالية البروليتاريا الصناعية البيضاء. فقد كانت الثورة المسلحة لعمال المناجم البيض في الترانسفال في أوائل عام ١٩٢٢ هي آخر تحرّك كبير للعمال البيض في جنوب افريقيا. ومع زيادة البروليتاريا الافريقية، كان العمال البيض يُعيّنون على نحو متزايد في مناصب إشرافيه ويتحوّلون إلى أستقراطيه عمالية.

وقد اضطلعت الرابطة الاشتراكية بدور كبير في تكوينها وفي نشاطها. فقد أخذت الرابطة، التي أسسها اشتراكيون وقادة عماليون بيض في جنوب افريقيا، تدرك بالتدريج الحاجة إلى التضامن البروليتاري بغض النظر عن لون البشرة. فخلال إضراب عمال المناجم الافريقيين في فبراير/شباط ١٩٢٠، وزع الاشتراكيون بين عمال المناجم البيض منشوراً كتبه أحد زعماء الرابطة، "هل تسمعون، أيها العمال البيض، الجيش العمالي الجديد قادماً؟ لقد أخذ العمال الوطنيون يستيقظون، فلا تردوهم أيها العمال البيض. بل قفوا إلى جانبهم، حتى وإن كانوا من السكان الأصليين، ضد سادتنا الرأسماليين المشتركين".

وقد اندمجت الرابطة الاشتراكية الدولية مع عدة منظمات اشتراكية أخرى في جنوب افريقيا وأعلنت، في مؤتمر عُقد في كيبتاون في عام ١٩٢١، تأسيس الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا، وهو أول حزب شيوعي في القارة الافريقية. وحدد الحزب أهدافه وسعى إلى الجمع بين فكرة التحولات الاجتماعية الجذرية وبين الروح الأممية الحقيقية.

ولا جدال في أن شيوعيي جنوب افريقيا لم يتمكّنوا من التوصل على الفور إلى برنامج شامل يتصدى لكل المشكلات النوعية والمعقدة لافريقيا الجنوبية، وفي أنهم اعتمدوا أول الأمر اعتمادًا، ربما كان كبيراً، على التجربة الأوروبيــة. وهذا

أمـــر مفهوم فـــي ظروف جنوب افريقـــيـــا. وهو يرجع إلى أن عضوية الحزب الشيوعي كانت تقتصر في البداية على البيض، إلاّ أنه مع أوائل الثلاثينات، كان الافريقيون أغلبية أعضاء الحزب، وكان أمينه العام ألبرت نزولا عام ١٩٣٤ من أبنـــاء الزولو. وأصبح التحرّر الوطني هو محور جهود الحزب.

المعارضة الشعبية للحكم الاستعماري في الكونغو البلجيكي:

أدت السيطرة الحكومية المتزايدة، واشتداد وطأة القوانين العنصرية، واتباع سياسة محكمة لتعيين الموالين في المناصب، وتفشي موجة من الأوبئة، إلى تقليل فعالية الاحتجاج الاجتماعي في الكونغو البلجيكي ومع ذلك استمرت المعارضة الشعبية، وإن كانت على نطاق أضيق عما كانت عليه في السابق.

وقد اتخذت معارضة الفلاحين في الكونغو، أشكالاً متنوعة استهدفت جميعها تفادي الأثر المدمر للنظام الرأسمالي على أسلوب حياة الفلاحين أو تقليل هذا الأثر قدر الإمكان. فاستمر التهرب من الضرائب وكان آلاف من الفلاحين الكونغوليين يفرون، عبر الحدود المفتوحة، إلى المناطق المجاورة في أنغولا والكونغو الفرنسي، على حين كان يختبىء آخرون في الغابات قبيل وصول جباة الضرائب الحكوميين.

إلاّ أنه مع امتداد جهاز الدولة إلى المناطق النائية، وإقامة شبكة من الرؤساء الموالين، تقلّصت إمكانات البقاء خارج النظام الاستعماري الرأسمالي إلى حد بعيد. وتتجلى زيادة هيمنة الدولة في ارتفاع حصيلة الضرائب فيما بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٤ بنسبة أربعمائة في المائة، وفي الزيادة البالغة في عدد الفلاحين الذين قدر عددهم بأكثر من تسعمائة ألف فلاح. فقد أدت زيادة الضرائب زيادة كبيرة، وخفض الأثمان التي تُدفع للفلاحين مقابل سلعهم بنسبة خمسين في المائة، وقرار تخفيض الأجور، إلى إشعال السخط الشعبي الذي أفضى إلى الثورة الرئيسية في عام ١٩٣١. وقد كسب المتمردون مزيداً من الأنصار حين ظهر "نبي" يدعو الافريقيين يقتل أو تحطيم كل ما ينتسب للبيض على أراضهم من حيوان أو

جماد، والتخلص من كل رموز الحكم الأوروبي تمهيداً للقصاص الإلهي وإنهاء سيطرة حياتهم.

واجتذبت حركات دينية وسياسية أخرى أنصاراً أكثر عدداً من الفلاحين، وكانت أكبر هذه الحركات هي الحركة الكيمبانغية، التي أُطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى فلاح يدعي سايمون كيمبانغو. وقد أعلن كيمبانغو، الذي كان ينشر تعاليمه من خلال الرد على الأسئلة، أن روح الرب قد مسته، فأصبح قادراً على شفاء المرضى وإبطال مفعول السحر وإحياء الموتى. وفي عام ١٩٢١، قال لتلاميذه الذين تملكهم عندئذ الفخر بمسيحهم الأسود، أنه مبعوث الله ونبيه وابنه. وكان الاسم الذي يُطلق على كيمبانغو بلغة الباكونغو، وهو "جوانزا" ومعناه "الكل معاً" يرمز إلى طبيعته الإلهية.

كما أعلن كيمبانغو، أنه سيخلص الافريقيين من نير القهر الاستعماري. وإزاء تصريحاته اقتنعت الإدارة البلجيكية بضرورة القضاء عليه. فأُلقي القبض عليه في ١٤ سبتمبر/أيلول ١٩٢١ وحُكم بالإعدام. ثم نُفي إلى كاتانغا حيث مات شهيدًا بعد ثلاثين عاما.

وعلى الرغم من أن كيمبانغو لم يكن ثورياً، فقد تحوّلت حركته على أيدي أنصاره إلى حركة تناهض الأوروبيين بقوة وليس مجرد حركة دينيه. وقد أتاحت هذه الحركة، التي كانت ترفع شعار"الكونغو للكونغوليين" منفذاً للاحتجاج الشعبي العفوي ضد الحكم الاستعماري.

وعلى امتداد فترة تزيد على العشرين عامًا ظلت الكيمبانغية تبعث من جديد بين الحين والحين، في أوقات التوتر الشديد والضائقات الاقتصادية. وشارك أعضاء الحركة في النضال ضد الاستعمار بل بلغت جهودهم الدعائية حد التأثير على إضرابات عمال السكك الحديدية والعمال البيض وعمال مصنع الزيوت في زائير. وانتشرت عبر الكونغو، فروع متنوعة من الكيمبانغية، كانت وثيقة الصلة ببعضها البعض، كما أقام الكيمبانغيون علاقات مع الكنائس الافريقية المسيحية في نيجيريا

وأوغندا وهناك حركة رئيسية أخرى من حركات الكنائس المستقلة وهي حركة برج المراقبة الافريقي، التي تُعرف في الكونغو باسم أكثر شيوعاً هو كيتاوالا. التي يعنى اسمها بالسواحيلي "أداة للحكم".

وبحلول عام ١٩٢٦، كانت حركة كيتاوالا قد وطدت دعائمها في جنوبي كاتانغا، حيث كانت الآثار الضارة لتجنيد العمال أشد ما تكون وطأة. وقد امتد نفوذ هذه الحركة ليشمل أيضاً مناطق التعدين كما قام عمال المناجم العائدون إلى ديارهم بعد انتهاء مدة عقودهم، بنشر حركة كيتاوالا في المناطق الشرقية والاستوائية. وإذ خشيت السلطات الاستعمارية من نفوذهم الآخذ في الاتساع أرسلت قوة عسكرية لإلقاء القبض عليه في عام ١٩٢٦. ثم أعدمته.

ومثلما حدث للكيمبانغية، لم يؤد القضاء على "النبي" إلى تراجع التأييد الشعبي لحركة كيتاوالا. فكان قساوسة كيتاوالا ينظمون احتجاجات على فرض الضرائب في المناطق الريفية ويؤججون العداء ضد الرؤساء المعينين. وساعدت حركة كيتاوالا في تنظيم حركة المقاطعة في اليزابيث قيل في عام ١٩٣١، كما نهضت بدور هام بعد ذلك بخمس سنوات في الاضطرابات العمالية في مصنع شركة اتحاد المناجم في جادوتفيل. وخلال الإضراب في جادوتفيل استشهد عضو بارز في حركة كيتاوالا. وقال وهو يلوح بالكتاب المقدس: "يظهر بوضوح من هذا الكتاب أن البشر جميعاً سواسية. فلم يخلق الله البيض لكي يتحكموا في السود. وليس من العدل في شيء أن يعاني الأسود، الذي يؤدي العمل، الفقر والشقاء، وأن تكون أجور البيض أعلى بكثير من أجور السود".

وكون الإضرابات لم تبدأ إلاّ في الثلاثينات يوحي بأن تكوين طبقة افريقية عاملة وحركة ناشئة للطبقة العاملة قد تحقق في الكونغو البلجيكي بمعدل أبطأ بكثير من معدله في جنوب افريقيا. وقد أدى اكتشاف النحاس والقصدير واليورانيوم والألماس والذهب، إلى التعجيل بنمو طبقة عاملة صناعية.

كما حدث في أجزاء أخرى من القارة، كان هجر العمل هو أول رد فعل للافريقيين إزاء الأجور المنخفضة وظروف العمل الشاقة في المناجم. ولم يلبث الهروب أن أصبح، منذ عام ١٩١٤، مشكلة خطيرة إلى حد جعل بورصة العمل في كاتانغا تنشىء نظام تصاريح المرور ومكتبًا لتسجيل البصمات بغية تعقب "الهاربين".

وخلق الكساد اضطرابات اقتصادية جديدة. فقد اختفت فرص العمل وانخفضت الأجور وتدهورت ظروف العمل، إذ حاولت شركات التعدين خفض الكلفة إلى أقصى حد. وعلى الرغم من تهديد العمال بالفصل، نظمت حركات لإيقاف العمال ووقعت "أعمال شغب" عمالية في مناجم شركة "اتحاد المناجم" عام ١٩٣١ مما شل عملياتها لبعض الوقت. وفي الوقت نفسه، نظم العمال حركة مقاطعة في اليزابيث فيل احتجاجاً على ارتفاع أسعار السلع الأساسية في متاجر شركة "اتحاد المناجم" وعند التجار الأوروبيين المستقلين. وقبل إنهاء حملة المقاطعة هذه، كانت قد انتشرت إلى المناطق المحيطة وهو ما يوحي بوجود وعي عمالي متزايد.

كما تجلت النضالية المتزايدة في عدد من الإضرابات وقعت في الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٧ واشترك فيها عمال المناجم وفئات أخرى من الطبقة العاملة في كاتانغا. واحتج المستخدمون على الأجور المنخفضة والتمييز العنصري وأوقفوا العمل في مصنع شركة "اتحاد المناجم" كما أضرب عمال السكك الحديدية وكذلك عمال محلج القطن. وعلى الرغم من إلقاء القبض على القادة وقمع الإضرابات، فقد إزداد الشعور بالتمرد وقد مهد هذا كله الطريق للإضراب الكبير في عام ١٩٤١، الذي توقف فيه عدة آلاف من العمال الافريقيين عن العمل في مناجم القصدير والنحاس في كل أنحاء إقليم كاتانغا، وكان هدفهم إخراج البيض من البلد وإحلال علم حركة كيتاوالا الأسود محل العلم البلجيكي الأزرق إيذاناً بالبدء في تغيير النظام".

ومثلما حدث في حركة الطبقة العاملة، كـان نمـو الجمعيـات السياسـية والأحزاب الوطنية في الكونغو البلجيكي أبطأ بكثير من نموها في جنوب افريقيا.

الوضع الاقتصادي والسياسي في أنغولا وموزمبيق:

كانت المجتمعات الاستعمارية في أنغولا وموزمبيق، على الرغم من المسافة التي تفصل بينها واختلاف شعوبها واقتصاداتها، تتشابه مع بعضها البعض أكثر من تشابهها مع جيرانها المباشرين. وينبع الطابع الخاص الذي اتسم به الاستعمار البرتغالي، كما اتسمت به، إلى حد ما، المعارضة الشعبية التي تولدت عنه، من أربع مجموعات من العوامل هي:

١- الضعف الأصلي للدولة الاستعمارية.

٢- طبيعة نظام الحكم الاستعماري الذي أصبح تدريجياً نظاماً استبدادياً.

٣- نقص رأس المال البرتغالي، بما يترتب على ذلك من اعتماد على العمل الإجباري.

٤- سياسة الاستيعاب.

حتى عشية الحرب العالمية الأولى، ظلت مناطق كبيرة من أنغولا وموزمبيق على السواء غير خاضعة للسيطرة الفعلية من جانب لشبونه. وبينما كانت الإدارة الاستعمارية راسخة وثابتة القدم في المقاطعات الساحلية الحضرية مثل لواندا وبنغويلا، كان الوجود الاستعماري في مناطق داخلية واسعة، وجوداً اسميًا، اعتمد في معظم الأحيان على تحالف مع الرؤساء ورجال الشرطة الافريقيين المحليين الذي كان ولاؤهم مشكوكاً فيه.

ففي أنغولا مثلاً، ظلت مقاطعة أوفامبو، في جنوب أنغولا، مستقلة استقلالاً فعلياً حتى عام ١٩١٤، ولم تخضع مناطق لوندا الكيكو للاحتلال إلاّ في عام ١٩٢٠. وفي الشمال، استمرت المعارضة في منطقة الكونغو حتى عام ١٩١٥.

ولم يكن وضع البرتغال في موزمبيق أفضل حالاً منه في أنغولا إلاّ بقدر بسيط. فقد وقفت عدة سلطنات شمالية موقف التحدي الفعلي للنظام الاستعماري حتى عام ١٩١٤، وفضلا عن ذلك، استقبلت حين غزت قوات المانية، من تنجانيقا المجاورة، شمالي موزمبيق خلال الحرب العالمية الأولى، استقبلت استقبال المحررين من جانب عدد من زعماء قبائل الماكوا، الذين كانوا قد عانوا الأمرين في ظل الحكم البرتغالي بل إنه حتى في النصف الجنوبي من المستعمرة، حيث كانت الدولة الاستعمارية راسخة القدم إلى حد كبير، كان المسوؤلون يخشون أن تحدث انتفاضة جماعية.

وفي أعقاب الحرب، شددت لشبونه الطبيعة الاستبدادية وحلت محل السياسات "المستنيرة" برامج أكثر قمعاً. وانتهى الأمر بالحكومة الجمهورية، التي كانت غير فعالة وفاسدة، إلى أن أسقطها في عام ١٩٢٦تحالف للقوى المحافظة ضم رجال البنوك والصناعة والقيادات الكنسية والعسكرية، الأمر الذي مهد الطريق أمام حكومة انطونيو سالازار الفاشية. وقد استخدمت أنظمة الحكم الاستعماري، شأنها شأن الحكومة في البرتغال، عددًا كبيرًا من أدوات القهر، لتحقيق ما كانت تستهدفه إيديولوجية سالازار القومية المتطرفة والقائمة على التعاون الطبقي من وئام اجتماعي واستمرار للحكم الاستعماري.

وهكذا، استخدمت الرقابة والمخبرون والشرطة السرية والعسكريون لقمع أية معارضة تطل برأسها، بيضاء كانت أو سوداء. اعتمدت قدرة البرتغال في تحصيل موارد مستعمراتها الافريقية على تجنيد العمل الإجباري والسيطرة عليه لأن اقتصادها، الذي كان بالياً وعلى حافة الإفلاس، لم تكن لديه القدرة على تصدير ما تحتاجه التنمية من رأسمال ثابت.

كما سنت الحكومة مجموعة من قوانين الضرائب لكي ترغم عدداً كبيراً من المزارعين الافريقيين على ترك أرضهم وتمهد السبيل لقيام طبقة شبه بروليتارية. وإذا كانت قوانين الضرائب قد نجحت في إمداد الإدارة الاستعمارية بمصدر جديد

للدخل. فإنها فشلت في خلق قوة عاملة رخيصة بالحجم الذي كان يتوقعه النظام الاستعماري. فقد كان بمقدور كثير من الفلاحين التهرب من العمل المطلوب منهم تأديته. واختار آخرون في موزمبيق العمل في مناجم ومزارع جنوب افريقيا وروديسيا المجاورتين بأجور تزيد بما يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ في المائة على الأجور التي تدفعها الشركات البرتغالية.

ولما كانت القطاعات الرأسمالية الوليدة في أنغولا وموزمبيق عاجزة عن اجتذاب العمال، سواء عن طريق هذه "الحوافز" الضريبية، أو من خلال الأجور التنافسية، كان على الدولة الاستعمارية أن تلجأ إلى الإكراه السافر بمجرد أن وضعت أول قانون للعمال الذي استمر حتى عام ١٩٦١،

وبعد عام ١٩٢٦، كان الفلاحون، وبخاصة في موزمبيق، يرغمون أيضًا على زراعة القطن وبيعه بأسعار منخفضة للشركات الأوروبية صاحبة الامتياز. وكان التقصير في ذلك يعتبر جريمة ويعامل على هذا الأساس.

وكانت السمة المميزة الأخيرة هي سياسة الاستيعاب التي انتهجها النظام الاستعماري سعيًا إلى اجتذاب البورجوانية الافريقية الوليدة عن طريق إحاطتها بغلالة من الثقافة البرتغالية وإعفائها من بعض المهانات الاستعمارية الصارخة. وقد عملت هذه السياسة، التي اكتسبت صفة رسمية بمقتضى نظام "السكان الأصليين"، على إبقاء الأغلبية العظمى من الأنغوليين والموزمبيقيين في مرتبة ثانوية من حيث الجنس والثقافة والوضع الطبقي.

المعارضة الشعبية للحكم الاستعماري في أنغولا:

أصبح الافريقيون منبوذين في بلادهم، إذ نظر الأوروبيون إليهم على أساس أنهم لا يمثلون كياناً، وكانوا عرضة للعقاب الجسدي، وفي بعض الأحيان للمعاملة الاستبدادية والفاسدة على أيدي السلطات الاستعمارية، ولمطالب مجندي الأيدي العاملة وبالتواطؤ بين المسؤولين والسكان البرتغاليين. ومع ذلك فلم تعوزهم وسائل كثيرة للهروب من الضغوط الموجهة إليهم.

وتمثل أول شكل من أشكال المقاومة في حمل السلاح. إلاّ أن الافريقيين ما لبثوا ان تخلوا عن هذا الأسلوب ابتداءً من الحرب العالمية الأولى، إذ كان القادة يتناقصون وصودرت معظم الأسلحة كما لم يعد البارود متوافرًا في السوق المفتوحة، اللهم إلاّ في حالات استثنائية قليلة، وكان البديل هو اللجوء للهرب. وكان هروب الفلاحين شائعاً بوجه خاص في المناطق الشمالية والشرقية التي ظلّت فعليًا خارج نطاق سيطرة لشبونه. واستمر مثل هذا النزوح لعدة سنوات بدون أن يكتشفه أحد.

وكان الحل الثالث اكثر راديكالية لأنه كان نهائيا وتمثل بشكل الهجرة الجماعية. هناك شواهد كثيرة على حدوث هجرة سرية جماعية إلى الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية وحتى إلى جنوب غربي افريقيا. فكثيراً ما كان سكان قرويون يقطعون مسافات كبيرة عبر أراضٍ وعرة وهم يحملون أطفالهم الصغار على ظهورهم لكي ينجوا بأنفسهم من استبداد النظام البرتغالي الاستعماري.

وتمثل الشكل الرابع من أشكال مقاومة الحكم الاستعماري فيما أنشأه الافريقيون من ديانات أو عبادات تبشر بالخلاص في مواجهة ديانة المستعمرين. إذ كانت معظم الكنائس المستقلة آتية أصلاً من الكونغو البلجيكي وانتشرت في شمالي أنغولا.

وعلى خلاف الوضع في الكونغو البلجيكي، كانت هذه الكنائس المستقلة قليلة الأتباع نسبياً، كما كانت مدة استمرارها قصيرة.

وفي عام ١٩١٠، حصلت "الرابطة الأنغولية"، وهي جمعية صغيرة للموظفين المدنيين الأنغوليين، على اعتراف رسمي من الحاكم. وفي أعقاب ذلك مباشرة حدث انشقاق في هذه الجمعية أسفر عن ظهور "الاتحاد الافريقي".

ومع عودة المفوض السامي نورتون دي ماتوس في عام ١٩٢١، وكان معارضًا للرابطة الأنغولية والاتحاد الافريقي، أصبحت كلتا المنظمتين عرضة للخطر البالغ. وفي عام ١٩٢٢، أوقف رسميًا نشاطات المنظمتين وانتهى الأمر إلى

حل الرابطة رسميًا. وفي أعقاب هذه الضربة اتجهت الحركة الوطنية المنظمة في أنغولا إلى العمل السري. وظهرت احتجاجات متفرقة. واغتنمت الدولة فرصة هذه الاحتجاجات لكي تقضي على البقية الباقية من معارضة المثقفين.

وأصبحت الظروف في أنغولا بالغة الصعوبة إلى الحد الذي حمل الجمعيات الافريقية على انتهاج سياسة التعاون مع الحكومة. وذهب الحزب الوطني الافريقي إلى حد الدفاع عن البرتغال في عصبة الأمم إزاء ما وجه إليها من اتهامات باستخدام السخرة. وهكذا، فإنه حين قام نظام الحكم الديكتاتوري العسكري في لشبونه في عام ١٩٢٦، ثم أعقبه نظام حكم سالازار، كانت إرادة المقاومة لدى المثقفين قد تحطمت بالفعل. وبعد "تطهير" الرابطة الأنغولية من عناصرها "المتشددة" تم التصريح لها بالظهور مرة أخرى في ١٩٢٩ – ١٩٣٠ تحت اسم الرابطة الوطنية الافريقية. كما أن الاتحاد الافريقي، الذي رزح تحت وابل الضغوط في العشرينات، قد عاود الظهور تحت اسم جمعية أبناء أنغولا. وقد اضطرت هاتان المنظمتان، بعد حرمانهما من قوتهما الحية وإصابتهما بالعجز على الصعيد السياسي، إلى العمل على تحقيق أهداف اجتماعية بحتة.

وتزامن انهيار هاتين المنظمتين مع اضمحلال نفوذ "الحزبين" اللذين أعلنا في البرتغال انتسابهما إلى الحركة الافريقية الجامعة. وفي عام ١٩٣١، اندمج هذان الحزبان تحت اسم الحركة الوطنية الافريقية (الوطنية بمعنى الانتساب إلى الأمة البرتغالية) وانتهى الأمر بهما إلى الانهيار بعد أن وقعا في قبضة الدكتور أوليفيرا سالازار الصارمة. وإزاء ما تعرض له القادة المحليون للرابطة الوطنية الافريقية ولاتحاد أبناء أنغولا من مطاردة البوليس ومن خطر يهددهم بأن يفقدوا عملهم، أوقف هؤلاء القادة نشاطهم لأكثر من عشرين عاماً (من ١٩٢٥ إلى ١٩٤٥ تقريباً).

المعارضة الشعبية للحكم الاستعماري في موزمبيق:

كان الفلاحون عاجزين نسبياً عن تنظيم معارضة واسعة النطاق وكانت تحركاتهم، منعزلة ومتفرقة ومتقطعة، كما كانت أهدافهم محدودة وأهميتهم التنظيمية

غير واضحة. ومع ذلك فإن الفلاحين الموزمبيقيين، تمكنوا بدرجات متفاوتة من التقليل من الآثار المدمرة للسيطرة البرتغالية.

ومثلما حدث في السنوات الأولى للفترة الاستعمارية، عاد التهرب من الضرائب إلى الظهور وشاع على نطاق واسع في كل المناطق الريفية من موزمبيق. وتوصل الفلاحون إلى عدة استراتيجيات مختلفة لتقليل مدفوعاتهم السنوية أو تفاديها. فكان من الشائع أن يقوم الفلاحون بتزوير أعمارهم أو حالتهم الاجتماعية سعياً إلى تخفيف أعبائهم المالية. كما كان الكثير من الشبان البالغين يدعون، لدى وصول جباة الضرائب، أنهم قُصرّ، ويقيمون أحياناً بصفة مؤقتة في الأكواخ المخصصة لمن هم دون سن البلوغ. وكان الأزواج، في كثير من الأحيان، يخفون زوجاتهم الشابات أو يزعمون أنهم زوجات لأخوتهم أو زوجات لأصدقاء رحلوا للعمل بعيداً. وفي جنوب موزمبيق، حيث كانت ضريبة الكوخ هي الضريبة الرئيسية، كانت كل عائلة من العائلات الموسعة تجتمع في كوخ واحد زاعمة أنه منزلها الوحيد.

واحتج آلاف الموزمبيقيين، ممن أجبروا على زراعة القطن أو على العمل في مزارع المستوطنين، على كمية العمل الذي كان يتوقع منهم تأديته. وقد تمثلت أشد أعمالهم تطرفاً في أنهم سحبوا الأيدي العاملة بالكامل عن طريق الهروب إلى المستعمرات المجاورة. وبحلول عام ١٩١٩، قدر عدد الهاربين إلى نياسالاند وحدها بأكثر من مائة ألف موزمبيقي شمالي. بل إنه حتى في الجنوب، حيث كانت الدولة تمارس قدراً أكبر من الرقابة قيل أن عدداً كبيراً من السكان هجروا أراضيهم بعد أن احرقوا أكواخهم.

وكره هاربون آخرون أن يقطعوا كل صلاتهم بعائلاتهم وبأوطانهم التقليدية ففروا إلى المناطق النائية حيث الكثافة السكانية ضئيلة. وقد أنشأوا مجتمعات دائمة للاجئين قامت أولاً في المناطق الجبلية الوعرة في المستنقعات الساحلية حيث كانت الطوبوغرافيا الصعبة بمثابة حاجز طبيعي يقف في وجه التغلغل البرتغالي. وتمكن

العديد من هذه المجتمعات للاجئين من أن يحتفظ باستقلاله في وجه التدخل الاستعماري.

ولا غرابة في أن المقاومة الريفية نادراً ما أخذت شكلاً جماعياً نتيجة للعوامل التي أدت إلى تقسيم الفلاحين والعمال المهاجرين على السواء، وإحباط أي شعور بالتضامن الطبقي. ومع ذلك، فقد تجسد سخط الفلاحين، الذين كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالعمل الإجباري والضرائب المتزايدة وإلزامهم بزراعة القطن والاعتداءات الجنسية والتجنيد العسكري، إلى حركة تمرد وكان هدفهم القضاء على النظام القهري الاستعماري.

ومثلما حدث في مناطق كثيرة أخرى من افريقيا، كان عمال الموانئ أكثر قطاعات القوة العاملة نضالية، كما كانوا نسبياً أفضلها تنظيماً.

وكانت الإضرابات في الميناء تجري على نمط واحد في خطوطها العريضة. فكان العمال الساخطون، يرفضون العمل ما لم يتم تعديل أجورهم، ويتجمعون أمام المدخل الرئيسي للميناء مطالبين بتحسين الأجور وظروف العمل. وكان الحاكم الاستعماري يرسل قوات لفض المظاهرة والقبض على قادتها. وفي الوقت نفسه استخدم عمال السخرة (لشل الاضراب) حتى تستمر حركة العمل بالميناء.

وربما كانت أعنف مواجهة شهدتها الموانئ هي الإضراب الذي وقع في عام ١٩٣٣. فقد قرر مسؤولو الميناء وشركات الشحن خفض الأجور الهزيلة التي كان يتلقاها عمال الأرصفة. وحين أعلن بدء الإضراب، توقف العمال عن العمل ورفضوا العودة إليه بعد الغداء مما أصاب الميناء بالشلل. وأقسم قادة الإضراب ألا يعودوا إلى العمل حتى يتم العدول عن خفض الأجور. وأمام الشلل الذي أصاب الميناء، وافق أصحاب الأعمال على المطالب، وعاد عمال الميناء إلى العمل ليجدوا منافذ الميناء وقد سدت دونهم ورجال الشرطة يحاصرونهم ويجبرونهم على تفريغ كل السفن. وأعلن بعد ذلك أن العمال لن يستردوا ما اقتطع من أجورهم.

وكما حدث في أجزاء أخرىمن جنوبي افريقيا ووسطها، قدمت الكنائس المستقلة إطاراً مؤسسياً آخر للعمال والفلاحين للتعبير عن عدائهم للنظام الاجتماعي الجديد ولنفاق الكنائس القائمة. وقد ذكر تقرير حكومي سري أن شعبية الكنائس الانفصالية ترجع "إلى التفرقة العنصرية داخل المجتمع الأوسع وعدم حساسية المبشرين الأوروبيين تجاه السكان الوطنيين". وفي عام ١٩١٨ بلغ عدد الكنائس الانفصالية في موزمبيق ٧٦ كنيسة. وبعد ذلك بعشرين عاماً قفز العدد إلى أكثر من ٣٨٠ كنيسة.

وخلاصة القول أن الافريقيين في بلدان جنوبي افريقيا ووسطها تصدت للاستعمار وأسهمت إسهاماً جوهرياً في الإعداد لحركة التحرير التي شهدتها القارة الافريقية بعد عام ١٩٣٥. وكانت أكثر أشكال معارضة الاستعمار تقدماً خلال تلك الفترة في اتحاد جنوب افريقيا حيث أدت التنمية الصناعية، وعملية التحول الحضري التي صاحبتها، إلى إشراك الجنوبيين الافريقيين في الاقتصاد الرأسمالي قبل سائر البلدان الافريقية. وكان الوطنيون في اتحاد جنوب افريقيا والمنظمات السياسية التي أقيمت فيه، نماذج اقتدى بها الكثير من بلدان جنوبي ووسط وشرقي افريقيا.

جنوب أفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى[1]:

طلبت الحكومة البريطانية من جنوب أفريقيا القيام بغزو عسكري لاقليم جنوب غرب أفريقيا في السادس من أغسطس ١٩١٤ ولكن هذا الغزو لم يحدث إلا في ٢٤ يناير ١٩١٥.

وبعد عدة عمليات ناجحة ضد القوات الألمانية في جنوب غرب أفريقيا تقدمت قوات الجنرال بوثا نحو عاصمة الاقليم وندهوك واستولت عليها في منتصف

---

(١) د. شوقي الجمل: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر؛ دار الثقافة، الدوحة، د.ت، ص ص ٣٠٦ – ٣٨٤.

مايو ١٩١٥. وتعتبر حملة بوثا للاستيلاء على إقليم جنوب غرب أفريقيا من الحملات الناجحة في الحرب العالمية الأولى.

وبعد انتهاء هذه الحرب وضعت المنطقة تحت الحكم العسكري من عام ١٩١٥ حتى عام ١٩٢٠، وبعد عودة الجنرال بوثا إلى جنوب أفريقيا صار الجنرال بيرز حاكماً عسكرياً للمحمية.

نظام الانتداب وتطور مشكلة ناميبيا:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، واجهت ألمانيا قوى الحلفاء في مؤتمر السلام الذي عقد في فرساي، وقد أوضح الجنرال بوثا أهمية جنوب غرب أفريقيا بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا، وكانت فكرة ضم الإقليم إلى اتحاد جنوب أفريقيا تراود أحلام الجنرال بوثا متحدياً بذلك الرأي العام ومبادئ الرئيس ويلسن الأربعة عشر.

وقد نصت المادة ١١٩ من اتفاقية فرساي على أن تتنازل ألمانيا عن كل حقوقها وسيادتها على المناطق التي كانت تمتلكها فيما وراء البحار إلى الحلفاء، وأن تخضع هذه الأقاليم لنظام الانتداب الذي تشرف عليه دول اختيرت لهذا الغرض.

وعهد إلى بريطانيا بالانتداب على أفريقيا الشرقية الألمانية "تنجانيقا" وعهد إلى بلجيكا بمنطقة (رواندي وبورندي) وقسمت الكاميرون بين بريطانيا وفرنسا، وطبق نفس الشيء على توجولاند، وعهد لاستراليا بالانتداب على غينيا الجديدة الألمانية، وعهد لنيوزيلنده بالانتداب على جزر سامون كما عهد إلى جنوب أفريقيا بالانتداب على أفريقيا الجنوبية الغربية.

وفي عام ١٩٢٠ بدأت اللجنة الدائمة للانتداب عملها، ولم يكن في نية الجنرال سمطس الالتزام بروح المادة ٢٢ من قرارات عصبة الأمم. فلقد اعتقد ورجال حكومته على أن جنوب غرب أفريقيا ليست سوى إقليم مناسب لاستيطان

الرجل الأبيض، ومن ثم وضعت أسس تقسيمه إلى مزارع يمتلكها الرجل الأبيض. وفي عام ١٩٢٦ كان السكان البيض قد استولوا على ما يقرب من ضعف ما كان مخصصاً لهم في عام ١٩١٤ بالرغم من ترحيل ٦,٠٠٠ ألماني. وفي الثلاثينات أصبحت أفريقيا الجنوبية الغربية مرتبطة كل الإرتباط بالدولة المنتدبة.

وفي ظل نظام الانتداب كان يحكم الإقليم موظف مدني واحد، وسلطاته تجمع بين عمل الحاكم وعمل رئيس الوزراء.

وظلت اللجنة الدائمة للانتداب في جنيف تشرف سنوياً على تطبيق نظام الانتداب الذي وضعته عصبة الأمم. لكن تقرر في مؤتمر سان فرانسسكو في أواخر أبريل ١٩٤٥ تغيير نظام الانتداب إلى نظام الوصاية. وأن الاستقلال هو الهدف المحدد للدول الموضوعة تحت الوصاية. وأن الوصاية تعني صيانة السلام والأمن الدوليين، والعمل على التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لسكان الإقليم المشمول بالوصاية.

وفي عام ١٩٤٦ في دورة الاجتماع الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، اقترحت جنوب أفريقيا ادماج الإقليم في الاتحاد، وتذرعت في ذلك بحجة أن غالبية الأهالي يحبذون تلك الفكرة، لكن الجمعية العامة أعلنت أنها لا توافق على إدماج جنوب أفريقيا في الاتحاد.

وفي عام ١٩٤٧ أبلغت حكومة الإتحاد الأمم المتحدة بأنها غير مقيدة بأي التزام بوضع الإقليم تحت نظام الوصاية، وأفادت بأنها ستواصل إدارة الإقليم وفقاً لروح صك الأنتداب.

وفي عام ١٩٤٨ ناقشت الجمعية العامة تقرير مجلس الوصاية الذي انتقد إدارة جنوب أفريقيا للإقليم، وأوصت بأن تستمر حكومة جنوب أفريقيا في تقديم معلومات كافية عن الإقليم. وفي عام ١٩٤٩ أبلغت جنوب أفريقيا الأمم المتحدة بقرارها الخاص بعدم تقديم تقارير عن إقليم جنوب غرب أفريقيا، وزيادة على ذلك بدأت حكومة جنوب أفريقيا تطبيق نظام التفرقة العنصرية "أبارتهايد".

وفي يوليه عام ١٩٥٠ طلبت المنظمة العالمية رأي محكمة العدل الدولية في الوضع الدولي لجنوب غرب أفريقيا، وأدلت المحكمة بما يفيد أن جنوب غرب أفريقيا لا يزال إقليماً خاضعاً للانتداب الدولي، وأن جنوب أفريقيا مسؤول عنه منذ عام ١٩٢٠ ورفضت دعوى جنوب أفريقيا ببطلان الانتداب بسبب حل عصبة الأمم. ورد ممثل جنوب أفريقيا في دورة الجمعية العامة لعام ١٩٥٠ بأن حكومته لا تلتزم بحكم المحكمة الدولية. وقد شكلت لجنة للتباحث مع جنوب أفريقيا حول تطبيق رأي المحكمة الدولية – لكن حكومة جنوب أفريقيا واصلت استنكارها لسلطة الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٥٧ شكلت لجنة المساعي الطيبة من البرازيل والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، في محاولة جديدة أخرى للتفاوض حول وضع اتفاق مع جنوب أفريقيا، إلا أن اللجنة فشلت في التوصل إلى اتفاق.

وفي عام ١٩٦١ أقامت أثيوبيا وليبيريا دعوى ضد جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية تضمنت مطالبة جنوب أفريقيا بالوفاء بالتزاماتها، والكف عن انتهاك صك الانتداب وإنهاء التفرقة العنصرية، وتقديم تقارير إلى الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٦٢ عينت حكومة جنوب أفريقيا لجنة تحقيق في شؤون جنوب غرب أفريقيا وكانت مهمة اللجنة العثور على وسائل لتحقيق المزيد من التقدم والرفاهية للسكان.

وجاء اقتراح اللجنة بتقسيم ٤٠% من الإقليم على أساس تجمع العناصر غير البيضاء إلى أحد عشر وطناً "بانتوستان" منفصلاً تمارس الحكم الذاتي بينما تظل ٤٣% من البلاد محجوزاً للبيض، كما اقترحت اللجنة أن تتولى حكومة جنوب أفريقيا السيطرة المباشرة على المساحة الباقية التي تضم مناطق استخراج الماس.

لكن الجمعية العامة رفضت توصيات هذه اللجنة على أساس أن أية محاولة للتقسيم سوف تكون انتهاكاً لصك الانتداب.

وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ اتخذت الجمعية العامة قراراً تاريخياً أنهت الانتداب، وأعلنت أن جنوب غرب أفريقيا قد أصبحت تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة، وأعلنت الجمعية العامة أن الإقليم سوف يعرف باسم ناميبيا وكانت الجمعية العامة قد أنشأت في عام ١٩٦٧ مجلس الأمم المتحدة لجنوب غرب أفريقيا "باعتباره السلطة الشرعية التي تدير المنطقة حتى استقلالها" وقد جاء هذا الإجراء من جانب الأمم المتحدة بعد أن أدركت أن جمهورية جنوب أفريقيا التي تسيطر على الإقليم منذ الحرب العالمية الأولى تحت نظام الانتداب لم تنفذ الالتزامات التي أوكلت إليها، وبناء على ذلك اتخذت الجمعية قرارها في ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ بإنهاء انتداب جمهورية جنوب أفريقيا على الإقليم، ووضع الإقليم تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة.

وفي يونيه ١٩٦٨ أعلنت الجمعية العامة تسمية الإقليم باسم ناميبيا، واعتبار الأمم المتحدة لناميبيا "السلطة الشرعية في البلاد". وفي عام ١٩٧٨ تشكل مجلس لإدارة ناميبيا ويتكون هذا المجلس من إحدى وثلاثين دولة وهذه الدول: الجزائر، وأنجولا، واستراليا، وبنغلادش، وبلجيكا، وبوتسوانا، وبلغاريا، وبوروندي، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وقبرص، ومصر، وفنلاندا، وجوانا، وهاييتي، والهند، وأندونيسيا، وليبيريا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، وبولاندا، ورومانيا، والسنغال، وتركيا، والاتحاد السوفيتي، والكاميرون، وفنزويلا، ويوغسلافيا، وزمبيا.

واعترفت الجمعية العامة بأن منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو Swapo) ومنظمة الوحدة الأفريقية هما الممثلان الشرعيان للشعب الناميبي. ولتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من الكفاح ضد الوجود الأجنبي في هذا الإقليم.

ونظراً لأن مشكلة ناميبيا صارت من المشكلات الحيوية التي تواجه المجتمع الدولي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لذا فإنه من الصعب فهم أبعاد هذه المشكلة وجذورها التاريخية دون إلقاء بعض الأضواء على الأحزاب السياسية في هذا الإقليم.

الأحزاب السياسية في ناميبيا:

بعد الحرب العالمية الأولى انتهت سيطرة الألمان على إقليم جنوب غرب أفريقيا، وانتقلت السيادة في ذلك الجزء من أفريقيا من نظام سيء إلى وضع أسوأ منه، فصارت حكومة جنوب أفريقيا هي الدولة صاحبة الانتداب على الإقليم.

وسارت الأمور على هذا المنوال، والإقليم يتعرض لانتهاكات صارخة من جانب حكومة جنوب أفريقيا، حتى جاءت الحرب العالمية الثانية، وتأسست الأمم المتحدة، ومع قيامها وأزدادت حركات التحرر الوطني في تلك الأقاليم المستعمرة، وشارك الشعب في تلك الموجة التحررية، وأخذت عرائض الاحتجاج تتوافد على مقر الأمم المتحدة تطالب بالاستقلال عن جنوب أفريقيا، وانضم الطلاب من شعب ناميبيا إلى هذه الجماعات الوطنية حيث أسس الدارسون في مدينة الكاب تنظيماً عام ١٩٥٢.

وتعتبر هذه التنظيمات بواكير الحركة الوطنية في الإقليم، وتتفق في معارضة سياسة التفرقة العنصرية، وتسعى نحو إنشاء دولة ناميبيا الموحدة. وشهد عقد الستينات من القرن الماضي تطورت جذرية أحدثت طفرة كبرى في القارة الأفريقية، وتمثلت في حصول حوالي خمس وعشرين دولة أفريقية على استقلالها، وفي قيام منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣ لتتبنى القضايا الأفريقية، وفي وسط هذا المحيط العالمي بدأت تتبلور أهداف شعب ناميبيا، وفي عام ١٩٥٧ قام عدد من الشباب الناميبي بتأسيس الحركة الوطنية واستطاعت هذه الحركة أن تتخطى الحواجز القبلية، وأن تفرض سيطرتها على الإقليم ونظمت أول إضراب لها في العاصمة وندهوك في ديسمبر عام ١٩٥٩ وذلك لمعارضة قيام حكومة جنوب أفريقيا بترحيل السكان الأفريقيين من أحيائهم في العاصمة إلى أماكن أخرى.

وفي عام ١٩٦٦ بدأ هذا الحزب يحمل اسم سوابو "منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا" (South West Africa People's Organization) وأخذ يوجه ضربات قوية ضد الوجود الأجنبي في بلاده خاصة بعد أن أقر هذا التنظيم السياسي أن الكفاح

المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير الإقليم، وتحقيق الاستقلال. وفي مؤتمره الذي عقد في كاتنجا، وافق على إنشاء منظمات سياسية شعبية تكون تابعة لسوابو. ولقد تبلورت أهداف هذا التنظيم السياسي في البرنامج السياسي لسوابو في عام ١٩٧٠ حيث حدد خطوطه العريضة في الفترة القادمة.

وشاركت الأمم المتحدة شعب الإقليم في كفاحه العادل وبعد أن اعترفت بسوابو ممثلاً شرعياً للإقليم، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٠٩ في عام ١٩٧٢ أثناء اجتماعات المجلس في أديس أبابا، وفي هذا القرار أوصى المجلس قيام الأمين العام بالتشاور مع حكومة جنوب أفريقيا بغية مساعدة شعب ناميبيا في تحقيق استقلاله.

وحين حصلت أنجولا على استقلالها من البرتغال عام ١٩٧٤، كان استقلال هذا القطر نقطة تحول في كفاح شعب ناميبيا من أجل استقلاله فزاد العنف والكفاح المسلح، وقامت حرب أهلية في أنجولا بين قوات جنوب أفريقيا والتي تعمل من قواعد لها في ناميبيا وبين القوات الكوبية والروسية التي تساند انجولا ونظراً لعنف ذلك الكفاح وازدياد المقاومة المسلحة من جانب سوابو، فقد اضطرت حكومة بريتوريا إلى البحث عن حل آخر لمواجهة هذه الموجة العارمة في الإقليم، فاتفقت مع الجمعية التشريعية من البيض بدعوة بعض القبائل للاشتراك في مؤتمر لبحث مستقبل الإقليم، وبالفعل افتتح المؤتمر في قاعة تيرنهول بالعاصمة وندهوك في أول ديسمبر ١٩٧٥. ناقش الحاضرون فكرة إنشاء حكومة انتقالية تتولى السلطة في الإقليم حتى الانتهاء من إنشاء المؤسسات الدستورية في البلاد.

استبعد المؤتمر وجود حزب سوابو الذي رفض هذه القرارات والتوصيات، وأيده في حقه الشرعي كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأحست الدول الدائمة في مجلس الأمن في تلك الآونة بخطورة الموقف فصدر قرار مجلس الأمن ٣٨٥ في يناير ١٩٧٦ مطالباً بضرورة الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين الناميبيين، وإنهاء كافة القوانين والأعمال العنصرية، مع قيام حكومة بريتوريا بسحب

قواتها من الإقليم تمهيداً لأجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة. وشكلت لجنة من الدول الأوروبية بمجموعة الاتصال لتسوية المشكلة.

وتقدمت مجموعة الاتصال بعدة مقترحات تضمنت الإفراج عن المعتقلين السياسيين في جنوب أفريقيا، وإفراج سوابو عن المنشقين عليها في سجون زمبيا وأنجولا وتخفيض قوات جنوب افريقيا بالاقليم من اثني عشر ألف جندي إلى ألف وخمسمائة فقط.

واتفقت حكومة بريتوريا وسوابو على وجود قوات لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة، كما وافقت سوابو على وجود ألف وخمسمائة جندي من قوات جنوب أفريقيا بالإقليم بعد إقناع مجموعة الاتصال لها.

لكنه بالرغم من استجابة سوابو لاقتراحات مجموعة الاتصال، فإن حكومة بريتوريا أصرت على منح الإقليم استقلاله حسب رغبتها، وواصلت تنفيذ قرارات مؤتمر تيرنهول القبلي.

وعاد مجلس الأمن من جديد يصدر قراراً آخر حمل رقم ٤٣٢ يطالب بتسوية المسألة الناميبية، لكن حكومة بريتوريا ضربت بهذه القرارات عرض الحائط، وواصلت سياستها المستمدة من رغبتها الخاصة في منح الاستقلال حسب هواها، وبالفعل أعلنت تنفيذ قرارات مؤتمر تيرنهول وإجراء الانتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية من خمسين عضواً لوضع دستور الاستقلال.

وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨ وافق مجلس الأمن على القرار رقم ٤٣٥ والذي أقر فيه تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة والمتضمن توصياته حول الترتيبات الإدارية لعقد الانتخابات.

وفي ديسمبر ١٩٧٨ قررت حكومة جنوب أفريقيا إجراء الانتخابات بدون إشراف الأمم المتحدة. وعندما أجريت الانتخابات حصل تحالف تيرنهول الديمقراطي على واحد وأربعين مقعداً من إجمالي عدد المقاعد الخمسين، وعقب الانتخابات أعلن

السيد بوثا (Botha) رئيس وزراء جنوب أفريقيا أنه سيبذل قصارى جهده لحث الجمعية التأسيسية الجديدة على تطبيق خطة الأمم المتحدة.

ورفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل هذه الإجراءات وطالبت بجولة ثانية من الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة في عام ١٩٧٩. وقام الأمين العام في يناير ١٩٧٩ بإيفاد ممثله الخاص إلى بريتوريا للتشاور في الأمر، وبعد اجتماع مع المسؤولين هناك أعلن أنه قد تم الاتفاق على إجراء انتخابات جديدة في ناميبيا في ديسمبر ١٩٧٩ تمهيداً لحصول الإقليم على استقلاله، وأعلن أن قوات الأمم المتحدة سوف تتجه للإقليم في أواخر فبراير ١٩٧٩.

في مارس ١٩٨٠ زار بريان أوركهارت (Brian Urquhart) سكرتير عام الأمم المتحدة كل من جنوب أفريقيا وناميبيا وعواصم دول المواجهة[١]. وذلك لدراسة التفاصيل الخاصة بالمنطقة المنزوعة السلاح على جانبي الحدود بين أنجولا وناميبيا، وحجم قوات حفظ السلام ودورها، وتفاصيل المحافظة على وقف إطلاق النار، ووضع ترتيبات فترة انتقال لمدة سبعة أشهر ما بين وصول مجموعة الأمم المتحدة لمرحلة الانتقال وبين إجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة.

وساعدت زيارة أوركهارت على إيضاح هذه النقاط أمام مجلس الأمن الذي حدد يوم ١٥ يناير كموعد نهائي لكل من حكومة جنوب أفريقيا وسوابو لقبول خطة الأمم المتحدة. ومع ذلك فقد قدم بوثا وزير خارجية جنوب أفريقيا مذكرة جديدة في مايو ١٩٨٠ يطالب ببعض التنازلات ويسعى للحصول على تأكيدات جديدة. كما أعرب عن رغبته في الحصول على الترتيبات اللازمة لنزع سلاح قوات سوابو. وأخيراً تقدم بعقبة جديدة وهي البحث عن ضمانات لحياد الأمم المتحدة بالنسبة لاعترافها بسوابو كممثل شرعي ووحيد للشعب الناميبي.

---

(١) تضم دول المواجهة كل من: بتسوانالاند، وموزامبيق، وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي.

ويلاحظ على مطالب بوثا أنها مجرد عقبات هدفها الوصول بالمشكلة إلى طريق مسدود، وهذه أمور عرقلت التقدم نحو استقلال شعب ناميبيا، ومن الطبيعي أن ترفض منظمة سوابو هذه المقترحات.

وفي مايو ١٩٨٠ قررت حكومة جنوب أفريقيا تسليم أمر قوات الأمن في ناميبيا إلى المجلس الوطني للاقليم حتى لا تتحمل حكومة بريتوريا المسؤولية المباشرة للدفاع، وفي نفس الوقت أعلن وزير خارجية جنوب أفريقيا أنه لا بد من إنشاء جهاز يحكم ناميبيا حتى ولو لم تحصل على الاستقلال.

وعاد بوثا من جديد يبحث عن عراقيل جديدة كلما أحس بأن الأمم المتحدة على وشك الوصول إلى حل للقضية الناميبية، وقد طالب بوثا بوجود منطقة منزوعة السلاح في فترة الانتقال كما ركز على ضرورة تخلي الأمم المتحدة عن تأييدها الواضح لسوابو التي هي أحد الأحزاب المتصارعة على السلطة في الإقليم. وأخيراً ضاق صبر الأمم المتحدة والتزم مجلس الأمن أن يصل إلى حل نهائي إما بقبول جنوب أفريقيا لخطة الأمم المتحدة، وإما أن يقرر المجلس خطة عمل مستقبلية لتقرير عقوبات على جنوب أفريقيا.

وعاد أوركهارت مرة أخرى إلى بريتوريا ليحصل على التزام غير مشروط بالموافقة على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، وأسفرت مباحثات أوركهارت في بريتوريا على اتفاق أساسي أكدت فيه حكومة جنوب أفريقيا الالتزام بجدول زمني لتنفيذ القرار رقم ٤٣٥ بهدف تحقيق الاستقلال لناميبيا في نهاية عام ١٩٨١.

مشكلة جديدة تلوح في الأفق:

درجت حكومة جنوب أفريقيا على التفكير في وضع العراقيل التي تؤخر حصول الإقليم على الاستقلال، وبدأت تستخدم تحالف تيرنهول الديمقراطي ليكون أداتها هذه المرة، ففي أثناء تواجد أوركهارت في جنوب أفريقيا تقدم هذا التحالف بمذكرة من سبع صفحات ختمها بالقول:

"لقد أصبح من الواضح أن التحيز إلى جانب سوابو قد عرقل عملية الاستمرار في تسوية القضية على أساس القرار ٤٣٥ وهذا التحيز الرسمي من جانب الأمم المتحدة لسوابو بوصفها الممثل الوحيد لشعب ناميبيا سوف يؤثر بالفعل على نتائج الانتخابات". وانتهت المذكرة بإيضاح أن الوقوف الحيادي من كل الأطراف سوف يحقق الاستقلال لناميبيا مع نهاية عام ١٩٨١.

ورغم أن تحالف تيرنهول الديمقراطي قد تأسس في البداية كعميل لحكومة بريتوريا، إلا أن هذا العميل بدأ يطالب بمصالح خاصة بعد أن صار قوياً، وأخذ هذا التحالف يشك في نوايا حكومة بريتوريا لمنح الإقليم الاستقلال. وبدأ هذا التحالف يحصل على مؤيدين له من البيض والسود على حد سواء، واعتبرت الجماعات البيضاء أن اعتراف الأمم المتحدة بسوابو مسألة هامة، حيث كان لاعتراف الأمم المتحدة بها قد أعطاها شعبية في الوقت الذي ارتبطت فيه مصالح تحالف تيرنهول الديمقراطي بحكومة بريتوريا. ولكن مع اقتراب موعد الاستقلال، بدأ تحالف تيرنهول الديمقراطي يطالب بالتحدث عن حقوقه وأنه لم يعد عميلاً لحكومة بريتوريا.

وجاء هذا التطور الخطير في موقف تحالف تيرنهول الديمقراطي عندما أدرك أن منافسه سوابو سوف يحصل على ثقة الناخبين إذا ما أجريت انتخابات حرة، وهدد هذا التحالف بعدم حضور مباحثات جنيف إلا إذا كان مستقلاً عن جنوب أفريقيا.

وعلى هذا نجد أن الموقف الجديد قد تمثل في تحيز الأمم المتحدة لجبهة سوابو بوصفها الممثل الوحيد للشعب الناميبي. ذلك الموقف صار عاملاً آخر من العوامل التي عرقلت السير بالقضية إلى طريق التسوية السلمية، وظهر هذا واضحاً في فشل مباحثات مؤتمر جنيف ١٩٨١.

ونظراً لأهمية هذه المؤتمرات الدولية يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة عليها والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- مؤتمر جنيف من ٧ إلى ١٤ يناير ١٩٨١.

٢- مؤتمر بنما في الفترة من ٢ إلى ٥ يونية ١٩٨١.

٣- إعلان أروشا في ١٤ مايو ١٩٨٢.

٤- مؤتمر باريس في أبريل ١٩٨٣.

١- مؤتمر جنيف (٧ – ١٤ يناير ١٩٨١):

اشتملت الدول التي شاركت في أعمال المؤتمر كل من سوابو وحكومة جنوب أفريقيا واشتركت بعض الجماعات والمنظمات الناميبية مثل جبهة التحرير والحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الليبرالي لناميبيا، وجبهة تحرير الشعب الناميبي، والحزب الفيدرالي لناميبيا، كما حضره مراقبون من منظمة الوحدة الأفريقية، ومن دول خط المواجهة ونيجيريا، تحالف تيرنهول الديمقراطي الذي استطاع السيطرة على المناقشات التي تمثل وجهة نظر حكومة جنوب أفريقيا وقد حاول هذا التحالف أن يضفي على نفسه صفة الشريك في المفاوضات بعيداً عن جنوب أفريقيا.

فشل مؤتمر جنيف في تحقيق التسوية المطلوبة ومع هذا فقد أحرز تقدماً ملحوظاً حول عدد من الموضوعات ومنها:

أولاً: لم تعد الأحزاب في ناميبيا تشغل بالها أو تتصارع حول تفاصيل خطة الأمم المتحدة النهائية.

ثانياً: ظهر تحالف تيرنهول الديمقراطي كطرف في المفاوضات يدافع عن حقوقه مستقلاً عن جنوب أفريقيا بالرغم من رفض سوابو الاعتراف به.

ثالثاً: أظهر المؤتمر مدى الشعبية التي حصلت عليها سوابو ومدى استعدادها لتنفيذ قرار الأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨).

رابعاً: ساعد هذا المؤتمر على فتح الباب لكسب اعتراف دولي لتحالف تيرنهول الوطني حتى ولو اضطر للسير في ركاب جنوب أفريقيا. وصار لهذا التحالف دور خطير لا يمكن تجاهله في عمليات التفاوض.

وفي السادس من مارس ١٩٨١ أصدر مجلس الأمن قراراً يقترح فرض عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا لإجبارها على إنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا.

وفي قرار آخر استنكرت الجمعية العامة مناورات جنوب أفريقيا التي تهدف إلى نقل السلطة إلى الجماعات غير الشرعية، كما ساندت الكفاح المسلح لشعب ناميبيا من أجل حريته تحت قيادة سوابو.

٢- مؤتمر بنما من ٢ إلى ٥ يونيه ١٩٨١:

ونظراً لانهيار مباحثات جنيف في الفترة من ٧ إلى ١٤ يناير ١٩٨١ فقد قرر المجلس في ١٥ مايو ١٩٨١ أن يقبل عرض حكومة بنما استضافة الجلسات في بنما من ٢ إلى ٥ يونيه ١٩٨١، وقد تضمنت أعمال الجلسات:

١- تقييم الحالة الراهنة في ناميبيا.

٢- النظر في تقارير بعثات التشاور مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا.

٣- اعتماد مشروع إعلان حول القضية.

وخلال الجلسات أعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء خطورة الحالة الناجمة عن استمرار احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي للاقليم والتدابير القمعية التي تتخذها ضد الشعب الناميبي. وأضاف المتحدثون في المؤتمر أن الدول الغربية بحكم صلاتها الاقتصادية تتمتع بمكانة فريدة تستطيع فيها ممارسة الضغط، بيد أن ثلاثة أعضاء من بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (فرنسا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وقفوا بما لا يدع مجالاً للشك إلى جانب نظام بريتوريا كما يتضح من استخدام الفيتو ثلاث مرات في مجلس الأمن ضد مشروعات كان سيفرض بمقتضاها عقوبات شاملة ضد جنوب أفريقيا.

وطالب أعضاء المؤتمر بضرورة اتخاذ تدابير جماعية وانفرادية ضد جنوب أفريقيا بغية حمل الاحتلال غير الشرعي على التخلي عن قبضته على ناميبيا.

وأكد أعضاء المؤتمر تأييدهم لسوابو وللدول المواجهة في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال الوطني في ظل ناميبيا متحدة.

وهكذا نرى أن اجتماعات بنما عكست بجلاء التوافق الدولي في الآراء حول هذه القضية، وإجماع لرأي العام العالمي على ضرورة تحرير الإقليم بزعامة جبهة سوابو الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب، وهو ما ترفضه حكومة جنوب أفريقيا متحدية الرأي العام العالمي والأمم المتحدة. وقد أعد المؤتمر برنامج عمل بشأن ناميبيا أعرب فيه عن إيمانه بالوضع الحرج في الإقليم، وأوصى الجمعية العامة أن تعتمد تدابير فعالة بغية ضمان احترام استقلال دول خط المواجهة وسيادتها وسلامتها إقليمياً احتراماً تاماً. كما دعا المجلس رسمياً جميع الدول الأعضاء إلى القيام فوراً بعمل مباشر من طرف واحد وبصورة جماعية لفرض عقوبات شاملة على نظام جنوب أفريقيا العنصري.

ورغم هذه التوصيات فقد واصلت حكومة جنوب أفريقيا تصعيدها للموقف وشغلت العالم بسلسلة من الأعمال العدوانية وخاصة ضد أنجولا حيث هاجمت قوات جنوب أفريقيا أنجولا في أغسطس ١٩٨١ وأعلنت أنها قتلت أكثر من ألف شخص.

واعترفت حكومة جنوب أفريقيا بأنها سوف تقوم بعملية غزو إلى داخل أراضي أنجولا لمدة شهرين مع اختراق حوالي ١٧٥ ميلاً شمال الحدود الناميبية، وأعلنت أنها ستظل هناك حتى يتم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين سوابو وبريتوريا.

وبناء على طلب أنجولا اجتمع مجلس الأمن لبحث الاعتداءات الأخيرة، ولكن فشل المجلس في اتخاذ قرار بهذا الخصوص بسبب حق الفيتو الذي استعملته الولايات المتحدة الامريكية.

ولقد شاركت منظمة الوحدة الأفريقية تلك الجهود المتواصلة للأمم المتحدة، ففي اجتماع مجلس وزراء المنظمة في مدينة نيروبي، يونيه ١٩٨١، عارض المجلس المشروعات التي قدمتها مجموعة الاتصال الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة والتي تهدف إلى إجبار المجتمع الدولي على التخلي عن قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ والخاص بتأييد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ومن ثم

حرمان الشعب الناميبي من ثمار كفاحه من أجل استقلاله. وعبر مجلس منظمة الوحدة الأفريقية عن اسفه العميق من تهاون بعض أعضاء مجموعة الاتصال لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. كما أنكر المجلس التحالف القائم بين بريتوريا وواشنطن والذي اتسم بالعداء الذي لا أساس له ضد أنجولا.

وبناء على هذه التصرفات أكد اجتماع رؤساء حكومات الدول الأفريقية في نيروبي يونيه ١٩٨١ ضرورة الدعوة لجلسة خاصة للجمعية العامة لدراسة قضية ناميبيا في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٨١، وبالرغم من أن الجمعية العامة قد أعلنت أن احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا يشكل عملاً من أعمال العدوان ضد الشعب الناميبي، فإن حكومة بريتوريا ضربت بكل هذه القرارات عرض الحائط، وأعلنت تحديها للأمم المتحدة وقراراتها. حتى جاء إعلان أروشا في مايو ١٩٨٢.

٣- إعلان أروشا في ١٤ مايو ١٩٨٢:

عقد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لناميبيا حتى الاستقلال، عدة جلسات تمهيدية في أروشا بجمهورية تنزانيا في الفترة من ١٠ حتى ١٤ مايو ١٩٨٢، حتى يقدم خطة العمل والإجراءات اللازمة اتخاذها ضد حكومة جنوب أفريقيا في ضوء رفضها المستمر والعنيد لإنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا.

وكان هدف المجلس لفت أنظار العالم إلى الوضع في ناميبيا.

وقد عقدت عدة اجتماعات في جمهورية تنزانيا المتحدة، انتهى الحاضرون إلى إعلان أروشا وقد تضمن:

١- أكد المجلس التأييد الكامل للكفاح المسلح لتحرير شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو.

٢- استنكر المجلس محاولات جنوب أفريقيا لتشويه طبيعة المشكلة واستنكر النظام العنصري لجنوب أفريقيا وعدوانه على ناميبيا.

٣- أصدر المؤتمر بياناً بقصد زيادة التأييد الدولي للشعب المضطهد في ناميبيا.

٤- أعلن المجلس عن إصراره لتأييد إنتهاء الاحتلال في أقرب وقت مع إرسال بعثات استشارية من الحكومات، وتنظيم المساعدات الدولية للناميبيين.

٥- أكد المجلس على ضرورة فرض عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا لأجل إجبارها على قبول قرارات الأمم المتحدة.

٦- حث المجلس المجتمع الدولي على توسيع نطاق المساعدات بما في ذلك التأييد العسكري لسوابو من أجل تحرير ناميبيا.

٧- أكد المجلس أن إجراء انتخابات حرة وعادلة تحت إشراف الأمم المتحدة مطلب ضروري لتحقيق التسوية العادلة للقضية عن طريق التفاوض.

ورغم ذلك لم يتحقق أي تقدم ملحوظ في الإقتراحات التي تقدمت بها سوابو بسبب موقف حكومة بريتوريا التي تواصل احتلالها للإقليم، وهكذا انقضى عام ١٩٨٢ دون أن تصل الأطراف المعنية إلى بارقة أمل لحل هذه المشكلة.

٤- المؤتمر الدولي في باريس لتأييد كفاح شعب ناميبيا (أبريل ١٩٨٣):

شهد هذا العام (١٩٨٣) تحركاً جديداً للقضية حيث اجتمع زعماء العالم في باريس (أبريل ١٩٨٣) في مقر اليونسكو وقد شارك في المؤتمر كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحركات التحرر القومية.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر دراسة البنود الآتية:

١- دراسة الوضع الخاص بناميبيا.

٢- التضامن ومساندة شعب ناميبيا في كفاحه من أجل تقرير مصيره تحت قيادة سوابو.

٣- التضامن ومساندة دول خط المواجهة بهدف تمكينها من الاستمرار في دعمها لقضية ناميبيا.

٤- اتخاذ الإجراءات لضمان تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا.

وقد أكد المجلس من جديد أن قراره رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) مع قراره رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) هما أساس حل المشكلة، حيث جاء في القرار ٣٨٥ الذي وافق عليه

المجلس في ٣٠ يناير بأن تقبل حكومة بريتوريا الانتخابات في منطقة ناميبيا ككل تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة حتى يقرر الشعب مصيره بحرية.

وفي القرار رقم ٤٣٥ الذي وافق عليه المجلس في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨ تبنى المجلس خطة لاستقلال ناميبيا والتي كان قد تم الاتفاق عليها في يوليه ١٩٧٨، وتنادي الخطة بانتخابات حرة لمجلس دستوري يعقد تحت إشراف ممثلي الأمم المتحدة.

وأخيراً لا يسع المرء أمام هذا العرض التاريخي إلا أن يقف مذهولاً لما يحدث. دولة واحدة تتحدى المجتمع الدولي. دولة واحدة تضرب عرض الحائط بكل القرارات التي تقرها المنظمة الدولية. دولة واحدة تسعى لحل المشكلة حسب هواها دولة واحدة تمارس التفرقة العنصرية والعزل العنصري على شعب يسعى لتحقيق استقلاله أسوة ببقية شعوب القارة. دولة واحدة كانت تفرض وجودها على إقليم ناميبيا رغم كثرة الاجتماعات الدولية التي تطالبها بالانسحاب وبسرعة تطبيق قرارات الأمم المتحدة. أن الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن هي التي كانت تساعد وتؤيد مصالح جنوب أفريقيا، وتعوق أية محاولة إيجابية من جانب المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات إيجابية لفرض عقوبات اقتصادية على حكومة بريتوريا لحملها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

يمكن أن نلخص أبرز العقبات التي كانت تعترض شعب ناميبيا في طريقه نحو تحقيق الاستقلال على النحو التالي:

أولاً: حدوث انقسام داخل الحركة الوطنية ذاتها، فقد واجهت منظمة سوابو انقساماً خطيراً. بل أصبح عدد الاحزاب السياسية في ناميبيا ٤٢ حزباً، كل منها يطالب بمطالب خاصة.

ثانياً: اعتماد حكومة بريتوريا على بعض الأحزاب في داخل الإقليم لتكون صنيعتها في مرحلة بعد الاستقلال، وقد دفع هذا حكومة بريتوريا إلى مساندة تحالف تيرنهول الديمقراطي الذي ضم بعض الأحزاب. وبالرغم

من أن هذه الأحزاب كانت عند إنشائها تدين بالولاء لحكومة بريتوريا، إلا أنه مع استمرار احتلال جنوب أفريقيا للإقليم أخذت هذه الأحزاب تشك في نوايا حكومة بريتوريا، وبدأت تطالب الأمم المتحدة بمعاملتها معاملة مستقلة عن جنوب أفريقيا.

ثالثاً: عجز الأمم المتحدة عن الانتقال بالمشكلة من مرحلة الإجراءات الشكلية، ومرحلة المباحثات وعقد المؤتمرات إلى مرحلة العمل الإيجابي العملي ضد حكومة جنوب أفريقيا، فلقد شهدت الفترة من عام ١٩٧٨ وهو تاريخ صدور القرار ٤٣٥ حتى عام ١٩٨٣، حدوث سلسلة من المؤتمرات الدولية التي أكدت جميعها على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ٤٣٥. وبالرغم من إجماع العالم على حق الشعب النامیبي في تقرير مصيره وتحديد موعد استقلاله في ظل جبهة سوابو، فقد فشل المجلس في فرض عقوبات اقتصادية على حكومة بريتوريا لأن الدول الأعضاء في مجموعة الاتصال الغربية كانت تستخدم حق الفيتو ضد أي مشروع يدين الجنوب الأفريقي.

رابعاً: محاولات حكومة جنوب أفريقيا الربط بين ترك الإقليم وبين وجود القوات الكوبية في أنجولا، وهي مسألة داخلية تخص حكومة أنجولا وحدها دون أي تدخل من سوابو. لكن إصرار حكومة بريتوريا على هذا الربط كان يزيد من المشكلة تأزماً.

خامساً: عجز منظمة الوحدة الأفريقية ودول خط المواجهة عن تنسيق الجهود خارج الأمم المتحدة وداخلها لتشكيل جيش وطني مزود بأحدث الأسلحة للوقوف ضد العدوان المتكرر على حكومة أنجولا وعلى بقية الدول الأفريقية المتاخمة لناميبيا.

سادساً: هناك عامل اقتصادي وثيق الصلة بعملية الاستقلال ألا وهو وجود معدن اليورانيوم الذي يعتبر أهم المعادن في ناميبيا، وهو من الأسباب التي تجعل

حكومة جنوب أفريقيا تعطل عملية الإسراع بحل المشكلة، وإنهاء احتلالها، ومحاولاتها إحكام السيطرة على الإقليم من خلال حكومة تحالف تيرنهول. ونظراً لأن حكومة جنوب أفريقيا تصدر الفحم واليورانيوم للدول الغربية بكميات ضخمة فإن هذا يجعل هذه الدول تتردد في إتخاذ إجراءات توقيع عقوبات سياسية واقتصادية على جنوب افريقيا لإرغامها على تحرير الإقليم.

لا شك في أن نجاح الأمم المتحدة في حل هذه المشكلة وفرض قراراتها، ووضعها موضع التنفيذ يعتبر نجاحاً.

الوضع في افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية:

لم تستمر الامبراطوريات السياسية التي قامت في كل أنحاء القارة الأفريقية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أكثر من ثلاثة أجيال حيث أنه في العقد السادس من القرن الماضي بدأ النظام الاستعماري في التدهور، وفي السبعينات اختفى هذا النظام تماماً اللهم إلا في جيوب صغيرة.

بدأت موجة التحرر من الشمال الافريقي الذي يعتبر جزءاً من العالم الإسلامي، فلقد شارك هذا الجزء في حركة الإصلاح والتجديد التي ظهرت في القرن التاسع عشر، وأخذت إنجلترا تقبل بسياسة منح الاستقلال للدول التابعة لها.

وقامت الحرب العالمية الثانية بعد ذلك، وصار الشمال الأفريقي مركزاً أساسياً للعمليات الحربية، وأحست بريطانيا بالحاجة للدفاع عن مصر وقناتها ضد المحور الإيطالي الألماني، وبدلاً من انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة اضطرت إلى مواجهة التهديد في وادي النيل وليبيا وأثيوبيا. واستطاعت بريطانيا بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تجهز القوة الدفاعية وأن توقع بالجيش الإيطالي – الألماني هزيمة في العلمين، وصارت المنطقة في كل شمال أفريقيا وشرقها حتى الصومال تحت سيطرة القوات البريطانية الفرنسية.

كانت أول النتائج المباشرة للحرب العالمية الثانية تدمير الامبراطورية الإيطالية هناك بنفس الطريقة التي تحطمت بها الامبراطورية الألمانية في الحرب العالمية الأولى، واختفت الغطرسة الإيطالية بعد غزو أثيوبيا عام ١٩٣٦ ووقوف بريطانيا وفرنسا إلى جانب أثيوبيا، وكانت حملة ١٩٤٠ – ١٩٤١ ضد الايطاليين هناك بمثابة حرب تحرير انتهت باستعادة الإمبراطور الأثيوبي لاستقلاله.

تم الاتفاق بين الدول المنتصرة على وضع المستعمرات الإيطالية تحت نظام الانتداب.

ففي اريتريا صار صعباً مقاومة ادعاءات أثيوبيا بأنها كانت جزءاً من إمبراطوريتها التي فقدتها. وفي عام ١٩٥٢ أصبحت ارتيريا منطقة فيدرالية من أثيوبيا.

أما الصومال فقد حاول الشباب الصومالي عرض فكرة الصومال الموحد لكل بلاد الصومال التي وقعت تحت سيطرة أثيوبيا وإيطاليا وفرنسا وانجلترا، ولكن الأمم المتحدة وافقت على إعطاء إيطاليا فترة عشر سنوات لإعداد مستعمراتها للحكم الذاتي والاستقلال. وفي عام ١٩٦٠ تحققت الآمال الصومالية وانضمت المنطقتان البريطانية والفرنسية إلى جمهورية الصومال المستقلة.

وإذا عدنا إلى أفريقيا الوسطى، نجد أنها لم تشترك بشكل مباشر في حملات الحرب العالمية الثانية، ولكن أحداث الحرب عطلت عجلة التنمية الاقتصادية والثقافية في هذه المناطق وكان لا بد من التغيير السياسي، وأحس الأفارقة أن عملية التغيير السياسي لم تجعل منهم شركاء في هذا التطور، بل أحسوا بأنهم عبيد للأوروبيين. ومن هنا بدأ تنظيم الأحزاب السياسية التي أخذت تشارك الأوروبيين في الرأي والحوار، وتطالب بتحمل المسؤولية في الهياكل السياسية الجديدة.

وعقدت فرنسا مؤتمر برازافيل في عام ١٩٤٤ من أجل إحداث تغييرات سياسية في هيكل الإدارة الفرنسية، وصار كل رعايا المستعمرات الفرنسية مواطنين فرنسيين ولهم حق التمثيل في الجمعية العمومية، كما نص دستور عام ١٩٤٦ على

تحويل الامبراطورية الفرنسية إلى اتحاد تشارك المستعمرات كلها في مسؤوليات الحكم المحلي من خلال مجالس منتخبة. ورغم كل هذا فقد عارض الوطنيون هذا الدستور، وكان الشعور العام هو الاستياء من السياسات الفرنسية والإنجليزية. وبدأت موجة الغليان في ساحل الذهب، وفي عام ١٩٤٨ قامت الإضطرابات في المدن الكبرى في الجنوب، وأرسلت بريطانيا لجنة تحقيق أشارت إلى أن المشكلة الرئيسية هي أن دستور ١٩٤٦ لساحل الذهب غير ملائم لتطورات التنمية في الدولة الجديدة، وأوصت بمشاركة الأفارقة في وضع إطار دستور يكون خطوة نحو الحكم الذاتي، مع نقل السلطة تدريجياً من أيدي الإدارة الاستعمارية إلى وزراء أفارقة، وبالفعل وافقت الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح وقام كوامى نكروما بوضع برنامج الحكم الذاتي. وفي عام ١٩٥١ كسب حزب نكروما كل المقاعد في المجلس التشريعي الجديد، وفي عام ١٩٥٧ تحول ساحل الذهب تدريجياً إلى عضو مستقل في الكومنولث وفي الأمم المتحدة وتغير اسم الدولة من ساحل الذهب إلى غانا، وهو اسم أول دولة عرفت في غرب أفريقيا.

وما أن أقرت بريطانيا بمبدأ الحكم الذاتي لساحل الذهب حتى أحست بعدم قدرتها على إنكار هذا الحق على المستعمرات الأخرى من غرب أفريقيا. ولكن واجهت كل دولة مشكلات مختلفة. ففي نيجيريا مثلاً كان من الصعب تشكيل دستور يصلح لكل أقاليم الدولة.

وأصبحت نيجيريا منقسمة إلى مجموعتين فالمجموعة الأولى تضم المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون وانتهج مبادئ كوامي نكروما في ساحل الذهب، والمجموعة الثانية هي جماعة العمل بقيادة اوولو الذي بدأ في ضم الجماعات الأخرى في الدولة إلى جانبه. وأمام هذه الجماعات اضطرت بريطانيا إلى تحويل نيجيريا إلى اتحاد فيدرالي يضم الشمال والشرق والغرب في إدارات إقليمية. وفي عام ١٩٦٠ حصلت نيجيريا المتحدة على استقلالها.

أما سيراليون فقد واجهت مشكلة مشابهة لنيجيريا وتتمثل في الفجوة الثقافية بين السكان وقامت بريطانيا بحل هذه المشكلة ومنحت سيراليون استقلالها في عام ١٩٦١.

أما جامبيا فكانت مستعمرة صغيرة وفقيرة ولا يتعدى سكانها الثلاثة أرباع من المليون، ولكن شعبها خشي من أن يفقد استقلاله وسط السنغال التي تحيط به من ثلاثة جوانب ونظموا أنفسهم سياسياً، فمنحتهم بريطانيا الاستقلال عام ١٩٦٥.

لقد كان لهذه السياسة البريطانية التحررية في أفريقيا الغربية آثارها على السياسة الفرنسية في المستعمرات المجاورة في الغرب وفي أفريقيا الاستوائية. وقد ظهر هذا بشكل واضح في توجو حيث أنه بعد عام ١٩٤٥ تحولت الدولة التابعة لنظام الانتداب إلى نظام الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة وكانت توجولاند البريطانية تحكم بشكل موحد مع ساحل الذهب. ولما استقلت ساحل الذهب عام ١٩٥٧ طالبت الغالبية من السكان بالمشاركة في هذا الاستقلال. ولم يعد أمام الفرنسيين الخيار وكان عليهم منح الحكم الذاتي للمنطقة التابعة لهم، ومن ثم صارت توجو دولة مستقلة عام ١٩٦٠.

في فرنسا:

أما المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا، فبعد سقوط الجمهورية الرابعة عام ١٩٥٨ وعودة ديجول إلى السلطة قرر إصدار دستور جديد يقوم على أساس نظام الجماعة (Communauté) وطبقاً لهذا الدستور يمكن للمستعمرات أن تصبح مناطق ما وراء البحار، وتعتبر قانونياً مستقلة في الأمور الداخلية مثل فرنسا ذاتها، وتكون مشتركة معها في حكومة مركزية. ولما وضع هذا الدستور للاستفتاء عام ١٩٥٨، صار لكل مستعمرة الحق في الانضمام إلى نظام الجماعة أو الاستقلال بعيداً عنه. ووافقت كل المستعمرات الفرنسية على نظام الجماعة عدا غينيا التي عارضت وانسحبت فرنسا منها، وحرمتها من المساعدات، ولكن غينيا عاشت التجربة وتخطت العقبة، ووجدت تعاوناً من غانا، ومن الدول الاشتراكية في آسيا

وأوروبا. وكان هذا النجاح مشجعاً للقواد الأفارقة الآخرين في أن يحذو حذو غينيا، وبدأت الخطوة من السنغال والسودان الفرنسي في عام ١٩٥٩ اللذان اتحدا فيما يسمى باتحاد مالي، وحصلا على الاستقلال. داخل الجماعة الفرنسية، لكن انحل فيما يسمى باتحاد مالي، وحصلا على الاستقلال داخل الجماعة الفرنسية، لكن انحل هذا الاتحاد في العالم التالي، واحتفظت دولة السودان الفرنسي باسم مالي لنفسها، وأحست بقية دول الجماعة أن هذا الاتحاد غير ضروري، وتفاوض كل زعيم أفريقي مع فرنسا وحصلت كل دول المجموعة الفرنسية على الاستقلال عام ١٩٦٠.

وامتدت موجة التحرر إلى الكونغو التي حصلت على استقلالها في نفس العام وصارت تعرف باسم زائير.

وفي عام ١٩٦٢ حصلت كل من رواندا وبورندي على استقلالهما وكانا من قبل جزءاً من أفريقيا الشرقية الألمانية ثم خضعتا للانتداب والوصاية البلجيكية، وبعد استقلال الكونغو كان من الطبيعي أن يتحقق استقلالهما.

واستمرت موجة تصفية الاستعمار في بقية القارة، ففي تنجانيقا فشلت محاولات المستوطنين الأوروبيين لتحقيق وضع مستقل خاص بهم، واستقلت تنجانيقا تدريجياً في عام ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٤ حدثت ثورة في جزيرة زنجبار المجاورة عزلت الحاكم الشرعي وأحلت محله جمهورية ارتبطت بالعالم الشيوعي. وفي تنجانيقا حدثت ثورة مشابهة ولكن الرئيس جوليوس نيريري نجا منها، وبسرعى قضى على الحركة الثورية في زنجبار، ووحدها مع تنجانيقا وسميت الدولة الجديدة "تنزانيا".

أما في أوغنده فقد دخل الأفارقة في المجلس التشريعي لعام ١٩٤٥، ولم تكن هناك مشكلات الاستقرار الأوروبي مثل كينيا، ولكنها عانت من مشكلات خطيرة بسبب اختلاف مستويات التنمية والتطور مثل نيجيريا حيث الشمال المتخلف اقتصادياً وثقافياً إذا ما قورن بالجنوب الذي كان مقراً للحكم غير المباشر. وفي عام

١٩٦٢ انضم رجال البوغندة في حلف مع الحزب الوطني بزعامة ميلتون أبيوتي. وفي عام ١٩٦٢ استقلت أوغندة. وما أن تولى ميلتون أبيوتي السلطة حتى شعر أنه لا أمان في الدولة طالما أن الكاباكا له سلطة تقليدية مستقلة في يوغندة. وفي عام ١٩٦٦ أحس ابيوتي بضرورة القضاء على هذا الوضع الغريب بالقوة، وبالفعل هرب الكاباكا ومات في المنفى. وفي عام ١٩٦٧ تخلص ابيوتي من كل الزعماء التقليديين في الجنوب، وأصبح ابيوتي قوياً بسبب استخدام الجيش بزعامة الجنرال عيدي أمين من الشمال والذي نجح في إخضاع الممالك التقليدية التي وقفت في طريقه في الجنوب.

أما في أفريقيا الشرقية والوسطى فقد انصب اهتمام بريطانيا على العمل لحماية مصالح الوطنيين البيض هناك، لكن بعد انحلال اتحاد روديسيا ونياسالاند أسرعت بريطانيا للتوصل إلى حل مع الحزب الوطني الأفريقي الزامبي بقيادة كينث كاوندا، ومع حزب المؤتمر المالاوي. وفي عام ١٩٦٤ استقلت كل من زمبيا ومالاوي.

ولم يكن الموقف في كينيا سهلا لأنه في عام ١٩٥٠ كانت الأراضي الزراعية اللازمة لمواجهة السكان الأفارقة قليلة، وكانت الوظائف العليا قاصرة على الأوروبيين، وحرم الأفارقة من المشاركة في أي مظهر سياسي، وصارت الأوضاع في كينيا مضطربة. وانضم عدد كبير من السكان من قبل الكيكويو (Kikuyu) إلى حركة الماوماو التي شنت الغارات من الغابات على مناطق سكنى الأوروبيين في المرتفعات، وقتلت أعداداً كبيرة من البيض، وتدخلت القوات البريطانية للقضاء على تلك الثورة الأفريقية التي استمرت حتى عام ١٩٥٩، واقتنعت بريطانيا أنه لا بد من السير نحو تحقيق المطالب الوطنية لسكان كينيا، وأخيراً حصلت كينيا على استقلالها في عام ١٩٦٣ بزعامة جومو كينياتا.

أما في روديسيا فقد أعلن أيان سميث في عام ١٩٦٥ استقلالها من جانب واحد. ولم تعترف الدول بهذا الاستقلال وفرضت بريطانيا عقوبات اقتصادية على

روديسيا، وشاركتها الأمم المتحدة بذلك، وباستثناء قضية روديسيا أنهت بريطانيا كل التزاماتها في القارة. وحاولت بريطانيا إقناع إيان سميث بتغيير أسلوبه في حكم روديسيا بما يسمح للأغلبية الأفريقية القيام بمسؤولياتها إلا أن هذه المحاولات فشلت. وفي عام ١٩٦٩ أجرى استفتاء أدى إلى تغلب العنصريين فيه. وفي عام ١٩٧٠ أعلنت روديسيا جمهورية منفصلة عن بريطانيا.

وفي عام ١٩٧٢ أرسلت بريطانيا لجنة لاستطلاع الرأي وأفادت عدم قبول الأفارقة لبنود الإتفاق مع سميث. وفي نفس العام بدأت هجمات الوطنيين ضد مزارع البيض واضطر سميث في عام ١٩٧٤ إلى إجراء انتخابات عامة لتقوية مركزه، كما وافق على إطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية وأتباعهم.

واستمرت النظم الاستعمارية الدكتاتورية لكل من أسبانيا والبرتغال تسيطر على المستعمرات حتى عام ١٩٦٥، وفي عام ١٩٦٨ منحت إسبانيا الاستقلال لغينيا الاستوائية.

أما البرتغال فقد ظلت في مستعمراتها حتى عام ١٩٧٤ ولكنها بعد أن واجهت حرباً ضروساً كلفتها نصف ميزانيتها اضطرت في عام ١٩٧٤ للموافقة على استقلال كل من غينيا بيساو وموزمبيق وأنجولا.

وفي عام ١٩٧٧ استقلت المستعمرة الفرنسية في الصومال تحت اسم جيبوتي.

رابعاً: أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال:

التطورات في غرب أفريقية:

لقد كانت الفترة ما بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٣١ فترة هامة وحاسمة في تاريخ غرب افريقيا، حيث أن قضية وضع الزنوج في أمريكا الشمالية والجنوبية وجزر الهند الغربية وما صاحبها من وعي ترتب عليها تأثر وتفاعل من الصفوة المتعلمة في افريقيا. فقد قامت هذه الصفوة بتقييم موقف الزنوج في الحرب العالمية الأولى ومساندتهم للحلفاء وظهرت شعارات تدعو إلى أن يأخذ الزنوج وضعهم الطبيعي خاصة وأنه بعد الحرب العالمية ظهرت شعارات تنادي بحق تقرير

الشعوب لمصيرها. وظلت هذه المستعمرات تضغط على الرأي العام الأوروبي وتطالب باستقلالها حتى حصلت عليه. كل هذه الاحداث خلقت في افريقيا وعياً أساسياً وتفهماً للشعوب الإفريقية. وعندما حدث حدثين هامين، في غرب إفريقيا تحول هذا الوعي إلى حركة تحريرية عامة. وهذان الحدثان هما:

١- وضع اقليمي الكاميرون والتوجو اللذان كانا تحت الاستعمار الألماني تحت رعاية فرنسا وبريطانيا.

٢- ظهور حركة ايو Ewe people في التوجو، وحركة المؤتمر الوطني لتحرير غرب إفريقيا من الاستعمار البريطاني.

ولم يكن من السهل على إفريقيا الغربية في ذلك الوقت مقاومة السياسة البريطانية والفرنسية. ففرنسا تدعي أن الإفريقيين في مستعمراتهم يمكنهم الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية إذا قبلوا الدخول في نطاق الجماعة الفرنسية، وبريطانيا تدعي أن الإفريقيين يمكنهم الحصول على حقوقهم السياسية في نطاق دول الكمونولث البريطاني.

ونتيجة للأوضاع السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، استغل السياسيون الافارقة هذه الاوضاع فكانت حركة كوامــي نكروما في ساحــل الذهــب، الذي توج كفاحه بفــوز حزبــه في الإنتخابــات وتحولت ساحل الذهب إلى غانا الجديدة سنة ١٩٥٦ كدولة مستقلة في إطار الكمونولث البريطاني.

كان لإستقلال غانا أثره في قيام حركات وطنية في كل غرب إفريقيا تطالب بالإستقلال خاصة في المستعمرات الفرنسية لا سيما وأن ديجول كان قد خيرهم بين الإستقلال أو الانضمام للجماعة الفرنسية. أما بريطانيا فكانت قد سعت إلى ضم نيجيريا وسيراليون وغامبيا في وحدة سياسية واحدة بشكل إتحاد فدرالي، ولكن ذلك لم يتحقق. حيث أن كل دولة كانت لها مبرراتها في الحصول على الاستقلال. وقد حصلت هذه الدول بعد ذلك على إستقلالها من بريطانيا وإنضمت إلى دول الكمونولث البريطاني.

الفصل السادس

ليبيريا واثيوبيا

١٨٨٠ -١٩٣٦

أولاً: ليبيريا واثيوبيا ١٨٨٠ - ١٩١٤ :

١- العدوان الاوروبي عليهما.

٢- التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

٣- نتيجة التكالب والاقتسام.

ثانياً: ليبيريا واثيوبيا ١٩١٤ - ١٩٣٦:

١- التطور السياسي.

٢- التغير الاقتصادي والاجتماعي.

٣- التدخل الاجنبي.

٤- اختلاف نتائج التدخل الاستعماري الاوروبي.

ليبيريا واثيوبيا ١٨٨٠ – ١٩٣٦

أولاً: ليبيريا وأثيوبيا (١٨٨٠ – ١٩١٤)(١):

١- ليبيريا وأثيوبيا عشية التكالب على افريقيا:

أ- ليبيريا:

كانت ليبيريا تعد مستعمرة "لجمعية التوطين الأمريكي" التي قامت بتأسيسها في عام ١٨٢٢ بمعونة من حكومة الولايات المتحدة وذلك لتوطين الأمريكيين "الأحرار" المنحدرين من أصول أفريقية، الراغبين في النجاة بأنفسهم من قهر العبودية والعنصرية البيضاء، وكذلك من الافريقيين (المنتشلين) الذين تقوم بإنقاذهم سفن الأسطول الأمريكي من بواخر نقل العبيد في مياه المحيط الأطلسي.

وكانت مونروفيا، التي أسسها في عام ١٨٢٢ أوائل المهاجرين الافريقيين الأمريكيين، هي النواة التي تشكلت حولها ليبيريا ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٠٦ تقريباً، كان أكثر من ١٨ ألفاً من أفارقة العالم الجديد يأتون سنوياً، بمعونة من "جمعية التوطين الامريكية" (ACS) للإقامة في ليبيريا في تجمعات شملت أكثر من ثلاثين بلدة بالقرب من ساحل الأطلسي، وعلى أراض حصلت عليها الجمعية أو الحكومة الليبيرية من الرؤساء الافريقيين في المنطقة. وكان معظم هؤلاء من الأمريكيين المنحدرين من أصول أفريقية.

وإذا كان الليبيريون الأمريكيون في حاجة إلى أراض لاستغلالها في الزراعة وفي بناء دولة كبيرة، فقد كانوا يواجهون منافسة من البريطانيين والفرنسيين الذين كانوا هم أيضاً يسعون إلى الحصول على أراض لإقامة مراكز

---

(١) م. ب. اكبان: ليبيريا واثيوبيا (١٨٨٠ – ١٩١٤) بقاء دولتين افريقيتين من تاريخ افريقيا العام اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو) المجلد السابع، ص ص ٢٥٥ – ٢٨٧.

تجارية ومواقع عسكرية، فقد قام الليبريون بتوسيع مساحة أراضي دولتهم بضم مساحات كبيرة من الأرض إلى المراكز القليلة الساحلية المنعزلة التي كانوا قد استأجروها أصلاً من رؤساء القبائل الافريقيين. إلى درجة أنه في شهر ديسمبر عام ١٨٧٥، كانت الأراضي الليبيرية تمتد، حسب زعم حكومتها، لمسافة ٩٦٠ كيلو متراً بمحاذاة ساحل الأطلسي، وتمتد إلى الداخل لمسافة تتراوح ما بين ٣٢٠ و ٤٠٠ كيلو متر.

أخذ الليبيريون – الأمريكيون بالثقافة الغربية أساساً في أساليب معيشتهم وفي مؤسساتهم السياسية، فكانوا يتحدثون باللغة الانجليزية ويطبقون مبدأ الملكية الفردية ويأخذون بنظام التصرف في ملكية الأرض ويتمسكون بالمسيحية وبالزواج الأحادي. أما السكان الأصليون فكانوا من معتنقي الديانات التقليدية أو من المسلمين.

ولما كانت الحكومة الليبيرية تفتقر إلى القوة العسكرية الفعالة، فقد عجزت عن تنفيذ مشروعاتها لاحتلال أراضي ليبيريا احتلالاً فعلياً سواء عن طريق مد الطرق وخطوط السكك الحديدية وإنشاء مستوطنات لليبيريين – الأمريكيين في طول البلاد وعرضها، أو عن طريق التعاون مع رؤساء القبائل. ومن هنا، بدا أن من المرجح أن تخسر ليبيريا جانباً كبيراً من الأراضي التي كانت تدعي ملكيتها، حين بدأ الأوروبيون في تكالبهم على استعمار افريقيا منذ عام ١٨٨٠ (والذي بلغ ذروته في مؤتمر برلين الذي عقد في عامي ١٨٨٤ – ١٨٨٥). ومن هنا كان الشغل الشاغل للحكومة الليبيرية أثناء التكالب هو المحافظة على ما في حوزتها من أراضي.

ومن ناحية أخرى، أدت الانقسامات الاجتماعية الخطيرة إلى تقويض الوحدة الوطنية في ليبيريا. فقد إنغمس، مثلاً، الحزبان السياسيان في الجمهورية، اللذان تشكلا في وقت مقارب للحصول على الاستقلال في عام ١٨٤٧ (وهما الحزب الجمهوري، وكان يسيطر عليه المستوطنون المولدون، وحزب الويغ الحقيقيين الذي

كان يسيطر عليه المستوطنون السود وذوو الأصل الكونغولي والمتعلمون من السكان الافريقيين الأصليين). وقد حكم الجمهوريون ليبيريا منذ الاستقلال حتى أطاح بهم حزب الويغ الحقيقيين في عام ١٨٧٠، ولكنهم استعادوا السلطة في عام ١٨٧١ ليخسروها مرة أخرى في عام ١٨٧٧ ويفوز بها حزب الويغ الحقيقيين الذي ظل يحكم ليبيريا منذ ذلك الحين بصفة مستمرة حتى عام ١٨٨٠.

إلا أنه كان ثمة انقسام أعمق يفصل بين الليبيريين الأمريكيين والسكان الافريقيين الأصليين لليبيريا. وكانت السياسة التي انتهجها الليبيريون – الأمريكيون على امتداد القرن التاسع عشر تقوم على استيعاب السكان الافريقيين الأصليين ثقافياً وسياسياً عن طريق "تحضيرهم" و إدخالهم في المسيحية ومنحهم حقوقاً مساوية لحقوق المستوطنين.

كما سعت الحكومة الليبيرية، إلى فرض أكبر قدر ممكن من الرسوم على الصادرات والواردات وغيرها من مكوس التجارة والملاحة، التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لإيراداتها. ولجأت، من أجل تسهيل تحصيل هذه الرسوم وتمكين التجار الليبيريين – الأمريكيين من السيطرة على التجارة الخارجية، إلى حصر حرية التجار الأجانب في ممارسة التجارة، ابتداءً من عام ١٨٣٩، في ستة موانئ رسو تابعة لليبيريين – أمريكيين. وقد أثارت هذه القيود والرسوم حفيظة التجار الأجانب، كما أثارت استياء رؤساء قبائل السكان الأصليين، وفي كثير من الأحيان كان التجار الأجانب ورؤساء القبائل يشتركون معاً في مقاومة أو تحدي القيود والرسوم المفروضة على التجارة، أو في دعوة الدول الأوروبية إلى التدخل لصالحهم.

ب- أثيوبيا:

استطاع الامبراطور تيودروس الثاني (١٨٥٥ – ١٨٦٨) خلال السنوات الأولى من حكمه أن يعيد إحياء الامبراطورية الأثيوبية القديمة بعد تمزق دام مائة عام أو أكثر. كما استطاع أن يعيد توحيد الامبراطورية تحت حكمه القوي.

وكان من نتيجة نجاح تيودروس في إخضاع المعارضين له بفضل امتلاكه لأسلحة مستوردة أكثر قوة، رغم هزيمته هو نفسه في نهاية الأمر على أيدي حملة تأديبية بريطانية في أبريل / نيسان ١٨٦٧، أن اتضحت للقادة الأثيوبيين بجلاء أهمية الأسلحة الحديثة للسيطرة على الامبراطورية واحتواء المنافسين السياسيين أو العدوان الخارجي.

وفي ظل حكم الامبراطور منيليك، كان النظام السياسي لأثيوبيا قد تبلور بالفعل. فكان النظام الامبراطوري الأثيوبي منظماً على ثلاث مستويات أساسية: المنطقة أو المقاطعة، والإقليم، والأمة، وكذلك حول ثلاثة محاور منفصلة: المحور الاقتصادي والمحور السياسي والمحور الديني. وكان السيد الاقطاعي والحاكم والامبراطور هم الذين يحكمون على الترتيب المنطقة والإقليم والامبراطورية، يمثلون أعمدة النظام إذ كان كل منهم "حاكماً وقاضياً وقائداً عسكرياً ورجل بلاط في آن واحد". وكان الامبراطور – كقاعدة عامة – يعين حكام الأقاليم الذين يقومون بدورهم بتعيين السادة الاقطاعيين أو الحكام الفرعيين في المناطق.

وكانت الوظائف التي يؤديها حكام الأقاليم تماثل وظائف السادة الاقطاعيين، كان أولئك الحكام يختارون من بين أقارب الامبراطور الذين يوثق في ولائهم للامبراطور.

أن أوجه التشابه بين النظامين السياسيين في ليبيريا وأثيوبيا كانت أوضح من أن يماري فيها أحد، فقد كان كل من النظامين لديه الوسائل والادوات اللازمة لمقاومة العدوان الاوروبي عليهما.

١- العدوان الأوروبي على الأراضي الليبيرية والأثيوبية، (١٨٨٠ – ١٩١٤):

تمتعت كل من ليبيريا وأثيوبيا بعلاقات ودية نوعاً ما مع الدول الأوروبية حتى عام ١٨٧٩، ولكن هذه العلاقات أخذت في التغير بعد الثمانينات من القرن التاسع عشر، فتعرضت لضغوط القوى الاستعمارية مما كان له الاثار المختلفة.

أ- ليبيريا:

رفضت ليبيريا، التي لم توجه إليها الدعوة لحضور مؤتمر برلين ولم تكن ممثلة فيه، أن تلتزم – أول الأمر – بمقررات ذلك المؤتمر. وكانت حجتها في ذلك، أن تلك القرارات "تنطبق على الأراضي التي يمكن أن تستولي عليها الدول الأوروبية في المستقبل، وليس على الممتلكات الحالية لدولة افريقية أو ما يمكن أن تحوزه مثل هذه الدولة في المستقبل". وأصر الليبيريون على أن ليبيريا بوصفها حكومة افريقية وبلداً افريقياً، لا تحتاج إلى "احتلال فعلي" لكون جميع سكانها من الليبيريين.

لقد كانت ليبيريا دولة معترفاً بها قبل مؤتمر برلين بوقت طويل... وقد يكون لديها من المبررات ما يجعلها تعترض على بعض ما طرح في ذلك المؤتمر من مقولات... ولكن الحقيقة الواقعة هي أن الدول العظمى هي التي تحدد – في واقع الأمر – مبادئ القانون الدولي. وعلى الدول الصغرى أن تمتثل.

وسعياً إلى تجنب التعديات على ليبيريا، أوفدت الحكومة الليبيرية مبعوثين إلى واشنطن ولندن في عامي ١٨٩٠ و ١٨٩٢ على الترتيب، للحصول على تعهد من الحكومتين بالحفاظ على وحدة أراضي ليبيريا، إلا أنهما رفضتا التعهد بشيء.

كما استولت بريطانيا وفرنسا على مزيد من الأراضي الليبيرية فيما بين عامي ١٨٩٢ و ١٩١٤، وعملت الدولتان المتنافستان على احتلال المناطق الداخلية في افريقيا لتحديد حدود أراضيهما مع ليبيريا. وقامت بريطانيا، التي كانت قد اقتصرت حتى ذلك الحين على احتلال ساحل سيراليون، بضم أراضي سيراليون الداخلية في عام ١٨٩٦ وفرضت عليها إدارة استعمارية.

قام الرئيس الليبيري باركلي بزيارة لندن وباريس في أيلول ١٩٠٧ محاولاً الحصول على ضمانات لسيادة ليبيريا ووحدة أراضيها. ولكن الحكومتين لم تقفا عند حد رفض تقديم أية ضمانات، بل قامت الحكومة الفرنسية بوضع اتفاقية للحدود، أعطت لفرنسا قطعة أخرى من أراضي ليبيريا. وفي البداية رفض باركلي أن يوقع

"الاتفاقية"، ولكنه اضطر إلى توقيعها بعد أن نصحته بذلك حكومة الولايات المتحدة، التي كان قد ناشدها بقوة أن تتدخل، وذلك بأن يوقع على أساس "أن رفض التوقيع سوف يدفع الفرنسيين في الغالب إلى القيام بتعديات جديدة مما يجعلنا نخسر جانباً من أراضينا في نهاية المطاف". وقد حسمت هذه المعاهدة – المفروضة من جهة واحدة – جانباً من مشكلة الحدود الليبيرية الفرنسية. وبدأ حل الجزء الباقي منها في يوليو / تموز ١٩٠٨ حين شرعت لجنة فرنسية ليبيرية في العمل لترسيم الحدود. ولكن الفرنسيين استمـــروا مع ذلك في التهديد، بيــن الحين والآخر، بالاستيلاء على أجزاء من أراضي ليبيريا.

من جهة أخرى يبدو أن ما كسبته فرنسا من أراضي ليبيريا قد أثار حسد بريطانيا فأصرت هي الأخرى على الاستيلاء على منطقة من ليبيريا، وأصدرت أوامرها إلى قائد القوات البريطانية في كانري – لاهون، بمنع المفوضين الليبيريين في هذه المنطقة من ممارسة الوظائف الإدارية بخلاف تحصيل الرسوم الجمركية. وبعد ذلك أمرهم بإزالة تلك المراكز بحجة أن الحدود الطبيعية لنهري موا ومافيسا ستعتبر خطاً جديداً للحدود بين ليبيريا وسيراليون. حاولت الحكومة الليبيرية استعادة منطقة كانري – لاهون من البريطانيين بطريق الاقناع. وسويت في النهاية في يناير ١٩١١ بابرام معاهدة بريطانية – ليبيرية، احتفظت بريطانيا بمقتضاها بمنطقة كانري – لاهون، كما حصلت ليبيريا على حق الملاحة الحرة في نهر مانو. وفي عام ١٩١٥ تم تحديد الخط النهائي للحدود بين ليبيريا وسيراليون. وهكذا استطاعت ليبيريا أن تنجو من العدوان البريطاني، ولكنها خرجت من هذه المحنة منهكة القوى ممزقة الأوصال.

ب- أثيوبيا:

ولم تكن المخططات الاستعمارية للقوى الأوروبية ضد أراضي أثيوبيا واستقلالها تقل ضراوة عن تلك التي واجهتها ليبيريا. ويمكن أن نعود ببداية هذه المخططات إلى عام ١٨٦٩ الذي اشترى فيه المبشر الايطالي جيوسيبي ميناء

عصب، وآلت ملكية الميناء إلى شركة إيطالية للملاحة بعدها، أصدرت الحكومة الإيطالية إعلاناً في عام ١٨٨٢ اعتبرت الميناء بمقتضاه مستعمرة تابعة لها.

وفي ٣ فبراير ١٨٨٥ قام الإيطاليون بالاستيلاء على مصوع وقد فعلوا ذلك بموافقة البريطانيين الذين أيدوا عملية التوسع الإيطالية يحدوهم الأمل في كبح جماح توسع فرنسا بوصفها منافسهم الرئيسي في التكالب على افريقيا. وأعلن الضابط الإيطالي المسؤول عن قوة الاحتلال، للسكان أن هذا التصرف قد تم بالاتفاق مع البريطانيين والمصريين، ووعدهم: "إنني لن أضع أية عقبات في طريق تجارتكم، بل على العكس سأبذل قصارى جهدي لتسهيل هذه التجارة". ولكن سرعان ما اتضح أن هذا الوعد كان بلا قيمة، إذ ما لبث الإيطاليون أن أخذوا يتقدمون داخل البلاد وقاموا بتحصين المناطق المتنازع عليها وبإرسال مزيد من القوات. وفرضوا حصاراً بحرياً على كل السفن التي تحمل إمدادات إلى أثيوبيا.

وبدت الحرب وشيكة بين الإيطاليين والامبراطور الاثيوبي. إلا أن الإيطاليين اقنعوا بريطانيا بالتوسط. وأوفدت بريطانيا أحد دبلوماسييها ليطلب من الامبراطور الموافقة على احتلال إيطاليا للمناطق التي كان المصريون قد تنازلوا عنها في عام ١٨٨٤. وقد ورد الامبراطور على هذه الاقتراحات بحدة بل إن تراجع بريطانيا عن المعاهدة أثار غضب الامبراطور.

وأمام هذا التهديد المتزايد من جانب إيطاليا، قام الامبراطور يوحنس بتعزيز دفاعاته ونقل حامية عسكرية كانت ترابط على حدود السودان. وحين وجد المهديون أن المنطقة أصبحت بلا حراسة هاجموها. وهرع الامبراطور لمقاومتهم، ولكنه أصيب برصاصة طائشة ولقي مصرعه في مارس / آذار ١٨٨٩. وأدت أنباء مقتله إلى تفكك الجيش، وساد كل أرجاء شمالي أثيوبيا اضطراب شديد. وخلال تلك الفترة العصيبة أخذ الإيطاليون يتقدمون بسرعة في داخل البلاد. كانوا قد احتلوا رقعة من الهضبة الشمالية أقاموا عليها مستعمرة أرتيريا التي كانت أسمرة عاصمتها.

وخلال المقاومة الضارية التي خاضها الامبراطور يوحنس ضد الإيطاليين، ارتبط منيليك – وكان حاكماً لمنطقة شوا ويخضع لسلطة الامبراطور – بعلاقات ودية مع إيطاليا. وكانت الاتصالات بإيطاليا ذات شأن كبير في نظر منيليك، كما أن الايطاليين أمدوه بعدد من الأطباء وقدموا له عدداً كبيراً من الأسلحة النارية. وبفضل هذه الصداقة مع إيطاليا، تمكن منيليك باعتباره ملكاً لشوا من أن يستولي بالقوة على مناطق في الجنوب والجنوب الشرقي. واعتبرت إيطاليا تعاون منيليك معها رصيداً مفيداً يعتمد عليه في تحقيق مطامعها التوسعية. وبلغت هذه الصداقة أوجها في يوم ٢ مايو ١٨٨٩ بابرام معاهدة سلام وصداقة بين منيليك وإيطاليا في قرية اوتشالي الأثيوبية.

وقد تضمنت معاهدة ووتشالي مواداً لصالح كلا الطرفين. فقد اعترف فيها منيليك بالسيادة الإيطالية على الجزء الأكبر من هضبة أرتيريا بما فيه أسمرة، على حين اعترفت به إيطاليا امبراطوراً ووعدته بأن تيسر له استيراد الأسلحة والذخائر عبر الأراضي الإيطالية. لكن أفكار التعاون لم تلبث أن تبددت، فقد أعلن وزير الخارجية الإيطالي كريسبي أنه "طبقاً للمادة الرابعة والثلاثين من المعاهدة الدائمة بين إيطاليا وأثيوبيا يوافق جلالة ملك أثيوبيا على الاستعانة بحكومة جلالة ملك إيطاليا في تصريف كل ما قد يكون له من أمور مع قوى أو حكومات أخرى".

وكان اعلان كريسبي، يشكل ادعاء إيطالياً صريحاً بفرض الحماية على أثيوبيا. وقد اعترفت الدول الأوروبية بالادعاء الإيطالي. فبدأ رسامو الخرائط في أوروبا يسمون أثيوبيا في خرائطهم "الحبشة الإيطالية".

وفي نفس الوقت كان الإيطاليون يتقدمون من إقليم التيغري الأرتيري إلى شمال أثيوبيا، ويتجاوزون الحدود التي سبق الاتفاق عليها ثم أبلغوا حاكم إقليم التيغري، أنهم لن ينسحبوا إلى أن يقر منيليك بصحة تفسيرهم لمعاهدة ووتشالي.

وقد رفض منيليك أن يقبل هذا التفسير. فكتب إلى الملك الإيطالي رسالة أوضح فيها أنه: "حين أبرمت معاهدة الصداقة تلك مع إيطاليا، بغية الحفاظ على

اسرارنا وحرصاً على ألا يضيع التفاهم بيننا، قلت إننا قد نستعين بعاهل إيطاليا، نظراً لما بيننا من صداقة، فجلالتكم تفهمون جيداً أن دولة مستقلة لا تلتمس المعونة من دولة أخرى لتصريف شؤونها الخاصة". وحرصاً منه على عدم الاستمرار في الاعتماد على القرض الايطالي بدأ في سداده. ووصلت العلاقات بين إيطاليا وأثيوبيا إلى طريق مسدود.

وردت الامبراطورة تايتو زوجة منيليك: "ونحن مثلكم حريصون على كرامتنا. إنكم تريدون إظهار أثيوبيا أمام الدول الأخرى كمحمية لكم، ولكن هذا لن يكون".

موقعة عدوة ١٨٩٦:

نشب القتال بين الإيطاليين والأثيوبيين في ديسمبر / كانون الأول ١٨٩٤، عندما تمرد أحد الرؤساء الأرتيريين، على الحكم الإيطالي. وفي أوائل يناير ١٨٩٥ هاجم الإيطاليون إقليم تيغري واحتلوا معظم الإقليم. وعندئذ أمر منيليك بتعبئة جيشه في ١٧ سبتمبر وزحف في اتجاه الشمال على رأس قوة كبيرة حققت انتصارات هامة. وعندئذٍ تراجع الإيطاليون إلى عدوه حيث وقعت المواجهة النهائية.

وكان منيليك في موقف أقوى، إذ كان يتمتع بتأييد السكان المحليين الذين تأججت وطنيتهم نتيجة لقيام الإيطاليين بالاستيلاء على أراضٍ أرتيرية لتوطين مستوطنيهم. ومن هنا أقبل السكان على إرشاد قوات منيليك إلى الممرات الجيدة وإخبارها بتحركات العدو. أما الايطاليون فكان عليهم أن يواجهوا عداء السكان المحليين، ولم تكن بحوزتهم خرائط جيدة، فراحوا يتخبطون على غير هدى في بلاد تكاد تكون غير معروفة لهم. فضلاً عن ذلك، كان جيش منيليك أكثر عدداً، إذ كان يضم ما يربو على مائة ألف مقاتل مسلحين ببنادق حديثة، على حين لم تزد قوات الغزاة عن ١٧ ألف رجل.

أسفر القتال الذي دار في عدوة في اليوم الأول من مارس عن نصر باهر لمنيليك وهزيمة كاملة لأعدائه. ونتيجة لانتصار منيليك وافق الإيطاليون أكتوبر ١٨٩٦ على معاهدة أديس أبابا التي ألغت معاهدة أوتشالي واعترفت باستقلال أثيوبيا التام. ولكن منيليك لم يطالب بانسحاب الايطاليين من أرتيريا، على الرغم من أنه كان قد أعرب مراراً عن رغبته في الحصول على منفذ إلى البحر. وبفضل معركة عدوه ارتفعت مكانة منيليك الدولية ارتفاعاً كبيراً. فأوفد البريطانيون والفرنسيون بعثات دبلوماسية لتوقيع معاهدات معه.

كانت نتيجة المعركة وهي أعظم انتصار يحرزه جيش افريقي على جيش أوروبي، ذات أهمية بالغة في تاريخ علاقات أوروبا بافريقيا. كما أبدى المثقفون السود في العالم الجديد اهتماماً متزايداً بأثيوبيا بوصفها آخر من بقي من الدول الافريقية الوطنية في افريقيا السوداء. كما امتد تأثير انتصار أثيوبيا إلى جنوب أفريقيا، حيث كانت نبوءة الكتاب المقدس عن "أثيوبيا الضارعة إلى الله" قد أثارت الاهتمام قبل ذلك ببضع سنوات، فأنشئت كنيسة "أثيوبية" هناك في عام ١٩٠٠.

نتائج موقعة عدوة:

كانت موقعة عدوة امتحانا للقومية الحبشية والذود عن حياض الوطن وظلت الحبشة بحدودها إلى أن تعرضت لغزو ايطالي ناجح في عهد موسوليني. وفي معاهدة الصلح التي أبرمت بعد هذا الانتصار الرائع اعترفت ايطاليا بأن اتفاقية أوتشيالي تعتبر لاغية واعترف بالحبشة دوليا دولة مستقلة ذات سيادة. وهرعت البعثات الدبلوماسية للعاصمة أديس أبابا متنافسة تعرض صداقتها لمنيليك وتقدم خدماتها له. وكانت سياسة فرنسا تهدف إلى جعل ميناء جيبوتي منفذا للحبشة على البحر الأحمر وتود مساعدتها في نضالها ضد بريطانيا في أعالي النيل. وبريطانيا من جانبها تهدف إلى استقرار الحدود بين الحبشة والصومال البريطاني وأن لا يؤيد منيليك الخليفة عبد الله. ولموقعة عدوة اتصال مباشر بحملة كتشز لفتح واسترجاع

السودان، فبعد موقعة عدوة استنجدت إيطاليا ببريطانيا تطلب منها أن يقوم الجيش المصري بمناورات عسكرية في جبهة سواكن أو وادي حلفا ليلفت أنظار الخليفة بعيدا عن كسلا حيث كان يحتلها الايطاليون ولإبعاد إحتمال إتحاد الخليفة مع منيليك. وبعد فتح السودان عينت الحدود بين الحبشة والسودان في سنة ١٩٠٢م وأعقبتها اتفاقية حدود بين الحبشة وكينيا في سنة ١٩٠٧م وأبرمت اتفاقيات بين إيطاليا والحبشة عينت الحدود بين الصومال الإيطالي والحبشة. ولكن مثل ما حدث في اتفاقية اوتشيالي كانت الحدود مختلفة في نصوص وخرائط الطرفين مما زاد في البلبلة حتى سنة ١٩٣٤م. قبل الاعتداء الإيطالي. ولا زالت الحدود موضع نزاع وتفسيرات مختلفة بين الحبشة والصومال المستقل والسودان.

٢- التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية لليبريا وأثيوبيا (١٨٨٠ – ١٩١٤):

أ- ليبيريا:

واجهت ليبيريا، مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة. فقد أجبر التكالب الاستعماري الحكومة الليبيرية على التقدم في الأراضي الداخلية وفرض إدارة ذات طابع استعماري عليها. فكانت كل وحدة تحكم حكماً "غير مباشر" عن طريق رؤسائها الأصليين بالتعاون مع مفوض تعينه الحكومة. وحتى عام ١٩١٤ كان معظم المفوضين ليبيريين – أمريكيين أو ضباطاً عسكريين من الليبيريين الأصليين المتعلمين. وكانت الإدارة قمعية وفاسدة إلى حد بعيد. ومن هنا لم يكن غريباً أن يقاوم الافريقيون الأصليون إخضاعهم العسكري لسلطة الحكومة الليبيرية – مثلما قاوم الافريقيون في أماكن أخرى إخضاعهم للحكم الأوروبي.

ولم تكن إيرادات الحكومة كافية. كما كانت المعونة الأجنبية هزيلة. وكان معظم الليبيريين الأمريكيين يفضلون التجارة على الزراعة. وفي عام ١٨٩٠ كان التجار الألمان والبريطانيون والهولنديون المقيمون بليبيريا يسيطرون على تجارتها

الخارجية. وكان معظم انتاج البن، يتولى انتاجه مزارعون ومقاولون ليبيريون أمريكيون يستخدمون عمالاً من السكان الافريقيين الأصليين والرقيق السابقين. ونتيجة للكساد والمنافسة في السوق العالمية مع البن البرازيلي الأفضل إعداداً، انخفضت أسعار البن الليبيري ابتداءً من عام ١٨٩٨. وأدى ما نجم عن ذلك من انخفاض في انتاج وصادرات البن الليبيري وانكماش عام في حجم التجارة الخارجية لليبيريا إلى انخفاض بالغ في إيرادات الحكومة. فلجأت الحكومة، تحاشياً للإفلاس، إلى اقتراض مبالغ كبيرة من التجار الليبيريين والتجار الأجانب "حتى تتمكن من القيام بأبسط واجباتها". ولم تتمكن ليبيريا، إزاء قلة ما كان متبقياً للحكومة من أموال بعد سداد أقساط الديون ونظراً لافتقارها إلى القوى العاملة الماهرة، من تحقيق تنمية تذكر لمواردها البشرية أو الطبيعية. فتحملت هيئات التبشير والهيئات الإنسانية الأمريكية العبء الأكبر في تجهيز وتمويل المدارس الابتدائية والثانوية الليبيرية وجامعة ليبيريا التي أنشئت في مونروفيا عام ١٨٦٢.

وقد أفضى تدهور التجارة والزراعة الليبيرية والمعونة الأجنبية ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر إلى زيادة استغلال الحكومة الليبيرية لسكان ليبيريا الأصليين، كما أدى إلى زيادة اعتماد الليبيريين على الحكومة في الحصول على الوظائف.

على أن ذلك لم يحل دون حدوث بعض التطورات الاقتصادية والاجتماعية. ففي عام ١٩٠٠ أعادت الحكومة الليبيرية فتح كلية ليبيريا، وأخذت تقدم لها منذ ذلك الحين دعماً أعانها على تحقيق مزيد من الفعالية.

ب- أثيوبيا:

شهدت أثيوبيا، تغيرات اقتصادية هامة ابتداءً من العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر. وكان منيليك حريصاً على إدخال بلاده القديمة في الحياة العصرية، وقد شهد عهد منيليك تجديدات عديدة لم يسبق أن شهدت أثيوبيا مثيلاً لها. وكان أول هذه التجديدات، تأسيس العاصمة "أديس أبابا" – وتعني حرفياً "الزهرة الجديدة".

كما شهدت هذه الفترة بناء أوائل الجسور الحديثة التي حسنت المواصلات الصعبة في البلاد. وفي عام ١٨٩٤ أصدرت أول عملة وطنية كما أقيم كذلك نظام بريدي في التسعينات. وصدر مرسوم بإنشاء مكاتب للبريد في عام ١٨٩٤. واستخدم مستشارون فرنسيون لتطوير الخدمة البريدية، وانضمت أثيوبيا إلى الاتحاد البريدي الدولي في عام ١٩٠٨. وفي عام ١٨٩٤ منحت الحكومة امتيازاً لبناء خط حديدي يربط بين أديس أبابا وميناء جيبوتي في الصومال الفرنسي، ولكن الصعوبات كانت من الضخامة بحيث لم يصل الخط إلى مدينة أكاكي التي تبعد ٢٣كلم عن أديس أبابا، إلا في عام ١٩١٥. وفي أثناء ذلك اقيم خطان للبرق في نهاية القرن.

وشهدت السنوات التالية من حكم منيليك إنشاء العديد من المؤسسات الحديثة. فانشئ بنك الحبشة في عام ١٩٠٥ كفرع للبنك الأهلي المصري الذي كانت تعود ملكيته للبريطانيين. وانشئت مدرسة منيليك الثاني بمساعدة معلمين أقباط من مصر في عام ١٩٠٨، وانشئ في عام ١٩١٠ مستشفى منيليك الثاني، افتتحت مطبعة حكومية في عام ١٩١١.

٣- نتيجة التكالب والاقتسام بالنسبة لليبيريا وأثيوبيا (١٨٨٠ – ١٩١٤):

تمخض التكالب الأوروبي على افريقيا واقتسامها عن بعض الآثار الهامة، فقد كانا البلدين الوحيدين في كل القارة اللذين نجيا من الهجمة الامبريالية واحتفظا بسيادتهما واستقلالهما. ولكن بينما لم تقف أثيوبيا عند حدود المحافظة على وجودها بل وسعت أيضاً حدودها الجنوبية والشرقية فقدت ليبيريا جزءاً من اراضيها لكل من البريطانيين والفرنسيين. أما المسألة التي ينبغي النظر فيها، فهي كيف يمكن تفسير هذه الآثار المتباينة في كل من أثيوبيا وليبيريا، أو بتعبير آخر لماذا حافظت كل منهما على وجودها على حين كسبت إحداهما أرضاً وخسرت الأخرى أراضي؟

لقد حافظت كل من ليبيريا وأثيوبيا على وجودها لثلاثة أسباب رئيسية مشتركة: أولاً: تصميم كل من شعبي الدولتين على المحافظة على استقلاله.

ثانياً: الحنكة الدبلوماسية التي أبداها قادة البلدين في ذلك الحين.

وثالثاً: التنافس بين القوى الامبريالية الذي حال بين أي منها وبين احتلال أي من هاتين الدولتين.

وينبغي أن يضاف إلى هذا كله القوة العسكرية فيما يتعلق بأثيوبيا.

لقد كان من الأسباب الرئيسية لمحافظة كل من ليبيريا وأثيوبيا على وجودها الإيمان القوي لدى شعبي البلدين بأن الله جلت قدرته قد كتب لها البقاء. وهو إيمان لدى الليبيريين، يعود إلى حد بعيد إلى معاناتهم العبودية القهرية في العالم الجديد. وكان ينطوي على إيمان راسخ بأن الله هو المتصرف في مصير الأمة. وكان كثير من رؤساء ليبيريا من الكهنة المسيحيين، كما كان الليبيريون ينظرون دائماً إلى كل حدث رئيسي من أحداث تاريخهم بوصفه نتيجة للمشيئة الإلهية. وكذلك الأمر بالنسبة لاثيوبيا الذي قال امبراطورها منليك: "إن اثيوبيا ليست بحاجة إلى أحد فهي تتضرع إلى الله".

أما السبب الرئيسي الثاني في بقاء كل من أثيوبيا وليبيريا مستقلتين فكان دبلوماسياً. فقد استطاعت كل من أثيوبيا وليبيريا أن تضرب كل دولة من الدول الأوروبية بالأخرى، ونجحتا دبلوماسياً في التصدي للضغوط غير المباشرة من جانب الدول الاستعمارية. فلا شك أن منيليك قد نجح في ضرب إيطاليا وفرنسا وبريطانيا كل منها بالأخرى. فبعد أن اعتمد على الأسلحة الفرنسية لحماية نفسه من الإيطاليين في عام ١٨٩٦، استخدم البريطانيين في عام ١٩٠٢ حين حاول الفرنسيون الإفراط في السيطرة على خط جيبوتي الحديدي. وكان هدف منيليك مجرد الإفادة من الانجازات التكنولوجية لأوروبا ودون الخضوع لها سياسياً. كذلك دأبت ليبيريا على ضرب فرنسا ببريطانيا، وهذه الأخيرة بألمانيا، ولم تكن تتردد حين تتأزم الأمور في الاستعانة بالولايات المتحدة للقيام بالضجة اللازمة لتهديد هذه الدول وإبعادها.

ولا شك أيضاً أن حرص الدول الاستعمارية على الحيلولة دون انفراد واحدة منها بالسيطرة على أي من هاتين الدولتين كان عاملاً حاسماً في بقائها

مستقلتين. فلأسباب اقتصادية في المقام الأول، لم تكن ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا على استعداد لقبول انفراد واحدة منها بالسيطرة على ليبيريا، كما أن الولايات المتحدة كانت حريصة على كفالة بقاء ليبيريا مستقلة. وهكذا أخذت السفن الحربية للولايات المتحدة، بعد توقيع معاهدة للتجارة وتصديق الكونغرس الأمريكي عليها في أكتوبر ١٨٦٢، تظهر بصفة دورية في المياه الليبيرية للحد من مطامع فرنسا وبريطانيا في انتزاع أجزاء من ليبيريا بذريعة عدم قدرتها على حراسة حدودها. وفي أحيان أخرى، استخدمت الولايات المتحدة الوسائل الدبلوماسية لتحذير بريطانيا وفرنسا من مغبة الحكم الذي سيصدره عليهما التاريخ إذا ما بدرت عن أي منهما أية محاولة للقضاء على استقلال ليبيريا. كما حذرت الولايات المتحدة ألمانيا من ضم ليبيريا أو فرض الحماية عليها. لم تكن بريطانيا أو فرنسا أو إيطاليا مستعدة لقبول انفراد أي منها بالسيطرة على أثيوبيا.

على أن هناك، فيما يتعلق بأثيوبيا، عاملاً فريداً وحاسماً، ينبغي أن نشير إليه في تفسير بقائها مستقلة، كما أنه يفسر أيضاً قدرتها على توسيع حدودها الإقليمية خلال الفترة موضع الدراسة، هذا العامل هو قوتها العسكرية. فلو قدر لمنيليك أن يخسر معركة عدوه لكانت أثيوبيا قد أصبحت دون ريب مستعمرة إيطالية في عام ١٨٩٦. ولكن أثيوبيا، انتصرت في المعركة بفضل قوتها العسكرية التي كانت تفوق كثيراً قوة إيطاليا في افريقيا، واستطاعت بذلك أن تحافظ على استقلالها. وقد استمر منيليك، حتى بعد معركة عدوه، في تكديس الأسلحة. وقد قدر عدد القوات التي اشتركت في العرض العسكري، الذي أقيم في أديس أبابا عام ١٩٠٢ للاحتفال بذكرى انتصار أثيوبيا في عدوه، بستمائة ألف جندي. وهذا الجيش هو الذي أتاح لمنيليك توسيع حدود أثيوبيا في أواخر ثمانينات وطيلة تسعينات القرن التاسع عشر.

ولكن إذا كانت ليبيريا وأثيوبيا قد استطاعتا البقاء مستقلتين بالفعل، فقد كان الوجود الذي حافظت عليه ليبيريا هو وجود دولة مقطعة الأوصال منهكة القوى.

وكان ذلك راجعاً إلى ضعفها العسكري وإلى الظروف الداخلية المزرية للدولة. فأسطول ليبيريا لم يزد عن سفينة حربية واحدة أو سفينتين. أما جيشها فكان يقتصر على الميليشيا الليبيرية – الأمريكية. وكان عدد أفراد الميليشيا يقل، طيلة الفترة حتى عام ١٩١٤، عن ألفي رجل يعانون ضعف التدريب وقلة الأجور.

أما الوضع الداخلي فكان لا يقل تشاؤماً. فقد كانت الحكومة الليبيرية، على شفا الإفلاس دائماً وتدين بمبالغ كبيرة للدائنين المحليين والأجانب. ففي يناير كانون الثاني ١٩٠٨، بلغت ديون ليبيريا لبريطانيا، ٦٠ ألف جنيه استرليني سنوياً، على حين بلغت ديونها للتجار الألمان في ليبيريا ١٢٠ ألف دولار في سبتمبر ١٩٠٥. وقد مكنت هذه المديونية الدول الامبريالية من التدخل باستمرار في الشؤون الداخلية لليبيريا خلال الفترة موضع الدراسة على نحو لم تلجأ إليه قط في أثيوبيا حيث لم تتوفر لها على الإطلاق أسباب أو ذرائع لمثل هذا التدخل. فقد ظلت الدول الامبريالية، ترسل الوفود لتعرض عليها استعدادها لسداد ديونها إذا ما دخلت تحت حمايتها، وهو ما فعلته فرنسا وأسبانيا والمانيا، وفي نفس الوقت كان سفراؤها وممثلوها المقيمون يعاملون الليبيريين بازدراء، ويتطاولون على ليبيريا. وعلى نفس النحو، أرسلت المانيا بوارجها الحربية لإرهاب ليبيريا في فبراير ١٨٨١، وكانت الحكومة الالمانية تطالب الحكومة الليبيرية في كل مرة بتعويض مالي يتراوح بين ثلاثة آلاف وستين ألف دولار لأسباب واهية في معظم الأحيان مثل "إهانات" مزعومة وجهها الموظفون الليبيريون إلى القنصل الالماني أو إلى التجار الألمان في ليبيريا الذين كانوا يدعون ألمانيا إلى التدخل.

وكان لهذا التدخل الأوروبي في ليبيريا آثار بعيدة على سياستها ومجتمعها. فقد أدى أولاً إلى انقسام الليبيريين إلى فريقين أحدهما موال لبريطانيا والآخر للولايات المتحدة، حيث قام كل فريق بتنظيم مظاهرات حاشدة، مؤيدة لباركلي أو مناهضة له، كما أدى استخدام موظفين أوروبيين بمرتبات مرتفعة إلى استنزاف

إيرادات الحكومة الليبيرية. ولا شك أنه لولا التدخل الفعال من جانب الولايات المتحدة، لسقطت ليبيريا ضحية للدول الاستعمارية الأخرى.

ولم تتعرض أثيوبيا قط لمثل هذا التدخل في شؤونها الداخلية من جانب القوى الاستعمارية الأوروبية. بل أنها لقيت على العكس، وبفضل انتصار عدوه، كل احترام وقبلت في المجتمع الدولي كعضو يعامل على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين في الوقت الذي كانت تتعرض فيه ليبيريا لحصار القوى الاستعمارية. فإذا وضعنا في اعتبارنا الضعف العسكري لليبيريا، وراعينا في المقام الأول تفككها الداخلي، الذي كان يرجع إلى ضعفها الاقتصادي، والتدخل الأوروبي النشط في شؤونها الداخلية، لوجدنا أن الأمر الغريب لم يكن هو بقاء ليبيريا مستقلة مهيضة الجناح منهكة القوى، وإنما هو مجرد بقائها مستقلة في حد ذاته.

ثانياً: ليبيريا واثيوبيا (١٩١٤ – ١٩٣٦) [١]:

١- ليبيريا:

ورد في الوثائق عن ليبيريا ما يلي:

"إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية سوف تنضم إلى حكومة الولايات المتحدة في الاحتجاج بأقوى العبارات لدى الحكومة الليبيرية بغية حمل هذه الحكومة على التقدم إلى مجلس عصبة الأمم في اجتماعها القادم بطلب لتعيين لجنة حاكمة (لليبيريا)... كما ستمارس حكومة صاحب الجلالة ضغطاً قوياً على حكومة ليبيريا لإقناعها بالتقدّم بطلب للحصول على قرض تحت إشراف عصبة الأمم"[٢].

(١) م. ب. اكبان: ليبيريا واثيوبيا (١٩١٤ – ١٩٣٥) من تاريخ افريقيا العام مرجع سابق، ص ص ٧١٣ – ٧٤٥.

(٢) وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في واشنطن، يناير/كانون الثاني عام ١٩٣١.

كما ورد في الوثائق عن اثيوبيا: "لا أريد اتفاقيات ما لم تعطني هذه الاتفاقيات كل شيء، بما في ذلك رأس الامبراطور (هيلاسلاسي)... وحتى لو أُعطيت كل شيء فإنني أفضل الانتقام لـــ"عدوة". وأنا مستعد لذلك"[1].

هذا من الناحية السياسية أما من الناحية الاجتماعية في ليبيريا فقد استمر الليبيريون – الأمريكيون يشكّلون المجموعة المسيطرة، سياسياً واقتصادياً، ضمن سكان ليبيريا. وكان عددهم قد أخذ في النقصان منذ أواخر القرن التاسع عشر نتيجة لارتفاع معدل الوفيات عن معدل المواليد، والتوقف الفعلي لهجرة السود من أمريكا. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة الزيجات المختلطة والاتصال، وكان ذلك في أغلب الأحيان بين رجال ليبيريين – أمريكيين ونساء من السكان الافريقيين الأصليين أصبح أولئك الليبيريون، كما أصبح الشبان من أبناء السكان الافريقيين الأصليين الذين تلقوا تدريبهم على أيدي أسر ليبيرية أمريكية أو تبنتهم مثل هذه الأسر، مندمجين تماماً في البيئة الاجتماعية الثقافية الليبيرية – الأمريكية.

مع حلول العشرينات من القرن العشرين، أصبح من المعتاد أن تقوم هذه العائلات، من خلال نوع من الاتفاق المتبادل، بتوزيع مقاعد المجلس التشريعي والمناصب الوزارية والوظائف الحكومية الكبيرة قبل اجراء الانتخابات الرسمية للمجلس التشريعي.

وكان الليبيريون الأمريكيون ينظرون إلى الليبيريين الأصليين كـــ"متحضرين" (أو أشباه متحضرين)، وقد منحوا عددًا ضيئلاً منهم حقوقاً مدنية وسياسية على قدم المساواة معهم. ومع ذلك فحتى هؤلاء الافريقيون المتعلمون الذين لهم هذه الحظوة – ناهيك عن سواد السكان الليبيريين الأصليين المحرومين من حق الاقتراع والمقهورين إلى حد بعيد – كانوا ساخطين على "الحكم الأمريكي – الليبيري".

---

(١) الزعيم الفاشستي الإيطالي بنيتو موسوليني، أغسطس / آب عام ١٩٣٥.

على أن اتخاذ ثقافة جديدة لم يمض في اتجاه واحد. فقد أخذ الليبيريون – الأمريكيون أنفسهم يستعيرون الكثير من جوانب ثقافة السكان الليبيريين الأصليين مما كانوا ينفرون منه فيما قبل أو يهزأون به كخرافات أو وثنية، إلاّ أن هذه الأَفرقة كانت من الضآلة بحيث لم تطمس الفروق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الرئيسية بين الليبيريين الأمريكيين كمجموعة والليبيريين الأصليين.

وعن الناحية الاجتماعية في اثيوبيا فقد كان تفاقم التباين العرقي بين سكان أثيوبيا إحدى النتائج الرئيسية التي أفضى إليها توسع أثيوبيا الكبير في عهد مينيليك. ومع حلول عام ١٩١٤ كان من أبرز الشعوب لأثيوبيا الأمهريين – التيغريين وكانوا مبعثرين على مساحة تقرب من نصف مساحة أثيوبيا.

وقد احتفظ الأمهريون – التيغريون، بسيطرتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية على بقية أثيوبيا، وهو وضع يمكن مقارنته بالأوليغارشية الأمريكية – الليبيرية في ليبيريا. ولكن الأمهريين – التيغريين، على خلاف الليبيريين – الأمريكيين، كانوا يقدرون بما يتراوح بين ٣٣ و ٤٠ في المائة من سكان أثيوبيا. وعلى الرغم من أنهم كانوا يشكّلون مجموعة متميزة، فقد كانت السلطة الاقتصادية والسياسية تتركز في بعض عائلات النبلاء الأثيوبيين، وقد اعتمد مينيليك اعتماداً كبيراً على هؤلاء النبلاء في توسيع رقعة أثيوبيا عن طريق الفتوحات.

وفي ليبيريا كشف الليبيريون الأمريكيون عن "نظرة استعمارية" إذ نظروا إلى أنفسهم كبناة للأمة الليبيرية. كان الأفريقيون الذين عادوا إلى ليبيريا، بعد أن عركتهم سياط العبودية في العالم الجديد، هم الذين: "جاؤوا إلى ليبيريا بالحضارة والتعليم والدين ممّا كان يتعين نقله إلى السكان الأصليين. وكان تصورهم لأنفسهم كبناة للأمة للامبراطورية شبيه بالتصور الاستعماري الأوروبي الذي يدعي أن أول مظهر من مظاهر التقدم قد تحقق عن طريق الاستعمار الأوروبي لافريقيا.

أما في اثيوبيا فقد كان نشر " الأمهرية" أحد التطورات الاجتماعية والثقافية الهامة التي حدثت في النصف الأول من القرن العشرين بين الأثيوبيين من غير

الأمهريين وقد حدث ذلك على الرغم من المقاومة من جانب القوى التقليدية. وكانت الأمهرة المتزايدة ترجع إلى حد كبير إلى التنصير الإجباري بعد غزوات مينيليك وفرض الإدارة الامبراطورية والتعليم المسيحي في المدارس الأثيوبية، وكان من بين مظاهر الأمهرة، استخدام اللغة الأمهرية والزي والتقويم الأمهريين، إلاّ أن التأثير الثقافي، شأنه في ليبيريا، لم يكن في اتجاه واحد. فان بعض المستوطنين الأمهريين – التيغريين، اندمجوا في السكان المحليين.

وهكذا شكلت التعددية العرقية والثقافية وانعدام المساواة الاجتماعية في ليبيريا وأثيوبيا على السواء تهديداً خطيراً للاستقرار والانسجام الاجتماعيين، أو أديا إلى صراعات فعلية.

١ – التطور السياسي:

أ- ليبيريا:

شهدت الفترة ١٩١٤ – ١٩٣٥ توترات وتأزمات في النظام السياسي والعمليات السياسية في كل من ليبيريا وأثيوبيا.

ففيما يتعلق بليبيريا، فقد ظل حزب "الويغ الحقيقي" يقبض بقوة على مقاليد السلطة طيلة العقد الثاني من القرن العشرين، وقد هدأ الوضع بعض الشيء في العقد الثالث، حين أصبح حزب الشعب الذي تشكل في عام ١٩٢٢ يمثل تحدياً جدياً لحزب الويغ الحاكم. ومع ذلك، وإزاء الثقافة أو التقاليد السياسية الليبيرية الفاسدة والسطوة السياسية الساحقة للحزب الحاكم، لم يكن من المحتمل إطلاقاً أن يتمكن حزب الشعب من إزاحة حزب الويغ من خلال الوسائل الدستورية المتمثلة في صناديق الاقتراع.

والواقع أن المعارضة الشكلية كانت تنظم في معظم الأحيان وفقاً للمناسبات ولا تنتظم في حزب إلاّ كلما أُجريت الانتخابات الوطنية. ويتجلى هذا الافتقار بصورة واضحة من خلال الأسماء التي كانت تطلق على هذه الأحزاب، مثل حزب

الاتحاد خلال انتخابات مايو/أيار ١٨٩٧ و ١٨٩٩، وحزب الشعب في مايو/أيار ١٩٠١، وحزب الويغ الحقيقي للاتحاد الوطني في مايو/أيار ١٩١١، وحزب الشعب في مايو/أيار ١٩٢١.

وهكذا فإننا إذا استثنينا العقد الثالث وبدايات العقد الرابع من القرن العشرين، التي مثل حزب الشعب أثنائها تحدياً جدياً لحزب الويغ الحقيقي، سنجد أن ليبيريا نحت منحى الدولة التي تأخذ بنظام الحزب الواحد.

أن الخلاف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة كان يرجع أساساً، إلى الصدام بين الشخصيات والخلافات على تقسيم الفائض الاجتماعي، ولم يكن راجعاً إلى أية اختلافات في الإيديولوجية أو السياسة.

ومن هنا ظل نظام ليبيريا السياسي نظاماً محافظاً في جوهره، يخدم في المقام الأول مصالح الصفوة الليبيرية الأمريكية ويعمل على إدامة سطوتها السياسية.

ب- أثيوبيا:

اختلف الوضع السياسي في أثيوبيا، خلال الفترة ١٩١٤ – ١٩٣٥ عن الوضع في ليبيريا من بعض الوجوه ولا سيما فيما يتعلق بطبيعة المؤسسات السياسية ومداها وطريقة عمل السلطة إلاّ أنه فيما يتعلق بالقضايا الأساسية، كان هناك الكثير مما هو مشترك بين أثيوبيا وليبيريا.

كانت سنوات مينيليك الأخيرة فترة صعبة في حياة أثيوبيا، ففي منتصف عام ١٩٠٨، عيّن الامبراطور أثناء مرضه الطويل حفيده ليج إياسو ليخلفه على العرش، وكان حينذاك صبياً في الثانية عشرة من عمره، ثم عين في العام نفسه، بعد أن أُصيب بالشلل وفقد القدرة على النطق، جنراله السابق "الراس تاسامّا" وصياً على العرش. وقد مات تاسامّا في عام ١٩١١، ولدى ذلك أعلن مجلس الدولة الأثيوبي أن إياسو قد بلغ العمر الذي يستطيع فيه أن يتولى أموره بنفسه بإرشاد المجلس. وقد أدى فراغ السلطة الذي نشأ عن مرض مينيليك واستمر حتى وفاته في

ديسمبر/كانون الأول عام ١٩١٣، إلى تفاقم التآمر السياسي من جانب فرق النبلاء الأثيوبيين وتشجيع الدول الاستعمارية الأوروبية على التدخل في الشؤون الأثيوبية.

وكان ليج إياسو، طائشاً بطبيعته. ففضلاً عن أنه لم يكن يتحلى إلاّ بالقليل من حنكة جده في تسيير أمور الدولة، فإنه كان يفتقر أيضاً إلى قاعدة لسلطته وأخذت المعارضة تتبلور بالتدريج ضد بعض جوانب سياساته الداخلية، وبخاصة صداقته للسكان المسلمين وسياساته الخارجية المركزة على تأييده لألمانيا ولامبراطورية النمسا والمجر وتركيا عند نشوء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. ومن هنا لم يكن غريباً أن يتواطأ النبلاء وكبار رجال الكنيسة، لخلعه عن العرش في سبتمبر/أيلول ١٩١٦، وإيداعه السجن حيث ظل من عام ١٩٢١ حتى وفاته في عام ١٩٣٥. وأعلن أثر ذلك تنصيب زاوديتو، ابنة مينيليك، أمبراطورة لأثيوبيا، وتولية تافاري، ابن "الراس ماكونين" ابن عم الامبراطور الراحل، وصياً على العرش وولياً للعهد. وأعقب تتويج الامبراطورة زاوديتو في ١١ فبراير/شباط ١٩١٧ نظام يقوم على ازدواج السلطة التي اقتسمتها الامبراطورة مع الوصي على العرش، فكان لكل منهما قصره، ومجموعة تابعيه الخاصة أو بلاطه الخاص، وسياساته التي تعارضت مع سياسات الطرف الآخر في كثير من الأحيان.

وكان ظهور تافاري كوصي على العرش حدثاً مهماً، فقد كان قائداً حازماً يتطلع إلى استئناف سياسة التجديد التي اتبعها مينيليك ومواصلة جهوده في الحفاظ على استقلال أثيوبيا. وقد تمكن تافاري ماكونين من توسيع سلطته بالتدريج خلال الفترة التي كان فيها وصياً على العرش لتشمل العديد من الميادين الحساسة في القطاع العام، وفي ٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٨ تم تتويج تافاري بصفته النجاشي، وسيطر سيطرة كاملة على الحكومة. وقد أدى تتويجه إلى زيادة كراهية ومعارضة زاوديتو وأنصارها له. وفي مارس/آذار ١٩٣٠، أعلن الراس غوغسا وولي، زوج الامبراطورة زاوديتو التمرد ولكنه هزم بفضل قوة الطيران الصغيرة التي استخدمها الوصي على العرش وفي اليوم التالي توفيت الامبراطورية زاوديتو،

وأعلن تافاري نفسه امبراطوراً تحت اسم الامبراطور هيلاسلاسي الأول وتم تتويجه في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٠.

وبعد أن وطّد هيلاسلاسي وضعه السياسي، بدأ في التحرك للمضي في تجديد نظام أثيوبيا السياسي، باصدار دستور مكتوب عام ١٩٣١ وزيادة سلطة الحكومة على حساب طبقة النبلاء، وقد نص الدستور على إقامة برلمان من مجلسين: مجلس شيوخ معين ومجلس نواب معين أيضًا "إلى أن يصبح الشعب قادراً على الانتخاب".

ولما كان هيلاسلاسي قد اعتبر دستور عام ١٩٣١ علامة فاصلة في تاريخ أثيوبيا السياسي، وعلى الرغم من حدوث بعض التغيرات السياسية فإنها، مثلما حدث في ليبيريا، لم تكن بالتغيرات الأساسية أو الهيكلية. وقد تجلت التغيرات السياسية في الدعم التدريجي لسلطة الوصي على العرش (ثم الامبراطور بعد ذلك) على حساب طبقة النبلاء القديمة والكنيسة.

أن دستور ١٩٣١ كان بعيداً عن أن يحدث تجديداً جذرياً، فقد ترك الدستور سلطات الامبراطور هيلاسلاسي المطلقة كما هي، كما حافظ إلى حد بعيد على امتيازات النبلاء. فكان الامبراطور هيلاسلاسي هو الذي يعين أعضاء مجلس الشيوخ من تلك الطبقة، بينما كان النبلاء والرؤساء المحليون يعينون مجلس النواب.

وفي هذا كانت أثيوبيا تختلف اختلافاً ملحوظاً عن ليبيريا. فعلى الرغم من أن الدستور الليبيري يمنح الرئيس سلطات دستورية واسعة، فإن هذه السلطات لم تكن مطلقة. وكان المجلس التشريعي الليبيري نشطاً سياسياً على حين كان البرلمان الأثيوبي أداة طيعة وخاضعة. وربما كان أبرز وجه من وجوه الاختلاف هو غياب الأحزاب السياسية في أثيوبيا، وهو ما يرجع إلى عوامل مثل الوضع المسيطر تاريخياً للامبراطور في الشؤون الأثيوبية، والافتقار إلى تنمية اقتصادية أو إلى صفوة غربية الثقافة قادرة على إحداث تغير ذي شأن في أثيوبيا المحافظة.

وعلى هذا، كان هناك من السمات المشتركة بين أثيوبيا وليبيريا ما يزيد عن أوجه الاختلاف بينهما، ومن ذلك نزعتهما المحافظة، والمعايير الاجتماعية القائمة على التمييز والمناقضة للمساواة، والافتقار إلى التكامل الوطني والتنمية الاقتصادية والأهم من ذلك أنهما كانا يشتركان في ضعف استقلالهما السياسي وعداوة القوى الأوروبية الامبريالية لهما وطمعهما فيهما.

٢ – التغيّر الاقتصادي والاجتماعي في ليبيريا وأثيوبيا، ١٩١٥ – ١٩٣٦:

أ- ليبيريا:

كانت السنوات من ١٩١٥ إلى ١٩٣٦ في كثير من النواحي فترة عصيبة اقتصادياً لمعظم الليبيريين والحكومة الليبيرية. فقد أفضى تدهور التجارة والزراعة، إلى تقليل إيرادات الحكومة (التي كان معظمها مستمداً من الرسوم الجمركية) تقليلاً كبيراً.

وقد حصلت الحكومة الليبيرية على قرض قيمته ٥٠٠ ألف دولار أمريكي في عام ١٩٠٦ بفائدة ستة في المائة ساعية إلى تسديد ديونها المتزايدة، ومنها القرض الذي حصلت عليه في عام ١٨٧٠، ولكن القرض الجديد لم يؤد إلى أي تحسن في الأوضاع، وألغي في عام ١٩١٢ حين حصلت الحكومة من بعض البنوك الأوروبية على قرض جديد مقداره ١,٧٠٠,٠٠٠ دولار بفائدة خمسة في المائة لسداد القرض السابق. وقسمت ايرادات ليبيريا عندئذ إلى قسمين: "ايرادات مخصصة" تتكون من الرسوم الجمركية، وتستخدم لسداد فوائد وأقساط قرض عام ١٩١٢، و"ايرادات داخلية" تتكون من مختلف ما تفرضه الحكومة الليبيرية من رسوم وغرامات وضرائب داخلية وهي إيرادات كان من المفروض أن تستخدمها الحكومة الليبيرية لدفع مرتبات موظفي الحكومة.

والواقع أن حصيلة "الإيرادات المخصصة" قد أخذت في الهبوط بعد نشوب الحرب العالمية الأولى. وكان ذلك راجعـًا إلى حد بعيد إلى تقلص التجارة

إثر انسحاب الألمان الذين كانوا يسيطرون على ما يقرب من ثلاثة أرباع تجارة ليبيريا.

ومن هنا تراكمت المتأخرات، ونتيجة للممارسات الفاسدة للموظفين الليبيريين، لم يكن "الإيراد الداخلي" كافيًا بحال للوفاء بمتطلبات الخدمات الضرورية للحكومة الليبيرية، مثل دفع مرتبات موظفي الحكومة التي كانت قد خفضت تخفيضاً بالغاً.

وإذ ووجهت الحكومة الليبيرية بالإفلاس على هذا النحو، لجأت أولاً إلى الاقتراض بصفة دائمة وحتى عام ١٩٢١، حين حاولت الحصول على قرض قيمته خمسة ملايين دولار من حكومة الولايات المتحدة. وأدى فشل هذه المحاولة إلى إجبار الحكومة الليبيرية على اتخاذ تدابير عديدة بغية تنشيط التجارة وزيادة الإيرادات الناشئة عنها.

وكان من حسن حظ ليبيريا أن أخذ أداء الاقتصاد الليبيري في التحسن تدريجياً ابتداءً من اواخر عام ١٩٢٣. ومن ناحية أخرى، كانت التدابير الضريبية التي سنتها الحكومة قد بدأت تؤتي ثمرتها.

ولم تكد الأحوال المالية للحكومة الليبيرية تبدأ في التحسن حتى لاحت آفاق أكثر إشراقاً للاقتصاد الليبيري حين حصل الأمريكي فايرستون في عام ١٩٢٦ من الحكومة الليبيرية على الحق في تأجير أراض لزراعة المطاط وتصديره، وحصلت ليبيريا على قرض قيمته ٥ ملايين دولار لتستخدمه في تنمية البنى الأساسية، بما فيها الطرق والمستشفيات والمدارس، وكان من نتيجة هذا القرض، الذي أيدته حكومة الولايات المتحدة، أن زاد نفوذ فايرستون والولايات المتحدة في ليبيريا زيادة كبيرة.

ولم يصبح المطاط السلعة الرئيسية في صادرات ليبيريا إلاّ في عام ١٩٣٥، حين بدأ تصدير كميات كبيرة منه وظل كذلك حتى عام ١٩٦١ حين حل مكانه خام الحديد كسلعة رئيسية في ليبيريا.

وفي تلك الظروف الاقتصادية العسيرة، التي امتدت طوال الفترة موضع الدراسة، لم يبقَ للحكومة الليبيرية سوى مبالغ ضئيلة بعد السداد المستمر للديون، لم يكن بوسعها أن تقوم بتنمية اقتصادية أو اجتماعية لليبيريا إلى أي حد يُذكر. حتى كانت فترة العشرينات حين قامت الحكومة الليبيرية، لأول مرة في تاريخ ليبيريا، بإقامة عدة مدارس ابتدائية في المناطق النائية وفي أواخر عام ١٩٣٠ افتتحت الحكومة مؤسسة لتدريب أيدٍ عاملة تقنية وزراعية من المستوى المتوسط. وفي عام ١٩٣٤ افتتحت في مونروفيا مدرسة لإعداد المعلمين كانت البلاد في أمس الحاجة إليها. وقبل ذلك تم في أغسطس/آب ١٩٢٧، أن أقامت الحكومة المركزية في مونروفيا اتصالاً لاسلكياً مع الساحل الليبيري ومع أمريكا، وقامت ببناء عدة محطات لاسلكية، وفي عام ١٩٢٤ أنشأت الحكومة مستشفى في مونروفيا. وفي عام ١٩٢٧ اشترت الحكومة محطة لتوليد الكهرباء وأقامتها في مونروفيا لإمداد المدينة بالكهرباء والنور.

ومع ذلك فقد كان هناك سببان يحولان دون إجراء أي توسيع يعتد به في التعليم، وهما عدم كفاية الإيرادات الحكومية وحذر الحكومة الليبيرية التقليدي من فتح أراضي ليبيريا الداخلية أمام المبشرين والتجار أو الأجانب الذين قد يؤثر بعضهم على الليبيريين الأصليين تأثيراً "يهدد الحكومة الليبيرية". والأكثر من ذلك إثارة للاهتمام هو العسرة التي مرت بها الحكومة الليبيرية وعجزها عن دفع مرتبات الموظفين العموميين، والاستغلال مثل اختلاس الأموال الحكومية وسلب السكان الليبيريين الأصليين.

ب- أثيوبيا:

أدى فرض الضرائب الإقطاعية والمزيد من استغلال عمل الفلاحين والرقيق في الأقاليم النائية التي فتحها مينيليك، إلى إمداد خزائن الحكومة الأثيوبية بأموال طائلة. ولكن أثيوبيا، شأنها شأن ليبيريا، لم تشهد مع ذلك تنمية اقتصادية ذات شأن. فقد كانت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال ١٩١٤ –

١٩٣٥ من الضآلة بحيث لم تغير اقتصاد أثيوبيا الإقطاعي ونسيجها الاجتماعي الاقتصادي المحافظ في جوهره.

وقد كان الوصي على العرش تافاري ماكونين هو المحرك الأساسي للتغير الاقتصادي والاجتماعي. فكان من أوائل إصلاحاته توسيع النظام الوزاري الذي وضعه مينيليك، بإنشاء وزارة للتجارة وإدارة للإشغال العمومية في عام ١٩٢٢. وفي عام ١٩٣٢ أنشأ مطبعة "النور والسلام" التي اشتراها من ألمانيا. وقد قامت هذه المطبعة بنشر صحيفة تحمل الاسم نفسه.

ولما كان إصلاح نظام الرق في أثيوبيا أمرًا يمس استقرار أثيوبيا الداخلي وعلاقاتها بالدول الأجنبية على السواء، فقد كان مشكلة شائكة. ولم يلبث تافاري، الذي كان يولي اهتماماً بالغاً للعلاقات الدولية، أن أدرك المزايا التي يمكن الحصول عليها من عصبة الأمم فقدّم طلباً باسم أثيوبيا للانضمام إلى المنظمة عند تأسيسها في عام ١٩١٩. ولكن على الرغم من تأييد فرنسا، فقد اعترضت بريطانيا مؤكدة أن أثيوبيا لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بإلغاء الرق.

ولعل تافاري كان أكثر اهتماماً بالجانب الدبلوماسي لمسألة الرق منه بالجانب الإنساني لها. وقد أصدر في يوليو/تموز ١٩٢٢ مرسوماً يؤكد من جديد تحريم بيع الرقيق ويفرض عقوبات قاسية على تجار الرقيق، وفي ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٢٤ أصدر بياناً بفرض عقوبة الإعدام على كل من يقوم بشن الغارات لجلب العبيد. وقد سهل موقف الوصي من الرق دخول أثيوبيا إلى عصبة الأمم وبناءً على ذلك أصبحت أثيوبيا عضواً في عصبة الأمم في ٢٣ سبتمبر/أيلول ١٩٢٣، عندما وقع الوصي على العرش إعلاناً بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية الخاصة بإلغاء الرق.

ولم يكد يصدر مرسوم إلغاء الرق حتى توجه الوصي على العرش، يصحبه اثنان من كبار النبلاء لزيارة فلسطين ومصر وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد وإيطاليا والمملكة المتحدة وسويسرا واليونان. لكن هذا التحرك الدبلوماسي، الذي

كان يتعارض مع مصلحة الدول الاستعمارية في الإبقاء على عزلة أثيوبيا، لم يسفر عن نتيجة. وحين عاد تافاري كان كل ما يحمله معه بضعة وعود غامضة وتاج الامبراطور تيودروس الذي أعاده البريطانيون بعد أن كانوا قد نهبوه قبل ذلك بستة وستين عامًا.

واستمر هيلاسلاسي بعد تتويجه في عمله التحديثي، بمعاونة ثلاثة من المستشارين الأجانب، أولهم سويدي والثاني أمريكي، والثالث سويسري إلاّ أن التنمية تأثرت تأثراً بالغًا بالكساد الاقتصادي العالمي ومع ذلك صدر قانون في عام ١٩٣٠ لمسح وتسجيل الأراضي، كما أُنشئت في العام نفسه وزارة للتعليم. وشهد عام ١٩٣١ ثلاثة تطورات أولها إصدار الدستور المكتوب، وكان الثاني إنشاء مصرف وطني، وهو بنك أثيوبيا، وكان التطور الثالث إصدار قانـون جديد للقضاء التدريجي على الرق، يقضي بتحرير كل الأرقاء عند وفاة سادتهم.

وهكذا شهدت الفترة ما بين سنة ١٩١٥ وسنة ١٩٣٥ انتشاراً أوسع نطاقًا للتغير الاقتصادي والاجتماعي في ليبيريا وأثيوبيا. إلاّ أن هذا التغير لم يبلغ مدىً بعيداً، ومن هنا ظل كلا البلدين متخلفاً اقتصادياً وغير متطور اجتماعياً. وأخيراً، فان استثمارات الأجانب والمؤسسات الأجنبية في المنشآت التجارية والزراعية والتعدينية كانت في ليبيريا أكبر منها في أثيوبيا. وإذا كانت هذه الاستثمارات قد ساعدت عملية التحديث، فإنها أدت أيضًا إلى سيطرة أجنبية على الاقتصاد الليبيري أكبر مما كان عليه الحال في أثيوبيا.

٣- التدخل الأجنبي في ليبيريا وأثيوبيا:

أ- ليبيريا:

استمر التدخل الأجنبي في ليبيريا وأثيوبيا، خلال الفترة من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩٣٥ وكانت الأحداث والظروف داخل ليبيريا وأثيوبيا تهيّء أسباب التدخل بقدر ما كانت تهيؤها الأحداث والظروف في أوروبا وأمريكا.

فأولاً: أدى إعسار الحكومة الليبيرية ومديونيتها الدائمة إلى سيطرة أجنبية متزايدة على الإدارة المالية الليبيرية من جانب هيئة التحصيل الدولية وبنك غرب افريقيا البريطانية ومصالح فايرستون التي كانت تدعمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وثانياً: أصبحت ظروف ليبيريا الاقتصادية والاجتماعية والادارية قضية رئيسية في الصراع السياسي المرير بين حزب الويغ الحقيقي وحزب الشعب، واستحوذت على قدر كبير من الاهتمام الدولي.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٣٠ تحدثت صحيفة نيويورك تايمز القوية النفوذ عن الفساد الإداري في ليبيريا، وكانت الصحافة البريطانية قد نشرت قبل ذلك، في عام ١٩٢٩، افتتاحيات عديدة حملت فيها بشدة على الحكومة الليبيرية. والأهم من ذلك أن تقارير الصحافة الأمريكية والبريطانية على السواء، اتهمت الحكومة الليبيرية وبعض الليبيريين – الامريكيين ذوي النفوذ بممارسة الرق والسخرة والعمل الإجباري، وتصدير اليد العاملة المهاجرة أو بيعها للمستعمرات الأوروبية.

وتصدرت بريطانيا حملة الهجوم الاجنبي، منددة بتصدير اليد العاملة ومطالبة بضرورة وضع حكومة ليبيريا تحت الاشراف الاوروبي، بغية تحسين الظروف فيها، كما هاجمت الولايات المتحدة ليبيريا منددة "بما يسمى" بتصدير "اليد العاملة وهو أمر لا يكاد يختلف في شيء عن تجارة الرق المنظمة..."

عينت عصبة الأمم لجنة لتقصي الحقائق في ليبيريا، وأجرت اللجنة تحقيقاً لم تزد مدته عن أربعة أشهر، وفي النهاية حررت تقريرها الذي أوضح أنه على الرغم من عدم وجود أي شكل من أشكال الرق المنظم، فان العمال يجندون بإسراف وقسر للعمل في الأشغال العمومية ولاستخدامهم في الأعمال الخاصة. كما تعرض التقرير للعلاقات بين الليبيريين – الأمريكيين والليبيريين الأصليين والإدارة العامة للحكومة الليبيرية، وانتهى إلى أنها غير مرضية. ومن هنا أوصى التقرير عصبة الأمم بوضع ليبيريا تحت "إدارة بيضاء قادرة وعطوفة" وهكذا حثت عصبة

الأمم ليبيريا على إلغاء الرق ووقف تصديرها اليد العاملة وإعادة تنظيم الحكومة الليبيرية والقيام بإصلاحات أساسية توفر فرصًا متكافئة لجميع الليبيريين. وأعربت الولايات المتحدة من جانبها عن "انزعاجها العميق" إزاء ما كشف عنه التقرير من "قهر مروع للسكان الأصليين". وحثت الحكومة الليبيرية على المبادرة بإلغاء "عاريَ الرق والسخرة" والقيام "بمجموعة شاملة من الإصلاحات..." حتى لا تتأزّم العلاقات التقليدية بين الولايات المتحدة وليبيريا.

وعلى هذا النحو أقر المجلس التشريعي الليبيري في مايو ١٩٣١، عدة قوانين تمنع تصدير اليد العاملة والرهن والاحتفاظ بعبيد في المنازل وتقضي باستخدام العمل الطوعي بدلاً من السخرة في الأشغال العمومية، وإعادة فتح كل المناطق الداخلية الليبيرية أمام التجار الأجانب، وعلى الرغم من هذه الإصلاحات – رفضت بريطانيا والولايات المتحدة الاعتراف بحكومة ليبيريا واستمرت بريطانيا بوجه خاص في مهاجمة ليبيريا بإلحاح، واتخذت بعض التدابير لإنهاء استقلالها. فبعد أقل من شهرين من تولي باركلي الرئاسة، طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة الاشتراك معها في تقديم احتجاج "بأقوى العبارات" إلى الحكومة الليبيرية لحثها على تقديم طلب لعصبة الأمم لتعيين لجنة حاكمة.

وقد قام مبعوثو بريطانيا وأمريكا وألمانيا (التي أقنعتها بريطانيا بالانضمام إلى الحركة) بتقديم الاحتجاج المشترك إلى الرئيس باركلي في ٢١ يناير/كانون الثاني ١٩٣١، مطالبين بأن "يوكل حكم ليبيريا لفترة من الزمن إلى لجنة دولية حاكمة". وقد رفض باركلي وحكومته المطالب إذ اعتبروا: "أن قبولها لا يشكل انتهاكًا لدستور الجمهورية فحسب، بل سيكون بمثابة تفريط في سيادتها واستقلالها". ومع ذلك فقد أعرب باركلي وحكومته عن استعدادهم لطلب وقبول معونة من عصبة الأمم وبخاصة في صورة خبراء في مجالات مثل الاقتصاد والتنظيم القضائي والصحة العامة والإدارة الأهلية. وبناء على ذلك، شكلت عصبة الأمم لجنة أخرى لتقصي الحقائق.

وقد وضعت هذه اللجنة، خططاً مفصلة لتحسين الإدارة الداخلية والمالية والصحة العامة في ليبيريا. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٣٢ قدمت لجنة برونو تقريرها إلى عصبة الأمم.

وقد أدى هذا التدخل من جانب عصبة الأمم في شؤون ليبيريا إلى تزايد كبير في معارضة الحكومة الليبيرية من جانب كثير من سكان ليبيريا الأصليين. فقد اعتقد كثيرون منهم أن "البيض" لن يلبثوا أن يتولوا حكم ليبيريا بدلاً من الليبيريين – الأمريكيين، ومن هنا توقفوا عن دفع الضرائب أو القيام بالعمل الإجباري، كما عمد بعضهم إلى إحياء الصراعات العرقية.

وسعياً إلى الحفاظ على السلام والنظام، أرسل الرئيس باركلي كتيبة من قوات الحدود الليبيرية مهمتها "القيام بدوريات للسهر على الأمن وليس القيام بحملة تأديبية". إلا أنه خلال قيام الفصيلة بدورياتها نشب القتال، مما أتاح أسباباً جديدة للتدخل الأجنبي في الشؤون الليبيرية. فقد وصلت إلى عصبة الأمم عدة تقارير مغرضة، صورت الكتيبة على أنها حملة تأديبية واتهمتها بالتدمير الوحشي للأرواح والممتلكات، كان رد فعل الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه هذه التقارير هو مطالبة الحكومة الليبيرية بوضع حد لما أسمياه بالأعمال العسكرية الانتقامية " إلى أن يتم الاتفاق بين عصبة الأمم والولايات المتحدة وليبيريا عن ترتيبات لإدارة البلاد في المستقبل". وقد بادرت الحكومة الليبيرية من جانبها إلى الاحتجاج لدى عصبة الأمم على هذا التهديد الجديد لسيادة ليبيريا من جانب أمريكا وبريطانيا.

وقامت الحكومة الليبيرية بعد ذلك بإعداد للإصلاحات الداخلية في ليبيريا، وقد حظيت هذه الخطة بتأييد حكومة الولايات المتحدة وشكلت أساس المفاوضات التي دارت في عام ١٩٣٥ بين فايرستون والولايات المتحدة والحكومة الليبيرية، وكان أهم ما استحدثته هذه المفاوضات مبدأ " أن تكون تكاليف الحكومة أول الأعباء التي يجري تحميلها على إيرادات البلاد، خلافاً لما كان يحدث من قبل حين كانت تكاليف الحكومة تدبر مما يبقى بعد سداد تكاليف إدارة الضرائب وفوائد

وأقساط الديون". كما خفضت فائدة القرض من سبعة في المائة إلى خمسة في المائة.

ولم يكن غريباً أن يؤدي هذا التحسن في علاقات ليبيريا مع فايرستون إلى تحسن مناظر في العلاقات بين الولايات المتحدة وليبيريا، وقد بلغ هذا التحسن ذروته باعتراف الولايات المتحدة بحكومة الرئيس باركلي في ١١ يونيو/حزيران ١٩٣٥. ثم تبعتها بريطانيا في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٦، وبهذا الحدث أمكن القول بأن أزمة استقلال ليبيريا قد انتهت رسمياً!

ب- أثيوبيا:

كان التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأثيوبيا أكثر إلحاحاً وأشد خطورة بكثير فيما أسفر عنه من نتائج. وقد كانت الاتفاقية الثلاثية، التي عقدت عام ١٩٠٦ وقسمت أثيوبيا إلى مناطق للمصالح البريطانية والفرنسية والايطالية دليلاً على أن تدخلاً امبريالياً أوروبياً سوف يحدث مرة أخرى، إن عاجلاً أو آجلاً، في أثيوبيا. وقد أدت وفاة مينيليك في عام ١٩١٣ وتنصيب ليج إياسو وأحداث الحرب العالمية الأولى، إلى حفز إيطاليا بوجه خاص على إحياء أطماعها الامبراطورية في أثيوبيا ابتداءً من عام ١٩١٣. وهكذا دعت وزارة المستعمرات الايطالية بقوة، لجعل أثيوبيا " منطقة نفوذ منفرد لإيطاليا" إلاّ أن الأطماع الامبراطورية لبريطانيا وفرنسا كانت تتعارض مع البرنامج الإيطالي. وفي النهاية نجد أن معاهدة السلام الحاسمة التي عُقدت في فرساي قد تركت الجانب الأكبر من البرنامج الإيطالي دون تنفيذ.

وعلى الرغم من أطماع إيطاليا الاستعمارية في أثيوبيا والذكريات المؤلمة لهزيمة عدوة التي كان كثير من الإيطاليين يريدون الانتقام لها، فقد كانت العلاقات بين أثيوبيا وإيطاليا طيبة بشكل ملحوظ خلال الفترة التي كان فيها تافاري ماكونين وصيًا على العرش. وقد أيدت إيطاليا دخول أثيوبيا إلى عصبة الأمم في عام ١٩٢٣، ولم يحل الاحتكاك الذي حدث في عامي ١٩٢٥/١٩٢٦، نتيجة لاستمرار

إيطاليا في المطالبة بمنطقة نفوذ في أثيوبيا، دون توقيع معاهدة صداقة وتحكيم مدتها عشرون عامًا بين البلدين في ٢ أغسطس/آب عام ١٩٢٨،.

وقد حدث التغير في السياسة الفاشية في عام ١٩٣٠، حين حث وزير المستعمرات الإيطالي، مجلس الوزراء على زيادة الميزانية المخصصة لوزارته "للتوسع خارج حدود الوطن الأم" وفي عام ١٩٣٢ قام بزيارة أرتيريا، ثم أجرى في عام ١٩٣٣ محادثات سرية مع موسوليني اقترح خلالها غزو أثيوبيا. وقد وافق موسوليني على الفور وطلب منه "التحرك بأقصى سرعة" وعلى ذلك، اتخذت الخطوات لتحسين الاتصالات البرية والبحرية والجوية لمستعمرتي أرتيريا والصومال الإيطاليتين، على حين أخذ عملاء فاشيون في إثارة أعمال التخريب السياسي في أثيوبيا. وفي ١٨ مارس/آذار عام ١٩٣٤ تخلت إيطاليا عن السرية التي كانت تحيط بها نواياها، حين طالب موسوليني – في خطاب له أمام الحزب الفاشي – الدول "المتخمة" بالمستعمرات ألا تقف في وجه التوسع الثقافي والسياسي والاقتصادي لإيطاليا الفاشية.

وكانت الذريعة التي استخدمها موسولني للقيام بالغزو هي حادثة وال وال التي وقعت في عام ١٩٣٤. وكانت لجنة بريطانية – أثيوبية مكلفة بتعيين الحدود بين أثيوبيا والصومال البريطاني قد وصلت في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني إلى آبار وال وال التي تقع داخل الأراضي الأثيوبية على بعد مائة ميل من الحدود غير المعينة مع الصومال الإيطالي، فوجدت قوة إيطالية تحتلها. وقدم رئيس اللجنة البريطاني، احتجاجاً إلى الإيطاليين، قال فيه إن وجودهم يمنع رجاله من التحرك بحرية في الأراضي الأثيوبية، ولكنه انسحب تفادياً لوقوع "حادثة دولية". إلا أن الأثيوبيين تمسكوا بمواقعهم، وظل الجيشان يواجه منهما الآخر حتى ٥ ديسمبر حين انطلقت رصاصة مجهولة الأصل فوقع صدام انسحب على أثره الأثيوبين الذين كان تسليحهم ضعيفاً. وقد أعلنت أثيوبيا تمسكها بمعاهدة والاعتراف بالسيادة الإيطاليةعلى وال وال وتقديم تعويض قدره مائتا ألف ريال من ريالات ماريا

تيريزا. وحثت بريطانيا وفرنسا، الحريصتان على تجنب اشتعال الموقف، أثيوبيا على الموافقة. ولكن هيلاسلاسي رفض خشية أن يؤدي ذلك إلى تشجيع إيطاليا على مزيد من التوسع، وحمل القضية إلى عصبة الأمم في ١٤ ديسمبر/كانون الأول. وحين أدرك موسوليني أن أثيوبيا عازفة عن الاستسلام، أصدرفي ٣٠ ديسمبر/كانون الأول أوامر سرية بالاستعداد للغزو، وهو ما احتاج إلى إعداد كبير نظراً لحجم أثيوبيا وتضاريسها الجبلية.

وعينت عصبة الأمم لجنة لدراسة النزاع، ولكن موسوليني كان قد استكمل الاستعداد لتوجيه ضربته لم يأبه كثيراً لمداولات اللجنة. وانتهت اللجنة إلى حل وسط، فاقترحت، ساعية إلى إرضاء إيطاليا، أن توضع أثيوبيا تحت إشراف دولي بغية منعها من تعريض المستعمرات الإيطالية المتاخمة للخطر على نحو ما كان يزعمه موسوليني. وكن "الدوتشي" لم يكن بحاجة بعد إلى أي حل وسط. فأمر في ٢أكتوبر/تشرين الأول بالتعبئة العامة. وفي اليوم التالي عبر الجيش الإيطالي، بقيادة دي بونو، الحدود الاثيوبية من أرتيريا دون إعلان للحرب. وقام الطيران الإيطالي بقصف عدوة، كما قامت قوة من الصومال الإيطالي بالهجوم من الجنوب.

وقد أثار الغزو، غضباً عالمياً. واجتمعت عصبة الأمم أن إيطاليا هي المعتدية وعلى الرغم من هذه الإدانة، فإن عصبة الأمم، التي كانت تسيطر عليها دولتان استعماريتان هما بريطانيا وفرنسا، خشيت من إثارة غيظ موسوليني فشكلت عصبة الأمم لجنة تنسيق لم تفرض سوى عقوبات اقتصادية محدودة. وكانت هذه العقوبات هي منع تصدير الأسلحة والذخيرة إلى إيطاليا، وعدم تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية إليها، وكذلك منع استيراد كافة السلع من إيطاليا أو تصدير بعض المواد الخام منها. ولم تكن هذه العقوبات فعالة على الإطلاق. فالحقيقة، "لم تكن عقوبات حقيقية كفيلة بشل المعتدي، بل مجرد عقوبات يمكن للمعتدي أن يحتملها".

ولم تردع هذه التدابير الجيش الإيطالي، فقام باحتلال عدوة في ٦ أكتوبر. وقد أجبرت المقاومة الأثيوبية الغزاة على التوقف. وعندئذ أمر موسوليني باستخدام الغاز السام لأول مرة، آملاً في تحطيم معنويات الأثيوبيين.

وعلى الرغم من أن الجيش الأثيوبي لم يلبث أن هزم بعد قليل، إلاّ أن الإيطاليين اضطروا إلى خوض الكثير من المعارك الضارية قبل أن يتمكنوا من احتلال أديس أبابا في ٦ مايو/أيار ١٩٣٦.

وقد أثار غزو الدوتشي رد فعل فوري في افريقيا وفيما حولها. ففي أغسطس/آب ١٩٣٥ قام فريق من الأفارقة والمنحدرين من أصل افريقي بتشكيل "الجمعّية الافريقية الدولية لأصدقاء الحبشة".

وقد كان لنشوب الحرب، وتردد اسم أثيوبيا في العناوين الرئيسية لكل صحيفة، أثر عميق على التفكير الافريقي. ويروي كوامي نكروما، الذي كان حينذاك طالباً يمر عبر انجلترا، أنه حين رأى الملصقات تعلن أن "إيطاليا تغزو الحبشة" تملّكه الانفعال، ويضيف: "بدا لي في تلك اللحظة وكأن لندن كلها قد أعلنت فجأة الحرب عليّ شخصياً".

وعلى هذا النحو كانت أثيوبيا – أول ضحايا الفاشية ونقطة تجمع دعاة الأمن الجماعي – رمزاً مضيئاً في أواخر عام ١٩٣٥ لصحوة افريقيا من الحكم الاستعماري.

٤ – اختلاف نتائج التدخل الاستعماري الأوروبي بالنسبة لليبيريا وأثيوبيا:

بانتهاء عام ١٩٣٦ كانت ليبيريا قد اجتازت محنة التدخل الأجنبي وخرجت منها دون مساس بسيادتها، على حين سقطت أثيوبيا فريسة لهذا التدخل وانتهت سيادتها، وإن كان ذلك بصورة مؤقتة. فما هي أسباب هذا الاختلاف؟.

إن الوضع الداخلي في ليبيريا وأثيوبيا إلى وقت وقوع الغزو الإيطالي في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٥، لم يكن له، على الرغم من أهميته التاريخية البالغة، شأن يُذكر في تحديد النتيجة النهائية للتدخل الأجنبي. والحق أن الوضع في كل بلد

من البلدين لم يكن مختلفاً عن الوضع في الآخر في أية ناحية من النواحي الهامة. فقد كان للحكومة المركزية في كل منهما معارضون داخليون سعوا إلى استغلال وضع التدخل الأجنبي لأغراضهم الخاصة بالتحالف مع القوى الأجنبية، وكان في مقدمة هؤلاء حزب الشعب المعارض في ليبيريا، والنبلاء الإقطاعيون في الحبشة.

وعلى الرغم من عدم افتقار كلا البلدين إلى وطنيين متحمسين مستعدين لافتداء الوطن بأرواحهم، فقد كانت قوتهما العسكرية بالغة الضعف بالمقارنة مع القدرة العسكرية لغزاتهم المحتملين أو الفعليين. ففي ليبيريا كان تدريب الميليشيا الليبيرية يجري بصورة غير منتظمة كما كانت تفتقر إلى السلاح. وكان قوة الحدود، جيش ليبيريا النظامي، ضعيفة التدريب والتسليح بالمثل، كما كانت الرواتب والمؤن التي يحصل عليها أفرادها هزيلة وغير منتظمة. وكان تدريب القوة وانضباطها غير مرضيين إلى حد أنه "كان من الصعب صعوبة بالغة تنفيذ أمر من الأوامر".

أما فيما يتعلق بأثيوبيا، فقد كانت قواتها المسلحة تتكون من الجيوش التابعة للحكام والرؤساء الإقطاعيين، وقوات الحكومة المركزية، وجيش هيلاسلاسي الخاص. وكان الجيش الأخير هو وحده المدرب والمسلح على النمط الحديث. أما القوات الأخرى فكانت تضم "رجالاً يفتقرون إلى أي تدريب فيما عدا ما يوفره لهم استعدادهم الطبيعي للحرب وتقاليدهم".

وهكذا يتضح بجلاء أن أياً من ليبيريا أو أثيوبيا لم يكن في وضع يمكنه من مواجهة جبروت غزو أوروبي. ويتمثل الاختلاف الحاسم بين ليبيريا التي استطاعت أن تحافظ على وجودها وأثيوبيا التي لم تتمكن من المحافظة عليه، في أن إحداهما واجهت تدخلاً عسكرياً أوروبياً جرى تدبيره بإصرار وتصميم، على حين لم تواجه الأخرى مثل هذا التدخل.

من المهم أن ندرك أنه حتى نهاية عام ١٩٣٥ لم تحظَ أي من ليبيريا أو أثيوبيا بأي تعاطف أو تأييد أو حماية من الدول الأجنبية في داخل عصبة الأمم أو

في خارجها، أو من عصبة الأمم ذاتها. وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية المرة تلو المرة، على الرغم من صداقتها التقليدية المعترف بها لليبيريا، أنها تقف بشدة في صف الدول الاستعمارية الأوروبية الطامعة في النيل من سيادة ليبيريا، ولا سيما حين أيدت خطة تعيين لجنة دولية حاكمة لليبيريا.

كما ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار الكفاءة الدبلوماسية الكبيرة للحكومة الليبيرية، وقد استطاع القادة الليبيريون الدفاع عن قضية سيادة بلادهم بإسكات المعارضة المحلية بالقوة أو الإقناع، وبالتشبث بقوة بمبدأ حق ليبيريا في تقرير مصيرها. ولكن القادة الأثيوبين – ومنهم هيلاسلاسي – كانوا أيضًا دبلوماسيين أكفاء كما كانوا حريصين أشد الحرص على الذود عن سيادة بلادهم. ومن هنا يبدو أن السبب في محافظة ليبيريا على وجودها المستقل يتمثل في النهاية في مجاورة أثيوبيا لدولة امبريالية موتورة متعطشة للدماء، تسعى بتصميم إلى التوسع الإقليمي وتسعى في المقام الأول إلى الإنتقام لهزيمة عدوة، أي إلى مهاجمة أثيوبيا في حقيقة الأمر. ومن ناحية أخرى، كانت بريطانيا وفرنسا على السواء تملكان مستعمرات شاسعة في افريقيا، ولم يكن لدى أي منهما "عدوة" لتنتقم لها، وهكذا لم يكن لديهما دافع يجبرهما على مهاجمة ليبيريا والاستيلاء عليها بالفتح على نحو ما فعلته إيطاليا في أثيوبيا.

الفصل السابع

منظمة الوحدة الافريقية

أولاً: في الطريق إلى الوحدة الافريقية:

١- المؤتمرات الممهدة لمنظمة الوحدة الافريقية.

٢- الطريق إلى الوحدة الافريقية.

٣- الخلافات الافريقية.

٤- في الطريق إلى منظمة الوحدة الافريقية.

٥- مبادئ حركة الجامعة الافريقية.

٦- تشويه فكرة الجامعة الافريقية.

ثانياً: الوحدة الافريقية:

١- عقبات في طريق الوحدة.

٢- مشاكل الحدود.

٣- الصراع في الكونغو.

٤- سيراليون.

٥- اثيوبيا وارتيريا.

ثالثاً: الدول الافريقية المتحدة:

١- ثابو مبيكي - جنوب افريقيا.

٢- الكونغو.

منظمة الوحدة الافريقية

أولاً: في الطريق إلى الوحدة الافريقية:

١- المؤتمرات الممهدة لمنظمة الوحدة الافريقية:

لقد بدأت اجتماعات الجامعة الإفريقية في فبراير عام ١٩١٩، وقد تبعها اجتماعات في لندن وبروكسل في مارس عام ١٩٢١، ثم مؤتمر ثالث عن الجامعة الافريقية في لندن عام ١٩٢٣ ورابع في نيويورك عام ١٩٢٧ وخامس في مانشستر عام ١٩٤٥، ولقد كان الكـثيرون ممن حضروا مؤتمر جميع شعوب أفريقية عام ١٩٥٨ مثل نكروما، وقد حضروا مؤتمر مدغشقر، وكان اجتماع غانا عام ١٩٥٨ أول اجتماع بعقد في القارة وقد حضره أكثر من ٣٠٠ مندوب ومراقب من ٦٢ اتحاد سياسي وتجاري ومنظمات للشباب تمثل كلها الإفريقيين في٢١ بلد ولقد بلور الرئيس الغاني في خطابه الذي اختتم به الأهداف الآتية:

"أنه إذا كان مؤتمر أكرا (للحكومات) قد منح ميلادا للشخصية الأفريقية فإن مؤتمر جميع الشعوب الأفريقية قد وضع حجر الأساس للجامعة الأفريقية".

ولقد أصبح مؤتمرجميع الشعوب الافريقية لقاء للقوميين من كل لون، ولقد أكد الجميع بأنه ليس مؤتمر حكومات ولا هو موجه بلجنة التضامن الآسيوي الأفريقي، بل هو مهتم بقضية الإستقلال والوحدة الأفريقية.

مؤتمر غانا ١٩٥٨:

ارتفع صوت أفريقيا بعد هذا المؤتمر في المجال الدولي الذي أضاء لها الطريق. وأخذت نسبة العضوية ترتفع مع توالي عهد الاستقلال في إفريقيا، في المنظمة الدولية ليفتح مجالا قويا تعبر فيه الشخصية الأفريقية عن ذاتها. لقد شق مؤتمر غانا للقارة طريقا بين السياسة العالمية وهيئة الأمم وبرزت بعده شخصية القارة الأفريقية في المجال الدولي بروزاً ملحوظا.

مؤتمر اديس أبابا ١٩٦٠:

وفي المؤتمر الثاني للدول المستقلة الذي أنعقد في آديس أبابا في ١٤ يونية وأستمر حتى ٢٦ يونيه ١٩٦٠، تحقق هدف مؤتمر أكرا، وبين العامين اللذين مضيا بين المؤتمرين، حدثت ثمة أحداث كان لها تأثيرها على مركز العلاقات الدولية الأفريقية بما أتاح الفرصة للمزيد من نمو الشخصية الأفريقية وتمـكنها من التعبير عن ذاتها.

فبعد مؤتمر أكرا بوقت قصير، أنتهت الأحداث في الجزائر في مايو عام ١٩٥٨ عقب سقوط الجمهورية الرابعة في فرنسا، بنتائج كبرى لقد أدى إحداث التغييرات الدستورية في فرنسا إذ ذاك الى إيجاد حوافز التغيير الأساسي في التركيب الاستعماري لأفريقيا وبعد أن تولى "ديجول" السلطة، أعد أقتراحات تقرر أن تعرض على الشعب الفرنسي وعبر البحار، وقد خير النظام الجديد كل إقليم الأخذ بواحد من أمور ثلاثة: إما تحقيق الاستقلال فوراً بالتصويت ضد الاستفتاء الدستوري المزمع إقامته وقتئذ، أو البقاء في أطار الجماعة الفرنسية، بأن تصبح الجزائر مثلاً بهذا جزءاً لا يتجزأ من فرنسا كإدارة منها، أو البقاء دولة لها حكمها الذاتي، على أن تبقى شئون الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد والعملة في يد الجماعة الفرنسية ككل.

لقد بقى في إطار الجماعة الفرنسية ١١ إقليما، ثم صدر تصريح دستوري في يونية عام ١٩٦٠ في دستور الجمهورية الخامسة أتاح الفرصة للدول الأعضاء لأن تصبح مسئولة، وقد عمل ذلك كله على نمو الدول المستقلة بما ما دفع إعدادها لأن تتوالى على طلب عضوية المنظمة الدولية، وقد سبقت غينيا فانضمت في ١٢ ديسمبر عام ١٩٥٨ إلى هذه المنطقة.

وكان قد إلتقى رئيس غينيا ورئيس غانا (نكروما) في كونا كرى عام ١٩٥٩، واتفقا على اعلان وجهات نظرهما حول بيان الوحدة الأفريقية، وقد أعلنا إتحاد دولتهما بأمل أن يحث ذلك سائر الدول الأفريقية على تعزيز خط الوحدة.

وقد أذيع ذلك البيان في ليبيريا بين توري ونكروما والرئيس ثومان في ليبيريا، وبعد أيام اتفق الجميع على ضرورة القيام بالعمل الفوري لتحقيق الهدف النهائي للوحدة بين الدول الأفريقية المستقلة، ثم وقعوا بعد ذلك على بيان بمبادىء تؤسس القاعدة التي يبنى عليها اتحاد الدول الإفريقية في منظمة عالمية تسمى "جماعة الدول الأفريقية المستقلة"، وقد صدرت قرارات خاصة تتعلق بالكمرون والجزائر والتفرقة العنصرية وجنوب غرب أفريقيا ووحدة العمل في المنظمة الدولية والثقافة الافريقية والتجارب النووية في الصحراء.

وقبل مؤتمر ليبيريا ببضعة أسابيع كانت فرنسا قد أبدت نيتها في إجراء التجارب الذرية في الصحـــراء، ولقد استدعى ذلـــك مؤتمر خاص من وزراء خارجية الدول الافريقية المستقلة، فعقد ذلك في منروفيا في ليبيريا.

ولقد أتاح ذلك المؤتمر فرصة أخرى للزعماء السياسيين الأفريقيين لتبادل وجهات النظر، ووضع سياسة حول المسائل التي تؤثر في مصالحهم، وقد عارض المؤتمر القرار الفرنسي الخاص بالتجارب الذرية واستمع إلى الوطنيين في أوغندا وأنجولا ونياسالاند وروديسيا الجنوبية، وحث المؤتمر جنوب أفريقية لتنفيذ قرارات المنظمة الدولية الخاصة بإفريقيا الجنوبية الغربية، وأقر أن التفرقة العنصرية التي يطبقها نظام جنوب أفريقية تعتبر تهديدا للسلام والامن الدوليين.

الوحدة في مؤتمر اديس ابابا:

وفي الوقت الذي إفتتح مؤتمرالدول الأفريقية المستقلة اجتماعه الثاني في أديس أبابا في ١٤ يونية عام ١٩٦٠ كان ثمة إقليمان جديدان قد نالا استقلالهما: هما جمهورية الـــكمرون وكانت من قبل إقليما تحت الوصاية الفرنسية وقد حققت استقلالها في أول يناير عام ١٩٦٠ – ثم جمهورية توجو، وكانت أيضاً من قبل تحت الوصاية الفرنسية وقد حققت استقلالها في ٢٧ أبريل، ولقد حددت تواريخ استقلال مالي وملاجاش والمحمية الصومالية البريطانية ونيجيريا والكنغو البلجيكي، ثم

سيراليون وغيرها وبالتالي فقد أصبح واضحا، أنه نتيجة لما حدث من تعديل في الدستور الفرنسي في ٤ يونيه كان متوقعا أن تتحرر معظم المناطق الفرنسية الأفريقية بسرعة وتنال استقلالها، ومن ثم كان الجو يتهيأ لأن تمضي الشخصية الأفريقية في مزيد من التعبير عن ذاتها ولقد عقد المؤتمر ابان هذه التغييرات، فالتقى فيه من وفود من حـــكومات ١٣ دولة أفريقية وهي:

الجزائر – الكمرون – أثيوبيا – غانا – غينيا – ليبيا – ليبيريا – المغرب – نيجيريا – الصومال – السودان – تونس – وج.ع.م.

وكان ثمة مراقبون قد حضروا هذا المؤتمر وهم من أنجولا وكينيا وجنوب أفريقيا وأفريقيا الجنوبية الغربية وتنجانيقا وأوغندا وروديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية وروانـدى أورونـدى والكمرون وسيراليون.

ولقد أيد المؤتمر رغبات إثيوبيا وليبيريا لإقامة إجراءات قضائية في محكمة العدل الدولية ضد دولة جنوب أفريقية حول حقها واختصاصها في الاشراف على أفريقية الجنوبية الغربية، ولقد تناولت القرارات سائر التجارب الذرية والنووية التي كانت تجري في أفريقيا كما تناول القضاء على السيطرة الاستعمارية في القارة، ومشاكل نياسالاندو روديسيا الجنوبية والشمالية وسياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، كما اهتم المؤتمر باقامة منظمة للتعاون الأفريقية والمسائل الثقافية والتعليمية والعلمية.

كما أيد المندوبون قرار مؤتمر أكرا حول تبادل وجهات النظر بين الدول الأفريقية حول السياسة الخارجية، وطالبوا بدعم السلام والأمن العالميين وذلك وفقا لميثاق المنظمة الدولية وإعلان حقوق الانسان وقرارات مؤتمر باندونج وأكرا.

وبعد نقاش كثير حول مستقبل الوحدة الأفريقية، أيد المؤتمر إيجاد منظمة أقليمية في نطاق شروط ومبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ولقد وجه رئيس المؤتمر – إذ ذاك – وزير خارجية أثيوبيا – التماساً لرؤساء الدول الأفريقية

المستقلة لاقامة استشارات حول تلك المنظمة المقترحة لوضع صيغة اقتراح المنظمة لمؤتمر الدول المستقلة الأفريقية عام ١٩٦٢.

أسرعت الأحداث في مضيها في فترة الخمسة عشرة أسبوعاً الواقعة بين نهاية مؤتمر أديس أبابا في ٢٦ يونية و ١٨ أكتوبر عام ١٩٦٠ ففي أثناء هذه الفترة القصيرة تزايد عدد الدول المستقلة، وصاحبه تزايد عدد الأعضاء في المنظمة الدولية كما أثارت أنتباه العالم، حوادث الكنغو.

ففي دورات متكررة انعقد مجلس الامن لحل مشكلة الكنغو، فقد استطاعت هيئة الامم المتحدة دراسة أحوال الكنغو وأخذت تضطلع على مجريات الامور. وقد حضر الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية التي تسمى غالباً بالدورة الأفريقية التي افتتحت في ٢٠ سبتمبر، ٣٤ رئيس وزراء أو رؤساء دول و ٦٩ وزير خارجية وكانت الدورة من أعظم المؤتمرات التي عقدت على مستوى القمة.

ولقد تحقق في الفترة الواقعة بين نهاية يونية وبداية أكتوبر عام ١٩٦٠ إستقلال ١٤ دولة أفريقية كان منها ١١ دولة من المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة الفرنسية (مدغشقر – داهومي – نيجر – فولتا العليا – ساحل العاج – تشاد – جمهورية أفريقيا الوسطى – الكنغو برازافيل – وجابون – والسنغال – ومالى) وكانت مالى والسنغال قد حققتا إتحادا فدرالياً، وإنفصلا بعد ذلك بقليل، وأما الدول الثلاث الأخرى فكانت الكنغو ليوبولدفيل وكان من قبل مستعمرة بلجيكية – ثم الصومال وكان من قبل تحت الوصاية الإيطالية وقد انضم مع الصومال البريطاني السابق – ثم نيجيريا التي كانت مستعمرة بريطانية سابقة – وبهذا بلغ عدد الدول المستقلة في أكتوبر عام ١٩٦٠، ٢٥ دولة أفريقية مستقلة انضمت إلى هيئة الأمم.

وتعني هذه الزيادة تغييراً كبيراً في دور أفريقيا في هيئة الأمم والعلاقات الدولية، فمثلا نلاحظ أن الدول التي كانت موضوعة تحت الوصاية، وهي لاتزال تابعة إقتصادياً لفرنسا كانت لها وجهات نظر تختلف عن وجهات نظر الدول الأفريقية الأخرى، ومن الواضح أن ذلك كان في مقدوره في المجتمع الأفريقي

المستقل أن يعبر عن مدى الإهتمام بالسياسة التي سيطرت على إجتماعات مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة في أكرا وإديس أبابا، ولقد كان لأزمة الكونغو طابعاً ميز طبيعة الدور الأفريقي في العلاقات الدولية وهيئة الأمم المتحدة.

مؤتمر ليوبولدفيل:

انعقد في ليوبولدفيل من ٢٥ – ٣١ أغسطس عام ١٩٦١ وقد حضر زعماء من جميع الدول المستقلة الممثلين في مؤتمر أديس أبابا (غانا غينيا المغرب ج.ع.م. والسودان وليبيا وتونس وأثيوبيا وليبيريا ونيجيريا ثم الصومال) ثم توجو ومالى والكونغو برازافيل والكونغو ليوبولدفيل.

أهتم المؤتمر بتطور الأحداث السريع في الكنغو ليوبولدفيل وبالحركة الإنفصالية في كاتنجا، وأعمال المنظمة الدولية في تناولها لمشكلة الكونغو، وقد اتخذت عدة قرارات بالإجماع فأدان المؤتمر الحركة الانفصالية وجميع المناورات الهادفة إلى تقسيم الكونغو.

وقد قدم المؤتمر مساعدة إلى الحكومة المركزية لجمهورية الكونغو التي كانت تعتبر وحدها الحكومية الشرعية والسلطة القانونية وذلك لدعم الاستقلال ووحدة اقليم جمهورية الكونغو، ووجه دعوة عاجلة لجميع زعماء الكونغو للمحافظة على هذه الوحدة وللتفاهم والتعاون في سبيل مصلحة الكونغو العليا وأفريقيا، وقد اهتم المؤتمر بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام في الكونغو، وحث على تنفيذ انسحاب القوات البلجيكية المعتدية من جميع جمهورية الكونغو.

٢- الطريق إلى الوحدة الافريقية:

نشأت الجامعة الإفريقية كتعبير عن كفاح شعب إفريقيا ضد التفرقة العنصرية، ولقد أطلق لأول مرة اسم الجامعة الإفريقية عام ١٩٢٩ وقد عقد بعد

ذلك حتى عام ١٩٤٥ خمسة مؤتمرات للجامعة الإفريقية في باريس ولندن وبروكسل ولشبونة ونيويورك ومانشستر.

ولم يكن ممكناً عام ١٩٥٨، بعد استقلال غانا أن يعقد مثل هذا المؤتمرعلى أرض أفريقية، فلم يكن مستطاعاً الاتصال المباشر مع الشعب الإفريقي ومع حركات كفاحه، فالمندوبون كانوا من الزنوج الامريكيين وأحياناً من أبناء جزر الهند الغربية ولأن الأفريقيين منهم كانوا عادة من الطلبة أو المنفيين خارج بلادهم. ومع ذلك فقد عقد هذا المؤتمر على أرض افريقية ذلك أن هذه المؤتمرات كانت تمثل الإفريقيين، فقد كان مضمونها يمثل صوتاً جديداً لإفريقيا ووعياً جديداً لقضاياها.

وبالرغم من أن مفهوم الاستقلال الوطني لم يكن يشكل بعد صورة واضحة بعد حادث المطالبة به في أول مؤتمر للجامعة الإفريقية الذي عقد في مارس عام ١٩١٩ فلم يكن ينظر لهذا الطلب في هذه المرحلة إلا على أساس أنه مطلب مرتقب. وفي المؤتمر الثاني عام ١٩٢١ في لندن وبروكسل حضره ١١٣ مندوباً كان من بينهم ٤١ أفريقياً طالبوا بالحكم الذاتي المحلي الذي يؤدي إلى الحكم الذاتي الكامل، وقد ذهب المؤتمر الثالث في لشبونة لندن عام ١٩٢٣ إلى مدى أبعد بالنسبة لمسألة الحكم بتحديد المطالب الخاصة بصوت الإفريقيين في حكوماتهم، وإذا كان المؤتمر الرابع في نيويورك عام ١٩٢٧ لم يتقدم بالحركة شيئاً، فقد سجل عام ١٩٤٥ عاما تقدما ملموساً في المؤتمر الخامس فقد وصل الكفاح القومي من أجل التحرر تقدماً كبيراً جديداً.

وفي خلال بضعة الأعوام التالية، انتقل مركز الاهتمام من مؤتمرات الجامعة الأفريقية في أوروبا إلى التنظيم الفعلي للكـــفاح في القارة، وكان مولد غانا عام ١٩٥٧ دفعة قوية لحركة الجامعة الأفريقية، فقد أصبحت غانا الجديدة مناراً يشع منه الأفـــكار، كما عقد أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة في أكرا عام ١٩٥٨ وكذلك عقد المؤتمر الأول لشعوب القارة في أكرا في ديسمبر عام ١٩٥٨.

ومضت أفكار الجامعة الأفريقية، تقوم أيديولوجيتها على أربع مبادىء أساسية هي:

١- شعب القارة له مصير مشترك، فهو بحاجة إلى توحيد جهوده إلى أقصى درجة.

٢- أن إفريقيا ينبغي أن يحكمها إفريقيين، مع القضاء على جميع أشكال الاستعمار.

٣- أنه لكي تتحقق الوحدة وتقضي على الاستعمار ينبغي على الشعوب الأفريقية إعادة بناء تاريخها وذكرى أبطالها وبعث الحياة في تراثها.

٤- أنه بعد انتهاء الحكم الاستعماري ينبغي أن يعـــاد تنظيم المجتمع الأفريقي: اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن الجامعة الأفريقية، هي الاستقلال الأفريقي والوحدة الأفريقية.

ولقد أبرز المؤتمر الثاني أن المفهوم العظيم للجامعة الأفريقية يشكل عنصراً جديداً في اليقظة القومية للشعب الأفريقي. من هنا أصبحت فكرة الوحدة تسهم في تشكيل برامج الزعماء الأفريقيين.

وعلى المستوى الدولة، اتخذت خطوات هامة نحو الوحدة، ففي أبريل عام ١٩٥٨ انعقد المؤتمرالأول في أكرا جاء فيه نحن نقرر صيانة وحدة الهدف ووحدة العمل في الشؤون الدولية.

ولقد تحقق قدر من التنسيق بين الدول الافريقية في الهيئات المختلفة كالأمم المتحدة وفي غيرها من المجتمعات الدولية، وبدأت المناقشات تدور حول التعاون الاقتصادي وما تتوقعه الشعوب الأفريقية من حكوماتها في مجال الوحدة الأفريقية.

وبجانب ذلك، طالب المؤتمر الثاني لشعوب كل أفريقيا، بتنظيم دورات أفريقية للألعاب الرياضية وندوات أفريقية، وبإيجاد لنقابات عمال كل إفريقية.

وتجلت خبرة الشعوب الأفريقية في المؤتمر الثالث المنعقد في مارس عام ١٩٦١ في القاهرة، فقد أوصى في قراره بالوحدة والتضامن بين الأفريقيين، وإيجاد

جمعية استشارية إفريقية ومجلس للدول الأفريقية ودفاع أفريقي مشترك كما أعاد تأكيده على المطالب الاقتصادية.

وتعتبر غانا وغينيا في مقدمة الدول التي دعت للوحدة، فنكروما كان يؤكد أن حرية واستقلال غانا لن يكون لها من معنى مالم تتحرركل أفريقية، ويتخذ سيكوتورى وشعب غينيا نفس الموقف، وتأييداً لفكرة الاتحاد السياسي اجتمع في عام ١٩٦١ رؤساء غانا وغينيا ومالى، في اتحاد غانا – غينيا – مالى في ديسمبر عام ١٩٦٠، ووقعوا ميثاق اتحاد الدول الأفريقية الذي كانوا يعدونه أساس الاتحاد المقبل بين جميع الدول الأفريقية. لكن تلك المحاولة منيت بالفشل.

وشعرت الدول الأفريقية بالحاجة إلى الاتحاد لاستكمال وجودها في شكل جماعي يعالج مخلفات الاستعمار، مع بداية عهد الاستقلال أخذت فكرة الوحدة تزداد أهمية بين الدول الأفريقية حتى تبلورت في منظمة الوحدة الافريقية.

لقد حاولت الدول الأفريقية تحقيق الوحدة الشاملة في بدء مؤتمر منروفيا في الفترة من ١ – ١٢ يناير عام ١٩٦١، والذي اشترك فيه ١٢ دولة تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمي إلى أية مجموعة.

حقق المؤتمر هدفه الأول، وهو إدخال الدول الأفريقية التي لم يسبق لها الانضمام لأية مجموعة من قبل إلى هذه المجموعة كما نجح في التقريب بين الدول الناطقة بالفرنسية وبعض الدول الناطقة بالانجليزية، ولكن فشل في التقريب بين أفريقيا الثورية كما مثلتها الدار البيضاء، والمعتدلة كما مثلتها مجموعة برازافيل.

سار الاتجاه الرئيسي الذي يمهد لقيام الوحدة الأفريقية في طريقة قوياً في خطوات تمهيدية من تقارب بين أفريقيا العربية وغير العربية في ظل منظمة الدار البيضاء ثم تخلص الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من قيود فرنسا السافرة بإقامة منظمة برازافيل ثم التقارب بين أفريقيا الفرنسية وأفريقيا الأنجليزية وأفريقيا غير المنضمة إلى أية مجموعة بإقامة مجموعة، منروفيا. وقد تم التقارب بين الاتجاه الثوري والمعتدل على يد مؤتمرأديس أبابا.

مؤتمر اديس ابابا ١٩٦٣:

بدأ المؤتمر بمرحلة تمهيدية لوزراء خارجية الدول الأفريقية الذي بدأ بانتخاب رئيساً له كما وافق على جدول الأعمال الذي تضمن إنشاء منظمة الدول الافريقية والتعاون بين الدول الأفريقية في شتى الميادين. ولقد شكلت لجنة لإنشاء منظمة الدول الافريقية. كما اختلفت وسائل المشروع في تحقيق الرغبة المشتركة ونصت اقتراحات نكروما على انشاء اتحاد فيدرالي بين الدول الأفريقية.

أما عن مشروع الميثاق الذي تقدمت به أثيوبيا فقد أكد ضرورة السير تدريجياً بالتعاون بين الدول الأفريقية في شتى الميادين. مع التأكيد على وجوب الخضوع لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

لم يكن من السهل إيجاد حل وسط لتباعد الاتجاهات بين الدول الأعضاء، كما تضمنت مناقشات اللجنة الأولى العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة. وكذلك تناولت اللجنة الأولى موضوع التعاون بين الدول الافريقية من الناحية الإقتصادية ووسائل تنمية ذلك التعاون كإنشاء سوق أفريقية مشتركة كما تناقشت حول تحسين العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وباقي دول العالم.

بدأت المرحلة الثانية من مؤتمر القمة الافريقي وقرر رؤساء الدول تكوين لجنة خاصة من وزراء الخارجية لإعداد مشروع الميثاق للمنظمة الأفريقية الجديدة، وتقرر جعل اسم المنظمة الجديدة منظمة الوحدة الأفريقية. ووقع رؤساء الدول الثلاثون على الميثاق الأفريقي وسجلوا نجاح المؤتمر.

تضمنت ديباجة ميثاق أديس أبابا ١١ فقرة تشير أولا إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها وثم تؤكد اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن وتأكيد عزم رؤساء الدول والحكومات على ضمان وتدعيم استقلال وسيادة وسلامة الدول الافريقية.

تنظيم العضوية في المنظمة:

يمكن لاية دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتيرة العام الإداري في أي وقت على الانضمام إلى هذا الميثاق وعلى السكرتير أن يرسل هذا الإخطار إلى جميع الدول الأعضاء.

وكما أن للدول الإفريقية حق الانضمام للمنظمة لها أيضا حق الانسحاب منها فأية دولة تريد الانسحاب تقدم إخطاراً مكتوبا بذلك إلى السكرتير الإداري على ألا يســرى الانسحاب إلا بعد مرور سنة من تاريخه.

هذه المنظمة تحقق أهدافها عن طريق هيئات عامة هي: الهيئة العليا، مجلس وزراء الخارجية والأمانة العامة:

١- مجلس رؤساء الدول والحكومات:

وهو الهيئة العليا للمنظمة. يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من يمثلهم من المفوضين. والمجلس يجتمع مرة على الأقل كل عام اجتماعا في دورة عادية ويمكن دعوته في دورة غير عادية بشرط أن يحضره ثلثا الأعضاء على الأقل ليــكون الاجتماع صحيحا.

وللمجلس سلطات واسعة تبدو في تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة، واعادة النظر في تكوين جميع الهيئات العاملة ووظائفها.

أما اختصاصات المجلس فهي:

١- رسم السياسة العامة التي يسند تنفيذها إلى مجلس الوزراء.
٢- الموافقة على ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات.
٣- إنشاء هيئات عامة فرعية جديدة أو إدخال تعديلات على تكوين الهيئات العامة أو على إختصاصها.

٢- مجلس وزراء الخارجية:

هو ثاني الهيئات العاملة في المنظمة أهمية، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، كما يحق لهذه الدول إختيار وزراء آخرين ليمثلوها في إجتماعات المجلس.

ويجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل، ومن الممكن أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب دولة عضو، على أن يوافق على ذلك ثلثا الأعضاء كما يشترط حضور ثلثي الأعضاء على الأقل لصحة إنعقاده.

٣- الأمانة العامة:

اتفق على أن يكون مقرها أديس أبابا فلها الأولوية في ذلك على غيرها فهي التي انشئت فيها المنظمة، كما أنها تعتبر نقطة التقاء متوسطة بين مختلف الدول الأفريقية ومقر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

والموظف الأول في المنظمة هو الأمين العام الإداري، وليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا عند تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة، ويتعين على كل عضو "أن يحترم الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الأمين العام والموظفين والا يسعى إلى التأثير عليهم عند الاضطلاع بمسئولياتهم."

جنوب أفريقيا منظمة الوحدة الأفريقية[١]:

أن الدوافع التي حدت بالدول الأوروبية لأن تعقد "مؤتمر برلين" قبل مائة وعشرين عاماً كاملة من الزمن لاقتسام القارة الأفريقية، هي نفسها التي حدت بالقوى الاستعمارية إلى التفاهم "حول مناطق النفوذ"، في مختلف بلاد العالم، وفي مقدمتها القارة الأفريقية.

إن ثروات "أفريقيا" التي تكاد تعتبر بكرا إلى الآن، رغم ما نهب منها المستعمرون، تعتبر إحدى الدعائم التي يزداد اعتماد العالم الصناعي عليها في تطلعه إلى الحفاظ على مكاسبه الحضارية الراهنة.

---

(١) د. محمد عبد ايماني: افريقيا لماذا؟ ص ٣٧٩ – ٣٩٥.

وإذ دأب عالم الشمال على وراثة "الاستعمار القديم" في كل مكان خرج منه، فإن "أفريقيا" كانت مثل منطقة "الشرق الأوسط" تماما – ميدانا للصراع بين قوى الشركات العالمية.

من هنا نستطيع أن نفسر كثيراً من الانقلابات والاضطرابات التي نشبت، في القارة الافريقية.. فهي أحداث نتيجة الصراع بين "أمريكا" وروسيا... أو بعبارة أخرى إحلال الصراع الأيديولوجي بديلا عن الصراع العسكري.

لقد حدث في الماضي وفي مرات عديدة، أن انقلبت الأمور من النقيض إلى النقيض في كثير من الأقطار الأفريقية؛ فبعد أن يكون بلد ما محسوبا على المعسكر الأميركي، نراه وقد انقلب – فجأة – إلى المعسكر السوفيتي.. وهو في الحالتين معا ضحية سياسة الصراع بين العملاقين دون إقامة أي اعتبار لمصلحة البلد وشعبه وأهله...

فأن يقوم نظام حكم ماركسي في "أفريقيا" ليس له سوى معنى واحد: هو التبعية القهرية للمعسكر السوفيتي، إذ لا يمكن القول أن الشيوعية يمكن أن تحقق أية فائدة لبلد فقير، ليس فيه طبقة عمالية، ولا فئات اجتماعية متصارعة، وليس فيه صناعة، ولا زراعة متقدمة، فلماذا، مثل ذلك يقوم النظام الماركسي.

الجواب نجده لدى الفيلق الكوبي الذي بعث به "كاسترو" إلى "أفريقيا"، ليتدخل بالقوة المسلحة في قلب الأنظمة، وإقامة أنظمة موالية للسوفييت. ماذا يفعل "الكوبيون" في "أفريقيا" إنهم يحاربون بالنيابة عن روسيا.. ولماذا لم تتدخل "الولايات المتحدة" وتضع حداً لهذا التدخل. الحقيقة أن سياسة الوفاق بين القطبين كانت تراعي مصالحهم. فكيف تحل المشكلات الأفريقية الاقتصادية والاجتماعية، وتلك القلاقل تجتاح أكثر من نصف دول "أفريقيا".

نستطيع القول إن هذا هو ما يريده الغرباء، يريدون إبقاء "أفريقيا" على حالها من التخلف والفقر، لكي يسهل عليهم ابتلاعها. كما نستطيع أن نصنف التدخلات

الأجنبية الاستعمارية بكل ما تضمه من عناصر وأطراف، بعضها يعمل للأميركيين، وآخر يعمل للروس، وثالث يعمل لحسابه الخاص.

فمن أجل المطامع الأجنبية المتمثلة في الدول الشرقية والغربية ينشط المرتزقة من الجنود الأوربيين الذين يحملون مسؤولية معظم الانقلابات والاضطرابات التي حدثت في "أفريقيا" إضافة إلى الجنود النظاميين، كالكوبيين والفرنسيين.

أما ما يتبقى من الدور الاستعماري الذي يؤديه الغرباء في "أفريقيا" فقد كانت دولة "جنوب أفريقيا" العنصرية تؤديه بكل همة ونشاط.

٣– الخلافات الافريقية:

إن مشكلة المشكلات التي تعاني "أفريقيا" كلها منها: الخلافات التي تتنوع وتتشكل حسب رغبة ناشريها إن المتأمل لأحوال القارة الأفريقية يعجز، أو يكاد، عن فهم وتفسير الخلافات القائمة بين بعض الدول الأفريقية والتي تؤثر بشكل حاد على أية محاولة جادة لتوحيد قوى القارة.

ويمكننا القول أن تعدد الانتماءات وتضاربها يعتبر المسؤول الأول عن تلك الخلافات ومنها:

١– وجود انتماءات ذات طابع يساري، ترتبط بالسوفييت أو الصينيين ومن يمثلونهم وهناك انتماءات ذات طابع غربي، ترتبط "بالولايات المتحدة" أو "فرنسا" أو "بريطانيا".

٢– وجود دسائس داخلية تقوم بها وتحركها وتغذيها الاحتكارات المعدنية الكبرى التي تجد أن قلب نظام الحكم برمته في بلد أفريقي هو أسهل من "التفاهم" مع ذلك النظام حول الطريقة المناسبة للتعاون الذي لا يجحف بحقوق البلد في ثرواته.

٣- تقسيمات الحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية قبل رحيلها لتترك بذور صراع حاد تحرص على تنميته دائما عن طريق تدخلها لدعم الأطراف المختلفة.

٤- وهناك الخلافات الشخصية التي تقوم بين بعض الرؤساء والحكام، وتنعكس مباشرة على العلاقات المشتركة بين بلادهم، وتؤخر المسيرة التطورية الجادة.

٥- كما أن هناك مطامع لبعض الحكام في مناطق تابعة لحكام آخرين، يستخدمون فيها، أحيانا، القوة المسلحة السافرة، أو التسلل الخفي في أحيان أخرى، فتناصر مجموعة من الدول هذا الحاكم، وتناصر دول أخرى ذاك الحاكم، وتكون النتيجة تفاقم أسباب الخلاف والصراع والقتال، واستنزاف الجهود والأموال والأرواح في قضايا لا تقدم – في واقع الأمر – ولا تؤخر.

نموذج عن الخلافات: تنزانيا:

و "تنزانيا" هي نتيجة اتحاد كل من "تنجانيقا" و "زنجبار"، وقد ارتبط اسمها منذ سنوات طويلة برجل أفريقي مشهور هو الرئيس "جوليوس نيريري".

لقد لمع اسم "نيريري" في الستينات من القرن الماضي، حين أقدم على تجربة غريبة بدت، في حينها، مثيرة للاهتمام.. فلقد أعلن أن بلاده ترفض الانحياز لأي من المعسكرين الدوليين الكبيرين، وترفض مبدأ "عدم الانحياز" فهو لا يريد التجربة الغربية ولا التجربة الشرقية ولا تجربة دول عدم الانحياز. كانت لدى "نيريري" وجهة نظر جديدة، فقد اختار التعامل مع الصينيين. وهكذا فتح أبواب بلاده لهم، للصينيين الشيوعيين، المناوئين للسوفيت والأميركيين، على أمل بناء "نظام ثالث" يختلف عن الرأسمالية والشيوعية.

أعلن "نيريري" أنه سوف يبني اشتراكية زراعية، تقوم على مبدأ "العودة إلى الأرض" وربط هذه العودة بالتراث الوطني الأفريقي، وباللغة الوطنية التنزانية "اللغة السواحيلية" وكان ذلك في عام ١٩٦٧م.

وهكذا حظيت الزراعة بنسبة ٩٩% من اهتمام "نيريري" ولم يحظ التصنيع إلا بنسبة (١%) فقط.

ولكن حظ تجربة "نيريري" لم يكن بأحسن من حظ الذين اتجهوا نحو الصناعة؛ إذ أن سنوات طويلة من التجربة، أثبتت أن "تنزانيا" قد سارت في الاتجاه الخاطئ.

اكتشف "نيريري" أن الاهتمام بالزراعة وحدها لا يكفي وأن هناك صناعات هامة يجب الاعتناء بها كمتمم طبيعي للزراعة، كالصناعات التحويلية الزراعية، وبهذا وقعت "تنزانيا" تحت عجز مالي كان يتزايد عاما بعد عام، حتى اضطرت إلى التقدم "للبنك الدولي" بطلب قرض مقداره خمسمائة مليون دولار، وقدم البنك القرض المطلوب بعد أن فرض شروطه القاسية المعتادة التي تضع اقتصاد البلاد تحت هيمنته.

فبعد إخفاق التجربة الزراعية اتجه اهتمام "نيريري" وحزبه الحاكم (حزب الاتحاد الوطني الأفريقي) إلى الصناعة، فارتفعت نسبة العناية بها من (١%) إلى (٢٤%) من إجمالي النشاط الاقتصادي، ولكن أموراً كثيرة كانت قد تغيرت.

فالزراعة قد تأخرت وتدهورت، لا سيما بعد أن سيطرت الحكومة على أهم أنواع الإنتاج (القهوة والتبغ) فصارت تشتري الإنتاج الوطني كله وتدفع له ثمنا محددا لا يكاد يغطي النفقات والجهود التي بذلها المزارع مما يثبط همته عن متابعة هذا العمل، وظهرت طبقة من السماسرة هم من رجال الحزب الحاكم أثرت على حساب المزارع في حقله والعامل في مصنعه.

وزاد الحالة تفاقماً تلك الحرب التي شنها "نيريري" على "أوغندا" لإسقاط الرئيس "عيدى أمين" فلقد اضطر "نيريري" إلى شراء الأسلحة البريطانية والألمانية لمواجهة أسلحة "عيدي أمين" السوفيتية"... وكانت نتائج الحرب شرا على البلدين؛ فلقد اجتاح جنود "نيريري" "أوغندا"، ونقلوا إلى "تنزانيا" كل ما وجدوه في "أوغندا" من

معدات وآلات وأموال، وتسببت نفقات الحرب في إثقال ميزانية "تنزانيا" ونتيجة لذلك تقدم "نيريري" بطلب قرض جديد من "البنك الدولي" مقداره ثلاثمائة مليون دولار.

حكم الرئيس "نيريري" "تنزانيا" حوالي ثلاث وعشرين سنة، وكانت النتيجة ازدياد البلاد فقرا على فقرها، ورزوحها تحت نير الديون الخارجية، واستهلاك أموالها القليلة في شراء الأسلحة، وإهدار ما تبقى من تلك الأموال في تجارب غير مدروسة، زراعية مرة وأخرى صناعية، إضافة إلى فوائد الديون التي قدمها "البنك الدولي".

إن أي بلد في العالم مطالب بأن يساعد نفسه قبل أن يساعده الآخرون، وأن يختار الطريق الأسلم من واقع تجربته وظروفه وبيئته، حتى إذا ما قطع من هذا الطريق ما يثبت أنه الصواب، كانت المساعدات التي تقدم إليه أكثر فائدة وجدوى. إن ما يدعو للأسف أن معظم الخلافات القائمة بين بعض الدول الأفريقية لا تعود إلى شؤون أفريقية بقدر ما تعود إلى عوامل خارجية، لا علاقة للمصلحة الأفريقية بها. ومن عجائب هذا الوضع بلدا عنصريا متعصبا في عدائه لأهل "أفريقيا" الأصليين، وأعني به دولة "جنوب أفريقيا"، قد توصلت إلى عقد معاهدة عدم اعتداء بينها وبين "أنجولا" و "موزمبيق" المحسوبتين على السوفييت.

أي أن الرأسمالية قد تعاهدت مع الشيوعية.

نعود هنا إلى جذور سياسة الوفاق بين العملاقين، "أمريكا" و "روسيا"، اللذين يبعدان آلاف الأميال عن "أفريقيا".

تراجع أمريكي، وتقدم سوفياتي:

كتب محلل سوفيتي أن السوفييت يتمتعون في "أفريقيا" بمركز لا يستطيع أحد أن يزحزحهم عنه، وأن نجم السوفييت يصعد باستمرار بينما يخبو نجم الأميركيين شيئاً فشيئاً. والواقع أن ذلك يبدو بعيداً عن التصديق؛ فالتجارب الاشتراكية الأفريقية قد أخفقت جميعها، وليس لدى السوفييت الكثير مما يستطيعون تقديمه، ومع هذا فإن النفوذ الأمريكي ينحسر، والنفوذ السوفييتي يتسع.

تفسير ذلك، ببساطة، أن السوفييت كانوا قد اختاروا الطريق الأقصر، وهو طريق القوة المسلحة المباشرة عبر القوة الكوبية التي تصول وتجول في "أفريقيا" على هواها، فتدعم النظام الماركسي في "إثيوبيا" تارة، وتقاتل إلى جانب "حركة مبالا" في "أنجولا"، وتفرض النظام الشيوعي في "موزمبيق".

ولقد اعترفت "الولايات المتحدة"، في حينه، أن انتصار أعوان السوفييت في "أنجولا" و "موزمبيق" هو هزيمة لها، تقبلتها بكثير من المرارة، وأن عليها أن تتدارك ذيولها في أقرب وقت.

كما آثرت "جنوب أفريقيا" أن تتفاهم مع شيوعي "أنجولا"، فتسحب قواتها من إقليم "كونين" الأنجولي وتتعهد بعدم مساندة قوات المعارضة في "أنجولا" و "ناميبيا" مقابل عقد معاهدة عدم الاعتداء، والتعاون الاقتصادي بين "جنوب أفريقيا"، الغنية، و "أنجولا" الفقيرة التي قضى على اقتصادها التطبيقات الشيوعية المدمرة.

لا شك أن هناك خللا، في الممارسات السياسية الأفريقية التي لا تأخذ المصلحة الأفريقية الوطنية في الاعتبار الأول، على مستوى القارة كلها، وأن هناك جيوبا غريبة: أميركية وروسية وصينية وألمانية، تفعل فعلها في تعطيل المسيرة الحضارية الأفريقية وهي الأساس لإهدار جهودها في قضايا جانبية لا تخدم سوى مصلحة الأغراب.

لقد كافأت "الولايات المتحدة" "أنجولا" (الشيوعية!) على المعاهدة التي عقدتها مع "جنوب أفريقيا" بتقديم مساعدات اقتصادية وقروض ميسرة لها.

ومن الطريف – أو العجيب – أن نذكر أن طائرات "جنوب أفريقيا"، من طراز "ميراج"، قد دكت "مابوتو" عاصمة "موزمبيق" قبل أن يتوجه وفد جنوب أفريقي إلى "موزمبيق" لتوقيع معاهدة عدم الاعتداء.

وفي "زامبيا" اعترف الرئيس "كاوندا" أن الخطط التطورية التي كان يطمح إليها قد أصابها الإخفاق، وأن الفساد قد استشرى بين أعضاء "حزب الاستقلال الوطني".

وأعلن الرئيس "روبرت موجابي" رئيس "زيمبابوي" أنه يعاني من كابوس الخلافات السياسية التي تعصف بالقوى الوطنية في البلاد، وأن تلك الخلافات قد عطلت كل أمل في العمل الجدي المثمر لمواجهة مشكلات "زيمبابوي" الاقتصادية.

٤- في الطريق إلى منظمة الوحدة الافريقية:

كما سبق وذكرت انعقد مؤتمر الدول الافريقية المستقلة في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ من مايو عام ١٩٦٣، والذي أسفر عن اتفاق على تكوين منظمة الوحدة الافريقية واقرار ميثاق الوحدة الافريقية كأداة لهذه المنظمة، كما اتخذ قرارات تتضمن الاسراع بتحرير جميع المناطق الافريقية التي ما زالت تحت السيطرة الأجنبية.

وكان هذا هو ثالث مؤتمر تعقده الدول الافريقية. فالمؤتمر الأول عقد في أكرا في الفترة من ١٥ الى ٢٢ من ابريل عام ١٩٥٨، وقد اشتركت فيه كل الدول الافريقية المستقلة الثمانية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، وعقد المؤتمر الثاني في أديس أبابا ١٩٦٣، في الفترة بين ١٥ الى ٢٤ من يونيه عام ١٩٦٠، ومثلت فيه ١٢ دولة افريقية، وعقد المؤتمر التاريخي الثالث في أديس أبابا، وحضره رؤساء ٣٠ دولة افريقية مستقلة، ومثلت فيه دولتان أخريان هما مراكش وتوجو، وان لم يمثلها رئيسا دولتيهما. وكانت تلك الدول الافريقية الاثنتان والثلاثون تمثل ٢١٢ مليونا من الافريقيين، وبالاضافة الى ذلك، شهد المؤتمر عددا من المندوبين من ٢١ حزبا وطنيا تمثل تلك الدول الافريقية التي لا تزال تحت الحكم الاستعماري، والتي يعيش فيها تحو ٤٠ مليونا من الافريقيين.

وقد اتخذ المؤتمران الأولان للدول الافريقية المستقلة قرارات هامة ساعدت على تعبيد الطريق أمام مزيد من التقدم.. بيد أن المؤامرات الامبريالية، ونشاط الاستعمار الجديد من جانب الامبريالية الأمريكية، والاجراءات التي اتخذها الامبرياليون البريطانيون والفرنسيون إلى جانب المنافسة بينهما قد أدت الى انقسامات خطيرة بين الدول الافريقية وزعمائها، ترتب عليها تكوين مجموعتين

مختلفتين من تلك الدول تعرف أولاهما بمجموعة الدار البيضاء وتعد المجموعة المتقدمة، وتعرف الاخرى بمجموعة برازافيل (مجموعة مونروفيا فيما بعد)، وتعد مجموعة أكثر تحفظا بشكل عام، وفي داخلها أيضا اتحاد دول الافرومالاجاش الوثيق الصلة بالامبريالية الفرنسية.

وفي عشية مؤتمر أديس أبابا حفلت الصحافة الغربية بتكهنات عن المصاعب والانقسامات. وكان ذلك تعبيرا عن خطط الامبرياليين الذين يأخذون على عاتقهم تدعيم الخلافات بأمل نشر فقدان الثقة حتى يحافظوا على الانقسام بين الدول الافريقية.

لقد ترتب على المؤتمر تقدم تاريخي بالنسبة للشعوب الافريقية.. وكان خيبة أمل للامبرياليين. ولقد أصبحت الوحدة شعارا للمؤتمر، وكانت طبيعة القرارات تساعد على دفع قضية الوحدة الافريقية الى الأمام.

فالوحدة دون سياسة واضحة ستكون محدودة الجدوى، بيد أن المغزى الشامل للوحدة التي تحققت في مؤتمر أديس أبابا هو انها كانت وحدة موجهة ضد الامبريالية والاستعمار بوجهيه القديم والجديد.

وفي عشية المؤتمر اتخذ المؤتمر قرارين لتحقيق الهدف المعادى للامبريالية.

ويقضي القرار الأول بتكوين جهاز دائم للدول الافريقية المستقلة في صورة منظمة الوحدة الافريقية.

ويقضي القرار الآخر بتكوين لجنة تنسيق أو مكتب للتحرر الوطني يكون مسؤولاً عن تنسيق جهود الدول المستقلة " للتعجيل بتحقيق الاستقلال الوطني".

وتتضمن تلك الاجراءات مواقف متفقا عليها تتخذها الدول المستقلة في الأمم المتحدة والهيئات الدولية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع البرتغال وجنوبي افريقية، وتوقيع عقوبات اقتصادية على هاتين الدولتين الرجعيتين، والعمل على توحيد حركات التحرر الوطني في مختلف المناطق التي ما زالت مستعمرة، وتقديم

المتطوعين من كل دولة لتزويد "حركات التحرر الوطني الافريقية المختلفة بالمساعدة التي تحتاجها في شتى القطاعات".

وتلك القرارات تعنى، كما قال جومو كينياتا " أن حكما قد صدر بإعدام الاستعمار واتخذت فعلا الوسائل لتنفيذ هذا الحكم".

وأصدر المؤتمر قرارات أخرى حول التمييز العنصري والتفرقة العنصرية وحول الامم المتحدة وحول نزع السلاح الشامل وحول التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية.

والقرار الخاص بنزع السلاح الشامل ذو أهمية بالغة، فهو يتضمن اعلان أن افريقية منطقة مجردة من الأسلحة النووية، ووجوب تدمير المخزون من هذه الأسلحة، وازالة القواعد العسكرية من افريقية، وعدم ارتباط البلاد الافريقية باحلاف عسكرية مع الدول غير الافريقية.

وفي الشهور الخمسة التي انقضت على انعقاد المؤتمر شنت شعوب افريقية نضالا صعبا لوضع روح وقرارات المؤتمر موضع التنفيذ، وسجلت بعض النجاحات.

ومن بين النجاحات التي تحققت تكوين لجنة التنسيق لمساعدة البلاد التي ما زالت تحت الحكم الأجنبي وتقديم المساعدات لها.

أما بالنسبة لروديسيا الجنوبية وجنوبي افريقية والمناطق التي تسيطر عليها البرتغال، فقد كان باستطاعة الدول الافريقية أن تضمن اتخاذ قرارات هامة بخصوصها داخل الأمم المتحدة.

وقد صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (في ١١ من اكتوبر عام ١٩٦٣) بما يشبه الاجماع، ويقضي القرار بادانه حكومة جنوبي افريقية " لاضطهادها الاشخاص الذين يعارضون التفرقة العنصرية " (سياسة أبارتهايد)، كما يطالبها "بالتوقف فورا عن محاكمة الزعماء الافريقيين وبالافراج العاجل غير

المشروط عن جميع المسجونين السياسيين وعن جميع الاشخاص الذين سجنوا أو اعتقلوا لمعارضتهم لسياسة التفرقة العنصرية".

وكانت الاجراءات والمظاهرات التي حدثت ضد جنوبي افريقية ذلك العام نتيجة للضغط المشترك من جانب الدول الافريقية..

كما دعم مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية، الذي انعقد في داكار في أغسطس عام ١٩٦٣، قرارات أديس أبابا باتخاذه قرارا يدعو جميع الحكومات الافريقية الى التوقيع على معاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية.

واوضحت الأحداث أن الثورة الافريقية واصلت طريقها الى الأمام.. فالاطاحة بحكومة يولو في الكونغو (برازافيل) وحكومة ماجا في داهومي، عن طريق مظاهرات جماهيرية قام بها العمال ونقابات العمال في كلا البلدين يوضح أن الحكومات الافريقية التي لا تستجيب لاحتياجات ومطالب الشعب والتي تدخل في مساومات مع الامبريالية ليس بإمكانها أن تظفر بالاستقرار، كما توضح الاجراءات التي قام بها العمال ونقابات العمال في الكونغو (ليوبولدفيل) وفي السنغال، وكذلك الاضراب العام في نيجيريا ولو أنها قمعت كلها أن الارض تتزلزل تحت أقدام المساومين.

لقد نشأت حركة "الجامعة الافريقية" كتعبير عن كفاح شعوب مقهورة ضد التفرقة العنصرية. وكانت هذه الحركة في نشأتها تضم جميع من هم من أصل زنجي ولم تكن مقصورة على افريقية.. والحقيقة أن مقدماتها المبكرة جاءت من جزر الهند الغربية أو من الولايات المتحدة الأمريكية.. وفي أول مؤتمر لهذه الحركة عقد في لندن عام ١٩٠٠، بذلت جهود متصلة للحصول على تأييد لحركة الجامعة الافريقية التي اكتسبت دفعة قوية جديدة نتيجة لخبرة الحرب العالمية الأولى، والأحداث التي تلتها.. فلقد اشترك مئات الألوف من الافريقيين في هذه الحرب " لانقاذ الديمقراطية" و "لانهاء جميع الحروب"، وكان هناك احساس كبير في افريقية بأن الحرب العالمية الأولى كانت "حرب الرجل الأبيض" وبأنها لم تضع

في حسابها مصالح الشعب الافريقي .. وترتب على هذا الاحساس حركات احتجاج وثورات في عدد من المناطق.. كانت هناك حوادث شغب في ليبيريا وثورات في داهومي وحركة واسعة النطاق في كينيا، وانتفاضة في نياسالاند قادها جون تشيلمبوى وكانت موجهة الى حد ما ضد اشتراك الافريقيين في الحرب.. وقد سجل تشيلمبوى بعض مشاعر وآراء الشعب الافريقي بالنسبة للحرب في وثيقته الهامة "صوت أبناء افريقية في الحرب الحالية" الذي كتب في أواخر عام ١٩١٤، فور مناوشة حدثت بين القوات "الألمانية" و "البريطانية" في شرقي افريقية كان خمسة أسداس القتلى فيها بين الجانبين من الافريقيين .. وقد احتج تشيلمبوى على ذلك قائلا "ان الافريقيين الفقراء الذين لا يتركون ساعة وفاتهم سوى طابور طويل من الأرامل واليتامى في حاجة وبؤس قد دعوا الى الموت من أجل قضية ليست بقضيتهم".

ولقد أكدت صحة ذلك .. فخبرات الحرب ووقع ثورة اكتوبر في روسيا عام ١٩١٧، كان لهما أثر هام على شعب افريقية.. وكان هذا واضحا على سبيل المثال من شكاوى بعثات التبشير في ساحل العاج بأن الجنود الافريقيين الذين عادوا بعد عام ١٩١٨ يظهرون ميولا "شيوعية".

وكما سبق وذكرت فإن مؤتمر الجامعة الافريقية الذي انعقد عام ١٩١٩، والذي أطلق عليه اسم الجامعة الافريقية لأول مرة، قد استلهم نفس التأثيرات والدوافع التي أدت الى وقوع الاحداث. وبين عامي ١٩١٩ و ١٩٤٥، عقدت خمسة مؤتمرات للجامعة الافريقية – في باريس ولندن وبروكسل ولشبونة ونيويورك ومانشستر .. ولم يكن ممكنا حتى عام ١٩٥٨، عندما أصبحت غانا دولة مستقلة، أن يعقد مثل هذا المؤتمر على أرض افريقية. تلك المؤتمرات كانت بشكل عام صوت وضمير افريقية، كما أصبحت الطليعة المفكرة لحركات الشعب الافريقي الاستقلالية، كما كانت تتضمن كثيرا من المبادىء الأساسية التي أعلنها مؤتمر شعوب كل افريقية... وبالاضافة الى ذلك فان عددا من المندوبين الموفدين الى

مؤتمرات الجامعة الافريقية قد عادوا فيما بعد الى بلادهم ليصبحوا زعماء لحركات التحرر الوطني، ومن بين هؤلاء الزعماء جومو كينياتا ودكتور قوامى نكروما.

ولكي نفهم الأفكار الرئيسية التي قدمتها وطورتها حركة الجامعة الافريقية من الضروري أن ندرس ما توصلت اليه مؤتمراتها من نتائج وما اتخذته من قرارات .. فالمؤتمر الأول للجامعة الافريقية الذي عقد في باريس عام ١٩١٩، وحضره ٥٧ مندوبا، اتخذ قرارا يطالب بحق الافريقيين في الاشتراك في الحكم، مع البدء بالحكم المحلي والقبلي وتوسيع ذلك بالتدريج "الى المناصب العليا في الدولة، حتى تحكم أفريقية في النهاية بموافقة الافريقيين".. أي أنه أعلن في هذا التاريخ المبكر مبدأ لم يكن قد تشكل بعد بصورة واضحة.

وعقد المؤتمر الثاني عام ١٩٢١، في لندن وبروكسل، وقد حضره ١١٣ مندوبا من بينهم ٤١ مندوبا من افريقية .. وأصدر المؤتمر "اعلانا الى العالم" دعا فيه الى "اقامة المنظمات السياسية بين الشعوب المقهورة"، وطالب "بالحكم الذاتي المحلي للجماعات المتأخرة" الذي يؤدي الى "الحكم الذاتي الكامل".. أما المؤتمر الثالث الذي عقد في لشبونه ولندن عام ١٩٢٣، فقد ذهب الى مدى أبعد بالنسبة لمسألة الحكم، بتحديده للمطلب الخاص بصوت للافريقيين في حكوماتهم .. وفي نفس الوقت كان هناك تركيز على أن تنمية افريقية ينبغي أن تتم لمصلحة الافريقيين وليس فقط من أجل تحقيق الربح للأوروبيين.

ولم يكن باستطاعة المرء أن يرى تغيرا حاسما حقيقيا الا بحلول عام ١٩٤٥ عندما انعقد المؤتمر الخامس .. فلقد ترتب على خبرة الحرب وهزيمة الفاشية ونشأة الدول الاشتراكية الجديدة، تغير في توازن القوى في العالم فتكونت نقابات العمال ونمت، واستخدمت الحقوق الديمقراطية على نطاق واسع، ووصل الكفاح من أجل الاستقلال الوطني في آسيا وافريقية الى مستويات جديدة وحقق انتصارات جديدة .. وتحرك العالم من الناحية التاريخية نحو اليسار، وابتعد عن الامبريالية والرجعية في سيره نحو الاستقلال الوطني والاشتراكية.

واكتسح نفس هذا المد قارة افريقية، ووجد صدى مدويا له في المؤتمر الخامس للجامعة الافريقية، الذي عقد في ما نشستر عام ١٩٤٥ .. ولقد كانت المؤتمرات السابقة للجامعة الافريقية اجتماعات للمثقفين .. بيد أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان العالم قد تغير وكانت نقابات العمال العنصر السائد في المؤتمر الخامس للجامعة الافريقية.

فمؤتمر عام ١٩٤٥ كان بوضوح مؤتمرا معاديا للامبريالية، أُمميا في روحه، متأثرا بالفكر الاشتراكي بدرجة لا تقل عن تأثره بخبره الكفاح ضد الامبريالية.

وفي خلال الأعوام التالية انتقل مركز الاهتمام من مؤتمرات الجامعة الافريقية في أوروبا الى التنظيم الفعلي للكفاح في افريقية.

ولقد كان مولد غانا في مارس عام ١٩٥٧ دفعة قوية لحركة الجامعة الافريقية وهيأ فرصا جديدة لنموها.. وأصبحت غانا الجديدة القاعدة الجديدة التي يمكن أن تشع منها أفكار، ولذلك كان من الطبيعي أن ينعقد أول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة في أكرا في الفترة من ١٥ الى ٢٢ من ابريل عام ١٩٥٨، وقد حضرت ثماني دول افريقية، هي: الجمهورية العربية المتحدة وتونس ومراكش والسودان وليبيا وليبيريا وأثيوبيا وغانا، المؤتمر الأول للدول الافريقية الذي استلهمت مداولاته بوضوح أفكار الجامعة الافريقية.

٥- مبادىء حركة الجامعة الافريقية:

تقوم الجامعة الافريقية على أربعة مبادىء رئيسية:

أولها: أن شعب القارة الافريقية بأكملها له مصير مشترك ولذلك فهو بحاجة الى توحيد جهوده الى اقصى درجة كي يتمكن من ايجاد الحلول لمشاكله...

ثانيها: أن افريقية ينبغي أن يحكمها افريقيون، وان جميع أشكال السيطرة والنفوذ الأجنبيين يجب القضاء عليها.

ثالثها: أنه كي تتحقق الوحدة ويقضى على الاستعمار، ينبغي على الشعب الافريقي اعادة بناء تاريخه وبعث الحياة في لغاته وثقافته، والاعتراف بأن له دوره الواضح المميز في تقدم المجتمع الانساني.

رابعها: أنه بعد انهاء الحكم الاستعماري المباشر ينبغي أن يعاد تنظيم المجتمع الافريقي بصورة جذرية – اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا... وباختصار فان الجامعة الافريقية هي الاستقلال الافريقي والوحدة الافريقية "والشخصية الافريقية".

ومبادىء حركة الجامعة الافريقية هذه، التي تطورت عبر السنين، ومن خلال تفكير زعمائه ومداولات مؤتمرات الجامعة الافريقية ونشاط تنظيمات الشعب الافريقي، قد أجملتها الكلمات المثيرة التي كتبت على منصة المؤتمر الأول لشعوب كل افريقية في ديسمبر عام ١٩٥٨:

"يا أبناء افريقية اتحدوا

ليس لدينا ما نفقده سوى أغلالنا

علينا أن نستعيد قارتنا

ينبغي أن نحصل على الحرية وعلى الكرامة الانسانية"

وقد عبر عن تلك المفاهيم أيضا المتحدثون المختلفون في المؤتمر الأول للدول الافريقية المستقلة .. وقد أشار قوامي نكروما، الذي كان أكثر أبطال الجامعة الافريقية اصرارا ونشاطا، بصفة خاصة الى مسألة الوحدة الافريقية والى الحاجة الى أن يعبر الشعب الافريقي عن شخصيته.

ولجأ الامبرياليون الى كل وسيلة يمكن تصورها لينزعوا من أذهان الشعب الافريقي قسماته ومعارفه، وليبثوا فيه الاعتقاد بأنه شعب "منحط". دون ماض، دون حضارة ودون لغة، ودون أي شيء يستحق ثقتهم.. وبهذه الطريقة كان الامبرياليون يراودهم الأمل في أن يفقد الشعب الافريقي الثقة في نفسه ويتشكك في قدارته وأن يصبح أكثر ذلة وأكثر استعدادا لقبول نيرهم القاسي، وعندما كان الزعماء الافريقيون يحاولون افتتاح مدارس تعلم أبناءهم التاريخ الحقيقي لبلادهم أو تشرح

لهم حقوقهم – كما حاول كينياتا في كينيا – عندئذ كان يظهر سخط الحكومة بأجلى صورة وتغلق المدارس على الفور.

ويضاف الى كل هذا اتباع السياسة المشينة، سياسة التفرقة العنصرية في طول القارة وعرضها.. فكان لا يسمح للافريقيين بسبب لونهم باستخدام نفس ما يستخدمه الأوروبيون من محال أو مطاعم أو دور للسينما أو حمامات للسباحة أو مقاعد في المنتزهات أو أوتوبيسات أو قطارات وكان الافريقيون يمنعون من تلقي التعليم العالي أو من دخول مستشفيات معينة .. وكان ينكر عليهم الاشتغال بأعمال وحرف معينة ولا يباح لهم سوى الاشتغال بالأعمال اليدوية تماما ولم يكونوا يتناولون الا عشر أجور أو مرتبات الأوروبيين .. وكانت التفرقة تزداد سوءا كلما زاد عدد المستوطنين البيض.. ومن مظاهر الحكم الاوروبي المسترعية للانظار أنه حيث كان عدد المستوطنين الاوروبيين قليلا، كما في غانا ونيجيريا وسيراليون، كان التقدم العلمي بين الافريقيين أكثر سرعة، وعلى العكس حيث كان عددهم كبيرا، كما في الكونغو وأنجولا وموزمبيق وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية وكينيا، لا يتمكن من الحصول على التعليم الجامعي سوى حفنة ضئيلة من الافريقيين.

٦– تشويه فكرة الجامعة الافريقية:

ان ما يسبب الارتباك في أغلب الأحيان هو أن شعار "الجامعة الافريقية" يستخدمه احيانا من يشوهون معناه بحيث يلائم أغراضهم، وعلى ذلك فقد ظهر في جمهورية جنوبي أفريقيا ما يسمى "مؤتمر الجامعة الافريقية" الذي اغتصب هذا الشعار، على الرغم من أن سياسته تكاد تعادى جميع المطالب والسياسات التاريخية الايجابية لحركة الجامعة.

ولذلك، فان الزعماء البارزين لحركة "الجامعة الافريقية" الأصيلة، من أمثال نكروما ولومومبا وكواندا ونيوبي، قد حذروا، من الأخطار التي ينطوي عليها التعصب القومي القائم على العداء للرجل الأبيض .. ولكن ما سمي "مؤتمر الجامعة

الافريقية" كان يقوم على التعصب القومي ويرفض التعاون مع المؤتمر الافريقي في جنوبي افريقية على أساس أن هذه الهيئة تعمل بين شعوب ملونة تقدمية، هندية وأوروبية.

ومن الأفكار الأخرى التي تقوم عليها حركة الجامعة الافريقية وحدة الشعوب ضد الامبريالية وضد الاستعمار القديم والجديد .. أما مؤتمر الجامعة الافريقية فلا يقف ضد هذه الوحدة فحسب، بل انه من الناحية الفعلية كان يخرب باستمرار كفاح الشعب ضد الحكومة حتى كان يصل به الأمر الى اصدار منشورات، بالتعاون مع الشرطة يدعو فيها العمال الى خيانة الاضراب العام الذي دعا المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من الهيئات احتجاجا على الاجراءات الفاشية التي سبق أن اتخذتها الحكومة.

وكانت حركة الجامعة الافريقية أحد الدوافع الرئيسية التي حفزت الى تكوين اتحاد نقابات عمال كل افريقية. فهي تعترف بالحاجة الى اجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية جذرية في افريقية، والدول التي هي أكثر تقدما كانت على استعداد لتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي السابق في حين يردد مؤتمر الجامعة الافريقية من الناحية الأخرى جميع افتراءات الدعاية الامبريالية.

ولم يقتصر نشاط مؤتمر الجامعة الافريقية على جنوبي افريقية، بل لقد نشر آراءه الزائفة في الخارج، وحاول أن يمزق الحركات الوطنية في عديد من البلاد الافريقية الأخرى.. ومن ذلك أن انصاره في انجولا يهاجمون زعماء الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، كما أدت عنصريته المتطرفة في زنجبار الى شق حركة الاستقلال الوطني، ومكنت الامبريالية البريطانية من المحافظة على نفوذها هناك... وفي باسوتولاند وبتشواناالاند وسوازيلاند شق عملاؤه الحركات الوطنية عن طريق خليط من الدعايات العنصرية المتطرفة والدعايات المعادية للشيوعية .. أما بالنسبة لجمهورية جنوبي افريقية، فان مقالات زعماء مؤتمر الجامعة الافريقية

تخصص نشاطها الرئيسي للايقاع بين الزعماء المحاربين البارزين ضد حكم الرجل الأبيض مثل نلسون مانديلا.

كما يهاجم مؤتمر الجامعة الافريقية أيضا المؤتمر الوطني الافريقي، لأنه يسمح للشيوعيين بأن يلعبوا دورا في داخل تنظيمه .. بيد أن دكتور دي بوا، الأب الروحي لحركة الجامعة الافريقية، هو نفسه عضو في الحزب الشيوعي – والرئيس نكروما يثق ثقة كاملة في قيامه بالمهمة التاريخية وليس هناك من يمكنه أن يدعي أن قوامي نكروما ليس مخلصا لمثل الجامعة الافريقية.

ثانياً: الوحدة الافريقية:

الوحدة الافريقية هي تعبير عن رغبة الشعب الافريقي في القضاء على النظام الاستعماري وانهاء التفرقة العنصرية وتحرير نفسه من الحكم الاحنبي.

وقد أبرز المؤتمر الثاني لشعوب افريقية، الذي انعقد في تونس في الفترة ٢٥ – ٣٠ يناير عام ١٩٦٠، مدى ما أصبح لهذا المفهوم من أهمية .. فقراره الخاص بالوحدة الافريقية قد أكد أن "مفهوم الوحدة ينهض بالشعوب الافريقية"، وأنه من الضروري "تعبئة الجماهير الافريقية حول هذا المفهوم.

وعلى ذلك فقد أصبحت فكرة وحدة كل افريقية قوة مادية تؤثر في جميع الحركات القومية والمعادية للاستعمار، ونجد ذلك قبل كل شيء في تعاون التنظيمات الشعبية. ومن الأمور ذات الدلالة أن غانا، التي ناصر حزبها الحاكم، تحت زعامة نكروما، منذ البداية وحدة شعب افريقية، قد دعت فور حصولها على الاستقلال في مارس عام ١٩٥٧، الى المؤتمر الأول لشعوب كل افريقية الذي انعقد في أكرا في ديسمبر عام ١٩٥٨، وكان هذا المؤتمر استمرارا لتقاليد المؤتمرات السابقة للجامعة الافريقية التي انعقدت في الفترة بين عامي ١٩٠٠، ١٩٤٥ – بيد أنه انعقد الآن على أرض افريقية، وفي عاصمة دولة افريقية مستقلة..

ففي هذا المؤتمر الأول صدر نداء بالغاء أو تعديل الحدود الصناعية وبالغاء جوازات المرور وباقرار حقوق المواطن المتبادلة للافريقيين وبتنظيم المشروعات على نطاق القارة وباقامة تنظيمات اقليمية لنقابات العمال وللأحزاب السياسية وطالب المؤتمر الثاني الذي عقد في تونس، في يناير عام ١٩٦٠، "بمشروعات مشتركة وبشركات تعمل على نطاق القارة الافريقية" وبتنمية العلاقات الاقتصادية " وبما يترتب على ذلك من اقامة سوق افريقية مشتركة".

وعندما انعقد المؤتمر الثالث في القاهرة في مارس عام ١٩٦١، كانت خبرة الشعوب الافريقية قد عمقت تصميمها على ضرورة تحقيق الوحدة وفهمها لهذه الضرورة فقد أوصى بالوحدة والتضامن الافريقيين، وفي مجال التعاون الاقتصادي أعاد تأكيد المطالب الاقتصادية التي صدرت عن المؤتمر الثاني من ناحية ايجاد سوق افريقية مشتركة.

ويعد مفهوم وحدة افريقية السياسية الذي يعبر عنه بفكرة اتحاد الدول الافريقية في مقدمة تلك الجوانب الخاصة للتعاون بين الدول الافريقية، وقد وجدت هذه الفكرة مدافعا عنها في شخص قوامى نكروما وشعب جمهورية غانا، فنكروما أكد مرارا أن حرية واستقلال غانا لن يكون لهما من معنى ما لم تتحرر كل افريقية، ويعلن دستور غانا عن استعدادها للتنازل عن سيادتها اذا كان ذلك ضروريا لاقامة دول متحدة افريقية، ويتخذ سيكوتورى وشعب غينيا نفس الموقف، وتأييداً لفكرة الاتحاد السياسي هذه اجتمع في ابريل عام ١٩٦١ رؤساء غانا وغينيا ومالي، وهي الدول الثلاث التي سبق أن اتحدت في اتحاد غانا – غينيا – مالى في ديسمبر عام ١٩٦٠ ووقعوا ميثاق اتحاد الدول الافريقية الذي يعدونه أساس الاتحاد بين جميع الدول الافريقية.

١– عقبات في طريق الوحدة:

كان من الأسباب الأولى للتفرقة في افريقية تقسيم افريقية بين الدول الامبريالية الكبيرة فهذه الدول لم تقتصر على تمزيق جسم افريقية فيما بينها بل انها

أجرت التقسيم بطريقة تجاهلت تماما ما كان موجودا من قبل بالفعل من حدود تاريخيه وحدود بين الأجناس المختلفة.

وكنتيجة لتقسيم افريقية بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٥، ومرة أخرى بعد هزيمة ألمانيا الامبراطورية في عام ١٩١٨، ومرة ثالثة بعد هزيمة الفاشية الايطالية عام ١٩٤٥، ظهر تباين صارخ على نطاق القارة بين حدود الدول والتقسيمات الطبيعية بين الأجناس المختلفة، ومن ذلك أن شعب الايوي يعيش جزء منه في غانا وجزء آخر في توجو، وشعب الماساى يعيش في كينيا وتنجانيقا ويعيش شعب الوولوف في السنغال وجامبيا وشعب المالينكي في غينيا ومالى وساحل العاج وليبيريا وسيراليون وجامبيا والكمرون وجمهورية الصومال التي هي اندماج بين منطقتيه اللتين كانتا تحتلهما بريطانيا وايطاليا كانت الامبريالية الفرنسية تحرمها الاتحاد مع أراضيه التي تحتلها فرنسا، كما توجد أجزاء من شعب الصومال في أثيوبيا وشمال كينيا وهناك بلدان يطلق على كل منهما اسم الكونغو احدهما كان تابعا لفرنسا وكان الآخر تابعا لبلجيكا.

ومن الآمال التي تراود الامبريالية أن يكون في استطاعتها الاستفادة من هذا الوضع وأن تغلب دولة افريقية على أخرى وأن تحدث الانقسامات في الحركات الوطنية، وليس هناك شك في أن الامبريالية الفرنسية عندما حولت مستعمراتها في وسط وغربي افريقية الى اثنتي عشرة دولة افريقية منفصلة كان في حسابها أن من الأيسر لها أن تحافظ على نفوذها بالتعامل مع عدد من الدول الصغيرة كل على حدة، وكذلك لم تتوقف المنافسة بين الامبريالية البريطانية والفرنسية في نيجيريا والكمرون وفي غانا وتوجو، وبنفس الطريقة لم يكن هناك شك في أن نفوذ الامبريالية الفرنسية هو الذي أوقع بين السودان (الفرنسي المعروف حاليا باسم مالي) والسنغال وحطم اتحاد مالي السابق، وبالمثل لم تفقد الامبريالية البريطانية الأمل في الاستفادة من الشريط الساحلي في كينيا لزيادة العلاقات سوءا بين كينيا وزنجبار.

وقد كان شعار فرق تسد بطبيعة الحال سلاحا في يد الامبريالية البريطانية فهي قد أثارت الخلافات بين الهندوس والمسلمين في الهند وأوقعت بين الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا وبين الأتراك واليونانيين في قبرص.

على كل من يساوره الشك في ذلك أن يقرأ مذكرات قوامي نكروما ليعلم كيف حاولت بريطانيا هذه الخدعة في غانا، فعلى الرغم من النتيجة الواضحة للانتخابات العامة التي أجريت في عام ١٩٥٤، والتي منحت حزب المؤتمر الشعبي أغلبية ساحقة، فقد قام الساسة المحافظون بالتحالف مع رؤساء القبائل الرجعيين في أشانتى وبالاستفادة من مشاعر العزة والاستقلال الأصيلة لدى شعب أشانتى الذي خاض معارك عدة ضد الامبريالية البريطانية في القرن التاسع عشر قاموا باثارة روح انفصالية بأمل ضمان شكل فيدرالي للحكومة يمكنهم من مقاومة وتخريب برنامج الحكومة المركزية وهذه الاثارة قد ساندتها معظم الصحف في بريطانيا على حين كانت اجراءات الحكومة البريطانية وبخاصة عجزها المتعمد عن ادانة الانفصاليين على حسب عبارات نكروما "تؤدي الى تشجيع الاضطرابات والقلاقل". وقد تمكن حزب المؤتمر الشعبي وقيادته بوساطة اجراءات قوية تساندها الأغلبية الساحقة من شعب غانا من سحق المؤامرة الانفصالية وبذلك كان في استطاعة غانا البدء في برنامج للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى الرغم من الفشل الذي تعرضت له الامبريالية البريطانية في غانا، فانها قد سجلت نجاحا مؤقتا في نيجيريا بالاستفادة من مؤتمر شعب الشمال الذي يسيطر عليه الاقطاعيون ومن اثارة النزاع بين شعبي الايبو واليوروبا بتكوين نيجيريا الفيدرالية وبضمان بقاء المناصب الرئيسية في نيجيريا المستقلة في أيدي الاقطاع الرجعي.

وفي روديسيا الشمالية اتخذت الحكومة البريطانية بالفعل الخطوات الاولى لتغذية الاثارة الانفصالية في باروتسيلاند وفي نفس الوقت كانت تجرى نفس اللعبة التقليدية مع كاتانجا عبر الحدود في الكونغو، ونتيجة لنفوذ الامبريالية البريطانية

أساسا وفي أوغندا أيضا كانت الحكومة البريطانية منذ وقت طويل توقع بين مملكة بوجندا وبين بقية الشعب.

والمفاوضات التي جرت في كينيا أيضا تفضح تماما هذا التكتيك الذي تتبعه الدوائر الحاكمة في بريطانيا، ففي انتخابات عام ١٩٦١ التي أجريت عن عمد قبل الافراج عن جومو كينياتا وقبل تعيينه زعيما لحزب الاتحاد الوطني الافريقي في كينيا حصل ذلك الحزب على ٥٥٠،٠٠٠ صوت في مقابل ١٥٠،٠٠٠ صوت حصل عليها الاتحاد الديمقراطي الافريقي في كينيا وخروجها على التعهد المشترك الذي وقعه الاتحاد الديمقراطي في كينيا مع حزب الاتحاد الوطني الافريقي في كينيا (جوموكينياتا) بعدم الاشتراك في أية حكومة في كينيا الا بعد الافراج عن كينياتا وافق الاتحاد بتأييد من المستوطنين الأوروبيين على تكوين مجلس للوزراء مع الحاكم ووزرائه.

وطالب حزب الاتحاد الوطني الافريقي بتأييد من مختلف شعوب كينيا، بكينيا متحدة وبتكوين حكومة مركزية قوية تستطيع الوقوف في وجه الامبريالية وتضع خطة لتنمية اقتصاد البلاد.

وفي اكتوبر عام ١٩٦١ قدم الاتحاد الديمقراطي الافريقي خطة مفصلة من أجل "نظام للحكم الاقليمي" تقضي باقامة خمس حكومات اقليمية على الأقل في بلد لا يزيد عدد سكانه عن ٩ ملايين نسمة. وقد قام الاتحاد الديمقراطي الافريقي مستفيدا من حيرة شعب الماساي وحيرة الصوماليين والقبائل الساحلية وغيرها باثارة روح العداء في البلاد وهدد علانية "بحرب أهلية".

وكان جومو كينياتا على حق عندما حذر من الاخطار التي تنطوي عليها الاثارة التي يقوم بها الاتحاد الديمقراطي الافريقي فيقول" أن الاقليمية تؤدي بالبلاد الى وضع مماثل للوضع في الكونغو ونحن لا نرغب أن يحدث ذلك في كينيا".

بيد أنه من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت تنظر بعين الارتياح الى اقتراحات الاتحاد الديمقراطي الافريقي وقد صرح وزير المستعمرات البريطاني

فور وصوله الى نيروبي في عام ١٩٦١ في أثناء زيارته لكينيا قائلا "من الواضح أنه يمكن أن تكون هناك مزايا كبيرة للغاية في اقامة اتحاد فيدرالي".

وفي ربيع عام ١٩٦٢ عندما ذهب ممثلو أحزاب كينيا الى لندن لاجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية حول الدستور الجديد استطاع الضغط والمناورات البريطانية بمساعدة زعماء الاتحاد الديمقراطي الافريقي أن يفرضوا على كينياتا وعلى زعماء حزب الاتحاد الوطني الافريقي اتفاقية سمحت بادخال قدر كبير من مبدأ الاقليمية في دستور كينيا المقبل.

٢- مشاكل الحدود:

ليس هناك من يمكنه الزعم بأن حل المسألة القومية في افريقية والتغلب على مشاكل الحدود من المهام السهلة، فستون عاما من الحكم الامبريالي سببت الكثير من الخراب، والأمم لا تزال في مرحلة تكوين، والدول الجديدة التي قامت لم تتكيف بالضرورة مع الأماني القومية فاذا ما وضعنا في الاعتبار محاولات الامبرياليين لاثارة كل نزاع وخلاف ممكن بين الشعوب الافريقية ولاغراق الدول الجديدة في سلسلة من الحروب أمكننا أن نقدر مدى صعوبة المهمة التي تواجه الشعوب الافريقية. أن الاعوام الستين من الحكم الامبريالي قد خلقت ما يقرب من ستين وحدة ادارية – واقتصادية لها اليوم من الأمر الواقع قدر ما للتقسيمات التاريخية القائمة على اختلاف الأجناس، واعادة النظر الفورية في الخريطة السياسية والالغاء الفوري للحدود القائمة ليس من الحلول الواقعية. كما أن المصالح الامبريالية في مجموعها لن تساعد على إيجاد حل لهذه المشكلة الافريقية ما دام أن وجودها يعد فرصة دائمة للامبريالية كي تبذر الشقاق وتعوق بذلك تقدم الشعوب الافريقية.

وعلاوة على ذلك فان زعماء الحكومات في الدول الجديدة يتبعون سياسة لا تؤدي الا الى تفاقم المشكلة برمتها ففي عدد من الدول الافريقية الحديثة الاستقلال يميل الحكام الجدد الى اعتبار أشخاصهم واعتبار مصالح الطبقة الرأسمالية من

الأمور الرئيسية ولذلك فهم معنيون بالمحافظة على وضعهم كطبقة مميزة أكثر من عنايتهم بالمصالح الواسعة لأفريقيا في مجموعها.

٣- الصراع في الكونغو:

تفجر وسط أفريقيا بمشكلة الكونغو ففي عام ١٩٦٠ كان التصارع الاستعماري محتدما حول ثروة الكونغو المعدنية يومها كان التدخل الاستعماري مباشراً من البلجيك وقوى الاستعمار القديم والجديد، واستخدمت الأمم المتحدة قواتها، كما استخدمت وجوه محلية مثل تشومبي وموبوتو للتخلص من لومومبا والحركة الوطنية التي يقودها والتي كان وصفت بالشيوعية، وانشقت القارة إلى قوى التحرر في مجموعة الدار البيضاء وقوى الرجعية فيما سمي بمجموعة منروفيا، حتى القوات "الدولية" التي ارسلت إلى هناك انقسم دورها لكن وقع اغتيال لومومبا، واستبدل وجه تشومبي بوجه موبوتو، واستمر الكونغو مضطرباً منذ ذلك الحين رغم كل ما توفر له من ثروة وبقيت سلطة موبوتو قائمة بسبب تدهور الوضع كله في أنحاء القارة.

وبعد ذلك استمر الصراع حول الكونغو بوسائل أخرى، فالأطراف أفريقية محلياً وإقليمياً وعامل الثروة المغرى الذي كان يختفي بين طيات الثورية والوطنية ووراء هذا وذاك عوامل أخرى أشد تدميراً من المطامع الشخصية أدت إلى الصراعات الاجتماعية والقبلية والعرقية.

الزعيم كابيلا الذي تقدم نحو العاصمة بقوات وطنية فعلا للتخلص من موبوتو وفق إجماع قومي على "إسقاطه وقيادات التجمع الديمقراطي، والحركة الوطنية، وجيش التحرير تحالفت معه بعض الوقت، ومن أنحاء مختلفة في الكونغو تنفي القبلية والعرقية، ومع ذلك يفشل هذا التحالف، وتتكون تحالفات إقليمية محيطة بالكونغو تستقطب دولا ذات مسئولية وطنية، كان يتوقع منها الاجماع على إسقاط موبوتو لبناء منطقة غنية واعدة، وإذ بالجميع يتورط إلى حد البحث عن مخرج دون طائل، سواء كانت زيمبابوي وناميبيا من جهة أو أوغندا وروواندا من جهة

أخرى، بل كان هناك من لا يصلح بحكم أوضاعه الداخلية للتدخل أصلا مثل تشاد والسودان.

في هذا الموقف بات كل من يقترب من المشكلة يتهم بالانحيار، سواء من شمال القارة أو من جنوبها هكذا نجد كل من ليبيا وجنوب أفريقيا في وضع محرج مع الفرقاء، كما أن منظمة الوحدة الافريقية لا تستطيع أن تجد حلا سهلا. والذي اقترح بالجزائر هو إرسال قوات حفظ سلام ذات طابع دولي ولا ندري هنا لماذا تتدخل الأمم المتحدة وليست منظمة الوحدة الأفريقية وحدها فالأمم المتحدة ليست ذات قوة ذاتية، ومن يتدخلون باسمها هم الذين دمروا يوغوسلافيا بأسلحة حلف الأطلنطي وطلبوا الغطاء من الأمم المتحدة بعد ذلك ومشروع حفظ السلام في القارة ينام في أدراج منظمة الوحدة منذ عدة سنوات ويمكن لمن يرغب في تهدئة حقيقية لهذا اللغم أن يمول قوات أفريقية لكن ما تقرر بالجزائر يمكن أن يزيد الأمر اشتعالا. وخاصة أن من جاءوا "باتفاق لوساكا" بشأن الكونغو، لم يحصلوا على موافقة كل "المتمردين" على سلطة كابيلا، وبذلك سوف تشمل تهمة الانحياز هذا الطرف أو ذاك وتبقى القضية مشتعلة.

٤- سيراليون:

يبدو الموقف في سيراليون أسعد حالا نسبياً، فقد وقع الفرقاء اتفاقاً أمام حشد من الأطراف وجاء "كوفي عنان بنفسه ليشهد الحفل، ليؤكد شخصيته الأفريقية التي يريد أن يعود بها إلى غانا لكن وجود الأمم المتحدة هنا وبعد سبع سنوات من التجاهل للمشكلة لا يطمئن بدوره. ومع ذلك تبودلت الأحضان والكؤوس تحية للاتفاق الجديد وحيَّتْ قمة الجزائر الاتفاق بحضور أطراف الصراع أنفسهم.

٥- اثيوبيا وارتيريا:

أما الحرب "المستدامة" بين اثيوبيا واريتريا، فحدث ولا حرج عن تعقيداتها فمنطقة النزاع يحتلها الطرفان، فمن ينسحب من منظمة باديمي المتنازع عليها

فالمنظمة الأفريقية تتمسك بمبادرة ذات أساس أمريكي لا تتحدث إلا عن "الانسحاب" الذي فسرته اريتريا بأنه يقصدها فقط بينما اثيوبيا "تحتل" هذه المنطقة ويجب أن "تنسحب" أيضا منها، والدول المؤثرة في القارة محرجة من التدخل وحتى التدخل الليبي لم يستطيع أن يتغلب على عناد الطرفين. وفي هذا الجو يتزايد طلب السلاح من الجانبين لبلاد فقيرة أصلا، لن تتم مساعدتها من إسرائيل أو أمريكا أو الخليج إلا بقدر من "الديون" السياسية والاقتصادية التي ستكبل أية انطلاقات مستقبلية لهما دون أي معنى. إن انعكاسات هذه الحرب على المنطقة شديدة الوضوح في الصومال وفي جيبوتي والسودان ونسمع عن قوات اثيوبية تدخل الصومال لمواجهة القوى التي تعاون اريتريا هناك! وتترسخ أقدام فرنسا في جيبوتي بقواتها العسكرية هناك لحماية مستعمرتها السابقة، والسودان توازن الموقف بين الطرفين لظروف داخلية معروفة.

الطريف أن الدول العربية وجامعتها لا تحسب أن الصومال وجيبوتي أعضاء في الجامعة العربية، وتترك تحركات ليبيا باعتبارها ضمن سياستها "الأفريقية" الجديدة وليس كطرف عربي أفريقي يمكن أن يمثّل الوجه العربي في المشاكل الافريقية.

اعتقد البعض قبل انعقاد القمة الأفريقية في الجزئر أن ظروف هذه القمة ستكون أفضل نسبياً بسبب انشغال قوى القهر الخارجي الغربية بشئونها الأوروبية (البلقان وروسيا) وإن هذه القمة فرصة للقيادات لتأكيد بعض أشكال التضامن والعمل المشترك بدون تدخلات مباشرة أو بدون تهديدات بالتدخل، مع بداية توجه وزراء الخارجية إلى الجزائر جاءت الاخبار عن وجود مستشار الأمن القومي الامريكي ومساعد وزيرة الخارجية للشئون الافريقية بالجزائر بزعم الأمل في المساهمة في حل مشكلات القرن الافريقي ومناقشة المساعدة الأمريكية لقوات دولية في الكونغو.

ويوم انعقاد المؤتمر (١٣ يوليو) توجهت السيدة مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى مؤتمر رابطة تقدم الأفروأمريكيين" بنيويورك الذي يبدو أنه عقد بالصدفة في نفس الموعد لتصرح بأن البعض يقارنون بين السياسة الامريكية في كوسوفو وبين موقفها تجاه الوضع المضطرب في بعض الدول الافريقية، وأعلنت أن الرئيس كلنتون يرى أن تستفيد أمريكا من دروس كوسوفو لتعمل بشكل أفضل في أفريقيا. واذا بدا إبراز مؤتمر الأفرو أمريكيين حاملا وعودا باستثمارات الرأسمالية السوداء في افريقيا يسارع البيت الأبيض بالاعلان عن توجه الرئيس كلنتون للكونجرس الأمريكي لتمرير القانون الخاص بتسهيل دخول البضائع الافريقية لأمريكا، لأن ذلك يشجع على السلام والديمقراطية في القارة.

إذن فقد كانت القمة الأفريقية في الجزائر في قلب الاهتمام الأمريكي، تمهيداً لتدخلات قادمة، عسكرية واقتصادية، وقد أبلغت الرسالة في حينها وعلى من يهمه الأمر أن يفهم جيداً "دروس كوسوفو" التي ألمح لها الرئيس الامريكي، والكونغو أكثر المناطق تأهيلاً لهذا التدخل، كما أن الحرب الاثيوبية الارتيرية وإن كانت لا تصل رغم غنفها لدرجة تضحية الامريكان بوقتهم في أرض جرداء مثل هذه المنطقة. أما عن سبب التدخل فإن الثروة الهائلة في الكونغو التي استدعت منذ عام ١٩٦٠ تحريك المجتمع الدولي كله نحوها، وتوفر العوامل الداخلية هناك سواء بصراع الوطنيين أو اليساريين أو القبليين، بل ولوقف عمليات استنزاف الذهب والماس في هذه المنطقة بين أيدي يصعب السيطرة عليها، مما يحتاج لإحكام المنافذ لصالح الشركات الكبرى المستثمرة هناك.

وهناك الموقف الافريقي العام وقياداته الجديدة موقف اتجه للتحدي لأوامر المقاطعة الدولية لليبيا، وإذا بالقمة الافريقية تعلن وقف المقاطعة من جانب واحد، بل وتقرر عقد قمة استثنائية في طرابلس بحجة معالجة ميثاق المنظمة وبحث الاضطرابات بينما فهم الأمريكان الرسالة الافريقية بأنها لتحدى المقاطعة مبكراً، والعودة للتعامل مع ليبيا.

إذن فلابد من أعمال تدخل، يفهم الافارقة منها أنهم مازالوا تحت الرقابة وسوف تتيح عمليات التدخل المحتملة صراعا متوقعاً بين "القيادات الجديدة" التي يرعاها الامريكان دعائيا في نيجيريا وجنوب أفريقيا وحتى القيادات المتصارعة في القرن الافريقي.

في آخر قرارات القمة، اتفاق على لقاءات في التوجو. وفي طرابلس وفي القاهرة. وكان من المتوقع أن تتكشف كثير من النوايا حول الميثاق من ناحية وطبيعة الحلول المطروحة للصراعات والنزاعات من ناحية أخرى، وطبيعة العمل الجماعي تجاه هذه المشاكل من ناحية ثالثة. ولكن الخوف أن تتفجر المنظمة بهذه المشكلات ويتهم الشمال العربي مرة أخرى بإثارة الاضطراب في المنظمة مثلما حدث أوائل الثمانينات إزاء مشكلة تشاد والصحراء مع أنه يمكن طرح قضايا التعاون العربي الافريقي بشكل اكبر في مثل هذه الاجتماعات والتضحية لاعادة بناء المنظمة.

من جهة أخرى هناك جو التنازلات أمام الهيمنة الأوروبية وعودة الاستعمار القديم / الجديد بصور وأثواب جديدة أو بتماسك الجماعة الافريقية أمام هذا الهجوم الأوروبي والعودة لبعض مبادىء مجموعة السبعة والسبعين والخمسة عشر والثمانية إلى آخر أشكال اللقاء شبه المستقل بين بلدان الجنوب.

ثالثاً: الدول الأفريقية المتحدة:

راودت فكرة الوحدة الافريقية الشاملة عدداً من الزعماء الأفارقة منذ وقت طويل، لعل أبرزهم بالتأكيد كان الزعيم كوامي نكروما، الذي كان من أهم انتاجه الفكري عام ١٩٦٣ كتاب معروف باسم "أفريقيا يجب أن تتحد" في عام إقامة منظمة الوحدة الافريقية.

كان رأى النكروميين، أن الدعوة إلى الوحدة في أفريقيا انطلقت من أول عام في القرن العشرين على يد "ديبوا" في أول مؤتمر عام للجامعة الافريقية عام

١٩٠٠ وبقيت قائمة حتى مؤتمر جميع الشعوب الافريقية الذي حضره "ديبوا" أيضاً في اكرا – غانا عام ١٩٥٨، وكان ذلك والشعوب الافريقية مستعمرة في معظمها، ومن ثم فإنه مع استقلال هذه الشعوب "يجب أن تتحد افريقيا". وإذا كان الاستعمار قد وحد القارة تحت إدارته ومن أجل مصالحه، فإن الدول الافريقية المتحررة من الاستعمار "يجب أن تتحد" بأهداف جديدة لبناء القارة اقتصادياً واجتماعياً، وكانت غانا قبل قيام منظمة الوحدة عضو مجموعة الدار البيضاء التي تضم إلى جانب غينيا ومالي، كلا من مصر والمغرب وحكومة الجزائر من الشمال الافريقي العربي.

لم يكن تفكير "نكروما" فريداً، فقد ساير فكر وخطط نكروما أيضاً وبدرجة أو أخرى كل من سيكوتورى (غينيا) وموديبوكيتا (مالى)، وعدد من المثقفين الافارقة.

العلاقات الافريقية الاوروبية:

في أقل من أسبوعين من أوائل ابريل ٢٠٠٠، أجتمع أخطر مؤتمرين من المؤتمرات التي ضمت بلدان الجنوب، أما بالالتقاء مباشرة مع أهل الشمال (مؤتمر قمة أوروبا – أفريقيا بالقاهرة ٣-٤ ابريل) أو وحدهم في كوبا (مؤتمر مجموعة الـ٧٧ أو ما سمى قمة الجنوب في هافانا ١٠-١٢ ابريل)، وهما من أخطر المؤتمرات وفي الذهن مثال هذه الاجتماعات الحاشدة التي تتسم بالتعبئة الشاملة مثلما تم عام ١٩٦٤ حين اجتمعت القمة العربية، ثم القمة الافريقية ثم قمة دول عدم الانحياز بالقاهرة.

وقتها كانت قضايا "التحدي الجنوبي" ومطالب "أبناء الجنوب" المستقلين حديثاً في تحد حيوي للاستعمار الجديد والاقتصادات الجديدة، وكانت بحاجة لتحديد المواقف تجاه الشمال الذي خرج منتصراً في حرب "عالمية". سميت كذلك لأنه انفراد بقرار عولمتها على حساب أبناء الجنوب دون أن يفي بأي وعد لهم.

في الستينات بدأ أبناءالجنوب يريدون إسماع صوتهم للشمال، لكن الرياح لم تمض بما تشتهي السفن، بدأت الانقلابات العسكرية في افريقيا، ووقعت نكسة ١٩٦٧ في الوطن العربي، ودخلت زعامات عدم الانحياز في مآزق معروفة أو انتهى عصرها التاريخي (عبد الناصر – نهرو).

ومع بداية السبعينات بدأت بلدان الجنوب الحوار مخلصة مع أبناء الشمال، وكان ثمة حوار الشمال/جنوب ومطالب "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، وكانت مطالب التوزيع العادل لعوائد الثروة النفطية، وكان الحوار العربي الافريقي" مع الاعتراف بدور الشمال في استثمار عائده بشرط تحقيق بعض التنمية في بلدان افريقيا، بل ووصلنا لتجمعات بلدان الجنوب وحوارات جنوب / جنوب بهدف الوصول لمنطلق جديد وقوى نسبياً عند حضور حوارات الشمال / جنوب. لم ينجح كل ذلك تقريباً في الحد من عولمة "النظام العالمي" ولا تحقيق أية شروط جديدة لصالح الجنوب، إن أحداً لا ينكر تحقيق كثير من التقدم والحضور في أكثر من موقع في بلدان الجنوب رغم ثقل المشاكل التي تعانيها مجمل بلدانه لكن الأمر كان يحتاج دائما لحوار حقيقي مع الطرف الآخر الذي ساد على مسطح الكوكب برأسماليته العاتية منذ خمسة قرون ومع ذلك لم ينجز شيئاً.

في اجتماع القاهرة، قمة الاتحاد الاوروبي – افريقيا عام ٢٠٠٠، بدت التسمية هكذا، أوروبا المتحدة، وأفريقيا هكذا شتاتاً رغم أن منظم الاجتماع هو منظمة الوحدة الأفريقية، وبقرار قمتها في الجزائر في يوليو ١٩٩٩، ومع ذلك لم يشأ الإعلام ولا الطرف الأوروبي أن يسميه قمة "المنظمتين" بعدها جاءت التوجيهات الأوروبية برفض أية اجتماعات للمنظمات غير الحكومية في نفس الوقت بالقاهرة، مما يتعلق الحوار الأوروبي الافريقي.

وعلى المستوى الأوروبي، كانت البرتغال، رئيسة الدورة الأوروبية نشيطة بما فيه الكفاية، فحصرت أوراقاً مهمة من طرفها، ضمن قائمة المواقف والاهتمامات الأوروبية، على رأسها تحقيق "الأمن والاستقرار" ومن أجلها "شروط

الديمقراطية" ومن نتائجها إتمام الإصلاح الاقتصادي و"توفير السوق" للتجارة الحرة. ثم الأحاديث عن حقوق الإنسان، والمرأة والشروط الأفضل للاستثمار، والتنظيم الأفضل للهجرة، كل هذه الشروط أو نقاط الحوار وهي نقاط تنظيمية محكمة، لا تثير إلا الرغبة المعلنة والخافية عن ضرورة الحد من دور الدولة وتداخلها فإذا ما ساءت الأوضاع الداخلية، إنسانياً أو اقتصادياً أو عرقياً فإن مبدأ التدخلية الإنسانية يعتبر قائماً، وقوات حفظ السلام تعتبر مشروعاً دائماً، ومبدأ السيادة الوطنية أو سيادة الدولة يعتبر معوقاً في شكله التقليدي الذي لا يتوافق مع شروط النظام العالمي ومتطلباته.

وأوراق الطرف الأوروبي في مؤتمر القاهرة، مليئة بالمواقف التي لا تعني شيئاً بل ونجحوا في تحرير الكثير منها في البيان النهائي ونقرأ مثلاً في البيان الختامي :

- إن علاقات أوروبا بأفريقيا كانت قائمة منذ قرون وأدت "للتعاون في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان في ذلك ردع واضح للذين تحدثوا عن ضرورة اعتذار أوروبا عن فترة الاستعمار وما جرى فيها من استغلال ومن اختراقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.
- الإدماج "السلس" لأفريقيا في الاقتصاد العالمي والترحيب بالاقتصادات ذات التوجه الخارجي وذلك بتحرير التجارة والالتزام بالعولمة في عصر هبوط نسبة افريقيا في التجارة العالمية وسرعة تهميشها.

واقتضت هذه الاطر العامة "للاتفاق" إقرار "بتحرير القطاع الخاص كمحرك للنمو" بهدف الحد من دعوة الدور الاقوى للدولة، وربط مساعدات التنمية الصناعية بتيسير إدماج افريقيا في السوق العالمية، وليس طبعاً لبناء الاقتصاد الوطني المستقل المعتمد على الذات.

- وعند مناقشة مشاكل "التنمية" تم الحديث فقط عن "تخفيف أعباء الديون" عبر المبادرات الثنائية وليس بالحوار الجماعي أو بالالتزام الأوروبي الجماعي لتخفيفها.
- بعد ذلك مضى الحديث عن ضرورة توفير "الديمقراطية" وحقوق الانسان وعدم التدخل إلا في إطار الأمم المتحدة.
- كانت معظم "النظم السياسية الافريقية" من طلاب السلامة ولم تكن في وضع المواجهة التي عرفت في مطلع الستينات، إن تنظيم وتنمية الاقتصاد الافريقي كقوة تفاوضية يتطلب شروطاً أفضل في الاتفاقات الاقتصادية خاصة في شروط اتفاقية التجارة الدولية، كما يحتاج الأمر لصناديق تنمية أوروبية بشروط أفضل تعود فيها أوروبا لمبدأ ١% من الدخل المحلي القومي للمساعدات الخارجية وهو لا يتعدى الآن ٠,٣% من الدخل القومي.
- وتطلب افريقيا الحد من تجارة السلاح وعدم استغلال الحروب المحلية أو الصراعات بأنواعها "للتجارة والتدخل" بل واستنزاف الثروات الرئيسية مثل الماس والبترول.
- وتثير قضية الصراعات مسألة "قوات حفظ السلام" التي تحرص الولايات المتحدة على بنائها – ولو افريقيا – لكن بمعرفتها كأسلوب للحضور المادي المتميز، بينما تتخوف أوروبا من نتائجها الأمنية ومن التدخل الأمريكي نفسه عن طريقها. وإزاء ذلك فإن أوروبا لابد أن تبدأ بدعم منظمة الوحدة الافريقية في بناء أداة حل الصراعات بشكل مستقل وفعال، واثقة أن الاستقرار الذاتي سيكون لصالح الجميع.
- من جهة أخرى تريد افريقيا بناء "الدولة القوية" في السياسة كما في الاقتصاد والاجتماع والثقافة. وتستطيع أوروبا أن تلحظ أن البلدان ذات التراث "الدولتي" هي البلدان الأفضل حالا مهما اختلفت اتجاهاتها (غانا –

السنغال) وأن ذلك يتيح فرصة أفضل من فرض شروط الحكم نتيجة الاستغلال الأوروبي الفاضح (حالة الكونغو).

- وتريد افريقيا احترام الثقافات الافريقية، مثلما تطالب أوروبا بوقف النفوذ الثقافي والإعلامي الأميركي في أوروبا (فيما عرف في حوار "الجات" بمطلب "الاستثناء الثقافي" – كمطلب فرنسي ضد الغزو الثقافي الأمريكي".
- لكن احترام الثقافات الافريقية يقتضي التخفيف من ضغط وتنافس الفرنكفونية" و"الانجلوفونية" إزاء التدفق الإعلامي وهيمنة أساليب التعليم، والرغبة في تكوين ثقافي معين عند القبول بهجرة بعض أبناء افريقيا إلى أوروبا، رغم موجة الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين.
- لم تتأخر افريقيا عن توفير شروط التجارة الحرة، وتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي، والحد من برامج التنمية المخططة، بل والتسليم في دور الدولة وهيبتها ومع ذلك تسربت منها الأموال والثروات لتصل الودائع الافريقية في أوروبا لحوالي ٢٥٠ مليار دولار، لكي تصل الديون في نفس الوقت إلى أكثر من ٣٥٠ مليار دولار.

بدا اجتماع القمة الأوروبية الافريقية في القاهرة اوائل ابريل ٢٠٠٠ تمهيدياً، وأكثر رغبة في الحوار. وكان مفيداً كاختبار أو طرح للنوايا، تجاه عملية العولمة وتجاه رغبة أوروبا في تمييز دورها المستقل نسبياً عن الولايات المتحدة، وعملية المساعدة لأفريقيا وفق شروط ثنائية لا تحمل تنازلاً جذرياً منها في مجال تسديد الديون واحتواء الاقتصاد الأفريقي، كما عبرت افريقيا عن نواياها، تجاه التزام أدب الحوار، ونشدان التعاون، في قضاياها تمس جوهر التنمية لا مجرد "النمو" الذي لا يخدم إلا التجارة الدولية على نحو ما تدفع لذلك استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يمض أسبوع من اجتماع القاهرة، حتى التقى الافارقة الآسيويين واللاتينيين، من الكاريبي إلى الصين في مظاهرة "قمة الجنوب" أو مجموعة

الـ٧٧، على الأرض الكوبية في هافانا. واصبحت تسمية الاجتماع هنا ذات دلالة، حولة طبيعة المواجهة بين الشمال والجنوب في حدود ثنائيـة "أغنياء – فقراء" في ظل "النظام العالمي" للرأسمالية المالية في هذه الفترة، أو دلالة العودة لروح التأسيس لمجموعة الـ ٧٧ عام ١٩٦٤ عندما كانت المواجهة باسم ثنائية "دول التحرر الوطنـي" وعدم الانحيار ضد الاستعمـار الجديد وأعداء الاستقلال الوطني.

اتجه تجمع "قمة الجنوب" في هافانا ليصبح تجمعاً بديلاً عن تنظيمات "المجتمع المدني" أو المنظمات الأهلية في مؤتمرات "القمة العالمية" أو "قمم العولمة" المعروفة التي شهدت تمردات بعنوان "سياتل" و"ضد ديفوس" بقيادة بعض المنظمات الأهلية.فها هو بوتفليقة يطرح حدود احترام دور "الدولة" إزاء هجوم "العولمة" على الحدود والقيود المحلية، وكان ملفتاً تغير نغمات "الاعتدال" الواضح التي بدت في اجتماع القاهرة من قبل رؤساء امثال "أو باسانجو" (نيجيريا) أو "ثابومبيكي" (جنوب افريقيا) وإذ بهما يتحدثان لغة جديدة في "هافانا" عن "اتحاد" الفقراء ضد الشمال القاهر، وعن "مقرطة" نظام الأمم المتحدة بإيجاد تمثيل أكثر فعالية فيها وفي أجهزتها لمجموعة دول الجنوب و"إعادة السلطة" للجمعية العامة للأمم المتحدة وليس "بانفراد" صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالسلطة، ورغم تصريحات فرنسية وألمانية عن تخفيف الديون، وإلغاء أقدار مختلفة منها على سنوات طويلة، لكن صرخات "هافانا" راحت تذكر بعدة نقاط جوهرية تصل لأبعد من تلك الإغراءات الأوروبية الصغيرة. فقد جرى التذكير برخص صادرات الدول الفقيرة من إنتاجها من النسيج، بل ومنتجاتها الزراعية، أمام استمرار أسعار المنتجات الصناعية لدول الشمال عموماً.

وهكذا واخلافاً لكل الأقاويل الاستعمارية عن تأخر الأفارقة، وتقدم الرجل الأبيض فقد قدم الافارقة مثالاً نادراً في القدرعلى اكتساب المعلومات ومجاراة

العصر وذلك من خلال رجل ودولة أنا الرجل فهو الزعيم الجنوب افريقي ثابو مبيكي. وأما الدولة فهو الكونغو.

١- ثابو مبيكى ... ومشروع النهضة الافريقية:

أعلنت جنوب أفريقيا ميلادها من جديد برئاسة "ثابو مبيكى" Thabo Mbeki (٥٧ عاماً). وكانت تعيش مرحلة انتقال منذ خرج "مانديلا" من السجن في فبراير ١٩٩٠ ليفاوض "البوير" وكل البيض "الأفريكانر" على تحويل جنوب أفريقيا البيضاء إلى جنوب أفريقيا.. "الافريقية". لم يقبل مانديلا ساعتها ان يدين العنف أو الكفاح المسلح حتى يصاغ الدستور الجديد، ويتشكل النظام الذي تسقط به "الأبارتهايد" فلسفة وسياسة وحياة اجتماعية. وكان "مبيكي" ورفاق له منذ عدة سنوات سابقة على خروج مانديلا من السجن يحاورون حول شروط "الحل التفاوضي" وكيف يتحقق في جو وقف الكفاح المسلح أو تحت رايته، ومع كثافة الاتصالات منذ عام ١٩٨٩ مع ممثلي "النظام" من رجال الأعمال وبعض الأساتذة وبعد أن خرج "مانديلا" من السجن ومعه مئات المسجونين السياسيين عام ١٩٩٠، أعلنت عودة الأحزاب الأفريقية المحظورة ومنها حزب المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي قبل التسليم النهائي، توقف "العنف" الوطني ضد سياسة "الابارتهايد". واضطر النظام العنصري أن يتفاوض مع ٢٦ تنظيماً افريقياً حول مرحلة الانتقال التي بدأت بحكومة وحدة وطنية عام ١٩٩١ ثم دستور انتقالي عام ١٩٩٣ ثم برلمان وحكومة انتقالية ١٩٩٤/١٩٩٩.

كان "ثابو مبيكي" مهندس التحرك "الافريقي" طوال الوقت تخدمه علاقات وحوارات سابقة في عواصم أفريقية محيطة مع ممثلي الشركات العالمية المستثمرة في جنوب أفريقيا مثل "مجموعة أوبنها يمر وآخرون" ويخدمه تحالف قوى في الداخل حول حزب المؤتمر، يضم أقوى النقابات العمالية في كونفيدرالية اتحاد النقابات "كوساتا" وفي مقدمتها نقابات عمال المناجم، كما يضم الحزب الشيوعي ذا النفوذ بين النخبة البيضاء من جهة ونقابات العمال من جهة أخرى. وكان مبيكي

مصاحبا لبعض قيادات العمال في التفاوض في نفس الوقت الذي كان قياديا في اللجان التنفيذية العليا لحزب المؤتمر.

التصق "ثابو مبيكي" بأوليفر تامبو" شريك "مانديلا" في الأبوة الروحية لحزب المؤتمر. فعمل سكرتيرا سياسيا له اثناء رئاسته للحزب في غياب "مانديلا" بالسجن. ولذا اختار مؤتمر الحزب "مبيكي" راعيا وطنيا له عام ١٩٩٣ (منصب تامبو الذي توفي عندئذ) مع اختيار مانديلا رئيساً ثم أصبح "مبيكي" رئيساً لحزب المؤتمر الوطني ١٩٩٧ مع تنحي مانديلا عن رئاسة الحزب تمهيداً لتنحيته عن رئاسة الدولة بإنتهاء مدته الدستورية (يوليو ١٩٩٩).

واجه "ثابو مبيكي" بالتأكيد موقفاً صعباً بوراثته لمكانة "مانديلا" الكاريزمية والعالمية والروحية. ورغم أنه مهندس إنجازات مانديلا نفسه، إلا أنه يظل "المهندس" وليس الأب الروحي، أو الزعيم الجامع لعناصر "الأمة الجديدة" التي تضم شتاتاً قومياً من البيض "الافريكانر" والملونين والآسيويين مع جماهير السود.

"ثابو" ابن جوفان مبيكي، زميل مانديلا أيضاً في السجن، هو ابن منظمة شباب حزب المؤتمر الراديكالية منذ ١٩٥٦، ولكنه أيضاً ابن جامعة لندن، وصاسكس حيث حصل منهما على بكالوريوس الاقتصاد وماجستير في الاقتصاد (١٩٦٥).

وهو الذي تلقى تدريبه العسكري كأحد كوادر الحزب في الاتحاد السوفيتي.

وقد مثل الحزب طويلا في لندن ولوساكا حيث ممارسات التفاوض أو الرغبة فيه هي الأساس نحن إذن أمام شخصية ذات خبرة بالنضال والاقتصاد، والتفاوض والموازنات والتحالفات.

ويدرك "ثابو مبيكي" مشكلة وضعه ولذا يعمل على أن يقول شيئا جديداً تقوم عليه زعامته لجنوب افريقيا المعقدة مع مطلع القرن الواحد والعشرين.

لم يكن "مبيكي" راغبا في رفع شعارات ثورية لمرحلته، ولا أراد مواصلة مرحلة الانتقال، بترديد شعارات "مانديلا عن المصالحة وتوازن القوى، ولذا بحث

عن شعار جديد يستطيع أن يطلق منه فلسفة "جديدة" متعددة الجوانب. فكان شعار "النهضة الافريقية".

كان اتجاه الحزب لاعلان مبيكي رئيساً له في مؤتمره السادس عشر ١٩٩٧ تمهيداً لرئاسته للبلاد بعد إعلان مانديلا نيته في الانسحاب، فرصة ليتحرك "مبيكي" بشعاره الجديد من داخل برلمان جنوب افريقيا في يونيو ١٩٩٧. وأعقب ذلك ترويج الشعار في بياناته أمام مؤتمر الحزب نفسه وضمن وثائقه. وفي نص هام له تحت عنوان "أنا افريقي" راح يحدد هويته الافريقية، راح يحدد معالم صفة "الافريقية" كما يفهمها نقيضاً للفهم العنصري السابق سواء الفهم الأبيض عن تخلف السود، أو الفهم الافريقي حول تقديس السواد.

وتمتد الجذور الافريقية – عند مبيكي – خارج حدود جنوب أفريقيا وفي حضارات القارة من المصرية القديمة التي سبقت اليونان والرومان إلى قرطاج وفاس والنوبة وتمبوكتو وزيمبابوى وماكوندى وتضم تراث المسيحية الاثيوبية ومساهمات مسلمى نيجيريا ومالي. بهذا التراث الجامع سوف نجد في افريقيا دائما "ثمة جديدا" وفق ما تباهي به مبيكى في اليابان عام ١٩٩٨ مطالبا بالحوار الثقافي والحضاري وإعادة اكتشاف الذات على "الطريقة اليابانية".

ويحمل مبيكي في ذاكرته مشروعات زعماء التحرر الوطني الافريقي للوحدة الافريقية. وهو لم يشأ أن يطرح شيئا عن مسألة "الوحدة الافريقية" بما تثيره من "أحاديث" وحساسيات "قومية" ولكنه ما تحدث مرة عن مشروع "النهضة الأفريقية" في أي بعد له إلا وكانت أمثلته تمتد من كيب تاون للقاهرة ومن أقصى الساحل الشرقي إلى أقصى الغرب.

ولمشروع النهضة الافريقية – عند "مبيكي" عدة احتمالات تتوافق مع المستوى الوطني في جنوب افريقيا، ومع المستوى الإقليمي والقاري ثم المستوى العالمي.

على المستوى الوطني: لم تعد في جنوب افريقيا "أمتان" كما كان يدعي نظام الأبارتهايد، بل أنها أمة "يعاد مولدها" وتضم كل أبنائها من كل الألوان والقوميات والأقليات والأنواع.

إن "المثلث الذهبي" نمو المجتمع وتطوره عند مبيكي هو: رجال الأعمال – نقابات العمال – السلطة تلك – وهي في رأيه – عناصر التحول الاجتماعي والثروة الاجتماعية والثورة الاجتماعية بعد عبور مرحلة الثورة السياسية والدستورية. لذلك نجده في غزل دائم مع رجال الأعمال، والبرجوازية السوداء، ولمفهوم النقابية المهنية والاقتصادية، ولمعنى الأمة والوحدة معارضاً الصراع الاجتماعي. وهو دائم الحديث عن كل ما يضمن "حسن النوايا" مع البيض. وتوفير "مواد دستورية" تسمح بشروق التوحد معهم.

على المستوى الاقليمي والقاري:

يتذكر "مبيكي" مقولة نكروما "أنه لا استقلال لغانا دون استقلال كل أفريقيا" ولكنه لا يذكرها كذلك، أي من ناحية الاستقلال بل يقصد بمقولة هذه النمو المشترك والنهضة الافريقية وهو يتحدث دائما عن دور جنوب افريقيا على المستوى الاقليمي في إطار منظمة "سادك" لدول الجنوب الافريقي، ويتحدث عن المشروعات المشتركة، ومشروعات البنية التحتية في المنطقة. والنهضة الافريقية عنده هي امتداد مظاهر التنمية وبناء البنية التحتية على مستوى القارة كلها، وهو يلح على بناء الاقتصاد الحديث، وإطلاق مبادرات القطاع الخاص والتخفيف من ضط الدولة على الاقتصاد.

وهنا يشير لمشروعات جنوب افريقيا التي تمتد من دول "سادك" إلى مستوى القارة في غانا واوغندا والسنغال ومالي وموزمبيق وتمتد من مجال التعدين إلى مجال الاتصالات والسياحة.

ويتحدث "مبيكي" عن مشروعات شركات جنوب أفريقيا واستثماراتها دون حساسية من ملكيتها للبرجوازية البيضاء أو السوداء؛ ورغم الهجوم الذي يلاقيه من

داخل حزب المؤتمر واتحاد العمال، والشيوعيين لافتقاده هذه "الحساسية" فإنه يلمح أحياناً إلى التقدم السريع أيضاً للمساهمة "الافريقية" – السوداء – في رأس المال.

يرى "مبيكي" أن التحولات الديمقراطية التي تتوالى سريعاً على مستوى القارة تحقق الاستقرار والأمان لهذا النمو في إطار النهضة الافريقية، ويصر في معظم كتاباته وأحاديثه على أهمية هذا التحول، فهو يرى أن التحرر الافريقي من الاستعمار القديم والجديد وقهر الشروط الاجنبية، يعتمد في الاساس على الوعي الافريقي نفسه بالكرامة وحقوق الإنسان، والتعاون بين بلدان الجنوب وخاصة في أسيا.

وينتقل "مبيكي" من هذه الضرورة إلى استمرار استنكاره لأشكال العنف والصراعات الدائرة في أفريقيا. ويلح على أنه لابد من "التدخل" لوقف العنف وحل الصراعات سلميا وخلق أدوات حفظ السلام الاقليمي. وهو يقول: "إن الإنسانية في حاجة إلى مراجعة الأفكار التي ثبتت طويلاً عن السيادة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول"، كما يقول: "يحب أن نتوقف عن اعتبار الديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد مفاهيم غربية" ولعلها كانت إشارات مبكرة من مبيكي لتدخل جنوب أفريقيا بالقوة في ليسوتو لتصفية الانقلاب العسكري في أغسطس ١٩٩٨، كما وقفت جنوب أفريقيا إلى جانب عملية تصفية "موبوتو" بالقوة بالتعاون لفترة مع كابيلا، وهو أمر يخيف المجاورين لجنوب افريقيا الآن، مثل زيمباوي وناميبيا وأنجولا ويلمح إلى صراعات إقليمية مستقبلية من جراء أفكار "مبيكي" حول التدخل. ويشير البعض إلى أنها نفس أفكار البيض "الافريكانر" من قبل حول نفوذهم في الاقليم الجنوبي من أفريقيا.

على المستوى العالمي:

يسعى مبيكي لتعميق صلاته ببلدان الجنوب، وقد دفع بهذه الصلات سريعاً إلى شرقي أسيا بل وإلى الخليج العربي، وتعتبر صياغته الوحدوية للمشاكل الافريقية بمافيها العربية دائما، من الجزائر والصومال والسودان والمغرب حتى

سيراليون وليبيريا والكونغو، نموذجاً لتطلعاته على المستوى الافريقي والدولي. ويتمثل ذلك في صياغته عن العولمة التي يجب أن نعمل على تحويلها إلى "جوار عالمي" يقوم على التعاون (اليابان) والاعتماد المتبادل (ماليزيا) ولا نعتمد على إحسانات المساعدة الفنية.

إن "ثابو مبيكي" يقف على حافة القرن محاولا وضع صياغات جديدة لأوضاع لم يكتمل تحريرها بعد من زخمها الاستيطاني والاستعماري في المنطقة، وصياغة "النهضة الافريقية" صياغة فضفاضة قد تشير للرغبة في التحرير، ولكنها بالطبع لا تتضمن بعناصرها تلك برنامجا جذرياً لإحداث تحولات رئيسية في جنوب افريقيا يخرجها بالفعل من سيطرة الرأسمالية الاستيطانية والغربية.

٢ – الكونغو:

بين التحرير والتمرد:

فوجيء المجتمعون في مؤتمر الشعوب الافريقية بأكرا – غانا عام ١٩٥٨ بوجود مناضل شاب بين ظهرانيهم يدعى "باتريس لومومبا" ويمثل الحركة الوطنية الكونغولية" قادما عبر عمليات انتقال طويلة قادته من "ليوبولدفيل" عاصمة مستعمرة الكونغو البلجيكية عبر أوروبا إلى أكرا، معلنا تمرد الشعب الكونغولي الموحد تحت قيادته ضد القهر البلجيكي الذي لا مثيل له في القارة والمهانة التي يتعرض لها هذا الشعب باعتباره مجرد قرية أو "عزبة" لملوك بلجيكا، ومنذ ذلك التاريخ "والحركة الوطنية" لم يستقر لها قرار حتى وصلت لكنشاسا عام ١٩٩٨.

وإن كانت البداية في ١٩٥٨ كانت على حد السيف الفاصل بين قوى القهر الاستعماري، وقوى التحرير الصاعدة، فها هي في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ تشهد بعد أربعين عاماً فوضى ضاربة بين قوى الحركة الوطنية نفسها، من كنشاسا (ليوبولدفيل سابقا) حتى "جوما" في أقصى شرقي البلاد، وفي منطقة من قلب القارة

تعرف بمنطقة البحيرات العظمى إشارة إلى بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا وألبرت وغيرها.

إن أوثق المصادر يسجل فقدان عشره ملايين من أبناء الكونغو على يد البلجيكيين أثناء استنزاف ثروات الذهب والنحاس والخشب خلال ربع قرن بين ١٨٨٥ – ١٩٠٨ ويعتبر المراقبون أن ما فعله الملك ليوبولد الثاني أواخر القرن التاسع عشر هو نفس ما حاول "موبوتو" تكراره أواخر القرن الماضي. ولذلك فإن تجربة الكونغو هي التي فرضت اكثر من غيرها مصطلح "ثورة التحرير الأولى" التي قادها "لومومبا" ضد البلجيك ثم "حرب –أو ثورة – التحرير الثانية" التي قادتها فصائل الثوار ضد موبوتو، والموبوتية ١٩٩٨/٩٧، باعتبار أن هدف "التحرير" او الانعتاق الانساني من الذل والمهانة والقهر كان هو الأساس.

فمهما رفع "موبوتو" من شعارات "الوحدة الوطنية" و"الأصالة الأفريقية" في "زائير" والتي لم يعنيا في حياة الشعب الكونغولي إلا "وحدة" مستغليه من البلجيك والامريكان والفرنسيين، مع أصالة الخيانة "الموبوتية" امتداداً "لتشومبى" وكازافوبو" كانت الساحة الافريقية وقتئذ تتقدمها رموز مثل عبد الناصر ونكروما وسيكوتورى وموديبوكيتا، قادرة على كشف الخاطفين للثورات والثروات ومصائر الشعوب، أما في هذه المرة، ورغم زخم الثورة والانعتاق الذي أسس لحركة تحرير ثانية، أكثر شعبية وتجذيراً فإنها تضيع بين فوضى الفصائل الثائرة، والاتهامات المتبادلة، وتنفرط مسئوليلة الاختطاف بين زعيم ينفرد بالسلطة في كنشاسا هو "لوران كابيلا" وزعماء يتخلون عن "الثورة الشعبية" ليعودوا إلى "التمرد المسلح" بقيادة "وامبا ضيا وامبا" ونجوما" وغيرهما منطلقين من أطراف البلاد في الشرق وأحياناً من الجنوب.

ثمة ملاحظتان من واقع ميراث الحركة الوطنية الكونغولية لمواجهة سوء الفهم الشائع عن هذه المنطقة من مناطق البحيرات العظمى في القارة:

أولاً: أن حركة التحرر الوطني الكونغولية الأولى كانت تتمتع دائما بأرضية للتوحيد الوطني وليس الانفصالية التي أشاعتها حركة "تشومبى" في اقليم

كانتجا، أو القبلية التي تشاع عنها حديثا. ففي بداية معركة الاستقلال كان لومومبا قادما من "الشرق" ليقود "الحركة الوطنية" من كنشاسا في الغرب وهي التي ضمت تمثيل مختلف الأقاليم وقتها، وكان "كازافوبو" نفسه رغم مشاركته لتشومبى في تعامله مع الغرب إلا أنه كان مع الفيدرالية وليس الانفصالية التي أعلنها تشومبى. بعدها لم يستطع "موبوتو" رغم خيانته إلا أن يمثل الوحدة بإدعاءات مختلفة حتى قاد الحركة الوطنية، "جيزنجا" طوالي الستينات وفق ميراث "اللومومبية" وهذه اللومومبية – رمز الوحدة الوطنية، هي التي تشكلت باسمها حركات الوحدة الوطنية مرة أخرى بقيادة كانزا ثم أبناء لومومبا (فرانسوا وباتريس) في بروكسل بل وانطلق بها "لوران كابيلا" من جوما بشرق الكونغو عام ١٩٦٩ باسم الحركة الشعبية الثورية. ومن كل هذه المعطيات عادت الحركة في التسعينات.

ثانياً: لا تمثل "حركة التحرر الثانية" إحدى صور الصراع القبلى او العرقي الشائعة في أفريقيا وليست هي ببساطة حركة "التوتسى" المنحدرين من رواندا أو أوغندا أو في شرق الكونغو ممن زحفوا إلى كنشاسا لاسقاط "موبوتو" وإقامة امبراطورية التوتسى، أو الانتقام من قبائل "الهوتو" المنتشرين أيضاًفي رواندا وبوروندى ليس الأمر بهذه السهولة إلا إذا تصورنا أن مجموعة بشرية – قبلية – محدودة من المحاربين القدامى والتجار من أبناء التوتسى تزحف خلال ست شهور من أواخر ١٩٩٦ حتى مايو ١٩٩٧ فتشق بحراً بشريا مكونا من اكثر من أربعين مليون نسمة هم ابناء الكونغو، لتصل إلى كنشاسا بقيادة المغامر "لوران كابيلا" وليستقر – الحكم حتى يتمرد هؤلاء ثانية على كابيلا في أغسطس ١٩٩٨ بنفس نمط تمردهم على موبوتو ١٩٩٧ ولأن الأمر ليس بهذه السهولة، فلابد أن نرجع حركة التسعينات إلى جذورها في الستينات والسبعينات من جهة، وإلى أصولها المباشرة فيما عرف بحركة "مؤتمر السيادة الشعبية" ٩١ / ١٩٩٣

من جهة أخرى وفي إطار الحركة الأخيرة تحديداً عقدت مئات "المؤتمرات الشعبية الوطنية في انحاء الكونغو "زائيروقتها" تحديا لحزب موبوتو وديكتاتوريته. ومارست هذه المؤتمرات اجتماعاتها المركزية في كنشاسا تحت اسم "مؤتمر السيادة الوطنية" الذي يضم النخبة وممثلي الحركات الشعبية والمنظمات الأهلية الذين تجاوزوا الألفين، فقد أجبروا "موبوتو" نفسه على التسليم عام ١٩٩٤ بالتعدد الحزبي، ووعد باجراء انتخابات عامة حرة تماماً، وإن كان "موبوتو" قد تراجع عن وعوده عام ١٩٩٦ وعرض البلاد للانقسام فإنه بذلك كان يضع اللبنة الأولى في نهايته إلى أن أسقطه الضغط الشعبي في يوليو ١٩٩٧.

كان الصراع في منطقة البحيرات الكبرى، صراع من إجل إقامة الدولة الوطنية، وفي الكونغو فإنه من أجل الدولة – الأمة – وقريب من ذلك في أوغندا وأنجولا كما هو في تنزانيا بل وفي جنوب افريقيا. فالصراع الدولي في المنطقة قادته فرنسا التي دعمت المذبحة في رواندا ضد التوتسى سنة ١٩٩٤ ثم دعمت "موبوتو" حتى النفس الأخير بهدف عزل هجوم الولايات المتحدة على المنطقة من أجل بترولها ومعادنها وبالتعاون مع هذه القوة أو تلك.

تشكلت جبهة الكفاح الداخلي ضد موبوتو منذ عام ١٩٩١ وبدأت موحدة في "مؤتمر السيادة الوطنية" الذي جمع شتات المؤتمرات الشعبية للقوى المختلفة من أنحاء الكونغو على أساس "حركة شعبية ثورية واحدة" ولم يتميز فيها إلا البرجوازية الكونغولية التي مثلها "تشيسيكيدي" الوزير السابق في عهد موبوتو، والذي بقى في كنشاسا يمثل نفس الاتجاه في حركة الرفض القائمة ضد كابيلا. ومثله لوندا بالولو رئيس وزراء موبوتو السابق أيضاً. فيما عدا ذلك شكلت قوى التمرد على "موبوتو" ما عرف باسم "تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو" وهي التي جمعت القوى الثائرة من كافة أنحاء عام ١٩٩٦ حين فشل "المؤتمر الشعبي" في كنشاسا في التفاهم مع موبوتو بالوسائل الديمقرطية، فقررت قيادات

التحالف اللجوء للعمل الشعبي الثوري، والزحف بقواتها من شرق وجنوب الكونغو أساسا. وهذا الزحف من عدة مناطق هو الذي دفع موبوتو للتسليم والرحيل عن البلاد. وحتى بعد ذلك في حالة التمرد على "كابيلا" لاحظنا امتداد ساحة التمرد في الشرق والجنوب، مما يشعل الموقف في الكونغو كله، ونظرة سريعة على التنظيمات وقياداتها المكونة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (R.C.D) والذي يقود التمرد على كابيلا، تمكننا من كشف التكوين الوطني والاجتماعي للقوى الثائرة في الكونغو. فهناك:" وامبا ضيا وامبا" الجامعي الفيلسوف الذي كان استاذا في دار السلام لحوالي عشرين عاما حتى شارك في الحركة الديمقراطية الثورية، قادما من منطقة (غرب الكونغو). وهناك "ديبلشين" المثقف الذي كان باحثا شهيرا في الولايات المتحدة، وترك موقعه ليلتحق بالثورة وهو من العناصر المخلطة أو "الميتيس" بالكونغو وكان يشغل منصب أمينا عاما للتجمع، وهناك "زاهيدي نجوما" الذي ترك اليونسكو ليلتحق بالحركة وغيرهم كثير.

أن القول بأن مثل هذه الثورة الشعبية إنما هي مجرد تمرد "أبناء التوتسى" الزاحفين بدعم أوغندي للسيطرة على البلاد، هو قول خاطئ، ومعروف أن التوتسى ينتشرون كمواطنين في كل من رواندا وبوروندى وأوغندا والكونغو وهم يمثلون أقلية هنا وأغلبية هناك، منهم حوالي ٣٠٠ ألف في الكونغو ويصطدم بهم كابيلا لأنهم يطالبون بالجنسية، بينما آلاف غيرهم هم مواطنون في شرقي الكونغو، وهو نفس الوضع بالنسبة لابناء "البالوبا" الكاتنجيين الممتدين من الكونغو إلى أنجولا، ومن أبنائهم "كابيلا" نفسه، ونحن نعرف كيف يؤثر وجود عناصر معينة بشكل بارز في الواجهة على ظهور تحليلات كثيرة للواقع الاجتماعي من خلفهم. فالبالويا من العاملين المسحوقين في المناجم لا يشتغلون بتدوير المال مثل أبناء التوتسى، أو بالزراعة مثل "الهوتو" المكافحين من أجل الأرض.

لعله ليس من المصادفة أن يكون مطلب "المتمردين" في "كيفو" أو "جوما" شرقي الكونغو وبقيادة "وامبا ضيا وامبا"، هو العودة لأسس "التحالف بين القوى

الديمقراطية" الذي قامت على أساسه الثورة منطلقة من مؤتمر السيادة الشعبي ليضم هذه الفئات جميعاً.

وأساس هذا التحالف هو الحوار الديمقراطي بين القوى المتنوعة هذه لاختيار قيادة ووضع دستور وسياسات على أساس ديمقراطي، وليس لانفراد "كابيلا" بالقيادة والدولة على هذا النحو. وكان كابيلا يعلم بهذه المطالب حين وصل إلى كنشاسا في مايو ١٩٩٧ ووعد باجراء انتخابات خلال عام. ولكنه وهو الذي رجح خيار التمرد المسلح ضد موبوتو، كان من الصعب أن يعود بالبلاد إلى العمل الديمقراطي بهذه السرعة، فضلا عما يعلنه عن أعادة بناء ما خربه موبوتو من بنية داخلية وثروات معدنية، ويدعو "كابيلا" الى بنائها جميعا قبل الحديث عن الديمقراطية.

الجبهة الافريقية:

لم تشهد منطقة أفريقية أخرى مثل هذا التورط الجماعي الافريقي في أحداثها الداخلية مثلما حدث تجاه "تمردات الكونغو" ١٩٩٩/٩٧، كان نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا هو "المحور الجامع" للموقف الافريقي، وبدت أحداث القرن الافريقي أقل شأنا بكثير مما يحدث في منطقة البحيرات العظمى. فهنا تنشغل حوالي عشرة بلدان أفريقية، فيما يكاد يعرف "بحرب الجامعة الافريقية"، والمشكلة أن ما يحدث ليس تنافسا لدعم بناء الدولة الوطنية الجديدة أو لحماية الاستقلال، كما كان الحال مع أزمة الاستقلال "بقيادة "لومومبا" ودعم اللومومبيين من بعده ضد انفصال كانتجا والتدخل الاحنبي.

وإنما نحن هنا أمام مصالح قطرية محدودة لهذه الدولة أو تلك، قد يستفيد منها "كابيلا" لتحقيق قدر من الاستقرار، ولكنه أيضا قد يشير لاستمرار الاقتتال لأطول فترة ممكنة؟ إن هناك قوات بالفعل لرواندا ونسبيا لاوغندا في شرقي الكونغو وبدون سند شرعي إلا تبريرها لدعم قوى "التمرد" لذلك كشرعية ثورية، أو تبرير "المتدخلين" لذلك بأنه لحماية حدودهم من تسرب القوى المعادية للتوتسى

الحاكمين في رواندا أو أنصار عيدي أمين وعملاء السودان والاصولية المسيحية والاسلامية في نظر النظام الأوغندي. وتشير بعض قيادات التمرد إلى قبول افريقيا بتدخل أوغندا ورواندا. وينسى هؤلاء أن ذلك نفسه يبرر سلوك "كابيلا" مع حلفائه ليبقى الصراع دائرا بدون حل.

فعلى الجبهة الأخرى – جبهة نظام كابيلا – هناك زيمبابوى ذات المصالح الاقتصادية المتبادلة حتى على مستوى أشخاص السلطة، وهناك انجولا التي تخشى امتدادات سافمبى وحركة يونيتا من أراضي الكونغو إليها، وهناك زامبيا ذات الحدود التعدينية المشتركة للحزام النحاسي في كاتنجا، وهناك ناميبيا التي تعاون انجولا بالضرورة. أما جنوب أفريقيا فتأخذ موقف الحياد. محاولة التدخل من أجل مصالحة شاملة بين الطرفين، باعتبار الموقع الخاص لمانديلا وقيادته في جنوب افريقيا لمنظمة "سادك" الاقليمية التي تجمع كل هذه الدول في عضويتها بزعامة جنوب أفريقيا. وإلى جانب هذه الشبكة المتداخلة جاءت من الشمال أطراف أخرى، ليس فقط السودان لضمان محاصرة حركة الجنوبيين والدعم الليبي لكابيلا، ورغم محاولة ليبيا القيام بدور الوساطة لا الانحياز دعما لسياستها الافريقية الجديدة، فإن فرنسا تستفيد من الدعم الليبي للسودان وتشاد على السواء، وتحرك قوات الاخيرة ضمن تفاعل مع الجابون والكاميرون بل وبرازافيل.

ولم تستطع منظمة الوحدة الافريقية أن تقدم شيئا في هذا الاطار المرتبك بين أعضاء المنظمة إلا التحرك مع المبادرات المطروحة من جنوب افريقيا أو زامبيا على الاكثر.

جبهة المصالح الاجنبية:

لا نستطيع تسمية الموقف الفرنسي أو الأمريكي مجرد تفاعل بأنه للسياسات الدولية مع أحداث منطقة ما، مثلما يحدث من مناطق أخرى. فهنا صراعات تاريخية حادة أعادت إنتاج نفسها، فالأمريكان الذين جاءوا "بموبوتو" في الستينات وساندوه حتى الثمانينات وجدوه في أحضان الفرنسيين منذ جيسكارديستان وحتى

وفاته بملياراته المتعددة في داخل مصارفها والثورة الكونغولية التي بدأت بشعارات "لتخليص السيادة الكونغولية" "من استرقاق واستغلال القوى الامبريالية"، بدأت بقيادة "كابيلا" معادية للفرنسيين وامتدادات شركة "ألف" الفرنسية للبترول من أنجولا لبرازافيل مرورا بالكونغو كنشاسا، ومثل مواجهته لمجموعات استغلال الماس والذهب الكونغولي ولينتهي بمفاوضاته مع شركات التعدين الامريكية واشتغال أقاربه في نفس عمليات التهريب واعلان واشنطن تأييدها لكابيلا في صراعاته الاخيرة.

إن الفرنسيين يتمسكون بدعم مصالحهم في إطار "الكمنولث الفرنسي" حيث يبدو وكأنها مصالح متبادلة، وقد بدا الأمر كذلك في مؤتمر القمة الفرنسية-الافريقية في ديسمبر ١٩٩٨ حيث وضع الأمن في أفريقيا ومنطقة البحيرات خاصة في مقدمة اهتمامات هذا المؤتمر الهام تمهيداً لانشاء "قوات أمن افريقية" مدعومة من قوات فرنسا المرابطة على ساحل المتوسط كقوات "تدخل سريع" تطلب غطاء أفريقيا!

وهذه الطريقة في الاقتراب لم تعد تعنى الولايات المتحدة كثيراً. فوفق بيانات كلنتون أثناء زيارته لافريقيا في مارس ١٩٩٨ فإن "التجارة" هي الشعار الاساسي لتكون بديلاً عن المعونات والقروض. أنما يقترن بالمال مشروع "قوات التدخل السريع" الذي تريد الولايات المتحدة إقراره لحماية مصالحها ومصالح اصدقائها مباشرة عند الضرورة. وفي منطقة البحيرات، فإنها قد تتدخل عبر بعض أصدقائها، والدليل على ذلك أن محادثات الاستثمار التي قامت بها شخصيات حصلت من كابيلا على عقود بما يزيد عن مليار دولار. أما شركات تجنيد المرتزقة مثل "إكسكيوتيف" وغيرها، فهي شركات متعددة الجنسية فرنسية امريكية بلجيكية على وجه التحديد، وتنطلق من جنوب افريقيا وأنجولا وتمتد إلى الكونغو وهي تحمي مناطق تعدين الماس والذهب في "كاساى" و "كاتنجا" بجنود وخبرات عسكرية عالية الكفاءه من مستوطني جنوب أفريقيا وقدامى الكاتنجيين وجنود "الصرب".

ومعنى ذلك أن يتحول الكونغو في ظروف افتقاد لسيطرة الدولة الوطنية القوية إلى ساحة للنهب متعددة الجنسيات حيث تعتبر تجارة الماس والذهب من أروج التجارات.

إن المشكلة الاولى بالنسبة لمستقبل الكونغو، كانت في المخاوف من عودة كابيلا إلى نمط "الموبوتية" الأبوى، فيحرف الثورة بما لا يختلف عن موبوتو بالفعل ونصبح أمام الموبوتية الثانية بدلا من حركة التحرر الثانية. والمشكلة الأخرى تكمن في موقف الفصائل المتمردة التي ترتبط بمصالح قطرية واقليمية مع رواندا واوغندا فضلا عن الصراع الامريكي الفرنسي بما يعرض البلاد لمخاطر لا حدود لها. ولتستمر ثورة التحرر الثانية لا بد من العودة لفكرة المؤتمر الوطني ودفع الموقف في اتجاه مؤتمر دستوري قائم على تحالف وطني شعبي مبني على اللومومبيه الجديدة.

الكونغو: وامبا ضيا وامبا:

وتلخص الموقف المضطرب في منطقة البحيرات العظمى من مذابح رواندا إلى طرد موبوتو إلى القتال في "جوما" و"بوكافو" ليصبح متمركزاً في اسم "وامبا ضيا وامبا" رئيس "التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية" والمتحدث باسم "المتمردين" في شرق الكونغو، والرافض لأية تسوية لا يحضر صياغتها وجها لوجه مع "لوران كابيلا" الرئيس الفعلي للكونغو، والذي يكتسب شرعيته من وصوله على رأس "تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو" إلى العاصمة بدعم من كافة الفصائل الثائرة ضد موبوتو، وفي مقدمتها "التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية" بقيادة "وامبا". لم يتصور أحد أن يعود ذلك الاستاذ الهادىء من العاصمة بعد شهرين فقط من "ثورتها" ليقبع في مدينة ريفية صغيرة في أقصى شرقي البلاد بالقرب من أوغندا ليعاود إشعال الثورة ضد ما اسماه "بالموبوتية الجديدة" إشارة للانحراف السريع الذي رأى أن "كابيلا" ينجر إليه بإغراء السلطة، لم ير "وامبا" أي مانع في أن يعاود الزحف ثانية بالقوى التي ما زالت مخلصة "لثورة تحرير

الكونغو" ليقيم العدل والحكم بالمشاركة، ووحدة البلاد الحقيقية بعد أن رأى "أن كل ذلك يتعرض للانتهاك على يد جماعة "كابيلا" التي لم تترب تربية سياسية كافية خلال فترة الإعداد للثورة ضد "موبوتو"، ومن ثم أصبحت القبلية بديلة للمحسوبية، والاستبعاد بديلاً للتصفية أي أن "الموبوتية" تعود حسب رأي وامبا – بدون موبوتو".

اندهش الجميع لرؤية "البروفيسور وامبا" على رأس قوي التمرد المقاتلة وهو استاذ الفلسفة الهادىء الذي غادر بلاده قسرا بعد أن سجن عام ١٩٨٠ والذي لم يخرجه منه بعد عام إلا حملة واسعة من قبل المثقفين في أنحاء العالم، تلك المجموعة التي بدأت مع "وامبا" الحركة الديمقراطية الكونغولية" منذ عام ١٩٨٠، ثم تحركت لتشكيل القاعدة الفكرية والسياسية للتحالف الذي قاد قواته العسكرية لوران كابيلا. ومن خلال العمل العسكري "الثوري" في مناطق الشرق غالباً، والضغط السياسي المدني داخل العاصمة بقيادة تشيسيكيدي" في الغرب، اكتسبت الحركة الديمقراطية طابعها "السياسي الشعبي" وتبلورت عام ١٩٩٢ في ظل فلسفة "مؤتمرات التحالفات الشعبية" في أنحاء مختلفة من القارة لتؤسس "مؤتمر السيادة الوطنية" الشعبي في كنشاسا. وقد كتب "وامبا" كتابا تحليليا جامعا لأعمال هذه المؤتمرات تحت عنوان "من المؤتمر الوطني إلى الكونغو الفدرالية" يبين فيه أن "موبوتو" لم يكن – في تقديره – مجرد ديكتاتور، أو فاسد، أو قبلي ولكنه كان يسلم "سيادة البلاد" للامبريالية الأمريكية، كما يسلم ثروتها للمافيا الفرنسية والبلجيكية، ويسلم جماهيرها للمرتزقة الذين يجلبهم من جنوب أفريقيا العنصرية والصرب المدربين على سفك الدماء.

بهذه الفكرية ترك "وامبا" دار السلام عام ١٩٩٢ وذهب إلى شرقي الكونغو حيث كان يلاقي بالطبع "كابيلا" للحوار حول مستقبل الثورة الشعبية ضد موبوتو، وبينما استطاعت هذه المؤتمرات أن تحشد ما يقارب ألفي ممثل شعبي في بعض اجتماعتها في كنشاسا، ونجاحها في إجبار موبوتو عام ١٩٩٤ على التسليم بالتعدد

الحزبي والوعد بانتخابات ديمقراطية حرة في ظرف عام أو أكثر أجلتها مناوراته مع الفرنسيين والامريكان حتى أطيح به عام ١٩٩٧، وبينما كان التطور السياسي المدني السلمي يمضي كذلك في كنشاسا، كان "كابيلا" يعد الميليشيا العسكرية للزحف على العاصمة واسقاط النظام "بالقوة الشعبية المسلحة"!

لم يرتح "وامبا" بعد انتصار كابيلا بهذا الاسلوب ووصف ذلك بأنه "سعى للسلطة من أجل السلطة، بينما ينشد الثوار الحقيقيون السعي للسلطة من أجل الشعب". اعتبر "وامبا" أن ما فعله كابيلا "خيانة للشعب" باسم الشعب وأن الحركة التي استهدفت إعادة "السيادة" للشعب. سوف ترتد على يد كابيلا، للاعتماد مرة أخرى على القبلية، بالتوتسي أو "البانيا مالونجي" أو البلويا" أو غيرهم، كما ستعتمد مرة أخرى على الفرنسيين أو الأمريكان أو مافيا "الماس" والتعدين التي عادت لكنشاسا.

المثير هو لجوء "وامبا" إلى "التمرد بالقوة" منطلقاً – ثانية – من شرقي وجنوب الكونغو بما يشبه تكرار نموذج كابيلا في قيادة التمرد من هذه المنطقة زاحفاً إلى العاصمة في أقصى الغرب، إن "وامبا" في موقعه بين المتمردين، تحيط به ثلة لامعة من المثقفين ومعه من الكونغوليين مجموعة أثارت على نطاق واسع ومنذ سنوات "الأزمة في الكونغو" وهو ما عرف بفكر "ثورة التحرير الثانية" ردا على انتكاس "دولة الاستقلال".

وبعد لا شك أن الدراسات المستقبلية ستلقي الضوء على الشخصيات والظروف والقرارات التي ما زالت مبهمة حتى اليوم، والسؤال هو هل هناك علاقة وثيقة ودائمة بين التقلبات الاقتصادية والتوترات السياسية؟ ويبدو أن الازدواج الاثني والثقافي أقدر من التقسيم الطبقي على تفسير بعض المواقف، ومن المرجح أن احداث افريقيا تأثرت بشكل عام بالحرب الباردة، وربما يتسنى الوضع أمام قادة افريقيا للانتقال بها إلى عالم الحضارة والتكنولوجيا.

محتويات الكتاب

صفحة

المقدمة

الفصل الأول: الاغتصاب الاوروبي للقارة الافريقية ٩-٦٠

١- حركة الكشف عن داخل القارة الافريقية

٢- علاقات الاوروبيين بالقارة الافريقية

٣- الاستعمار الاوروبي لافريقيا في القرن التاسع عشر

٤- التنافس الاستعماري في غرب افريقيا

٥- خصائص الاستعمار

٦- نصيب كل دولة اوروبية في عملية تقسيم القارة

٧- التطورات التي طرأت على خريطة القارة

٨- الدور الاستعماري في القارة

٩- اساليب السيطرة الاوروبية ومؤسساتها

١٠- الاقتصاد الاستعماري

الفصل الثاني: التطورات الاستعمارية في شرق ووسط افريقيا ٦١-١٠٣

١- التطورات الاستعمارية في شرق افريقيا

- المرحلة الأولى: الاستغلال الاقتصادي

- المرحلة الثانية: الوصاية

- المرحلة الثالثة: الحرية والاستقلال

صفحة

٢- التطورات الاستعمارية في وسط افريقيا ١٨٨٠- ١٩٣٥

- حالات التمرد في المستعمرات
- السياسة والكفاح الوطني الافريقي (١٩١٩ - ١٩٣٥)
- المشاكل التي واجهت افريقيا بعد الاستقلال

الفصل الثالث: التطورات الاستعمارية في وسط وجنوب افريقيا ١٠٤-١٣٩

- الرحالة والجمعيات والشركات
- الهجوم والتنافس الاستعماري الاوروبي على افريقيا
- مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥
- انجلترا في جنوب افريقيا ووسطها
- مسألة المديرية الاستوائية

الفصل الرابع: سياسة بريطانيا وفرنسا في شرق افريقيا ١٤٠-١٨٦

١- السياسة البريطانية في شرق أفريقيا في الزنجبار

- في كينيا
- في اوغندا

٢- السياسة الفرنسية في شرق افريقيا

١- في مدغشقر

٢- جزر القمر - مايوت - مدهيلي - جزر القمر الكبرى انجوان

صفحة

٣- الصومال الفرنسي

٣- التنافس الفرنسي البريطاني في زنجبار

٤- توحيد المستعمرات الفرنسية في شرق افريقيا

الفصل الخامس: افريقيا في القرن العشرين ١٨٧-٢٧٢

أولاً: الحرب العالمية الأولى ونتائجها على القارة الافريقية

أ- المقاومة الافريقية للسلطة الاوروبية

ب- النتائج الاقتصادية للحرب

ج- النتائج الاجتماعية السياسية للحرب

ثانياً: الوضع الاقتصادي في افريقيا بين الحربين العالميتين

أ- الوضع الاقتصادي في المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي والبلجيكي والبرتغالي

ب- الوضع الاقتصادي في المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني

ثالثاً: الانشطة السياسية في افريقيا بين الحربين العالميتين

١- الانشطة السياسية في غرب افريقيا

أ- البريطانية

ب- الفرنسية

٢- الانشطة السياسية في شرق افريقيا

٣- الانشطة السياسية في جنوب افريقيا ووسطها

رابعاً: افريقيا من الاستعمار للاستقلال

صفحة

الفصل السادس: ليبيريا واثيوبيا ١٨٨٠ – ١٩٣٦ ٢٧٣-٣١١

أولاً: ليبيريا واثيوبيا ١٨٨٠ – ١٩٣٦

١- العدوان الاوروبي عليهما

٢- التطورات الاقتصادية والاجتماعية

٣- نتيجة التكالب والاقتسام

ثانياً: ليبيريا وأثيوبيا ١٩١٤ – ١٩٣٦

١- التطور السياسي

٢- التغير الاقتصادي والاجتماعي

٣- التدخل الاجنبي

٤- اختلاف نتائج التدخل الاستعماري الاوروبي

سابعاً: منظمة الوحدة الافريقية ٣١٢-٣٧٤

أولاً: في الطريق إلى الوحدة الافريقية

١- المؤتمرات الممهدة لمنظمة الوحدة الافريقية

٢- الطريق إلى الوحدة الافريقية

٣- الخلافات الافريقية

٤- في الطريق إلى منظمة الوحدة الافريقية

٥- ميادين حركة الجامعة الافريقية

٦- تشويه فكرة الجامعة الافريقية

ثانياً: الوحدة الافريقية

١- عقبات في طريق الوحدة

٢- مشاكل الحدود

صفحة

٣- الصراع في الكونغو

٤- سيراليون

٥- اثيوبيا وارتيريا

ثالثاً: الدول الافريقية المتحدة

١- ثابو مبيكي – جنوب افريقيا

٢- الكونغو

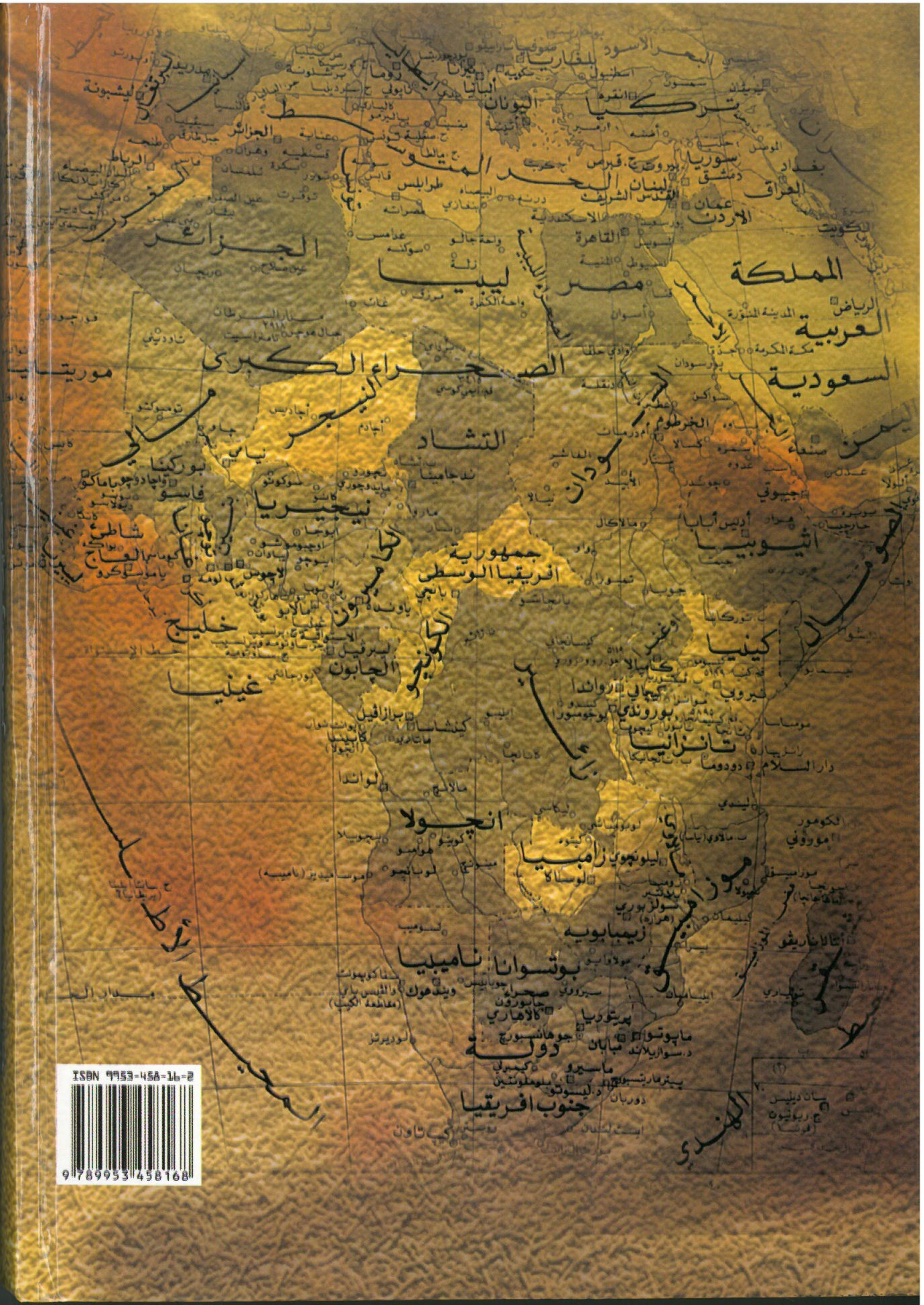

ISBN 9953-458-16-2
9789953458168